

دكتور وحيد رافت

# فصول من ثورة ٢٣ يوليو



دار الشروق





فصل من ثورة ٢٣ يوليو

الطبعة الاولى  
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

اهداءات ٢٠٠١  
أ.د. محمود دياب  
جراح بالمستشفى الملكي المصري

جميع حقوق الطبع محفوظة

 **دارالشرق**

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى هاتف : ٥١٢١٤ برقيـا • شروق القـاهرة  
بيروت : ص • ب ٨٠٦٤ هاتف : ٢٢٣٨٣٨ برقيـا • دار الشرق



الدكتور وحيد رافت

## فصول من ثوبه ٢٢ يوليو







## محتويات الكتاب

صفحة

- **الفصل الاول** ..... ٣٣  
اعلان سقوط دستور ١٩٢٣
- **الفصل الثاني** ..... ٥٧  
الثورة والاحزاب السياسية
- **الفصل الثالث** ..... ١١٩  
سقوط الملكية واعلان الجمهورية
- **الفصل الرابع** ..... ١٥٥  
الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر  
او ازمة فبراير ومارس ١٩٥٤
- **الفصل الخامس** ..... ١٩٩  
الثورة وقضية الجلاء عن وادى النيل
- **خاتمة** ..... ٢٤٥







## تقديم

استيقظ المواطنون صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على البيان التمسالى  
يذاع مباشرة على الهواء فى السابعة والنصف من دار الاذاعة المصرية فى  
انقاهرة على لسان « القائد العام للقوات المسلحة » وهذا نص البيان (١) :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الاخير من الرشوة والفساد  
وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ،  
وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين واما فترة مابعد  
هذه الحرب فقد تضافرت عوامل الفساد ، وتأمر الخونة على الجيش ،  
وتولى امره اما جاهل او فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى  
ذلك فقد قمنا بتطهير انفسنا وتولى امرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم  
وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولا بد ان مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج  
والترحيب » .

« اما من راينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم  
ضرر وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب . وانى اؤكد للشعب المصرى ان  
الجيش كله يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من اية غاية . وانتهد  
هذه الفرصة واطلب من الشعب الا يسمح لاحد من الخونة بان يلجأ لاعمال  
التخريب والعنف لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وان اى عمل من هذا القبيل  
سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال  
وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوننا مع البوليس ، وانى اطمئن اخواننا  
الاجانب على مصالحهم وارواحهم واموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا  
عنهم ، والله ولى التوفيق » (٢) .

---

(١) انظر « ثورة ٢٣ يوليو » بقلم عبد الرحمن الراغى ، الطبعة الاولى ١٩٥٩

ص ٢٦ و ٢٧ .

(٢) قصد بهذه العبارة الاخيرة اشاعة الطمأنينة لدى الجاليات الاجنبية حتى لا تلجأ  
القوات البريطانية الموجودة فى القنال الى التدخل بحجة حماية ارواح الاجانب  
ومصالحهم .



وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح نفس اليوم اذيع البيان التالي من دار الاذاعة عن « القائد العام للقوات المسلحة » أيضا موجهها هذه المرة الى ضباط هذه القوات : « تعلمون جميعا الفترة العصيبة التي تجتازها البلاد ورأيتم اصبع الخونة تتلاعب بمصالح البلاد في كل فرع من فروعها وتجرات حتى تدخلت في داخل الجيش وتغلغل في فيه وهي تظن ان الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين .. واننا في هذا اليوم التاريخي نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهدا جديدا في تاريخ بلدنا وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة ابد الدهر ولا اظن ان في الجيش من يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التي هي واجب كل ضابط منا والسلام » .

وتكررت اذاعة هذه البيانات طوال اليوم (١) واختلف الناس في تكييف ماحدث ليلة ٢٣/٢٢ يوليو ١٩٥٢ في مصر ووصف في أول بيان اذيع صباح ذلك اليوم بأنه « حركة » تطهير قام بها الجيش للقضاء على الفساد والعودة بالبلاد الى وضعها الدستوري . ولما كنا قد درجنا على غرار شعوب المنطقة على ان نضيف الى اسم كل حاكم يولى علينا سواء كان من سبلالة عربية او اجنبية وصفا او كنية تمجده وتميزه في عيون الرعية ! فهو إما المعتصم او المنتصر او الظاهر او المظفر او العادل او الناصر او الكامل او الصالح .. لذلك فسرعان ما اطلقنا على حركة الجيش وصف « النهضة المباركة » او « الحركة المباركة » ، قبل ان تحول في لغتنا الى « الثورة المباركة » ولو ان البيان الذي اذيع لم يشر قط الى ان ثورة قامت . والثورات على أية حال تفرض نفسها على التاريخ والناس سواء باركوها أم لعنوها ، حسب موقف كل فئة ومصالحها الخاصة منها ! كما أننا في عالمنا العربي اسرفنا بعض الشيء في استخدام لفظ « ثورة » ! فكل حركة او انقلاب او هوجة (٢) او انتفاضة هي في نظرنا المتساهلة ثورة ، وان تجردت من أركانها وعناصرها . فانقلاب حسنى الزعيم على الحكم في سوريا عام ١٩٤٩ ثورة ، وانقلاب سامي

---

(١) علق الاستاذ عبد الرحمن الرامى على هذه « البيانات » في كتابه عن « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ص ٢٨ بقوله « هذه البيانات التي استمع اليها الناس من المذيع علم الشعب أنها « الثورة » تقابلها بالبشر والارتياح وفرح لها المواطنون ، اذ كان فساد الحكم قد بلغ ذروته وكان الشعب يتطلع الى الثورة كوسيلة لتحريره من الظلم والاضاع الفاسدة » ولاشك ان استاذنا الرامى تعجل الامور فلم يرسخ في ذهن أغلب من استمعوا الى تلك البيانات صبيحة ٢٣ يوليو ان ثورة قد اندلعت بل أيقنوا فقط ان تمردا او انقلابا عسكريا قد وقع بعد أن مهدت له من قبل المنشورات السرية لجماعة « الضباط الاحرار » داخل قواتنا المسلحة والتي كانت توزع خفية داخل الجيش وفي بعض اوساط الشعب ونوجىء الملك فاروق ذات يوم بوجود احد هذه المنشورات على مكتبه في احد القصور الملكية .

(٢) كانت جماهيرنا في نهاية القرن الماضى وحتى أوائل هذا القرن تطلق على ثورة مرابى أحيانا اسم « هوجة » مرابى !

الحناوي وضباطه على نظام حسنى الزعيم فى نفس العام ثورة ، وحركة اديب الشيشيكلى بعدها قبل سقوط نظامه نهائيا فى ٢٦ فبراير ١٩٥٤ ثورة ، وهبة وحدات من الجيش السورى للقضاء على وحدة مصر وسوريا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦١ ثورة ! واستيلاء حزب البعث الاشتراكى بعد ذلك فى مارس ١٩٦٥ على الحكم فى دمشق ثورة ، وانقلاب الزعيم عبد الكريم قاسم فى ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ على النظام الملكى فى بغداد ثورة ، واطاحة عبد السلام عارف بعبد الكريم قاسم فى فبراير ١٩٦٣ ثورة ، واستيلاء حزب البعث العراقى على الحكم فى العراق والاطاحة بعبد الرحمن عارف ونظامه (١) فى صيف ١٩٦٨ ثورة ، وانقلاب الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا ضد الملك ادريس السنوسى ثورة . وبالمثل الانقلابات العسكرية فى اليمن الشمالى ابتداء بانقلاب عبد الله السلال على الامام البدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ ، وانتهاء بانقلاب المقدم ابراهيم الحمدي ضد الحكم المدنى القائم فى صنعاء عام ١٩٧٤ ! وكذلك الشأن فى السودان فكل انقلاب عسكرى على الحكم المدنى القائم «ثورة» ومن ثم شهد السودان الشقيق فى السنوات الاخيرة منذ اعلان استقلاله «ثورة» اللواء ابراهيم عبود فى نوفمبر ١٩٥٨ ثم «ثورة» اللواء جعفر نميرى بعد ذلك فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ! وحتى عملية التصحيح البارعة التى اطاحت سلميا بمراكز القوى من رواسب عهد الرئيس عبد الناصر فى مصر فى ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ صارت «ثورة» بعد ان كانت حركة (٢) . وهكذا تكاثرت الثورات فى المنطقة وغاب مفهوم الثورة عن الازهان ، واختلطت فى لغتنا العربية الانقلابات وحركات التصحيح بالثورات ! مع ان الثورة مفهوما محددتا يمثل اول ما يمثل فى انتفاضة جماهيرية آتية من الاعماق اى من القاعدة الشعبية العريضة بقصد الاطاحة بنظام الحكم القائم والقضاء على من يمارسونه او يمثلونه . ولما كان هؤلاء لا يستسلمون للشعب الثائر بسهولة فالثورات غالبا عنيفة فى حركتها وسيرتها ، وجذرية فى نتائجها ومحصلتها . هذا ما تحدثنا عنه اكبر ثورتين فى التاريخ الحديث ،

---

(١) هو شقيق الرئيس عبد السلام عارف واختر رئيسا للجمهورية العراقية بعد وفاة عبد السلام عارف فى حادثة احتراق طائرة . . . وقد اطاح حزب البعث العربى العراقى بقيادة المهيب احمد حسن البكر بعبد الرحمن عارف ونظامه فى يوليو سنة ١٩٦٨ .

(٢) اطلق على أحداث ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١ فى بادئ الامر اسم « حركة التصحيح » ولكن الشغف الزائد بالثورات طور هذا الاسم الى « ثورة التصحيح » علما بان اخواننا فى قطر مثلا مازالوا يطلقون على حركة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى فى سبتمبر ١٩٧١ حينما اطاح بحكم سلفه المرحوم الشيخ احمد ابن على آل ثانى اسم « حركة التصحيح » لانهم هناك يخشون الثورات . . . وليس هذا انتقاما من قدر حركة التصحيح عندنا لى مضر او من اثارها التى تعيشها . . . فقد ازاحت عن كاهل الشعب المصرى كابوس الظلم الذى كان جائئا على صدره . . . ولكن تصدنا هو تحديد المفاهيم السياسية وعدم الخط بينهما . . . ورب « حركة تصحيح » اعظم اثرا من ثورة !



الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية الشيوعية في اكتوبر سنة ١٩١٧ ، لذلك كانت آمارها بعيدة المدى ترددها في كل مكان من المعمورة ، ولا جدال أيضا في أن انتفاضة الشعب الامريكي بقيادة جورج واشنطن في أواخر القرن الثامن عشر ضد الاستعمار البريطاني كانت ثورة . وكذلك انتفاضة الشعب المصري في عام ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني كانت ثورة . اما الانقلابات فلا تنبثق من الاعماق من القاعدة الشعبية بل تهبط من أعلى ، فيفاجأ الشعب بها بليل أو ذات صباح ، ويكون موقفه منها موقف المتفرج لا الفاعل الاصلى أو الشريك . والانقلابات على انواع منها ما يصدر من القمة اى من رئيس الدولة ضد البرلمان أو الهيئة النيابية ، ولعل من أبرزها قيام رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية الامير لوى نابليون بونابرت في ٢ ديسمبر من عام ١٨٥١ بحل الجمعية الوطنية الفرنسية بالمخالفة للدستور الجمهورى القائم تمهيدا لاصدار دستور جديد على مزاجه الخاص تحولت الجمهورية في ظله الى امبراطورية وراثية صار هو على رأسها متخذا لنفسه لقب نابليون الثالث . وقد يقوم بالانقلاب أحد المشاركين في الحكم ضد شريكه أو شركائه فيه كما قام شيخ الكويت مبارك الصباح مثلا بقتل أخويه الشيخين محمد وجراح وتوليه الحكم بعدهما منفردا به في عام ١٣١٣ هجرية (١) . وقد يقوم بالانقلاب الجيش أو فريق منه ضد الحكومة الشرعية القائمة للاطاحة بها وتشكيل حكومة جديدة يتولى زعيم الانقلاب عادة رئاستها كما يحدث في أمريكا اللاتينية حيث لا يكاد يمر عام دون وقوع انقلاب في دولة أو أكثر من دولها حتى غدت تلك الانقلابات العسكرية ظاهرة طبيعية الفتها الجماهير هناك ، قبل أن تنتقل هذه الظاهرة السياسية غير الصحية الى شرقنا الاوسط (٢) ، فشهدت المنطقة في السنوات القليلة الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، انقلابات عسكرية عديدة كان من أبطالها حسنى الزعيم وسامى الحناوى واديب الشيشيكلى وحافظ الاسد فى سوريا ، وعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف والمهيب « المشير » احمد حسن البكر فى العراق ، وعبد الله السلال والمقدم ابراهيم الحمدي فى اليمن الشمالى ، والرئيسان ابراهيم عيود ، وجعفر نيمرى فى السنغال ، والرئيس هوارى بومدين فى انقلابه الغادر ضد سلفه أحمد بن بيل فى الجزائر ، فضلا عن الانقلابات العسكرية القريبة من منطقتنا فى الصومال وبورندى وأثيوبيا

( ١ ) انظر مختصر تاريخ الكويت تأليف الاستاذ الفاضل راشد عبد الله الفرحسان سنة ١٩٦٠ . ومعلوم كذلك أن نابليون بونابرت أمكنه التخلص من زميله فى انقلاب بسيط عام ١٨٠٢ نيبا عرف بنظام القناصل الثلاثة . . وأصبح هو القنصل الوحيد ولدى الحياة قبل أن يبايع امبراطورا على الفرنسيين فى عام ١٨٠٤ .

( ٢ ) لعل انقلاب الفريق بكر صدقى فى العراق عام ١٩٣٦ هو أول انقلاب عسكري فى الوطن العربى . . وجرى ذلك القائد المخاض أثناء انقلابه القصير المد على أن يستبدل بالسلاح الانجليزى الذى كان الجيش العراقي مسلحا به . . سلاحا ايطاليا وألمانيا . . وتلاه فى سنة ١٩٤٢ الانقلاب الذى قام به فى بغداد أيضا رشيد عالي الكيلانى .

ذلك البلد التعس الذي يعيش منذ القضاء على حكم الامبراطور هيلاسلاسى فى عام ١٩٧٤ فى ظل حكم عسكري رهيب يتولاه « مجلس قيادة ثورة » يتأمر اعضاؤه بعضهم على البعض الآخر ، ويحاول كل فريق منهم ان يتغدى بغريمه قبل ان يتعشى هذا الغريم به !! واصبحت الانقلابات فى الدول الافريقية النامية امرا عاديا ففى يوم واحد هو الخامس من يونيو ١٩٧٧ مثلا وقع انقلابان ، انقلاب فى جزر سيشيل دبره زعيم ماركسى وانقلاب فاشل فى جزر القمر !!

والآن اين مكان حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من تلك الثورات او الانقلابات ؟ وهل كانت انقلابا عسكريا ام ثورة ؟ لقد قلت فى مرافعتى امام محكمة الغدر فى صيف عام ١٩٥٣ دفاعا عن موكلى شيخ المهندسين عثمان محرم (باشا) ، ووزير الاشغال الدائم فى الوزارات الوحدية المختلفة ، ان ما حدث عندنا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان انقلابا عسكريا وليس ثورة (١) ورغم ان هذا الراى لم يعجب بعض اولى الامر فلم يكن مع ذلك بعيدا عن الصواب خاصة متى تذكرنا ماقلناه اعلاه حول اضل الحركة او الانتفاضة وحول منجرها وهى هل هو الشعب فتسمى ثورة نجحت ام فشلت ، ام هى القوات المسلحة فتسمى انقلابا . والذي تحرك بليل فى ٢٢ - ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بغية الاستيلاء على السلطة داخل الجيش اولا ، ثم فى الدولة بعد ذلك لم تكن هى جماهير الشعب ، بل فريق من القوات المسلحة يتزعمه تنظيم الضباط الاحرار وهو تنظيم عسكري سرى لم يكن له جذور فى الشعب ولا صلات وثيقة بأية فئة من فئاته ، بل حرص التنظيم على ان يظل عسكريا بحتا بعيدا عن الاحزاب والهيئات السياسية القائمة جميعا (٢) . . بعكس الحركة العراقية مثلا فى اواخر القرن الماضى والتى لم تستول على السلطة عنوة بين عشية وضحاها كما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بل ظلت نختمر وتتصاعد شهورا طويلة ، وشارك فيها الى جانب الجيش بزعامة احمد عرابى وضحيه ، فئات من الشعب ممثلة فى اعيانه ونفر من اصحاب الراى والفكر ، فكانت ثورة بمعنى الكلمة .

ولعل هذا هو ما استشعره اللواء محمد نجيب وصحبه من الضباط للاحرار فاكثفوا فى بيانهم الاول المذاع على الناس صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،

---

(١) كانت محكمة « الغدر » المذكورة الاستاذين محمد على جمال الدين وحسن جلال بمحكمة النقض رئيسا ، ومضبوطة كل من صلاح الدين حتاتة ، والقائمقام ا . ح نريد المستشارين بمحكمة استئناف مصر ، والقائمقام بمحكمة من الاستاذ ابراهيم خليل المستشار عبد الله ، والبكاشى محمد جابل لطفى ، وقائد الاسراب محمد سعد الدين الشريف ، اى من ثلاثة من رجال القضاء اربعة من العسكريين .

(٢) هذا ما أعلنته الوثائق بمحمد. انور السادات اكثر من مرة فى سرده لاحداث ٢٣

يوليو ١٩٥٢ .



وفي بياناتهم التالية بوصف ما قاموا به بأنه « حركة » أسندوها الى الجيش بالذات ، ومنعوا بذلك فترة من الزمن قبل ان يستبدل في البيانات والتصريحات الرسمية لفظ « ثورة » بلفظ « حركة » ، وعبارة « قائد ثورة الجيش » بعبارة « قائد حركة الجيش » ربما بدافع من تطور الاحداث ومسيرتها ، وربما ايضا بايحاء مما عرف بالفقه الثورى الذى اخذ اصحابه ، وعلى رأسهم زميلنا المرحوم الدكتور سيد صبرى استاذ القانون الدستورى بكلية حقوق القاهرة ، يرددون ان ما حدث في ٢٣ يوليو ثورة وليس مجرد حركة تصحيح او انقلاب عسكرى . وتلطف بعضهم فقال انه بدأ انقلابا ثم تحول الى ثورة نتيجة لتجارب الشعب مع قادة الحركة وبعد ان مضت هذه قدما في تغيير الاوضاع القائمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية جميعا دون ان تلقى اية مقاومة . ونظرا ايضا لما استحدثته من تشريعات جذرية بهذا الشأن . وكانت من هذا الراى أو بما يقاربه محكمة الغدر في احكامها في قضايا المهندسين عثمان محرم ردا على ما اثرناه امامها في دفاعنا ومذكراتنا (١) وهو راى وسط له وجاهته (٢) اذا نظرنا الى الثورات والانقلابات لامن زاوية شكلها ومجريها فحسب ، ولكن ايضا من زاوية نتائجها وحصيلتها . فالثورات من هذه الناحية ابعد اثرا واعمق تأثرا من الانقلابات ، فهي لا تكفى بتغيير اشخاص من يتربعون في دبست الحكم ، بل تتعداه

(١) راجع حكم المحكمة المذكورة لقضيتى الغدر رقمى ٢ و ٩ الخاصتين بطريق المرج ومرسى انباخنة محاسن .. وجاء في حيثيات الحكمين « . حيث ما يقوله الدفاع ( بان ما حدث انقلابا وليس ثورة ) مردود بأنه قد بلغت الحالة في مصر في العهود الاخيرة غاية السوء ... . فكان من اثر ذلك ان ظلت الامة تحبس في صدرها الثورة على هذه الاوضاع الضارة بمصالح الوطن ثم بقيت تقرب وتتحين حتى وانتهت الفرصة فانفجر الرجل وكان اول مظاهر الثورة في الحركة التى قام بها الجيش يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن خلع الملك السابق ونفى الى خارج البلاد .. . ولما كانت ظروف مصر الخاصة تقتضى ان تسير الثورة بخلى متددة فقد روى من الحكمة ان تتخذ الثورة في بدء نشوبها مظهر الانقلاب ثم لم تلبث ان تتابعته الاحداث فاذا هي تسير عن حقيقتها واذا هي ثورة متدفقة شملت جميع المرافق وتناولت كافة الاوضاع .. . لما كان ذلك بان الثورة وان وصلت باذى الامر بانها حركة فان هذا الوصف لا يغير من الحقيقة شيئا ولا يجعل منها انقلابا بحسب بل هي الثورة في اجلى معانيها وان كانت بعض الخطبوات قد اتسمت بالهدوء فان لهذه الخطة غايتها وثمراتها فقد كان تنظيم مراحل الثورة رائعا والتنفيذ دقيقا حتى لقد نجحت دون اراقة الدماء وهي لاتزال في سبيلها الى تطهير البلاد من كل عناصر الفساد واعدادها في فترة انتقالية حياة ديمقراطية صحيحة نظيفة .. . ولا يفوت المحكمة ان تنوه بأن الدفاع قد سمى حركة عرابى بالثورة العرابية فاذا وضع الامر في مواطن المقارنة بين الثورتين لتبين في غير لبس ان الثورة الحالية ابعد مدى واعمق اثرا من الثورة العرابية فضلا عما ظفرت به من نجاح لم يتح لتلك الثورة » .

( ٢ ) لا انكر انى انتهيت شخصا الى هذا الراى في مقال لى بجريدة الاهرام في ٢٤ اغسطس ١٩٥٢ قلت فيه « فاذا كانت ثورة في مصر اليوم فهي انما وضحت بارزة للعيان واستكملت عناصرها ومقوماتها بعد شهر من تاريخ حركة بدأت متواضعة وليس الجيش فيها الا معبرا عن الارادة الشعبية » .. . انظر ص ٤٣ الى ٤٧ من هذا الكتاب .

— متى اصابنا نجاحا — الى تغيير صورة المجتمع وهيكله ، تغييرا جذريا في مختلف النواحي الحياتية ، سواء الى الافضل او الى الاسوأ !!

ولنعود الى بيان ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان هذا البيان الذي اذيع مرارا في ذلك اليوم على مرات متتالية باسم « قائد حركة الجيش » اللواء أ . ح محمد نجيب » ، وبصوت البكباشي محمد أنور السادات أحد أقطاب هذه الحركة كما علم فيما بعد ، هو بداية النهاية لعهد أسرة محمد علي الالبانية الاصل والتي حكمت مصر لفترة جاوزت قرنا ونصفا ارتفعت خلالها بالبلاد الى قمم المجد احيانا وهبطت بها الى الحضيض احيانا اخرى ، شأن الكثير من الاسر الحاكمة في مختلف القصور . وبعد أقل من أربعة ايام فقط من اذاعة ذلك البيان ، وفي الساعة العاشرة من صباح السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ على وجه التحديد ، كان رئيس مجلس الوزراء على ماهر باشا يحمل الى قصر راس التين بالاسكندرية اخطر وثيقة تلقاها الملك فاروق الاول في حياته ، وفيما يلي النص الخرفي لتلك الوثيقة التاريخية :

من الفريق (١) أ . ح محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك فاروق الاول :

« انه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الاخير من فوضى شاملة على جميع المرافق بسوء تصرفكم وعيبكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته او ماله او كرامته » .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تناديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في حكمكم الحماية والامن والثراء الفاحش والاسراف المباحق على حساب الشعب الجائع الفقير » .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الاسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزرع الثقة في الغدالة وساعد الخونة على ترسيم هذه الخطي ، فأتى من اثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم ! »

« لذلك قد فوضي الجيش الممثل لقوة الشعب ان اطلب من جلالكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الامير أحمد فؤاد ، على ان يتم ذلك في

( ١ ) اراد الملك فاروق استرضاء اللواء محمد نجيب لمسارع الى ترتيبه لرتبة فريق ..

لكن ما لبث نجيب ان تنازل عن هذه الرتبة ليكتفي برتبة « اللواء » .. انظر ص ١٧ .



موعد غايته الساعة الثامنة عشرة من بعد ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالته كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

## امضاء

فريق اركان حرب محمد نجيب

الاسكندرية في يوم السبت ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ  
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ م .

\*\*\*

ولقد استجاب الملك لهذا الانذار ، وغادر فاروق ارض مصر التى احبها ونشأ وترعرع على اديمها ، وذلك على ظهر اليخت « المحروسة » فى رحلته الحزينة الى المنفى كما فعل من قبل جده الكبير الخديوى اسماعيل فى ٣٠ يونيو عام ١٨٧٩ على نفس ذلك اليخت الفخم المنحوس الطالع (١) . وكما نزل الخديوى اسماعيل عن الملك لنجله الامير محمد توفيق ، نزل فاروق الاول من العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ لنجله الامير احمد فؤاد وعمره وقتذاك بضعة اشهر . ولكن حركة الجيش التى قام بها من وصفوا انفسهم بالضباط الاحرار فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تصبر طويلا على بقاء الملكية الوراثية ، فاعلن هؤلاء الضباط الاحرار عن سقوط حقوق اسرة محمد على فى الحكم فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ اى بعد نجاح حركتهم بحوالى احد عشر شهرا (٢) . ولعلمهم آثروا التريث قبل الاقدام على خطواتهم الجديدة هذه حتى يتعرفوا أولا على ردود الفعل المحتملة تجاه تلك الحركة فى صفوف جماهير الشعب وفئاته المختلفة .

ولقد استقبل الشعب ببيان قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بمزيج من الدهشة والفرح ، وانتشر الناس فى الشوارع يتسألون عن هذا النبأ العظيم ، وشاهدوا دبابات الجيش وهى تحاصر قصر

( ١ ) عاش الخديوى المعزول تسع سنوات فى القصر الذى أعده له صديقه الملك همبرتو ملك ايطاليا . . وفى عام ١٨٨٨ انتقل الى اسطنبول فى القصر الذى اشتراه على منصف اليوسفور حيث توفى فى ٣ مارس ١٨٩٥ ودفن بمسجد الرفاعى فى القاهرة .

(٢) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

عابدين بالقاهرة وقصرى رأس التين والمنتزه فى الاسكندرية حيث كانت الوزارة الجديدة التى شكلها الملك فاروق فى ٢٢ من يوليو برئاسة نجيب الهلالي باشا خلفا لوزارة حسين سرى ، تتأهب لممارسة صلاحياتها فى الحكم . وعبثا حاول رئيسها نجيب الهلالي ووزير داخلية مرتضى المراغى التفاهم مع قادة الضباط الاحرار فى العاصمة عن طريق الهواتف او الوسطاء الى ان اضطرت الوزارة الى التقدم باستقالتها بعد يوم واحد من تشكيلها ، فكانت أقصر الوزارات المصرية عمرا . ولن ينسى من عاصروا تلك الاحداث كيف خرجت الاولى صورة هيئة الوزارة الهلالية الجديدة بكاملها بعد أداء رئيسها وأعضائها اليمين الدستورية أمام ملكهم بقصر المنتزه ، بينما خلت الاهرام من أية اشارة أو تلميح من قرب أو بعد للاحداث الخطيرة التى جرت فى العاصمة فى تلك الليلة الليلية من ٢٢ الى ٢٣ يوليو ، وكان شيئا لم يكن !! بينما صدرت جريدة «المصرى» فى صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وعلى صفحاتها بالعناوين العريضة البارزة أنباء استيلاء الضباط الاحرار على مركز قيادة الجيش بكوبزى القبة وحصار وحدات من الجيش للقصور الملكية . ولا عجب فقد كان رئيس تحرير المصرى الاستاذ أحمد أبو الفتح على صلة وثيقة ومسبقة ببعض قادة تلك الحركة ويزعمها جمال عبد الناصر بالذات . ولربما التمسنا العذر لجريدة الاهرام وزميلاتها من الصحف المحلية التى آثرت التزام جانب الصمت والتحفظ فى بادئ الامر فلم يكن قد اتضح بعد والاحداث تجرى سريعا والطائرات العسكرية المصرية تحلق مزجرة فى أجواء العاصمة ، اذا كان الجيش كله قد تجاوب مع الانقلاب العسكرى الذى فجره قادة الضباط الاحرار ، أم ان بعض اسلحته ووحداته مازالت على ولائها للملك وحكومته الشرعية . ويحضرنى فى هذه المناسبة انه وسط هذا الغموض المطبق تحدثت ظهر يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بالذات من مكتبى بمقر ادارة الراى فى مجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل الى وكيل وزارة الخارجية الرجل الفاضل عبد الرحمن حقى ( باشا ) مستفسرا عما اذا كانت لديه بحكم منصبه واتصالاته معلومات عن حقيقة الطائرات التى يملأ أزيزها الجو من فوق رؤوسنا ، فكان كل ماحصلت عليه منه هو أن ثمة شائعات بأن الجيش منشق على نفسه وأن فريقا منه يتزعمه اللواء محمد نجيب هو الذى قام بالانقلاب بينما فريق آخر يتزعمه شقيقه اللواء على نجيب مازال على ولائه للملك ، وان كلا من الفريقين يسعى لاسكات الفريق الآخر !!

وهكذا كانت معلومات بعض دوائرنا الرسمية عن احداث ذلك اليوم التاريخى ٢٣ يوليو !!

وما لبثت هذه الاشاعات ان تبددت فى اليوم التالى ٢٤ من يوليو عندما استقالت وزارة نجيب الهلالي باشا ، وكلف الملك فاروق على ماهر باشا



بتشكيل وزارة جديدة نزولا على رغبة قائد حركة الجيش ومعاونيه من الضباط  
الاحرار الذين وقع اختيارهم على على ماهر بالذات لعدم انتمائه الى حزب من  
الاحزاب ، ولخبرته الطويلة بشئون الحكم ، فتألفت الوزارة على الوجه التالي :

على ماهر باشا	رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية
دكتور ابراهيم شوقي باشا	والخارجية والحربية
ابراهيم عبد الوهاب بك	وزيرا للصحة العمومية
الاستاذ سعد اللبان	وزيرا للتجارة والصناعة والتموين
محمد على رشدي بك	وزيرا للمعارف العمومية
عبد الجليل العمرى	وزيرا للعدل
الفونس جريس بك	وزيرا للمالية والاقتصاد
الدكتور محمد زهير جرانه بك	وزيرا للثئون الاجتماعية والمواصلات
محمد كامل نبيه باشا	وزيرا للاشغال العمومية
مؤاد شرين	وزيرا للاوقاف
عبد العزيز عبد الله سالم بك	وزيرا للثئون البلدية والقروية

وكانت هذه آخر وزارة مصرية يحمل اعضاؤها رتبا مدنية قبل الغاء هذه  
الرتب . وهنا يرد على الذهن سؤال طبيعى لماذا رشح اللواء محمد نجيب  
ومعاونوه من الضباط الاحرار الرئيس على ماهر لتشكيل وزارة مدنية تخلف  
وزارة نجيب الهلالي المستقيلة ، ولم يشكلوا وزارة عسكرية او وزارة مختلطة  
مثلا من عسكريين ومدنيين يختارونهم وفق مزاجهم لكي يمارسوا من خلال  
تلك الوزارة سلطة الحكم ؟ والجواب على ذلك ان الحكم فى مثل  
تلك الظروف وفى أعقاب انقلاب عسكري لم تستقر اوضاعه بعد ، ليس من  
الهنات الهيئات ، ولم يكن اللواء محمد نجيب او لاي من اعوانه  
من الضباط الاحرار الشبان الذين تزعموا حركة الجيش اية خبرة سابقة فى  
ادارة شئون الدولة وسط العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والدولية التى تواجهها البلاد ، واقتضت الحكمة وبعد النظر  
ان يصدروا غيرهم من المدنيين المجربين للحكم محتفظين لانفسهم بقدر من  
الاشراف يمكنهم من اكتساب الخبرة اللازمة والوقوف تدريجيا على دقائق فن  
الادارة قبل التصدى لها مباشرة . وقد يكون الحافز على ذلك ايضا رغبتهم فى  
الاحتفاظ بحقوق السيادة تاركين التصريف اليومى للشئون الادارية لغيرهم من  
الوزراء التقليديين حتى لا يرسخ فى الازهان ان قادة حركة ٢٣ يوليو انما قاموا  
بانقلابهم لاطماع ذاتية ! ومع ذلك فقد كانت شخصية اللواء ا . ح محمد نجيب  
منذ البداية كقائد لحركة الجيش التى قامت بالانقلاب الناجح ، طاغية حتى على  
شخصية سياسى مخضرم مثل على ماهر ، الذى خيل اليه انه بوسعه بفضل

دهائه السياسى وخبرته الطويلة بثئون الحكم والادارة واسرارها ان يحتوى حركة الجيش ويسيطر على الموقف بكامله !

ولكن من هو محمد نجيب هذا الذى برز اسمه وذاع صيته بشروق شمس يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عند اذاعة اول بيان لحركة الضباط الاحرار ،والذى وصفه ذلك البيان بأنه « القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة الجيش » ! هذا الرجل الذى منحه الملك فاروق في ٢٤ يوليو لى مسترضيه رتبه الفريق فقبل هذا العطف السامى لحظة ثم عاد فتخلّى عن تلك الرتبة العسكرية الرفيعة مكتفيا برتبة اللواء التى كان يحملها عند بداية الانقلاب ، وبعد أن وجه في ٢٦ يوليو باسم ضباط الجيش ورجاله انذاره الشديد الى الملك بضرورة التخلّى عن الملك ، ثم قام رسميا في مساء نفس اليوم بتوديع الملك المخلوع وهو يغادر الاراضي المصرية الى قبر رخصة !! ذلك الرجل محمد نجيب الذى اصبح في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ رئيسا للوزارة المصرية لاول مرة عقب استقالة وزارة على ماهر ، فكان اول عسكري يتولى رئاسة الوزارة المصرية منذ عهد محمود سامى البارودى ابان الثورة العراقية ، ثم صار في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، اول رئيس للجمهورية المصرية (١) بعد الغاء النظام الملكى العتيد وعلان الجمهورية !!

ولد محمد نجيب في ٢٠ فبراير ١٩٠١ بمدينة الخرطوم حيث كان والده يوسف نجيب ضابطا بالجيش المصرى في السودان ودفن في ربوعه ، كما كان جده لوالدته الاميرالاي محمد عثمان بك قائدا للقطاع الجنوبى لمدينة الخرطوم وظل يدافع عن المدينة ابان الثورة المهدية حتى سقط واخوته الاربعه هناك (٢) . وحصل محمد نجيب في سنة ١٩١٢ على الشهادة الابتدائية السودانية وفي سنة ١٩١٦ سافر الى اسوان للحصول على الشهادة الابتدائية المصرية ، والتحق في سنة ١٩١٧ بالمدرسة الحربية بالقاهرة وتخرج منها برتبة ملازم ثان في ٢٣ يناير سنة ١٩١٨ وعين بالكتيبة ١٧ بالخرطوم . وفي سنة ١٩٢١ عاد الى القاهرة والتحق بخدمة البوليس لتمكينه من الحصول على شهادة الكفاءة حيث عاد بعدها الى الخدمة في الجيش . وفي ابريل سنة ١٩٢٢ نقل الى الحرس الملكى بالقاهرة حيث حصل في سنة ١٩٢٣ على شهادة البكالوريا المصرية . وفي اول يوليو سنة ١٩٢٤ رقى الى رتبة ملازم اول وانتسب الى مدرسة الحقوق بالقاهرة وحصل على الليسانس في عام ١٩٢٧ ، وهو برتبة ملازم اول ثم واصل دراساته العليا فحصل على دبلوم الدراسات

---

( ١ ) بطريق التعيين بناء على قرار صادر من مجلس قيادة الثورة ، وليس بطريق الانتخاب الشعبى .

(٢) نقلنا معظم هذه البيانات من مذكرات اللواء محمد نجيب نفسه كما نشرتها مجلة « الحوادث » الاسبوعية اللبنانية لصاحبها الاستاذ سليم اللوزي .

العليا للدكتوراه في الاقتصاد السياسى فى مايو سنة ١٩٢٩ وعلى دبلوم القانون الخاص فى سبتمبر سنة ١٩٣١ ورقى الى رتبة اليوزباشى وفى سنة ١٩٣٧ عاد الى السودان عضوا بلجنة تنظيم اعادة الجيش المصرى الى هناك ومنح رتبة صاغ ثم نال شهادة كلية اركان حرب فى مايو سنة ١٩٣٩ . وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٢ رقى الى رتبة البكباشى . وفى اول يونيه سنة ١٩٤٤ رقى الى رتبة القائمقام . وفى اول مارس سنة ١٩٤٨ رقى الى رتبة الاميرالاي واشترك فى حملة فلسطين وقاد اللواء الضارب المتحرك واصيب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالتهبة ٨٦ فى دير البلح فنقل الى القاهرة للعلاج . وبعد الحرب الفلسطينية الاولى اسس مع آخرين جمعية مشوهى الحرب وانتخب رئيسا لها فبذل من وقته وجهده الكثير فى سبيل تحقيق رسالتها . وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رقى الى رتبة اللواء وعين مديرا لسلاح الحدود ، وفى نوفمبر سنة ١٩٥١ انتخب رئيسا لمجلس ادارة نادى الضباط ضد ارادة الملك فاروق وكان انتخابه هذا اول تجربة لنشاط التنظيم السرى للضباط الاحرار وتغلغل هذا التنظيم فى الجيش واول احتكاك بينهم وبين الارادة الملكية !

وواضح من هذه العجالة ومما نشر عن اللواء محمد نجيب فى مصر والخارج انه سليل اسرة عسكرية مجيدة اختلط ماضيها القريب بتاريخ السودان الحديث وانه كان مشغولاً بالمعرفة فى النواحي العسكرية وغيرها فكان يقضى اوقات فراغه وهو ضابط صغير فى استكمال دراساته الثانوية حتى حصل على شهادتى الكفاءة والبيكالوريا ، ثم اكب على دراسة القانون فحصل على اجازة الليسانس وعلى دبلومى الدراسات العليا للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى والقانون الخاص وانه بعد ان رسخت قدمه فى الجيش التحق بكلية اركان حرب للاستزادة من معلوماته العسكرية ثم خاض المعارك فى فلسطين عام ١٩٤٨ قائداً للواء الثانى ثم الثالث ثم الرابع وهو برتبة اميرالاي ، ثم اسندت اليه قيادة اللواء العاشر واصيب برصاصة فى صدره فى دير البلح ومنح نجمة فؤاد الاول العسكرية مرتين تقديراً لشجاعته واستحق بعدها الترقية الى رتبة اللواء .

وكان اللواء محمد نجيب واخوه اللواء على نجيب من بين أشهر ضباط الجيش فى اصابة الهدف بالبندقية والمسدس . وظهر ما يتميز به اللواء محمد نجيب البساطة وحسن المعشر والتواضع الجم ، وظلت هذه الصفات ملازمة له بعد ظهوره على مسرح الاحداث عقب نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتسلم قادة الحركة مقاليد السلطة ، وبعد ان أصبح هو شخصياً قبلة الانظار فى شمال وادى النيل وجنوبه وفى اجزاء شتى من العالم ، واخذت الصحف المحلية تغدق عليه من الصفات وتكشف فيه كل يوم من المزايا ما كان خافياً قبل ذلك ربما على اللواء محمد نجيب نفسه . فوصفته بأنه رجل الساعة فى



مصر ، والعدو اللدود للفساد السياسى (حديث الاهرام عدد ١٩٥٢/٩/٩) ،  
والمنقذ الاكبر للبلاد ومنتقذ الشعب وقائد حركة التحرر وازق شخصية ظهرت  
فى مصر فى تاريخها الحديث وأعظم رجل فى العالم ( اهرام ١٩٥٣/٤/٨ ) ،  
وأعظم قائد عسكرى مقدام فى افريقيا ( اهرام ١٩٥٣/٤/٣ ) ، وأنه يتحدث  
باللغات العربية والفرنسية والانجليزية والايطالية والالمانية ، وأنه تحدث الى  
كارل فون فيجان كبير مندوبى ومراسلى جرائد هرست الامريكية فى السدين  
والفلسفة والسياسة فكان لدى اللواء محمد نجيب فيها آراء ناجحة جريئة  
( اهرام ١٩٥٣/٢/٤ ) وأنه تلقى صورة زيتية له من صنة سيدة يونانية تزوجت  
لبنانيا ويقيمان فى هولندا وهدية تقدير من أهالى تكساس بالولايات المتحدة  
الامريكية ( اهرام ١٩٥٣/١/٣١ ) وجليونا انجليزيا ( بايب ) من أحد المقيمين  
فى المملكة المتحدة ( اهرام ١٩٥٢/٩/٢١ ) ، وان الجنرال ناتسستا  
رئيس جمهورية كوبا أنعم عليه بأرفع الاوسمة العسكرية الكوبية ( اهرام  
١٩٥٣/١/٤ ) وأنه تلقى وساما من جماعة « اخوان على » فى الدنمبارك  
( اهرام ١٩٥٣/٦/٥ ) وهدية مشمش من سوريا ( اهرام ١٩٥٣/٦/١٢ ) ،  
ومسدسا من الرئيس الامريكى الجنرال دوايت ايزنهاور وسلمه اليه فى القاهرة  
وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس فى مايو ١٩٥٣ ، وسيفا أثريا  
ثمينا ومسدسا للجيب من الامير مشعل بن عبد العزيز آل سعود ( اهرام  
١٩٥٣/٤/٢١ ) (١) وان اللواء محمد نجيب اصدر أوامره بنقل جميع  
الهدايا التى تلقاها سواء من المصاحف أو الكتب أو الايات القرانية الكريمة  
وغيرها من اللوحات التذكارية التى قدمت اليه من مكتبه بدار الرئاسة الى  
المتحف الحربى ، وكذلك جميع ما قدم اليه من سيوف أو خناجر أو من أسلحة  
أثرية نفيسة . وأنه كان يتلقى يوميا عشرات الرسائل من أطفال من المعجبين  
به فى الولايات المتحدة واكوادور والارجنتين وسويسرا وغيرها يقولون فيها  
انهم عرفوا حبه الشديد للاطفال وعطفه الكبير عليهم والتمسوا منه أن يهديهم  
صوره الفوتوغرافية ، وأنه استلم من أستاذ فرنسى بباريس رسالة يقول فيها  
أن أسرته تتوارث « البوما » يضم من عهد نابليون الصور الفوتوغرافية لرجال  
السيف الافذاذ ، ولما كان محمد نجيب من هؤلاء الرجال الافذاذ فانه  
برجوه أن يرسل اليه صورته الفوتوغرافية لى يضمها الى هذه المجموعة  
التاريخية النادرة للقواد العظام ، وان الاستاذ الفرنسى المذكور قد اجيب الى  
سؤله . وأنه لأول مرة فى تاريخ رؤساء الوزارات المصرية أمر اللواء محمد  
نجيب بفتح باب غرفة مكتبه للشاكين وأصحاب المظالم ، وأنه يستقبل ذوى

( ١ ) قد يكون هناك خطأ أو خلط فى تواريخ بعض هذه الوقائع واسنادها ولكننا  
نستطيع أن نؤكد أنها مستقاه جميعا من اعداد جريدة الاهرام المحفوظة بملفاتنا الخاصة  
بالكامل أو فى صورة تصاصات .

التظلمات واقفا فترات طويلة يستمع الى تظلماتهم بادی الرضى والانشرح  
( اهرام ١٩٥٢/٩/٢٣ ) وانه وقف ساعتين يخطب في عمال سلاح الصيانة  
تحت شمس الصيف المحرقة ورفض العمال ان يرحموا انفسهم او يرحموا من  
هذا العناء وانه كان ينبه من يهتفون له من افراد الشعب بالا يهتفوا للأشخاص  
بل لله وحده وللعمل الذى يقوم به هؤلاء الأشخاص ثم لوادى النيل مصره  
وسودانه ( اهرام ١٩٥٢/٩/٢٥ ) . . وانه لبي نداء سيدة بائسة استجارته  
مع اولادها القصر فأعطاهما كل ما كان في جيبه من نقود ومقدارها أربعة جنيهات  
( اهرام ١٩٥٢/١٠/٥ ) . . وان احد المتصلين به ذكر أن الرئيس نجيب تأثر  
تأثرا شديدا لحالة البؤس والفاقة التى لمسها بنفسه في حياة الفلاحين والعمال  
خلال زيارته الاولى لبعض بلاد الوجه البحرى فلم يتمالك نفسه من البكاء  
الحار لفترة طويلة ( اهرام ١٩٥٢/١٠/٥ ) . . الخ . . الخ من تلك القصص  
والروايات والنوادر التى امتلأت بها صحفنا ومجلاتنا . فهى — والشهادة  
لله — لا ينضب لها معين في هذا المجال وتجد للأسف في مجتمعنا من يقبل عليها  
بشراهة متأثرين بالكلمة المطبوعة . فلا عجب اذا ما أطلق بعض كتابنا  
الساخرين على هذا المجتمع اسم مجتمع « نفاقستان » ! (١) ولست ادرى  
متى نبرا من هذا الداء الوبيل المتأصل للأسف الشديد في أعماق فئات عديدة  
من شعبنا من العاملين في الدوائر الحكومية او غيرهم من المواطنين ، ولم  
يسلم منه حتى رجال الدين الذين كان يجب ان يصرفهم تدينهم عن ابتغاء  
مرضاة الحكام والزلفى اليهم وأن يتدبروا قوله تعالى « ان المنافقين  
كانوا اخوان الشياطين » . (٢) .

واذا كنا قد نقلنا ما اوردناه اعلاه عن جريدة واحدة ، فليس معنى هذا  
انها انفردت به فقد كان هذا هو الشأن بالنسبة لسائر صحفنا ومجلاتنا في  
هذا الصدد في تلك الفترة بالذات المليئة بالاحداث ، كما اوردت نفس  
الجريدة بعددها الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ « نبذة » وافية عن تاريخ  
حياة الرئيس اللواء محمد نجيب « استجابة — حسب قولها — للطلبات التى وردت  
من مختلف انحاء العالم وتعريفا للمصريين ومواطنيهم في السودان وجيرانهم  
في مختلف البلاد العربية والاسلامية والشرقية الذين يتوقون الى الالمام بها  
( أى بالنبذة المذكورة ) . ونشرت الجريدة هذه النبذة المنتقاة تحت عنوان :  
« تاريخ مشرف لزعيم الثورة المباركة محمد نجيب طالب العلم ورافع اللواء

---

(١) من رسائل «نفاقستان» بقلم الدكتور ابراهيم عبده صاحب مؤلفات أخرى عديدة من  
سنوات ثورة ٢٣ يوليو مثل « الوسواس الخناس » . . « واقول للسلطان » . . الخ .  
(٢) ان كثرة الايات التى تنشد بالنفاق والمنافقين في القرآن الكريم تدل على ان لهذا  
الداء في أمتنا العربية ماض تديم يرجع لثبات السنين .

وقائد الجيش ، الرجل الذى انقذ مصر استقام فأقام ، واتصل فوصل ،  
وصبر فانتصر « !!

ولا نقول هذا انتقاصا من قدر الرجل أو من الصفات العديدة الخيرة التى  
يتميز بها . ولقد سعدت بلقائه مرتين وهو فى الحكم ، ومسرات عديدة  
فى السنوات الأخيرة بعد عودتى نهائيا من الخارج فى أبريل سنة ١٩٧٢ (١)  
وبعد أن أصبح اللواء محمد نجيب مواطنا عاديا وذلك فى مجالس عائلية  
لبعض الاصدقاء ، فازددت اعجابا ببساطته وتواضعه الجم . لكن الاسراف  
فى المديح لكل من تولى الحكم الى درجة العبادة أو التاليه سلوك قبيح كثيرا  
ما يؤدى الى عكس المطلوب وان لم يشعر بذلك الحـكـام أنفسهم ، اذ كثيرا  
ما ينتهى بهم الامر الى استساعة مثل هذا السلوك والاقبال عليه وان تظاهروا  
بعكس ذلك . ويخيل الى أن اللواء محمد نجيب وهو فى قمة مجده لم يسلم  
تماما من تلك النشوة فهو بشر كسائر البشر يتأثر بالمؤثرات المحيطة به ،  
والفس مبالاة الى سماع ما يطربها ويطربها وان جاوز الواقع والمعقول أحيانا .

لقد بدأ اللواء محمد نجيب على اثر نجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢  
وبعد أن زار مختلف أرجاء العاصمة وتفقد الكثير من منشآتها وتعرف على  
رغبات شتى طوائفها وهيئاتها ، وبعد أن زار كذلك الاسكندرية عاصمتنا  
الثانية وامضى فيها بضعة ايام ، وزار العريش فى اقصى حدودنا الشرقية  
واتصل بالجنود والضباط المرابضين فيها وتحدث الى الاهالى هناك من بدو  
وحضر ، بدأ يجوب الاقاليم مختلطا بالجماهير من عمال وفلاحين وأصحاب  
الاعمال والاملاك وغيرهم من مختلف الطوائف والفئات . فزار مديريات  
القليوبية والغربية والدقهلية والشرقية وسط مظاهرات واستقبالات شعبية  
رائعة « لمنقذ مصر » لاسيما فى بنها وطنطا والمحلة الكبرى . وكتب بعض  
مندوبى الاهرام المرافقين لهذا الركب فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ يصفون هذه  
الاستقبالات فقالوا « لم تكن رحلة الرئيس اللواء محمد نجيب القائد العام  
للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء الى مديريات الوجه البحرى من تلك  
الرحلات التى عهدناها من قبل للزعماء والقادة . كلا !! بل انها كانت من نوع  
آخر فقد غزا محمد نجيب بعمله واخلاصه قبل ان يأتى بنفسه زائرا ليتنقل فى  
انحاء الريف . . غزا قلوب العمال والفلاحين متربعا على عرشها ، فلما اراد  
ان يزور الريف كان الريف كله فى استقباله لا لتحيته والتهنئة لنصره والدعاء له  
فحسب ، بل لهذا وللأعراب لمنقذ مصر ومحررها من الفساد والظلم ، عن

---

(١) رحبت كل الترحيب بالعمل مستشارا قانونيا فى الكويت فى الفترة من ١٩٦٤ حتى  
١٩٧٢ حيث كانت الامة فى الخارج مستحبة بعيدا عن جو الكبت والارهاب فى مصر وذكرياته  
المؤلة فى العهد السابق على حركة التصحيح .



شعور الغبطة الذي يغمر القلوب بنجاحه وانتصار حركته الخالدة » ( حركة ٢٣ يوليو ) (١) .

واوضح اللواء نجيب مندوب وكالة اليوناييتد برس الذي رافقه الى الوجه البحرى الغرض من تلك الرحلة فقال « ان مادفعه الى القيام بها هى رغبته الشديدة فى لم شمل الشعب المصرى وتوحيد كلمته حيث لاحظ أنه لو تخلى الشعب المصرى عن خلافاته ولو لمدة ستة أشهر لهما ذلك السبيل الى الانسجام التام الذى سوف يمكن الحكومة من حل مشاكلها الخارجية وتحرير ارض الوطن من كل جندى اجنبى » . كما قام الرئيس محمد نجيب بزيارة مديريات الصعيد فى مارس سنة ١٩٥٣ وكتب مندوب الاهرام المرافق له فى هذه الرحلة يقول : « فمئذ تحرك القطار من محطة القاهرة فى الساعة الخامسة بعد ظهر السبت والجماهير المحتشدة على الجانبين لا ينقطع حبها المتصل بجميع البلاد التى مر بها القطار تلوح هاتفة مصفقة مما اضطر الرئيس ان يظل الليل ساهرا يرد على تحية الجماهير حتى وصل القطار الى اسوان فى الساعة السابعة والنصف صباحا . وقد عبرت الحماسة الفياضة التى استقبل بها اهل الصعيد منقذ البلاد ومحررها فى زيارته لاقاليهم عن شعور الحب الصادق والفرح بهذه الزيارة التى كانوا ينتظرونها بفارغ صبر » . وبعث يقول من سوهاج فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٣ « لا يستطيع القلم مهما أوتى من بيسان ان يصف روعة الزيارات التاريخية .. ان ما رايناه فى هذه الرحلة من مظاهر الحماسة المتدفقة التى تنم عن حب الشعب لقائده ومحرره العظيم يفوق ما رايناه فى رحلة الرئيس الى الوجه البحرى فى الصيف الماضى فلا غرو فقد كان للاعمال الوطنية والمشروعات العظيمة التى تمت فى هذه الفترة القصيرة اثرها الكبير فى مضاعفة الايمان بحركة الجيش وتمكين حب قائد هذه الحركة المباركة ورجاله البررة فى قلوب الشعب وهو مايتجلى للعيان فى هذه الرحلة الفريدة » . وقال عن زيارة الرئيس نجيب لاسيوط فى اليوم الثالث من رحلة الصعيد انه تجمع لاستقباله هو وصحبه فى هذه المدينة نصف مليون من البشر ونحرت الذبائح بهذه المناسبة (٢) وانه ( محمد نجيب ) توجه الى بنى مر بلدة جمال عبد الناصر لزيارة هذا الاخير ، فاستقبله السيد / عبد

---

( ١ ) جريدة الاهرام عدد ٢٥-١-١٩٥٢

(٢) « اهرام ٢٣ مارس ١٩٥٣ » تارن وصف الجريدة المذكورة لرحلة جمال عبد الناصر فى الصعيد بعد ذلك بأقل من سنتين ونصف وعلى سبيل المثال « اهرام ٦ يوليو ١٩٥٥ » تحت عنوان « استقبالات رائعة ونحو الذبائح تحت اقدام موكب الحرية » واهرام ٧ يوليو ١٩٥٥ « إنتهت أمس رحلة الرئيس ( جمال ) وصحبه فى الصعيد وكانت أياما أربعة خوالد كلها مباهج وأعياد .. وان خيال الشاعر الخصيب لعاجز عن وصف مشاهدته او مشهد من مشاهدته وكأى من قرية مر بها موكب الرئيس فى جيئته وذهابه من قسريب او بعيد ، خرجت على بكرة أبيها فى حماس منقطع النظير لتظهر حبها وولائها » !

الناصر حسين والده واخوته شوقي وعز العرب والليثي ، كما رحبت البلدة كلها بمقدم الرئيس وابنها البار البكباشي جمال عبد الناصر . وقال مندوب الاهرام انه بعد تناول الجميع الشاي وجه عبد الناصر خطبة الى الرئيس فرحب به من كل قلبه واعلن باسم جميع الفلاحين « اننا آمنة بك فقد حررتنا من الخوف والفزع وآمنة بك مصلحا لمصر ونذيرا لاعدائنا » . وأضاف جمال عبد الناصر موجهها كلامه الى محمد نجيب « سيدى القائد باسم جميع الفلاحين اقول لك سر ونحن معك جنودا لك فقد لقننا أول درس لقضيتنا الا وهو ان تحرير مصر أمر واجب وخروج قوات الاحتلال أمر لابد منه اننا نستبشر بمصر بعد ان راينا تعاليمك قد وصلت الى اقصى الصعيد وأصبحت أملا في ان تحقق لمصر حريتها على يديك . ان كل مصر تناصرك في القضاء على قوات الاحتلال » . وكما زار اللواء محمد نجيب بلدة جمال عبد الناصر في اسيوط زار بلدة الصاغ عبد الحكيم عامر « اسطال » بالقرب من سمالوط حيث التقى كل من جمال وعامر كلمة مناسبة جددا فيها البيعة للرئيس نجيب بينما اثنى هذا الاخير على كفائتهما وغيرهما من الاحرار من رجال الجيش الذين التأم شملهم في ميدان الحرب على ارض فلسطين وصمموا عندئذ على تطهير الوطن .

ويبدو ان هذه العبارات الحلوة التي تبودلت في رحلة الصعيد بين أبطال مجلس الثورة الثلاثة تبخرت جميعها بعد ذلك بعام في أزمة باريس سنة ١٩٥٤ ، وبعد اقل من سنتين ونصف كانت الاجراس تقرر والذبايح تنحر لزعيم آخر هو جمال عبد الناصر ! ولكن لماذا نتعجل الامور ونحن مازلنا في عام ١٩٥٣ ، وصورة اللواء محمد نجيب مازالت تملأ الساحة ، وتتصدر الصحف !!

لم يكتف محمد نجيب بزيارة الوجهين البحرى والقبلى والطواف فيهما لتلقى عبارات ومظاهر التأييد لشخصه وللثورة التي أصبح محمد نجيب رمزا لها ، بل عاد لزيارة الاسكندرية في ١٢ ابريل سنة ١٩٥٣ لافتتاح غابة الاسكندرية وبعض الثكنات العسكرية ومراكز التدريب ، ويعرج منها على مديرية البحيرة في ١٤ ابريل حيث دعا الشعب الى التقشف والاتحاد وتنظيم الصفوف . ولم يكن يدري انه بعد اقل من عام سوف يأخذ نجمه في الافول ليتألق في سماء مصر نجم جمال عبد الناصر الذي نفذ صبره ولم يعد يطبق البقاء طويلا في الصفوف الخلفية وهو أصلا منظم حركة الضباط الاحرار داخل الجيش والزعيم الفعلى لهذا التنظيم السرى . فأخذ جمال عبد الناصر يتعمد الظهور في مختلف المناسبات ويدبر الخطط للتخلص من محمد نجيب بعد ان رسخ في ذهن عبد الناصر ان نجيب يحاول ان « يسرق الثورة لنفسه » (١) .

---

( ١ ) انظر كتاب الاستاذ سامى جوهر « الصامتون يتكلمون » ، ومذكرات الاستاذ ابراهيم طلعت في مجلة روز اليوسف حول ايام الومد الاخيرة وعلاقة صاحب المذكرات بجمال عبد الناصر تضمنى على هذه المذكرات قيمة تاريخية .



وانفجر هذا الصراع على السلطة بصورة مأساوية في شهرى فبراير  
ومارس ١٩٥٤ لى ينتهى كما سنراه فى أحد فصول هذا الكتاب فى نوفمبر  
١٩٥٤ (١) . . بعزل محمد نجيب من جميع مناصبه وتحديد اقامته ! وخلا  
الجو لجمال عبد الناصر ليبدأ زحفه صعودا الى القمة بعد أن كان مغمورا فى  
بداية الامر لايعرفه الا القلة ، ويجهل جماهير الشعب ، بل ومعظم المثقفين  
انه القائد الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكانت بداية الزحف نحو القمة  
فى توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا بالاحرف الاولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤  
قبل توقيعها نهائيا فى ١٩ أكتوبر من نفس العام ، ثم اقالة اللواء محمد نجيب  
فى نوفمبر . كما كان انعقاد مؤتمر دولى يضم حوالى ٢٨ دولة افريقية  
وآسيوية فى مدينة « باندونج » بجمهورية اندونيسيا فى ابريل ١٩٥٥ فرصة  
لبروز شخصية عبد الناصر على المسرح الدولى ، فقد ترأس جمال  
عبد الناصر بنفسه وفد مصر الى مؤتمر باندونج بعد أن شجعه على حضوره  
الزعيم الهندى جواهر لال نهرو اثناء زيارته لمصر قبل انعقاد المؤتمر بحوالى  
الشهر . وتقابل جمال فى المؤتمر مع شخصيات عالمية بارزة من امثال  
شواين لاي رئيس وزراء الصين الشعبية ، والبانديت نهرو نفسه رئيس  
وزراء الهند ، وسوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا ، ويونو رئيس وزراء  
بورما وغيرهم ، وسأهم فى مناقشات المؤتمر وفى انجاحه ، وترك انطبعا  
حسنا وقويا لدى جميع الوفود الافريقية والاسيوية ، كما زار فى طريقه  
الى باندونج كلا من الهند وبورما ، والقى فى برلمان الهند فى نيودلهى حيث  
استقبل بحفاوة كبيرة خطبا سياسيا أشاد فيه بالعلاقات المصرية الهندية (٢)  
وفى اسبوع واحد أو اسبوعين تحول الرجل الذى كان قائد مستقرا لثورة  
٢٣ يوليو فى مصر الى زعيم دولى . وقد تمخض المؤتمر عن فكرتين هامتين  
التزم بهما عبد الناصر طوال سنى حكمه ، وهما : التعايش السلمى بين  
الكتلتين الشرقية والغربية ، وعدم الانحياز أو الحياد الايجابى للدول النامية ،  
دول ماعرف بالعالم الثالث . واخذ اليسار العربى المتطرف من ذلك التاريخ  
يشيد بجمال عبد الناصر واعتبره زعيما مناصرا لقضية السلام العالمى بعد ان  
كان متهما من هذا اليسار نفسه بالفاشية والموالة لامريكا ، وذلك رغم حملة

---

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٢) زار جمال عبد الناصر الهند مرة اخرى فى مارس وابريل ١٩٦١ بعد أن صار  
رئيسا للجمهورية المصرية ثم الجمهورية العربية المتحدة ، كما زار باكستان . وكانت علاقته  
بالزعيم نهرو علاقة مستمرة ومقينة كما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين الرئيس اليوجوسلافى  
جوزيف بروز تيتو . وأصبح تيتو ونهرو وعبد الناصر فى قمة الداعمين الى سياسة عدم  
الانحياز أو الحياد الايجابى والتعايش السلمى بين دول الكتلتين الشرقية والغربية  
أى بين العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى .

الاعتقالات الواسعة النطاق التي شنها عبد الناصر ضد الشيوعيين في مصر قبل سفره الى باندونج . واخذ عبد الناصر يطوف بالاقاليم ، وفاءت استقبالات الجماهير له في الصعيد في يوليو ١٩٥٥ استقبالات شعب الصعيد لمحمد نجيب في مارس سنة ١٩٥٣ ، وتسابقت صحفنا المحلية كماداتها في وصف الحفاوة البالغة والذبائح التي نصرت تحت اقدام موكب جمال في بنى سويف والمنيا وسوهاج وغيرها !

وجاءت صفقة الاسلحة التشيكية ، او بالاحرى السوفيتية التي عقدها جمال عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتى في سنة ١٩٥٥ بعد ان خاب رجاؤه في الحصول على السلاح من دول الكتلة الغربية (١) فرفعت من قدر عبد الناصر في نظر العالم العربى ، بل ودول العالم الثالث . وفي بضع لحظات اصبح جمال عبد الناصر معبود الجماهير العربية . وخرج الشعب في دمشق يعبر عن فرحته العارمة بتلك المبادرة الجريئة التي كسرت احتكار الكتلة الغربية للسلاح ، وتحكم الغرب بزعامة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في تسليح العرب والتفتير عليهم لتعجيزهم عن مواجهة اسرائيل والخطر الصهيونى الزاحف في المنطقة . وفي اكتوبر ١٩٥٥ ، وقعت مصر وسوريا معاهدة عسكرية عززت في الشهر التالى بقيام قيادة عسكرية موحدة . واعلن جمال عبد الناصر في هذه المناسبة « ان هاتين الدولتين اللتين استطاعتا في الماضى وبفضل وحدتهما ان ينقذا العالم العربى من التتار والصليبيين سوف تستطيعان اليوم ان تحمياها من الصهيونية » . وواصلت الدولتان فيما بينهما — مصر وسوريا — مباحثاتهما من ذلك التاريخ من اجل تحقيق وحدة واتحاد ميدراالى فيما بينهما (٢) . وفي يناير ١٩٥٦ ، احتفل السودان باعلان استقلاله وانضمامه الى الجامعة العربية . واعتبر البعض ذلك ماثرة ناصرية جديدة بينما هى في تقدير البعض الآخر ومن وجهة النظر المصرية البحتة نكسة في علاقاتنا التاريخية مع السودان وكان ذلك واضحا منذ صيف عام ١٩٥٥ ، مما حمل صلاح سالم على التقدم باستقالته الى مجلس قيادة الثورة في ٢٥ اغسطس

---

( ١ ) كان حادث العدوان الاسرائيلى الغادر على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ واستشهاد خمسين من العسكريين والمدنيين فيه ، حافزا لعبد الناصر ورعايته للحصول على السلاح باى ثمن ومن اى مصدر ، وتقدمت مصر بشكوى لمجلس الامن ضد اسرائيل عن ذلك الحادث استنادا الى قرار لجنة الهدنة المشتركة في ٦ مارس ١٩٥٥ والذي اكد ان العدوان الاسرائيلى انما كان هجوما مدبرا ومنظما ابناء على اوامر صادرة من السلطات الاسرائيلية وضد القوات النظامية للجيش المصرى في غزة .

(٢) وقد تمت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ ثم وقع الانفصال بينهما بعد ذلك في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وكانت القوانين الاشتراكية التى أصدرها جمال عبد الناصر في صيف عام ١٩٦١ هى السبب المباشر لهذا الانفصال .

١٩٥٥ ، لفشل سياسته في السودان . (١) وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ احتفل عبد الناصر - ومصر من ورائه - يرفع العلم المصري في منطقة قناة السويس بعد انسحاب آخر جندي بريطاني من الاراضي المصرية في نهاية احتلال اجنبي دام قرابة أربعة وسبعين عاما ! وبعد ذلك بخمسة أيام في ٢ يونيو ١٩٥٦ وافق الشعب المصري في استفتاء عام على اختيار جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية في ظل أول دستور دائم لمصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو - سنة ١٩٥٢ (٢) .

وخيل للبعض ان عبد الناصر قد بلغ الذروة بقوليه رئاسة الجمهورية في ٢٣ يونيو ١٩٥٦ ، وانفراده بحكم مصر في ذلك التاريخ . ولم يعد ثمسة محل على أية حال لبقاء « مجلس قيادة الثورة » قائما في ظل دستور سنة ١٩٥٦ ، فحل المجلس نفسه بعد أن عانى من التفكك مدة طويلة (٣) . وكان عبد الناصر يردد الشكوى من أن بقاء هذا المجلس يقف حائلا بينه وبين الانطلاق في تنفيذ السياسة التي يرتهاها هو لتحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو بالكامل . وبحل مجلس قيادة الثورة انتهت عملا « الشرعية الثورية » لتحل محلها الشرعية الدستورية ، بل وانتهت عملا كذلك ثورة ٢٣ يوليو ليحل محلها نظام جديد ظاهره الديمقراطية وباطنه حكم الفرد ممثلا في شخص عبد الناصر لا شريك له ولا معقب على تصرفاته ! ولكن « القدر كان يخبىء له ولمصر مفاجأة كبرى اخرى . فبعد بضعة اسابيع من اقرار دستور سنة ١٩٥٦ ، الدائم في الاستفتاء العام واختيار عبد الناصر رئيسا للجمهورية في ظل ذلك الدستور ، قررت الولايات المتحدة فجأة تنفيذا لسياسة وزير خارجيتها جون فوستر دالاس والرئيس دوايت ايزنهاور ، سحب القرض الامريكي لتمويل مشروع السد العالي . وسقط العرض البريطاني وعرض البنك الدولي للانشاء والتعمير بطريق التبعية لارتباطهما بالعرض الامريكي ،

---

(١) كيف لا يذكر المصريون في هذه المناسبة قول رئيس الوزراء المصري محمد شريف باشا في آخر القرن الماضي « تقطع يدي ولا الموطأ في السودان » ، وكيف لا يذكرين فرجة اسماعيل صدقي باشا في عام ١٩٤٦ عن موافقة الحكومة البريطانية مبدئيا على « وحدة مصر والسودان » تحت تاج مشترك هو التاج المصري « بالواقع أن التكامل - ان لم يكن الاتحاد - بين مصر والسودان هو أمر يمليه موقعهما الجغرافي ومصالحهما المشتركة وهو ما فطنت اليه الدولتان الشقيقتان في نهاية المطاف .

(٢) يقال أن جمال عبد الناصر رشح الاستاذ الكبير لطفى السيد لرئاسة الجمهورية نظرا لنضاله الطويل في خدمة الوطن ، الا أن لطفى السيد البالغ من العمر وقتها ثمانين عاما رفض هذا العرض وتمكن من اقناع مجلس قيادة الثورة بسهولة بأن جمال عبد الناصر هو الرجل الوحيد المؤهل لشغل منصب رئاسة الجمهورية .

(٣) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الاول ، الباب الرابع « تفكك في مجلس قيادة الثورة » ص ٢١٩ وما بعدها .



ورد عبد الناصر على هذا السحب المهين وما اقترن به من تشكيك في الوضع المالي لمصر وتجريح لاقتصادها ، بتأميم قناة السويس وبعلائه عن ذلك التأميم في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ في خطابه التاريخي بميدان المنشية في الاسكندرية والذي كان له دوى القنبلة الذرية ! وبدأت بريطانيا وفرنسا تتأهبان لجبر جمال عبد الناصر الى معركة مصيرية بأمل القضاء عليه وعلى نظامه بالتواطؤ مع ربييتهما اسرائيل ، ووجدت بريطانيا وفرنسا في تلك الظروف فرصتهما الذهبية « لتأديب » عبد الناصر على الاقل . الاولى لتأميمه للقنال الطريق الملاحي الرئيسى للامبراطورية البريطانية الى الشرق الاقصى حتى بعد استقلال الهند في سنة ١٩٤٧ ، والثانية ( فرنسا ) لمساعدة عبد الناصر لثورة الجزائر في كفاحها المرير ضد الاستعمار الفرنسى الذى كان يلفظ أنفاسه في انحاء شتى من العالم . لذلك ورغم المساعى الحميدة المبذولة لاييجاد حل لذيول تأميم قناة السويس بالطرق السلمية ، وجهود الامين العام للأمم المتحدة داج همرشولد الذى استطاع بذكائه أن يجمع في مكتبه بمقر الأمم المتحدة حول مائدة المباحثات محمود فوزى وزير الخارجية المصرية وسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وكريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسية في اواخر اكتوبر ١٩٥٦ للتوصل الى حل ودى من ست نقاط ، قامت اسرائيل فجأة في ليل ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، بهجومها الغادر على شبه جزيرة سيناء في اتجاه القنال . وتبع ذلك في اليوم التالى الانذار البريطانى الفرنسى الغريب لمصر بغرض التحرش بها ، ثم عدوان الحكومتين البريطانية والفرنسية على الاراضى المصرية ، وانزالهما لقوات المظلات بالمئات في بور سعيد ومنطقة القنال . وتبع ذلك في اليوم التالى الانذار البريطانى الفرنسى الغريب لمصر ان مهدتا لذلك بسلسلة من الغارات الجوية .

هذا العدوان المبيت مع اسرائيل (١) والذي اثار ثائرة الراى العام العالمى في الأمم المتحدة وخارجها ، بل وداخل دور الكومنولث البريطانى وفي داخل مجلس العموم البريطانى نفسه حيث هاجمت المعارضة العمالية هذا التورط من جانب حكومة المحافظين في هذه العملية العدوانية والتي انتهت بالفشل والانسحاب الذليل ازاء ضغط الراى العام الدولى والضغط الأمريكى الشديد على لندن وباريس ، والانذار المسرحى السوفيتى في ٥ نوفمبر بضرب هاتين العاصمتين بالصواريخ اذا استمر العدوان على مصر رغم كل هذه التحذيرات ! واستطاع جمال عبد الناصر الذى أوثك على الانهيار ثم استرد

---

( ١ ) حاول السير أنطونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا وتذاك انكار هذا التآمر المبيت فيما كتبه حول « حرب السويس » وتصرفات حكومة المحافظين التى كان يرأسها ابان تلك الازمة . وعلى العكس اعترف كريستيان بينو وزير الخارجية الفرنسية السابق وأحد أطراف هذا التآمر بالحقيقة كاملة فيما نشره بهذا الصدد من مذكرات .

أنفاسه وهدوءه بعد الصدمة الأولى التي هزته وكادت تدفع به إلى الانتحار (١) أن يستغل كل هذه العوامل ليحول الهزيمة العسكرية فيما عُرِف « بحرب السويس » ( فلا قبل لنا عسكريا بمواجهة دولتين مازالتا محسوسيتين في تعداد الدول العظمى ) إلى نصر سياسي مؤزر رفيع من هامته ومن شأنه في العالم الثالث بأسره . إذ كان من النتائج المباشرة لذلك العدوان الثلاثي الذي ساندت فيه بريطانيا وفرنسا إسرائيل ، تصفية المصالح البريطانية والفرنسية في مصر وتقلص النفوذ الغربي لصالح النفوذ السوفيتي وازدياد التقارب بين القاهرة وموسكو ، وعرف القادة السوفييت من جانبهم كيف يستغلون لاقصى الحدود هذا الظرف الطارئ وتلك الأوضاع الجديدة في المنطقة لجذب مصر تدريجيا إلى جانب الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي بوجه خاص ، وتحويل شرقى البحر الأبيض المتوسط إلى شبه بحيرة سوفيتية ، مستغلين حاجتنا الملحة إلى السلاح السوفيتي ، وإلى القروض السوفيتية والخبراء السوفييت ، لدعم قواتنا المسلحة وبناء اقتصادنا ومصانعنا ولتحقيق مشروع السد العالى تخليدا لثورة ٢٣ يوليو كما خلد هرم خوفو بالجيزة اسم صاحبه ! فانتشر الخبراء السوفييت في كل مكان من الاسكندرية إلى اسوان ، وانتشروا هم وأسرهم في بعض أحياء العاصمة المصرية وارتبطت تجارتنا واقتصاديات بلادنا أكثر فأكثر بدول الكتلة الشرقية استيرادا وتصديرا ، وسيطر السوفييت على جميع أسلحة الجيش المصرى وعلى موانينا ومطاراتنا (٢) .

وأطلق عبد الناصر لهم العنان حتى كدنا نصبح محمية سوفيتية بما تعنيه هذه الكلمة من تبعية ! كما أخذ يتجه بالبلاد وينظمها نحو الاشتراكية المتطرفة الحاقدة ، وتحويل اقتصادنا الحائر إلى اقتصاد اشتراكي مهلهل . وكادت الاشتراكية أن تصبح المعبود الجديد الذى نعبد من دون الله ، أو كأنها في القليل دين منزل من السماء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ! مع أنها في جوهرها تصور اقتصادى واجتماعى لمجتمع معين يظن الاشتراكيون النظريون أنه أدنى إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية من المجتمع الرأسمالى الذى يهاجمونه . وكانت قوانين يوليو عام ١٩٦١ علامة بارزة على طريق التحول إلى الاشتراكية الناصرية ذلك الطريق الوعر الذى قادنا في النهاية إلى الافلاس نتيجة سوء التخطيط والتطبيق والانغلاق السياسى

---

(١) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الاول الباب الثامن « حرب السويس » ص ٣٢٧ وما بعدها حيث يروى كيف بكى عبد الناصر وقال وهو منهار . . انه قد ضيع البلد على ما يظهر !

(٢) انظر كتابنا « العالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة » الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٦ .

والاقتصادى (١) . وكانت الثمرة الاولى لهذا التحول الاشتراكى  
الناصرى ولتطبيق القوانين الاشتراكية الجديدة وتشريعات  
الاصلاح الزراعى على الاقليم الشمالى ، هى انفصال سوريا عن مصر الذى  
ادمى قلب عبد الناصر وهزه هذا عنيقا ! فتفككت روابط الجمهورية العربية  
المتحدة وتمزقت اوصالها رغم اصرار عبد الناصر العنيد على الاحتفاظ باسمها  
وعلمها ونشيدها حفاظا على كبريائه وغروره ! وهكذا بقى الاسم والمظهر  
وافتقدنا اللب والجوهر ! وكانت الخطوة الثانية على طريق الاشتراكية الناصرية  
وتثبيتها ، اعلان الميثاق الوطنى الذى اقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى عام  
١٩٦٢ (٢) وما ورد فيه عن حتمية الحل الاشتراكى ، هذه الحتمية التى  
تأبها النظريات والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية فهى فى تطور وتغير  
مستمر جيلا بعد جيل وسنة بعد سنة ، ومأتقر فى الميثاق كذلك عن وجوب  
سيطرة الدولة سيطرة كاملة او شبه كاملة على الاقتصاد فى مجالات الانتاج  
والصناعة والتجارة والمال والاستيراد والتصدير . . . واتى على ذلك انكماش  
القطاع الخاص فى اضيق الحدود مما ساعد على انتقال البروقراطية البغيضة  
والروتين المعوق الى شتى نواحي الانشطة الاقتصادية ، وفقدان روح الابتكار  
والاقدام والابداع ، واختفاء رأس المال الخاص اما نتيجة لهروبه الى الخارج  
او لاكتناز الناس له فى أماكن بعيدة عن الانظار و « تحت البلاطة » كما يقولون  
حتى لا يصادر او يؤمم او يحرس !

وكما يحدث غالبا فى الدول النامية المتخلفة ، صاحب تفشى البروقراطية  
والروتين الحكومى فى مؤسسات وشركات القطاع العام تفشيها فى المصالح  
الحكومية التقليدية ، انتشار الفساد والرشوة والتسبب وسوء الادارة  
والتخطيط والتنفيذ ، وضعف الانتاج وهبوط نوعيته ومعدلاته ، وبالتالي تراكم  
العجز فى موازين التجارة والمدفوعات ومحاولة علاج هذا العجز بالالتجاء  
الى القروض الداخلية والخارجية والاسراف فى اصدار العملة الورقية !

(١) ذكر عبد اللطيف البغدادي فى مذكراته أن مجلس قيادة الثورة بحث ابان أزمة مارس  
١٩٥٤ السياسة الاقتصادية للثورة وهل تكون رأسمالية او اشتراكية او غير ذلك وأن الرأى  
كان منعقدا على الاتجاه نحو الاشتراكية ولكن لم يتبلور هذا الاتجاه الا بعد ذلك فى بداية  
الستينات .

(٢) قدم الرئيس جمال عبد الناصر الميثاق للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى  
٢١ مايو ١٩٦٢ وناقش المؤتمر الميثاق وقرره بالإجماع . وذكر الرئيس محمد أنور السادات  
مبعا بعد أن بيان مارس ١٩٦٨ الذى لم يطبق والميثاق الوطنى نفسه كانا فى ذهن جمال  
عبد الناصر وسائل لامتناع غضب الشعب بعد الهزيمة المفكرة فى حرب الخامس من  
يونيو ١٩٦٧ . وقد اثار هذا القول الصريح ثائرة من اسماهم بالمتجرين باسم عبد الناصر  
وبثورة ٢٣ يوليو .



وبدأت آثار ذلك كله تظهر على السطح في الستينات وإن حاول وزراء مالية عبد الناصر إخفاءه عن أعين الناس في مصر بثتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة (١) ولكن محاولاتهم لم تخذع دوائر المال والأعمال في خارج البلاد فأخذوا يتحدثون عن المستقبل القاتم للاقتصاد المصرى والمالية المصرية ، وعن إفلاس الخزانة العامة المصرية التى بدأت تنوء تحت أعباء تصاعد الانفاق العام لمواجهة المتطلبات العسكرية التى فرضت علينا منذ قيام إسرائيل ، والزيادة المطردة الرهيبة فى عدد السكان ، ولتسديد فوائد وأقساط الديون المختلفة لعدد لا يحصى من الدول الدائنة فضلا عن مؤسسات الاقتراض الدولية وشبه الدولية كصناديق الإنماء التابعة لبعض الدول العربية الشقيقة مثل الكويت ودولة الإمارات العربية وغيرها . وهكذا لم نجد بابا للاقتراض بفوائد باهظة أو غير معقولة إلا وطرقناه .

وبدلاً من أن يركز جمال عبد الناصر همه على الشؤون الداخلية خاصة فى مرحلة دقيقة كمرحلة التحول الى الاشتراكية لكى يضمن على الأقل نجاح هذه التجربة ولو جزئياً ، أخذ يوجه كل اهتماماته ونشاطاته الى مغائراته الخارجية ، فكانت حرب اليمن التى امتدت لعدة سنين خلافاً لتقديراته الأولى حتى غرقنا فى مستنقعها الى الأذنين ، وكبدتنا الكثير فى الأرواح والأسلحة والأموال الذهبية والورقية ، والجهد الذى كان أجدى بنا أن نوجهه وجهة أخرى مثمرة لا مدمرة . وبدأ شبح الإفلاس يلوح فى الأفق أكثر من ذى قبل فى أواخر عهد عبد الناصر رغم التصريحات والبيانات المفرقة فى التضليل والتزييف التى كانت تصدر بين الفينة والفينة عن بعض المسؤولين مؤكدة خلافاً للواقع أن اقتصادنا متين والحالة المالية على خير ما يرام ، وإن تقارير البنك الدولى خير شاهد على ذلك وإن كان أحد من الخاصة أو العامة لا يقرأ تلك التقارير ولا يدرك من أمرها شيئاً ! (٢)

وشاعت سياسة الاتحاد السوفيتى « الصديق » القائمة على الخبث والرياء وسوء النية أن يضيّقوا علينا الخناق لكى نظل دوماً فى قبضة يدهم وفى متناول مخططاتهم لا نستطيع منها الفكك . فشحجوا عبد الناصر على التورط فى حرب جديدة مع إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ بزعم تعرض الحليفة

---

(١) وهذا للأسف ما درج عليه بعض المسؤولين حتى بعد حركة التصحيح .

(٢) ذكر الرئيس السادات فى بعض بياناته أنه عندما تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر استفسر من وزير مالية عبد الناصر السيد / حسن عباس زكى عن الحالة المالية العامة فكان الجواب أنها فى غاية السوء ، ولما سألته كيف اذن كان يتصرف فاجاب أنه « كأن يلبس طاقيّة هذا لذلك » أى ان الدولة كانت تعيش يوماً بيوم على المسكنات ولا تدرك ماذا سيأتى به الغد القريب أو البعيد .

والشقيقة سوريا لغزو اسرائيل وشيك ! فخفضناها دون سابق اعداد لهذه المغامرة الجديدة بينما قواتنا المسلحة مشتتة ما بين اليمن وسيناء . فكان ماكان من هزيمة منكرة اذهلت العدو قبل الصديق ، وحطمت عبد الناصر الرجل والزعيم ، وافقدته امام العالم المشدوه والاسمة العربية المكومة ، تلك الهالة شبه النورانية التي كانت تتوج هامته وتشد اليه القلوب قبل العيون . ورغم ما بذله عبد الناصر بعد ذلك من جهد جبار لاعادة بناء القوات المصرية المسلحة ولاسترداد ما فقدناه من العزة والكرامة ، واعادة بعض الهيبة الى الزعامة المصرية في معارك ما عرف بحرب الاستنزاف على ضفتى القنال وفي عمق سيناء ، فقد انتهى عبد الناصر الاسطورة في الخامس من يونيو ١٩٦٧ قبل ان يفارق الدنيا التي اتعبها واتعبته في ٢٨ من سبتمبر ١٩٧٠ ، فريح ويستريح من الاعباء التي اثقلت كاهله لسنوات طويلة وحملها وحده تقريبا ، او حمل معظمها على حساب راحته وصحته وحياته التي اضناها المرض والسهر والجهد ، خلفا وراءه كما سبقت الاشارة اليه في هذه المقدمة ، شعبا ممزقا حائرا يجتر على مضض الم المذلة وهوان الهزيمة العسكرية ، وثقة مفقودة بيننا وبين الدول الاخرى العربية وغير العربية ، وتركة مثقلة بالاعباء والديون ، واقتصادا منهارا ، وخزانة خاوية على عروشها ، وحقدا دفينا يفرق بين المصري واخيه المصري عملت على غرسه وسقيه ورعايته وسائل اعلام مفرضة توجهه وتنميه ، وشعارات خبيثة تزيد تاجعا ولهيبا !

وما تصدبت في هذا الكتاب ان اروي قصة جمال عبد الناصر او قصة محمد نجيب فهذا امر يتطلب جهدا شاقا لا قبل لي به اليوم ، وسنين طويلة لم اعد املكها للبحث والتحري والاستقصاء ، وانما قصدت ان اروي لك فقط ايها القارئ الكريم بعض صفحات مما وعته الذاكرة او مما انطبع في الفؤاد من تاريخ تلك الايام التي عاصرتها وعشتها . وقد رايت ان اجمع تلك الذكريات او الانطباعات حول فصول خمسة تناولت فيها تباعا المواضيع التالية :

الفصل الاول — اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .  
الفصل الثاني — الثورة والاحزاب السياسية .

الفصل الثالث — سقوط النظام الملكي واعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣

الفصل الرابع — الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر  
وازمة فبراير مارس ١٩٥٤ .

الفصل الخامس — الثورة وقضية الجلاء عن وادي النيل ( توقيع اتفاقية

السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ ثم اتفاقية الجلاء في ٢٧ يوليو

١٩٥٤ . بالاحرف الاولى اولاً ثم توقيع وثائقها النهائية في ١٩

اكتوبر من نفس العام ) .

وهناك فصول أخرى لم يتمكن من ان اوفيهها حقها من البحث والاعداد . ولعل من أبرزها محاكمات ذلك العهد أمام محكمة الغدر ومحاكم الثورة ومحاكم الشعب ، ومحاكم أمن الدولة وغيرها من المحاكم القضائية اسما ، السياسية حقيقة ، والتي سيق امامها المواطنون بالئات من خصوم ذلك العهد ، أو ممن وجهت اليهم لسبب من الاسباب تهم التآمر على قلب نظام الحكم القائم ، فنال بعضهم من الجزاءات أشدها قسوة وصرامة شاملة عقوبة الاعدام (١) دون ان يوفر لهؤلاء المواطنين أبسط الضمانات القضائية التي بدونها تغيب شمس العدالة ويسيطر شيطان الارهاب ، وتتحوّل المحاكمات المزعومة الى مسرحيات مأساوية (٢) .

(١) فقد حكمت محكمة الشعب مثلا في ٤ ديسمبر ١٩٥٤ والمشكلة من قائد الجناح جمال سالم رئيسا ومن القائ مقام انور السادات والبكباشي حسين الشافعي عضوين وثلاثتهم من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، في قضية جماعة الاخوان المسلمين ، بعقوبة الاعدام شنقا حتى الموت على كل من مرشد الجماعة المستشار السابق حسن الهضيبي ، ومحمود عبد اللطيف ، وعبد القادر عودة ، ويوسف طلعت ، وابراهيم الطيب ، وهنداوى دوير ، ومحمد فرغلى ، ورأى مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبدالناصر تخفيف الحكم على حسن الهضيبي مرشد الجماعة الى الاشغال الشاقة المؤبدة لسنه ومرضه ، وتنفيذ الاعدام فى الستة الآخرين .

(٢) لقد عايشت هذه المحاكم فى بعض القضايا السياسية عندما كنت أمارس مهنة المحاماه ، والذكر منها قضايا المهندس عثمان محرم أمام محكمة الغدر فى أغسطس ١٩٥٣ ( ولعلها المحكمة الوحيدة من محاكم الثورة التى غلب على قضائتها الطابع القضائى ولذلك لم تعبر طويلا ) . . وقضية جريدة المصرى وصاحبها محمود وحسين أبو الفتح أمام محكمة الثورة فى أبريل ومايو ١٩٥٤ . وقضية الاميرالاي عاطف نصار ١٩٥٧ أمام احدى محاكم أمن الدولة برئاسة الفريق أول محمد فؤاد الدجوى ، واتهم فيها ايضا وزيران وفديان سابقان ( الدكتور محمد صلاح الدين والاستاذ عبد الفتاح حسن ) بالتآمر على قلب نظام الحكم . . هذا بالاضافة الى مشاركتى فى قضية الاحزاب امام احدى دوائر محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، ولكن سقطت الدعوى المرفوعة نيابة عن حزب الوفد والدعوى الماثلة بصدور قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ بحل الاحزاب السياسية جميعا ، فكى الله المؤمنين القتال .



## الفصل الأول

### اعلان سقوط دستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

نجحت حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ واستولت على الحكم وتحكمت في أمور البلاد ومصائرنا دون أن تعلن عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، بل حاولت بادئ الامر أن تكيف نفسها مع احكام ذلك الدستور فجاء في اول بيان اذيع على الشعب في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بلسان البكباشي محمد انور السادات نيابة عن اللواء اركان حرب محمد نجيب الذي نصبته الحركة قائدا عاما للقوات المسلحة المصرية « واني اؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية » . ولم يكن هناك دستور في البلاد خلاف دستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ الملكي ، واحتفظت حركة الجيش بهذا النظام الملكي ، وحل الملك الطفل احمد فؤاد الثاني محل ابيه الملك فاروق بعد تنازله له عن العرش في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . واخذت المراسيم والقوانين ، او بالاحرى « المراسيم بقوانين » بما في ذلك التشريعات الثورية كقانون الإصلاح الزراعي وقانون نظام الغاء الوقف على غير الخيرات ( الوقف الاهلي ) وقانون فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي (١) . الخ ، اخذت تصدر من هيئة الوصاية على العرش ثم من الوصي الفرد باسم الملك القاصر بعد ان تم التفاهم على موضوع الوصاية المؤقتة في ضوء احكام كل من دستور سنة ١٩٢٣ ذاته والامر الملكي الصادر قبله في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، على الوجه الذي سنعود اليه في مكان آخر من هذا الكتاب .

وانطلاقا من هذا صدر في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ بتحديد مخصصات الملك ومخصصات البيت المال ومرتبات هيئة الوصاية على العرش ، فحددت مخصصات الملك القاصر أحمد

---

(١) الشهير بقانون التطهير أي تطهير الادارة الحكومية وواضح من مذكرات الوهم السابق بهي الدين بركات انه كان معترضاً على ذلك القانون انظر « ٠٠٠ سبعون يوماً في وصاية العرش بمجلة المنصور القاهرية عدد ١٩ أغسطس ١٩٧٧ » .

مؤاد الثاني بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه سنويا ، ومرتببات هيئة الوصاية بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه سنويا تؤخذ من مخصصات الملك ، ومخصصات البيت الملك بمبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه سنويا ، وهى مبالغ تكاد تكون رمزية بالنسبة لوقتئنا الحاضر ، ولكنها تؤكد على أية حال استمرار النظام الملكى فى بداية حركة الجيش . كما كان تشكيل الوزارات وتعديلها يتم بمراسيم ملكية صادرة من هيئة الوصاية المؤقتة أو الوصى المؤقت باسم « حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان » ، وقبول استقالة رئيس الوزراء أو تشكيل وزارة جديدة يتم بموجب أوامر ملكية كسابق العهد قبل حركة الجيش . من ذلك على سبيل المثال الامر الملكى رقم ٩ لسنة ١٩٥٢ بقبول استقالة وزارة الرئيس على ماهر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، والامر الملكى رقم ١٠ الصادر فى نفس التاريخ باسناد رئاسة الوزارة الى اللواء اركان حرب محمدنجيب . وجاء فى أول هذين الامرين الملكيين والموجه من هيئة الوصاية المؤقتة الى الرئيس على ماهر « اطلعنا على كتابكم المرقوع الينا اليوم باستقالة الوزارة وانا اذ نبلغكم قبولها لنقدر لكم اضطلاعكم باعنة الحكم فى اللحظات التاريخية العصبية التى كان الجيش الباسل قد بدأ بها مطالبه الحقة نحو بعث الوطن بعثا جديدا لاقامة بنيانه على أسس سليمة ودعائم موطدة . وقد بذلتم فى سبيل مهمتكم الخطيرة جهدا يذكر لكم ولحضرات زملائكم الذين عاونوكم مع الشكر والثناء » .

وجاء فى ثانى الامرين الملكيين الى الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب باسناد رئاسة الوزارة اليه « ان توفير الرفاهية لافراد الشعب كلمة هى أعز رغبات البلاد وأعظم ما تتجه اليه أمانيتها ، ووطننا العزيز اليوم فى حاجة ماسة لاقامة بنيانه على أسس سليمة راسخة ودعائم اصلاحية موطدة تتحد معها قواه نحو العمل الحق والتعبير الصحيح عما يخالج الضمائر من مطامع نحو تحقيق العدل والرفاهية للبلاد ، وان الحركة المباركة (١) التى حملتم لواءها انما تعبر عن آمال تركزت حولها قلوب الشعب الكريم وباتت عنوانا لعهد جديد تتحقق فيه العدالة الاجتماعية (٢) على اكمل وجهه — لذلك راينا تحميلكم امانة الحكم واسناد رئاسة مجلس الوزراء اليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام وحتى تنعم البلاد وشيكا بحياة نيابية خالصة من الشوائب ، فقد أصدرنا امرنا هذا اليكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا بذلك » .

ورغم الاشارة فى أمر التكليف هذا الى « الحياة النيابية الخالصة من

(١) يلاحظ عدم استعمال عبارة ثورة فى هذه الوثائق الرسمية بعد .

(٢) العدالة الاجتماعية فقط وليست الاشتراكية ، فلم يكن الفكر الاشتراكي قد زحف

بعد الى ثورة ٢٣ يوليو الى اذهان رجالها .

الشوائب « فلا شيء في هذا الامر الملكى وملابساته ولا فيما سبق صدوره كان يشعر بأن قادة حركة الجيش سوف يعلنون وشيكا اعلان سستقوط دستور سنة ١٩٢٣ . بل على العكس من ذلك توالت تصريحات اللواء محمد نجيب في كل مناسبة بالحرص على الحياة النيابية والدستور القائم . فما ان اذاع الرئيس على ماهر مثلا اثناء ترأسه الوزارة في ١٠ اغسطس سنة ١٩٥٢ ان الجيش متفق مع الحكومة على حل الاحزاب السياسية ( وهو ما تحقق فعلا بعد ذلك في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ ) حتى سارع اللواء محمد نجيب بوصفه قائد حركة الجيش في بيان صادر صباح اليوم التالي ١١ من اغسطس الى نفي ذلك النبأ مؤكدا ان الجيش قد اتفق على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية في موعد اقصاه شهر فبراير سنة ١٩٥٣ . كما ادلى اللواء محمد نجيب بحديث لمراسلى الصحف الاجنبية اكد فيه ان الجيش لن يسمح لاحد بأن يعتدى على الدستور ، وان كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش ( قف من أنت ) ! ولاقت هذه التصريحات الصادرة من قائد حركة الجيش ترحيبا حسنا وارتياحا لدى الكثيرين وعلى صفحات الجرائد المحلية المناضلة من اجل قيام حياة نيابية افضل وعلى رأسها جريدة « المصرى » لاصحابها الاناضل محمود وحسين واحمد ابو الفتح . فنشرت هذه الجريدة في اغسطس سنة ١٩٥٢ عدة مقالات بعنوان « فلسفة الانقلاب » بقلم الاستاذ ابراهيم طلعت المحامى (١) جاء في احداها بعدد ٢٠ اغسطس « لافموض ان حركة الجيش التى قام بها الضباط الاحراز الواعون والتى ابرزها رجال الجيش جميعا لم تكن حركة دكتاتورية جاءت بقوة السلاح لكى تفرض حكما عسكريا على البلاد ، وانما هى تفاعل ثورة الشعب مع ثورة الجيش ضد الفساد والانحلال ، ولكى تعيد الى الدستور احترامه والى الشعب كرامته حتى يحكم الشعب نفسه بارادته لا بارادة بطانة الملك وحتى يعود الجيش الى ثكناته والى ميادينه الطبيعية يستكمل عدته ويزيد عتاده حتى يصبح جيشا قويا محترما يستطيع ان يرهب العدوان وان يحمى استقلال البلاد » .

كما كتب الاستاذ احمد ابو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى سلسلة مقالات بنفس المعنى في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان « الى أين » جاء في احداها بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ « والله وحده يعلم كم كانت فرحتى يوم ان نجح الانقلاب ( حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ) ولم يكن مبعث فرحتى عزل الملك فحسب ، وانما كانت فرحتى منبعاها - الى جوار عزل الملك - اصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . واستطيع ان اقرر ان فرحتى

(١) نشر الاستاذ ابراهيم طلعت بعد ذلك فى سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ وفى مجلة

روز اليوسف الاسبوعية نكرياته ، او مذكراته - عن ثورة ٢٣ يوليو .



لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن في زواله تمكيناً للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه . . لان فاروق كان السد المنيع الذى يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية « وحذر هذا الكاتب من أولئك المنافقين الذين يحاولون التبشير بما يسمونه الدكتاتورية العادلة واغراء الجيش على أن يحكم حكماً عسكرياً ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط ، ويزينون له مزايا الحكم العسكرى المطلق ، ومن بعض الصحف المأجورة التى تضرب على هذا الوتر الحساس بعد أن ساهمت بتثبيت دعائم الفساد في العهد الماضى (١) .

ووسط هذا الحوار الذى شغل الراى العام وجمهور المثقفين بوجه خاص ظهرت ابتداء من ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ بجريدة الاهرام عدة مقالات بقلم المرحوم الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة بعنوان « الفقه الثورى » كان لها صدى فى أوساط الجيش ولدى قادة حركة ٢٣ يوليو (٢) ولقد دافع الدكتور سيد صبرى فى مقاله الاول المنشور فى ٣١ يوليو عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات وكيف انه بتمام نجاح « الثورة » يسقط الدستور القائم فوراً ، واستشهد فى ذلك بعدة امثلة من تجارب الدول الاخرى ، وانتهى الى القول بأن ماحدث هو ثورة وان دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ الملكى سقط تلقائياً بنجاح الثورة فى يومى ٢٣ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بالذات ، وحسب قادة الثورة بعد ان استولوا على الحكم واطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ اثباتاً لواقع الحال ودون ما حاجة لاية اجراءات اخرى !

وقمت بالرد على ذلك فى مقالات ثلاث نشرت تباعاً بجريدة الاهرام فى ٢٤ أغسطس و ٥ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وتضمن المقال الاول بتاريخ ٢٤ أغسطس العبارات التالية منقولة بحذافيرها ، « من العسير ان ينعقد الاجماع على وصف ماتم خلال الايام الاربعة الاولى من حركة الجيش زغم اهميته الكبرى بأنه ثورة عصفت بالدستور القائم فأهدرته فى نظر الكافة او حتى فى نظر القائمين بالحركة ، خاصة اذا مارعيننا كذلك ان ارغام الملك

---

(١) من هؤلاء الكتاب الكاتب الكبير المرحوم الاستاذ محمد القابى الذى لاقى ربه فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فقد كان من المؤيدين للقضاء على الملك والاحزاب معا وأشار الى ذلك الرئيس السادات فى حديثه بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاده الثامن والخمسين فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

(٢) ومع ذلك فصل الدكتور سيد صبرى من الجامعة فى عام ١٩٥٥ وكان من أسباب فصله أنه نشر انباء غير صحيحة عن مجلس قيادة الثورة .

السابق فاروق على التخلي عن العرش لن يؤدي بل ولم يكن ملحوظا فيه استبدال الجمهورية بالملكية أو اسقاط حق الاسرة المالكة الحالية في توارث العرش لاحلال غيرها في مكانها كما كان الشأن في الثورات والانقلابات المختلفة التي اشار اليها الدكتور سيد صبرى في مقاله السابق والمنشور بجريدة الاهرام في اواخر يوليو سنة ١٩٥٢ ، ويؤكد هذا الرأي ما اعلنته القيادة العامة لحركة الجيش في بياناتها المتتالية في الايام الاربعة الموما اليها عن وجوب احترام الدستور نصا وروحا ونزول الجميع على احكامه مما لا ينصرف بداهة الا الى الدستور القائم وهو دستور سنة ١٩٢٣ ، وليس الى أى دستور آخر مجهل ! فاذا ماقرر هذا وضع ان دستور سنة ١٩٢٣ ، لم يسقط بمجرد سقوط وزارة نجيب الهلالي ( في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ) او نزول الملك السابق عن العرش في يوم ٢٦ يوليو الماضى . . لهذا عندما نوقش موضوع الوصاية على العرش في اواخر شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن ثم خلال الاسبوع الاول من الحركة ، كان الراى السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم ان الدستور مازال قائما رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذى لازم ذلك التغيير لشخص الجالس على العرش . يعزز هذا النظر ماجرى في بلجيكا مثلا منذ اقل من العام حيث ارغم الشعب البلجيكى بقيادة بعض الزعماء السياسيين الملك ليوبولد الثالث على التخلي نهائيا عن العرش لنجله وولى عهده الامير « بدوان » ، دون أن يبنى على التنازل القسرى القول بانهاى الدستور البلجيكى القائم والذى مازال نافذا حتى اليوم في جميع احكامه ونصوصه . ووجه الشبه واضح فيما جرى عندنا وعندهم .

وانتقلت بعد ذلك الى تعريف المقصود بالثورة فقلت انه ليس من الهين أن يتفق أهل الراى على تعريف دقيق وموحد خاصة وأن لفظ ثورة في حد ذاته يثير دائما في الازهان صورا من العنف والعراك والتقتيل وسفك الدماء ! . . فاذا ماذكرنا الثورة الفرنسية تمثلت أمامنا مناظر التدمير والتخريب والاستيلاء عنوة على املاك الاشراف وقصورهم وارسالهم جماعاتهم وكثيرون غيرهم الى المقصلة تحصد ارواحهم حصدا وسط الميادين العامة وتهليل الجماهير ! . . ولكن تلك الظاهرة ليست من مستلزمات الثورة ولا من عناصرها الاساسية ، واننا لا نعدو الواقع اذا قلنا ان العنصر البارز الاصيل في كل ثورة هو قلب الاوضاع القائمة لاحلال غيرها محلها ، سواء اكانت تلك الاوضاع سياسية او اقتصادية او اجتماعية . وانه ان أمكن نظريا تصور انحصار الثورة في احدى تلك النواحي على حدة ، فان الثورة كثيرا ماتبدا أولا بتحطيم الاوضاع السياسية القائمة لكى تنفذ من ذلك الى تحقيق اهدافها في الميدانين الاخرين الاقتصادى والاجتماعى . وان السبيل الى ذلك دائما وفي النهاية هو التشريع فمن يشرع يحكم ! . . وقلت ان هذا هو حالنا الان ( أى في اواخر اغسطس سنة ١٩٥٢ ) تشهد عليه التشريعات الخطيرة

الشأن ماتم منها وماسيتم مما سوف ينبنى عليه تغيير كلى لوجه المجتمع المصرى وهيكله . فما من ثورة اندلعت ونجحت الا وصاحبها سلسلة من التشريعات الانقلابية هى فى الواقع جوهر الثورة وخلاصتها . وعندئذ يظهر التناقض او المغايرة بين الافكار الجديدة التى صدرت عنها تلك التشريعات والبيئة المستحدثة التى خلقتها او التى هى فى سبيل التمحض عنها ، وبين احكام الدستور القائم الذى انجبته فى الغالب بيئة اقتصادية واجتماعية مختلفة ، حتى اذا ما حاولنا الابقاء عليه رغم كل ذلك تمزق اربا او شمرت الامة بالضيق والخرج ولحاجتها الملحة لدستور آخر جديد بنفس عما فى صدرها وترى فيه صورتها الراهنة لا صوراً سابقة لمراحل غابرة من تاريخها لم تعد تعبر عن الواقع فى شىء .

وانتهيت فى ذلك المقال — الذى علمت بعد نشره انه كان موضع اهتمام وتحليل من جانب بعض قادة حركة ٢٣ يوليو شأنه فى ذلك شأن جميع المقالات السياسية الجريئة التى كانت تظهر فى الصحف فى تلك المرحلة الحرجة قبل تلجيم الصحافة — انتهيت فيه الى القول « فاذا كانت ثمة ثورة فى مصر انيوم ( اى فى اواخر اغسطس سنة ١٩٥٢ ) فهى انما وضحت للعيان واستكملت عناصرها ومقوماتها بعد شهر من تاريخ حركة بدأت جد متواضعة وليس الجيش فيها الا معرا عن الارادة الشعبية . واذا كان الراى القائل بانهايار دستور سنة ١٩٢٣ قد بدأ مبتسرا اى سابقا لوانه حينما ابدى فى اواخر يوليو سنة ١٩٥٢ عندما كانت حركة الجيش فى اولى مراحلها ، فانه غدا مقبولا الان فى ضوء ماتكشفت عنه الايام من ذلك التاريخ » . ثم قلت : « فلنترحم على دستور سنة ١٩٢٣ ولنذكره بالخير ! فانه كان حلقة ضرورية من حلقاتنا النيابية وكفاح الامة لتصبح سيدة نفسها » .

وحتى لايساء فهم المقصود فى مقالى عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، اضمنت « على ان انهايار دستور سنة ١٩٢٣ ، يستلزم المبادرة الى سن دستور آخر يحل محله ويأتى معبرا عن معنى الثورة الحالية والعهد الجديد . واذا كان بعضنا قد شكافىما مضى من ان دستور سنة ١٩٢٣ ، لم يكن شعبيا لانه لم يأت وليد جمعية وطنية تعبر عن راى الامة ، بل كان من صنع لجنة حكومية او شبه حكومية (١) فهامى ذى الفرصة سانحة الان للرجوع الى الامة مصدر السلطات . . فلنعد العدة منذ الساعة لدعوة جمعية وطنية تأسيسية ومنتخبة انتخابا حرا لى تضع للامة دستورا جديدا يحقق سيادتها ويصونها . . ويمنع من تدخل المتطفلين فى امورها ومرافقها ، ويكفل للمصريين جميعا بلا فوارق ولا تمييز المحافظة على حرياتهم وحقوقهم ضد اى ضغط او ظلم مهما

---

(١) اطلق عليها المفهوم له الزعيم سعد زغلول باشا وصف « لجنة الاشقياء » .



كان مصدره ، ويوفر للطبقة انكادحة الكرامة والعدالة الاجتماعية عند ذاك يمكننا أن نقول مستبشرين : مات الدستور فليعيش الدستور !  
وتعددت التصريحات الوزارية في تلك الفترة ( في اغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢ ) حول الدستور وقانون الانتخاب القائمين ومصريهما ، وما يجب أن يكون عليه الدستور وقانون الانتخاب الجديدين لجارة العهد الجديد .  
ومن يتابع تلك التصريحات في الصحف ، ومعظمها يناقض بعضه بعضا لا يخرج من ذلك كله الا بنتيجة واحدة هي ان الافكار بهذا الشأن كانت لاتزال في دور التكوين ولم يتبلور منها شيء الا الرغبة الصادقة في الاصلاح عن طريق التغيير ! ولعل من أسباب الاضطراب الفكرى انشغال صحافتنا ، والفروض انها مرآة الراى العام ، بتحطيم الماضى وابراز فسادة وسلبياته أكثر من انشغالها بارساء اسس المستقبل وبناء صرحه . وتزعمت جريدة أخبار اليوم لاصحابها الاستاذين على ومصطفى أمين هذا الاتجاه فأخذت تنشر الكثير عما اسمته بمفاسد السراى الملكية في عهد الملك فاروق ، بعد ان كانت تشيد بمناقب ذلك العهد في وقت ما قبل حركة ٢٣ يوليو (١) . ومع ذلك اخذ الاعتقاد يترسخ شيئا فشيئا لدى الراى العام باننا لسنا بصدد انقلاب عادى أو حركة من حركات الجيش تستهدف مجرد الوصول الى الحكم مثل تلك الانقلابات والحركات العسكرية التى حفل بها تاريخ جمهوريات أمريكا اللاتينية ، بل بصدد ثورة بالمعنى العلمى تستهدف استخدام تغييرات شاملة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

واختلفت الاراء حول آثار هذه ( الثورة ) ضد النظام الدستورى القائم ، وعلى دستور سنة ١٩٢٣ بالذات . فرأى فريق من المفكرين ان هذا الدستور برمته قد انهار نتيجة لتلك الاحداث الخطيرة ، وذهب فريق آخر الى ان ما انهار فيه هو فقط بعض نصوصه التى لم تعد تتماشى مع أهداف هذه الثورة . وانطلاقا من هذا المنطق نادى الفريق الاول بوجوب اصدار دستور جديد محل الدستور المنهار ، بينما اكتفى الفريق الثانى من أنصار الانهيار الجزئى بطلب تعديل الدستور .

واقترن هذا الخلاف فى وجوه النظر بخلاف آخر حول الهيئة التى تتولى ذلك التعديل أو التجديد ، وهل تضطلع بتلك المهمة لجنة حكومية معينة أم جمعية تأسيسية منتخبة . وقد رأيت ان اتناول هذا الموضوع بجريدة

---

(١) كما انحاز الاخوان على ومصطفى أمين انحيازاً واضحاً ومصطفهما الى جانب الملك فاروق والسراى ضد حزب الوفد - حزب الاغلبية - وزعيمه مصطفى النحاس باشا. وإن كانا قد انقلبا على الملك فاروق نفسه فى أواخر سننى حكمه بعد ان استشرى الفساد فى الحاشية الملكية .

الاهرام تحت عنوان « الدستور بين التعديل والتجديد » وذلك في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وقبل استقالة وزارة على ماهر بيومين اثنين . فقلت فيه « ان القول بأن بعض نصوص دستور سنة ١٩٢٣ وحدها هي التي اصبحت ساقطة مع بقاء الاخرى قائمة يؤدي بنا الى مأزق يصعب الخروج منه اذ ما هي تلك النصوص التي عصفبت بها الاحداث وتلك التي ابقت عليها ؟ واذا كان معيار الانهيار او البقاء هو مدى تمثلي هذا النص او ذاك او عدم تمثليه مع اغراض الانقلاب فياله من معيار مطاط ينفر من كل ضابط دقيق !! فأغراض الانقلاب متعددة متنوعة ورغم وحدتها الظاهرة ، وفي التشريعات التي صدرت اخيرا وفيما زال منها تحت الاعداد خير دليل على أن تلك الاغراض لا تنحصر في ميدان دون ميدان ولا يحدها أفق ضيق مرسوم ، بل تتناول فضلا عن النظم السياسية للدولة ، نظمها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والعمرانية ، فنحن انما ننقل من عهد الى عهد بل من عصر الى عصر . فاذا ما تمثينا مع هذه الاغراض المتشعبة وتوسعنا بعض الشيء في تفهمها لادى بنا ذلك حتما الى القول بسقوط جميع احكام دستور سنة ١٩٢٣ الا ما ندر . ولو اردنا أن نتكلم بلغة الارقام لقلنا ان ٨٥ ٪ منها على الأقل قد انهار وسقط » .

واستشهدت على صحة ذلك باستعراض الدستور . وجاء بهذا الصدد : « ولقد تعمدنا اغفال الباب الأول من الدستور وهو مؤلف من مادة واحدة هي المادة الأولى والتي وصفت الحكومة المصرية بأنها « ملكية وراثية وشكلها نيابى » ولا غنى لمصر في واقع الأمر عن النظام النيابى ولا بديل له وان امكن تطعيمه بالركون الى الاستفتاء الشعبى فى المسائل الدستورية على الأقل . أما النظام الملكى الذى ألفته مصر منذ قرون بل منذ فجر تاريخها المعلوم فقد أساء اليه العهد السابق أكبر اساءة مما دفع ببعضهم الى النظر لغيره من النظم مدفوعين بالقول المأثور ، ما أجمل الجمهورية فى ظل الملكية والعكس بالعكس ! . واذا كان الحديث فى ذلك أو حتى مجرد التفكير فيه جريمة لا تغتفر فى عرف العهد السابق ، فان من حق الأمة وواجبها اليوم والبلاد تجتاز ثورة وان كانت ولله الحمد سلمية ، أن تفكر فى هذا الموضوع كغيره من الموضوعات المتصلة بمصيرها لتقرر فى شأنه ما تراه — عن طريق نوابها — لا سيما وأنه من البناء كله بمثابة الأساس » . وأضافت فى المقال ذاته « ومهما يكن من أمر رغم الاحتفاظ بالأساس الحالى للبناء الدستورى وهو النظام الملكى الوراثة ، فان كثرة النصوص الدستورية التى هى بحاجة الى التعديل وتنوعها لكى تتمشى مع مقتضيات العهد الجديد فضلا عن مدى هذا التعديل وأهميته ، كل ذلك يجعل من الخير اطراح فكرة الترقيع والأخذ بفكرة التجديد الكلى . نعم نريد دستورا جديدا يولد مع العهد الجديد ، فيعاصره ويجيء معبرا عنه مصورا لاتجاهاته أصدق تصوير ، أما أن نقنع

بدستور بال قديم لا يلبث أن يتمزق اربا عند أول تجربة جدية له فهو مانشق  
على أنفسنا منه » .

وفي مقالى الثالث والآخر فى هذا الخصوص والمنشور بجريدة الاهرام  
عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد استقالة وزارة الرئيس على ماهر بأيام وتحت  
عنوان « الدستور الجديد جمعية وطنية تأسيسية أم لجنة حكومية ؟ » دافعت  
بحرارة عن وجوب دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وقرار الدستور  
الجديد واستبعاد فكرة اللجنة المعينة لأنها مهما جمعت من كفايات فلن تكون  
الا لجنة حكومية ، والأخذ بهذه الطريقة رجوع بالبلاد الى الورا الى ربع قرن  
او يزيد الى نظام لجنة الثلاثين التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ رغم ما وجه  
الى هذه الطريقة ومقتذاك من نقد قارص . وقلت ان الحافز على دعوة جمعية  
وطنية تأسيسية هو الان اقوى مما كان عليه الحال من اكثر من ربع قرن ،  
فلم يكن مبدأ سيادة الأمة قد تقرر بعد لا فى النظر ولا فى العمل ،  
امسا اليوم فقد أثبتت الأمة عملا بما لا يرقى اليه شك انها سيدة نفسها .  
فحركة ٢٣ يوليو وان قامت على اكتساف الجيش ، الا أنه لم يكن فيها  
الا معبرا عن رأى شعب بأسره ضايق ذرعا بالطغيان فأقبل على الجيش  
يسانده ويعضده . ولولا ذلك لما نجحت الحركة هذا النجاح فى أقصر وقت  
ودون سفك دماء . وقلت ان دعوة جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد  
للبلاد ليس الا النتيجة الطبيعية لكل ثورة أو انقلاب ديمقراطى ، واننا لا نذكر  
مثلا واحدا على خلاف ذلك فى أية دولة ديمقراطية ، ويكفى أن نعود بالذاكرة  
الى الدساتير الأوروبية العديدة التى صدرت فى أعقاب الحرب العالمية الاولى  
حيث كانت كلها من صنع جمعيات تأسيسية وطنية منتخبة ، ولايختلف الحال  
فى البلاد الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية كما يشهد به ما حدث فى  
فرنسا وإيطاليا وغيرها ، وانه لا يمكن ان تجرى الامور على خلاف ذلك  
عندنا فاما ان تكون الأمة سيدة نفسها حقا أم مسودة وغيرها هو مصدر  
السلطات فيها . فان كانت الاولى فلا محيص ان تتولى بنفسها وعن طريق  
مندوبيها وضع دستورها . ورددت على القائلين بانه لا تعارض بين سيادة  
الأمة وبين أن يعهد بوضع الدستور الى لجنة معينة متى تقرر عرض مشروع  
الدستور الذى تعده على الشعب فى استفتاء عام لاقراره أو رفضه (١) .  
فقلت ان هذا القول فيه نظر لان الاستفتاء وان كان أصلا مظهرا من  
مظاهر الديمقراطية الا أنه كثيرا ما استغله الدكتاتوريون من أمثال هتلر فى  
عصرنا الحاضر والامبراطور نابليون الثالث فى فرنسا فى القرن الماضى لدعم

---

(١) وهو ما حدث بعد ذلك عند اصدار اول دستور دائم للثورة فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، ثم  
عند اصدار دستورها الدائم الحالى فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ .



سلطاتهم الشخصية ، وانه لابد لكى يكون الاستفتاء ديمقراطيا حقا من تهيئة الشعب له وفهمه لغزاه ، وان هذا يتطلب درجة من الوعى والنضج السياسى لم يصل اليهما بعد شعبنا نظرا لتفشى الامية فيه مما لا يؤهله لاصدار حكم سليم على دستور دقيق فى صياغته مؤلف من عشرات المواد . وان الاستفتاء حتى فى الدول التى نجحت فى التغلب على الامية مقيد لحرية الاختيار فاما الرفض واما القبول دون نقاش ولا جدل ، واين هذا من مناقشة مشروع الدستور نصا نصا ، بل وحرفا حرفا على يد ممثلى الشعب فى جمعية وطنية تأسيسه ! واضفت الى تلك الاسانيد حجة اخرى كان لها وزنها وقتذاك . قلت « وثمة اعتبار آخر لانود ان نسقطه من حسابنا وهو موقف مصر بالذات من دستور جارتها ليبيا فقد ضج وفد مصر بالشكوى واقام الجمعية العامة للأمم المتحدة واقعدها فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ (١) مظهرا أقصى امتعاضه وسخطه لان الأمم المتحدة ارتأت ان يكون دستور ليبيا ( بعد نزوح الاستعمار الايطالى عنها ) من وضع لجنة مختارة بطريق التعيين من ستين عضوا عن اقاليم برقة وطرابلس وفزان . وطلب وفد مصر الى وفود ٦٠ دولة هى الممثلة وقتها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ان يكون الدستور الليبى من وضع جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا شعبيا حرا ، مستعينا على ذلك باسم الديمقراطية تارة واسم سيادة الشعب الليبى تارة اخرى . وقد بلغ من شدة حملة وفد مصر ودفاعه عن فكرة الجمعية التأسيسية المنتخبة ان اعلن المنسحب الخاص للأمم المتحدة فى قضية ليبيا اديان بلت من اعلى منبر الجمعية العمومية للأمم المتحدة انه تسليما بوجهة نظر مصر ومؤيديها من وفود الدول العربية وغيرها ، فانه سوف يبذل قصارى جهده حتى لا يكون الدستور الليبى الذى صاغته لجنة حكومية الا مجرد مشروع دستور فقط يحق لأول برلمان ليبي ان يدخل عليه ما يشاء من تعديلات من تعديلات فى أسسه وتفاصيله . واضفت ان هذا كان موقفنا الدولى من دستور جارتنا العربية ( ليبيا ) ، فهل مصر اليوم التى عرفت النظام النيابى منذ سنة ١٨٨١ ، بل ومنذ سنة ١٨٦٦ هى ، دون جارتها ليبيا فى هذا المضمار فيستكثر عليها الان مارؤى انه حق طبيعى لتلك الجارة فى سنة ١٩٥٠ ؟ وكيف نستطيع ان نوفق بين موقفنا من غيرنا فى هذا الصدد وبين موقفنا من انفسنا ؟ وهل كنا جادين أم هازلين ! اننا حينما قبلنا النظر لا نجد الا ما يدعونا الى مؤازرة المنادين بدعوة جمعية تأسيسية وطنية لوضع الدستور الجديد لمصر وهى لكى تكون جديرة بهذا الاسم لابد وان تكون منتخبة . وانتهيت الى القول « فلنطرح اذن فكرة اللجنة الحكومية ولو علت اقدار رجالها فهم ، كما نبه اليه المرحوم امين الرافعى فى

(١) كان الوفد برئاسة وزير الخارجية الوفدى الاستاذ محمد صلاح الدين .

عام ١٩٢٣ مهما بلغت درجة علمهم وخبرتهم لا يملكون مطلقا أن يقيدوا شعبا بأسره واجيالا متعاقبة بما يضعونه من مشاريع فان هذا حق الامة وحدها . وطالبت بأن توجه جهودنا لدعوة الجمعية الوطنية التأسيسية الاولى فى تاريخ مصر المعاصرة بما فى ذلك من دليل حسى على سيادة الامة وبرهان قاطع على أنها مصدر السلطات . وأعربت عن أملى « مادام الامر فى مرحلة البحث والاعداد أن يقتنع المسئولون برجاحة هذا الرأى » .

وهكذا أصبح الجو مهيتا لإعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ . والواقع ان قادة حركة الجيش كانوا قد أخذوا يضيقون ذرعا بأحكام ذلك الدستور واضطرارهم الى تكييف حركتهم وتحركهم ومشروعاتهم مع أحكامه ، والذي وان كان قد اعتبره البعض فى السنوات الاولى من صدوره « ثوبا فضفاضيا » ، فقد أصبح بعد حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قميصا من الفولاذ يحد من حرية انطلاق قادة هذه الحركة ويقيد من هذه الانطلاقة بقيود من الشكليات لم تعد تتماشى مع الواقع . ففى البلاد دستور وعرش وملك لايزال فى المهد ، وهيئة وصاية أو وصى على هذا الملك القاصر ، ومجلس وزراء يجتمع من وقت لآخر لاتخاذ بعض القرارات ، وبرلمان مكون من مجلسين : مجلس شيوخ ومجلس نواب وان كانا عاطلين عن العمل بسبب حل مجلس النواب قبل الثورة ووقف جلسات مجلس الشيوخ تبعا لذلك (١) ولكن بالامكان بعثهما الى الوجود طالما ظل دستور سنة ١٩٢٣ قائما . بل ان دعوتهما للانعقاد أصبحت ضرورة دستورية ملحة لكى تعرض عليهما عشرات المراسيم بالقوانين الصادرة فى غيبتهم ، استنادا الى المادة ( ٤١ ) من ذلك الدستور والتي تنص على أنه اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فللملك ( او هيئة الوصاية على العرش ) ان تصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور مع وجوب دعوة البرلمان بمجلسيه الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له حتى اذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

وهذه المادة وان كانت تتحدث أصلا عن حق السلطة التنفيذية فى استصدار القوانين فى شكل مراسيم « فيما بين أدوار انعقاد البرلمان » فقط ، أى بين دورة برلمانية وأخرى عندما يكون البرلمان قائما ولكنه فى العطلة السنوية ، ولم تتعرض لحالة حل مجلس النواب ، أى الى الفترة بين فصل

---

(١) كانت هذه أكبر غلطة ارتكبها نجيب الهلالي ( باشا ) عندما تولى رئاسة الوزارة فى فبراير ١٩٥٢ انتقاما من حزب الوفد بعد أن انقلب الهلالي عليه واضطر الوفد الى فصله فى عام ١٩٥٠ .

تشريعى وفصل تشريعى آخر ، الا أنه قد جرى التوسع فى تفسيرها حتى أصبحت تغطى أيضا فترة الحل واستقرت السوابق على ذلك رغم اعتراض جانب من الفقه الدستورى (١) . ولكن طول المدة التى انقضت منذ حل آخر مجلس نواب قبل الثورة فى عهد وزارة نجيب الهللى الاولى فى فبراير سنة ١٩٥٢ وتعليق جلسات مجلس الشيوخ من ذلك التاريخ ، جعلت الاستناد الى المادة ٤١ من الدستور لتبرير دستورية المراسيم بقوانين التى صدرت من ذلك التاريخ الى قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمرا مشكوكا فيه للغاية بل ومخالفة دستورية سافرة تهدد بالبطلان جميع تلك التشريعات بطلانا مطلقا ، وازداد الموقف دقة من الناحية الدستورية بعد قيام تلك الحركة بحيث أصبح الاستناد الى المادة ٤١ المذكورة مشبوه السند ظاهر البطلان .

واذا كان اللواء محمد نجيب وزملاؤه قد ترددوا طويلا رغم ذلك فى الاقدام على اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ليتحرروا من قيوده وأحكامه فور نجاح حركتهم ، واستمروا فى تردددهم رغم الراى الفقهى الذى برز فى الصحف ليزين لهم فكرة هذا السقوط ، فذلك لأنهم كانوا فى حيرة بشأن الخطوات التالية لاعلان سقوط الدستور ، وهل ذلك يستتبع اعلان سقوط النظام الملكى أيضا ؟ وهل ينبغى استصدار دستور جديد ليحل محل الدستور الساقط ؟ وما هى الجهة التى تملك اعداده وهل تكون لجنة حكومية أم جمعية تأسيسية ؟ وهل من المناسب اجراء الانتخابات فى البلاد فوراً لاختيار تلك الجمعية التأسيسية ؟ وماذا لو أن الدستور الذى ستصدره تلك اللجنة أو الجمعية التأسيسية المنتخبة لا يتمشى مع أفكار قادة حركة الجيش أولئك الحكام الجدد الذين استولوا على الحكم فى ليلة ٢٣ يوليو ؟ هل سينفذون ذلك الدستور أم سيعرضون على الشعب دستورا آخر من صنعهم ؟ ثم لو استأنفت البلاد الحياة الدستورية العادية أيا كان مضمون الدستور الجديد فـمـاذا سيكون مصيرهم هم ؟ هل سيعودون الى ثكناتهم أم سيستقيلون من الجيش لامتهان السياسة ؟ ثم ألم يكن اقامة الحياة الديمقراطية السلمية هو البند السادس والاخير من أهداف الثورة الستة ؟ انها أسئلة محيرة حقا ومقلقة ولكن كان لابد لقادة حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من أن يحسموا الامر أما بالعودة الى نصوص دستور سنة ١٩٢٣ والالتزام بها جميعا أو تعديل ما يقتضى الامر أن يعدل منها ، وأما بإطراحه كليا فـيرىحون ويستريحون ، وهذا الحل الاخير هو ما استقر عليه رأيهم فى نهاية المطاف .

فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة من صباح يوم الاربعاء العاشر

(١) وتؤكد ذلك فى دستور اسماعيل صدقى باشا الصادر فى عام ١٩٣٠ والذى اجاز التشريع عن طريق المراسيم بقوانين أيضا فى فترة حل مجلس النواب .



من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور سنة ١٩٢٣ وأشار الى أن دستورا جديدا سوف تضعه لجنة معينة . . وفيما يلي نص ذلك البيان كما نشر في جريدة الاهرام عدد ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ :

### « بنى وطنى »

« عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يوليو الماضى كانت البلاد قد وصلت الى حال من الفساد والاحتلال أدى اليها تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم ، فبدلا من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع للملك غير مسئول ، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لاهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها . من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك وإنما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو أسمى مقصدا وأبعد مدى وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب الحياة القوية الكريمة التى تركز على دعائم من الحرية والعدالة والنظام ، حتى ينصرف أبناء الشعب الى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه . »

« والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تؤدى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك الدستور الملىء بالثغرات . . ولكى نؤدى الامانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور دستورا آخر جديدا يمكن للامة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات . »

« وهانذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه يسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت الى بنى وطنى أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروح دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل ومحققا لامال الامة فى حكم نيابى نظيف سليم . »

وقد أذاع الرئيس محمد نجيب هذا البيان التاريخى من منزله بجمعية الزيتون ، وكان الى جانبه البكباشى محمد انور السادات ومندوبو الصحف ورجال الاذاعة . .

فلما انتهى من اذاعته سأل مندوب جريدة الاهرام عن موعد تأليف اللجنة التى سيعهد اليها وضع الدستور الجديد فأجاب : « لقد بدأنا فعلا فى اختيار أعضاء اللجنة ولكننا لا نستطيع أن نحدد الوقت الذى يتم فيه اختيارهم لانه

قد يتطلب اجراء بحوث معينة وان كان بعض اعضائها قد اختيروا بالفعل ، وعلى اية حال فنحن نؤمن بالسرعة ، ولهذا سنعمل على الانتهاء من هذه المهمة في اقرب وقت بالرغم من أن اللجنة ستضم عددا كبيرا يمثلون وجهات نظر الهيئات المختلفة » . . وسأل المندوب الرئيس نجيب عن المدة التي ينتظر الانتهاء فيها من وضع الدستور الجديد فقال : « انه لا يستطيع تقدير ذلك الوقت من الان لان هذا يتوقف على ابحاث اللجنة التي سيوكل اليها هذا العمل » .

وعلقت جريدة الاهرام على هذا البيان بعددها الصادر يوم الاربعاء ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بقولها : « وكان من الطبيعي بعد جميع التطورات التي جرت خلال الفترة التي انقضت منذ قيام حركة الجيش المباركة أن تخطو الحكومة هذه الخطوة التي لا مندوحة عنها لاختلاف الوعى الجديد عن الاسس التي قام عليها ذلك الدستور القديم . . فقد قامت حركة الجيش وظفرت بتأييد الشعب لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الفرد ووضع حد لعهد الاقطاع والفساد والرشوة والمحسوبية وتهيئة جو جديد منضبط لحكم يتولاه حكام يبذلون قصارى جهدهم في سبيل الصالح العام ويسخدمون السلطة المخولة للشعب لا لخدمة انفسهم أو ذويهم والموالين لهم ، لهذا كله يتحتم على قادة الحركة المباركة أن يزيلوا كل أثر للنظام السياسى القديم الذى استند اليه دستور سنة ١٩٢٣ ، وأن يهيئوا الجو لنظام سياسى صالح سليم يستند الى دستور جديد » .

ويلاحظ أن بيان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ أعلنه الرئيس محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ « باسم الشعب » (١) ، وأنه جاء متضمنا فى الوقت ذاته كما رأينا وعد الحكومة بأنها آخذة فى تأليف لجنة لوضع دستور مشروع جديد يقره الشعب . ونهم من ذلك أن مشروع هذا الدستور الذى ستضعه اللجنة سوف يطرح على الشعب فى استفتاء عام . كما أوضح البيان أنه الى أن يتم اعداد الدستور الجديد ستتولى الحكومة جميع السلطات مراعية فى فترة الانتقال هذه صالح المواطنين جميعا دون تفريق أو تمييز ، والمبادئ الدستورية العامة . ولما كانت هذه المبادئ غامضة وغير محددة فقد استدعى الامر بعد ذلك بشهرين اصدار دستور مؤقت للحكم فى فترة الانتقال كما سيأتى بيانه .

---

(١) الواقع أن الشعب لا دخل له فى سقوط دستور ١٩٢٣ الذى كان بذاء على قرار من مجلس قيادة الثورة . ولا ننسى أن « الشعب » هو الذى طالب فى عام ١٩٢٤ بعودة دستور ١٩٢٣ بعد الغناء دستور اسماعيل صدقى الصادر فى سنة ١٩٣٠ .

ونعود الى بيان العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ القاضي بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ فنلاحظ أن البيان انتهى بنداء الى المواطنين اجمعين بأن ينسوا أشخاصهم ويبدلوا من أنفسهم وأموالهم وجهودهم ما يضمن لوطنهم العزة والسعادة والمجد « متحددين متكاتفين » ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم » . ويستوقف النظر تلك الإشارة الغامضة الى الحزبية فعلقت الأهرام على هذه العبارة بقولها « المفهوم من بيان الرئيس أن الأحزاب ستكون في فترة الانتقال في حالة هدوء تام وإن ينسى الجميع أشخاصهم وأحزابهم » والمفهوم أيضاً أنه ما دامت الأحزاب والحزبية ستبقى في فترة الانتقال فلم يعد هناك حاجة الى المضي في الاعتراض على أخطارات الأحزاب — والتي كانت منظورة أمام القضاء الإداري في ذلك الوقت » . . . والواقع أن قيادة الضباط الأحرار أو ما عرف فيما بعد بمجلس قيادة الثورة كان يعد العدة منذ إعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ للإعلان عن حل جميع الأحزاب السياسية في البلاد وهو ما تم فعلاً بعد ذلك بأسابيع في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ .

ولاحظ المواطنون أن ذات الصحف الصادرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، حاملة على صفحاتها الأولى بيان الرئيس محمد نجيب بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ نشرت على صفحاتها الأولى كذلك صورة للرئيس محمد نجيب ومن حوله الوزراء الجدد وهم الدكتور وليم سليم حنا والدكتور حلمي بهجت بدوي والدكتور عبد الرزاق صدقي والدكتور عباس مصطفى عمار وذلك عند خروجهم جميعاً من قصر عابدين بعد أن أدوا اليمين الدستورية أمام الأمير السابق محمد عبد المنعم بوصفه الوصي المؤقت على العرش . . . ومعنى هذا أنه إذا كان دستور سنة ١٩٢٣ قد سقط ، فإن النظام الملكي ذاته ظل باقياً — يمثله الملك القاصر الطفل أحمد فؤاد الثاني الجالس على عرش آبائه ، والأمير السابق الوصي على العرش !! كما استوقف النظر بهذا الشأن مقال للدكتور السيد صبرى في أهرام ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نفسه ضمن سلسلة مقالاته عن الفقه الثوري أكد فيه « على أن سقوط الدستور لا يؤدي بالضرورة الى سقوط الملكية لان النظام الملكي لدينا ترجع اصوله الى تواريخ سابقة لصدور الدستور يمكن ردها الى العهد الذي تقرر فيه أن تكون الخديوية وراثية على أن ذلك لا يمنع من أن يكون تقرير استمرار النظام الملكي أو الغاؤه خاضعاً للاستفتاء الشعبي » . . . وتاريخ ذلك المقال قد يوحى بأنه ثم التفاهم على مضمونه بين كاتبه وبين قادة حركة ٢٣ يوليو الذين كان يحلو لهم في بادئ الأمر الاستئناس ببعض أفكار هذا الفقيه الدستوري المؤاتيه لأغراضهم ومخططاتهم .

وبراً بالوعد الذي قطعه حكومة الرئيس محمد نجيب على نفسها ، صدر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ من الوصي على العرش «باسم ملك مصر والسودان»



وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب وموافقة رأى المجلس المذكور « ، مرسوم ملكي بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد « يتفق مع أهداف الثورة » وقد شكلت اللجنة من ٥٠ عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف من بينهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور سنة ١٩٢٣ هم على ماهر ( باشا ) ومحمد على علويه ( باشا ) وعلى المنزلاوي ( بك ) ، وأربعة من الوفديين هم : عبد السلام فهمي جمعة ( باشا ) وعلى زكي العرابي ( باشا ) ومحمد صلاح الدين ( باشا ) وعمر عمر ( بك ) ، واثنان من الأحرار الدستوريين هما أحمد محمد خنبة ( باشا ) ومحمود محمد محمود ( بك ) ، واثنان من السعديين هما محمود غالب ( باشا ) وعبد الحميد الساوي ( بك ) ، وثلاثة من الإخوان المسلمين وهم : عبد القادر عودة وصالح عشاوي وحسن محمد العشماوي ، وثلاثة من الحزب الوطني هم : عبد الرحمن الرافعي ( بك ) وفكري أباطة ( باشا ) ومحمد محمود جلال ( بك ) ، واثنان من الحزب الوطني الجديد وهم عبد الرحمن بدوي ويواقيم فبريال . . . وثلاثة من كبار رجال القضاء وهم أحمد محمد حسن ( باشا ) رئيس محكمة النقض وعبدالرزاق السنهوري ( باشا ) رئيس مجلس الدولة وفضيلة الشيخ حسنين مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجال الجيش أو الشرطة المتقاعدين وهم اللواء أحمد حمدي همت وأحمد مؤاد صابر وعلى حمدي ، ونفر من أساتذة الجامعات وهم : الدكتور السيد صبري والدكتور حامد سلطان والدكتور عثمان خليل عثمان والدكتور أحمد فكري . . . ومن أعضاء مجلس الشيوخ السابقين مصطفى مرعي ( بك ) ومصطفى الشوربجي ( بك ) . كما كان من أعضاء اللجنة على الشمسي ( باشا ) رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي سابقا والاستاذ المربي الكبير أحمد لطفي السيد ( باشا ) . . . وكان مجلس الوزراء قد عقد في الساعة الثامنة من مساء ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ اجتماعا غير عادي استغرق أربع ساعات لتبحث أسماء هذه اللجنة ، ورأس المجلس الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وقتذاك لاعتكاف رئيس مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب في ذلك اليوم . . . واستشير المجلس في موضوع العضوية وأسماء من وقع عليهم الاختيار فوافق عليها .

وأود الإشارة في هذه المناسبة الى أن الاستاذ فتحي رضوان وزير الدولة في وزارة اللواء محمد نجيب وقتذاك كان قد اتصل بي هاتفيا قبل تشكيل تلك اللجنة مستفسرا عما اذا كنت أقبل الانضمام الى عضويتها فأجبتته بأنني أعتبر ذلك واجبا وطنيا لا يجوز التخلي عنه . . . لكن موقفى اثناء نظر قضية حل الأحزاب أمام مجلس الدولة كمحام عن المرحوم عبد الفتاح الطويل ( باشا ) الوزير الوفدي السابق وأحد أقطاب حزب الوفد وما ورد بأقوالى في دفاعى في هذه القضية . . . أغضب على ما يبدو بعض قادة حركة

٢٣ يوليو أو على الأقل المرحوم الاستاذ سليمان جافظ بالذات الذى كان مسيطرا كوزير للداخلية على امر الاختيار لتلك اللجنة ، نل ذلك ادى الى استبعادى من عضويتها !! وماندمت على ذلك يوما لشعورى انه مهما بذلت من جهد وأصابته من توفيق فانه لن يكتب لمشروع الدستور الذى تعده اى نجاح مالم يصادف هوى لدى الحكام الجدد ، والا فانه سوف يوضع حتما على الرف وقد تحقق هذا الظن فيما بعد .

وفى يوم السبت ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ افتتح اللواء محمد نجيب أعمال لجنة الدستور بخطاب مستفيض القاه فى دار البرلمان ، حيث انعقدت اللجنة . وعلقت « الاهرام » على حفل الافتتاح فقالت فى صباح اليوم التالى ٢٢ من فبراير « وشهدت مصر أمس حادثا هو الاول من نوعه فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية ، فقد فتحت فى الساعة الرابعة بعد ظهر أمس أبواب قاعة مجلس النواب لاجتماع لم يسبق له مثيل فى تكوينها ولا فى مظاهره هو اجتماع لجنة الدستور المؤلفة من خمسين عضوا اشترك مجلس قيادة الثورة مع الوزراء فى اختيارهم . ولاول مرة جلس فى المقاعد الى يسار منصة الرئاسة بالقاعة مدعوون عسكريون هم ضباط القيادة او اعضاء مجلس الثورة . وصرح الصاغ صلاح سالم لندوب الاهرام بأن عدد هؤلاء الاعضاء كان سبعة فصار أخيرا أحد عشر (١) . وبدأ المدعوون يفدون على دار المجلس فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وكان اول الحاضرين سيادة حليم ناحوم افندى حاخام الطائفة الاسرائيلية من رؤساء الهيئات الدينية ، واللواء محمد ابراهيم رئيس اركان حرب الجيش من رؤساء الهيئات العسكرية والسير رالف استيفنسن السفير البريطانى من رؤساء البعثات الدبلوماسية والاستاذ عبد الهادى غزالى محافظ القاهرة من كبار الموظفين . وتصدر المقاعد المخصصة لرؤساء الهيئات الدينية فضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر ولم يتخلف عن الحضور أحد من الممثلين الدبلوماسيين . وفى الساعة الرابعة والدقيقة ٥ مساء بدأ اعضاء لجنة الدستور يدخلون قاعة المجلس ويتخذون أماكنهم على المقاعد التى أعدت لهم أمام المنصة الرئيسية . . ولما حضر الرئيس السابق على ماهر وقف الحاضرون من الاعضاء فصافحهم جميعا . ووصل الرئيس اللواء محمد نجيب الى دار مجلس النواب فى الساعة الرابعة والدقيقة ٥ وكان الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى انتظاره بقاعة العرش فصافحهم وجلس معهم زهاء عشرة دقائق . . ودخل القاعة اعضاء مجلس الثورة من باب دخول الوزراء وجلسوا فى المقاعد الى يسار منصة الرئاسة وقد جلس تسعة منهم بينهم البكباشى

---

(١) هذا يدل على حرص اعضاء مجلس قيادة الثورة فى بادئ الامر على احاطة تشكيل هذا المجلس باكبر قسط من السرية ربما لاسباب أمنية متعلقة بسلامتهم هم شخصيا .

جمال عبد الناصر في الصف الاول وجلس اثنان في الصف الثاني ( الصاغ خالد محيي الدين وقائد الاسراب حسن ابراهيم ) ودخل الوزراء بعد ذلك وجلسوا في المقاعد على يمين المنصة .

« وفي الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة دخل الرئيس اللواء محمد نجيب مكانه فوقف الجميع وصفق اعضاء لجنة الدستور . . ولما أخذ الرئيس اللواء مكانه فوق منصة الرئاسة صعد الاستاذ لبيب أحمد عبده السكرتير العام لمجلس النواب الى المنبر البرلماني وتلا اعلان سقوط الدستور (دستور سنة ١٩٢٣ الملكي ) ومرسوم تأليف لجنة الدستور ، وأعلان دستور فترة الانتقال . والقي الرئيس اللواء بعد ذلك خطبة استغرق القاؤها حوالي ٢٠ دقيقة وقوبلت بتصفيق حاد طويل من الجميع . وتقدم الاستاذ لبيب أحمد عبده السكرتير العام لمجلس النواب الى الاستاذ محمد علي علوبة ( باشا ) اكبر الاعضاء سنا في غياب الاستاذ أحمد لطفى السيد ودعاه الى القاء كلمته ، فصعد المنبر والقاها وصفق الجميع بعد انتهائه منها . وعلى اثر ذلك وقف الرئيس اللواء وشكر الجميع ودعا اعضاء برلمان الدستور ( لجنة الدستور ) الى بدء مهمتهم ثم غادر قاعة المجلس وسط تصفيق حاد وقصد الى قاعة العرش حيث تبعه اليها الوزراء واعضاء مجلس الثورة وادبرت على الجميع اكواب الشراب .

«وواضح من هذا الوصف الدقيق انه روعى في افتتاح أعمال لجنة الدستور التقاليد السابقة المرعية عند افتتاح الدورات البرلمانية مع فارق كبير هو غياب الملك أو الاوصياء على العرش (١) وحل محلهم الرئيس اللواء محمد نجيب لا كرئيس لمجلس الوزراء بل بوصفه قائدا لحركة الجيش ورئيسا لمجلس قيادة الثورة مركز السيادة والقوة الفعلية في البلاد . ونشرت الصحف صورا لذلك الحفل الفريد فتعرف الناس لأول مرة على مجموعة الاحد عشر ضابطا الذين تزعموا حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأصبحوا يكونون ما عرف فيما بعد بمجلس قيادة الثورة ، وكان من أبرزهم البكباشي جمال عبد الناصر والذي لم يكن يعرفه الا القليل من المواطنين ، كما ظهر اللواء محمد نجيب متصدرا قاعة مجلس النواب ومتربعا على العرش الذي طالما جلس عليه الملك السابق فاروق ومن قبله والده المغفور له الملك مؤاد الاول ، عند افتتاح الدورات البرلمانية لمجلس الشيوخ والنواب .

وجاء في خطاب الافتتاح الذي تلاه الرئيس اللواء محمد نجيب ان الامر قد استتب « للثورة المقدسة » (٢) صبيحة الاربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بعد أن

---

(١) رغم أن النظام الملكي كان لا يزال قائما ومن ثم كان من المفروض أن يفتح الوصي على العرش أعمال لجنة الدستور لولا أن الملكية كانت في سبيلها الى الزوال .  
(٢) وهكذا تحولت حركة الجيش او الحركة المباركة الى ثورة مقدسة .



سلم خصوم الامة وأعداؤها بالهزيمة عندما لمسوا منذ اللحظة الاولى ان الامر ليس انقلابا عسكريا دبره بعض ضباط الجيش طمعا في سلطان او اشفاء لانتقام او تحقيقا لمآرب ذاتي ، وان هؤلاء الخصوم والاعداء كانوا يعلمون سلفا بالمصير بعد ان تكاثرت اسبابه ودواعيه منذ سنين وزادت سرعته في الشهور السابقة على الثورة نتيجة للاخطاء المتراكمة التي تنافس في اقترافها المسئولون وغير المسئولين ممن القى حظ الامة العائر بمقاليذ الامور اليهم وبلغت هذه الاخطاء قممها بالاغلاس الروحي والمادي في كل جانب من جوانب الحياة في البلاد . واستطرد يقول « لم تدع قيادة الثورة مكانا للغموض اذ لم تقنع بالعقد الالهى المبرم بينها وبين الشعب فزادته وضوحا عندما اعلنت باسمها في الساعات الاولى من صباح يوم ٢٣ من يوليو ان الجيش سيعمل لصالح الوطن مجردا من كل غاية في ظل الدستور (١) ، وقد سارت الثورة في طريقها المرسوم فشطفت في مرحلتها الاولى باقصاء كل من تعاون على افساد حياة الامة او تعطيل عناصر القوة فيها او انتهاك حرماناتها او سلب ارادتها او عرقلة سعيها الى الحرية الكاملة ، ولما كان الملك السابق هو راعي هؤلاء جميعا وسيدهم الذي لم يعص له امر فقد كان الواجب الذي لا محيص عنه ان ينزل عن العرش وان يغادر البلاد ، وقد نزل عن العرش وغادر أرض مصر فعلا في الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو » .

« ثم سارت الثورة قدما في أعمال التحضير والتهيئة والتجميع والتعبئة . وعندما استتب لها الامر واتضح التطابق الكامل بينها وبين الشعب انعدم الوجود القانوني لدستور سنة ١٩٢٣ الذي كان أساس الحياة السياسية في الفترة التي انتهت في ٢٣ يوليو ، فقد وقعت في ظل هذا الدستور وأحيانا باسمه جميع الكوارث التي هزت وجودنا طوال ثلاثين عاما ، وعلى الرغم من أننا لا نحب اليوم أن نخوض في تحديد مسئولية نصوص الدستور نفسه وما قيل عن ثغرات فيه وخلل أو تنافر بين احكامها عند وقوع تلك الكوارث ، أو لتوزيع تلك المسئولية بين نصوص الدستور وبين الذين قاموا على تطبيقها وتفسيرها ، فإن ذلك الدستور لم يعد أساسا صالحا للحياة الجديدة التي تحددت صورتها بأعمال الثورة في مرحلتها الاولى وبقوانينها وتشريعاتها التي وضعت موضع التنفيذ بعد أن تولت رئاسة الوزارة في السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفي مقدمة هذه القوانين قانون اصلاح الزراعى » وأوضح الرئيس محمد نجيب انه لهذه الاسباب جميعا اعلن باسم قيادة الثورة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وسجل في هذا الاعلان ان الحكومة آخذة في تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب

---

(١) دستور سنة ١٩٢٣ الذي اعلنت الثورة بعد ذلك سقوطه واكتشفت أنه مليء

بالثغرات !

الدستور الزائل محققا لامال الامة في حاكم نيابى نظيف وسليم . وقال : « ولقد انجزت الحكومة ما وعدت فقد وقع الاختيار على حضراتهم لتؤلفوا لجنة لوضع مشروع دستور للبلاد ، وقد راعيت في اختياركم ان تمثل الكفايات واصحاب الراى » . وبعد ان اشار الى الدستور المؤقت لفترة الانتقـال الصادر به الاعلان الدستورى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ، تحدث عن بعض كفاح الشعب فى الماضى فى سبيل حقوقه وحرية قبل ان يستتب الامر لثورات اوروبا الكبرى . وانتهى الى القول : « ايها السادة اننا نريد ان تتحول كلمة الحرية التى شاع استعمالها الى حقيقة من حقائق الحياة يستعان بها على تحقيق الخير لا احبولة من احابيل الطامعين فى السلطان او ذريعة من ذرائع الراغبين فى اشاعة الفوضى والعدوان . نريدها حكومة تمثل الشعب وتتأثر به وتصدق القول لا حربا بين السلطات ولا حربا بين الحاكم والمحكوم ، ونريدها آخر الامر عقيدة يدافع عنها الناس ويستमितون فى تنبيلها ان استكثرها عليهم مستكثر او طمع فيها طامع .. فباسم قيادة الثورة ومجلس الوزراء والامة باسرها نرجو ان يعين عملكم على اقامة قاعدة تنمو عليها تلك الحرية وتبسط من فوقها ظلها وتمد على الناس لواءها .. الخ » .

ورغم هذه العبارات المنمقة والامانى الكبار عن الحرية الكاملة فان شيئا منها لم يتحقق وغابت شمس الحرية سنين طويلة وراء غيوم كثيفة من الاحداث المتلاحقة التى توالى على البلاد من تاريخ افتتاح اعمال لجنة الخمسين او لجنة الدستور هذه . وتولى الاستاذ محمد على علوية ( باشا ) اكبر اعضاء اللجنة سنا (١) فى غياب الاستاذ احمد لطفى السيد الرد على خطاب اللواء محمد نجيب نحييا قائد الجيش وصحبه ورجاله « الذين لبوا نداء امتهم ونداء ضمائرهم فانقذوا البلاد من الظلم والجور وفتحوا لها الطريق لتسترد قوتها وكرامتها وتأخذ مكانها فى الوجود وتبرز حقيقتها الكامنة فى عنصرها النقى وفى تاريخها المجيد » ثم قال : ان مهمة اللجنة وضع دستور يحقق آمال الامة وينبع من ضميرها الحى وتقاليدها السليمة ويكفل لها جميع حرياتهم ويساعد على رقيها المادى والادبى حتى تستدرك مافاتهم وتساهم فى صيانة السلام العالمى وتحقيق العدل الاجتماعى . وقال : ان تغيير الدستور كان واجبا لان التطورات العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومبادئ الثورة المصرية تدعو كلها الى وضع دستور جديد يتلاءم والظروف الحاضرة ، وان الدستور اخلاق قبل ان يكون نصوصا ، وان دستورا ناقصا فى ايدى نواب صالحين خير من دستور كامل فى ايدى نواب عابثين . وتمنى ان يكون للبلاد فى

---

(١) من كبار المحامين واحد المؤسسين للوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا فى سنة ١٩١٩ ثم انشق على الوفد واصبح من اقطاب حزب الاحرار الدستوريين وتولى مناصب وزارية اكثر من مرة فى وزارات احزاب الاقلية المناهضة لحزب الوفد .

ظل الدستور الجديد المرتقب بواب صالحون ينتخبهم الناخبون انتخاباً حراً نظيفاً بعيداً عن عوامل المحاباة والافراء أو البطش والاستبداد .

وبعد هذه الجلسة الافتتاحية العلنية عقدت لجنة الدستور أول جلسة عمل لها تحت قبة البرلمان برئاسة الاستاذ محمد على علوبة بوصفه أكبر الاعضاء الحاضرين سناً حيث اقترح على زملائه انتخاب رئيس للجنة فوراً رغم اقتراح البعض التأجيل . وتمت عملية الانتخاب فنال الرئيس السابق عنى ماهر ٣٨ صوتاً من مجموع الاصوات الخمسين بينما حصل بعض منافسيه على قلة من الاصوات . فاعلن انتخاب على ماهر رئيساً للجنة . واقترح المرحوم الاستاذ عبد السلام فهمى جمعة ( باشا ) عضو اللجنة ورئيس مجلس النواب الوفدى السابق ، أن تقوم اللجنة بأداء مهمتها فى اقصر وقت ممكن بأمل ان يساعد ذلك على اعادة الحياة النيابية قبل نهاية فترة الانتقال التى كانت قد حددت بثلاث سنوات ، وأيده أحد الاعضاء ، ومع ذلك فقد رأى تأجيل انتخاب الوكيل وهيئة امانة السر الى جلسة تالية . هذا ولم تستغرق جلسة العمل الاولى الا حوالى نصف ساعة فقد كان الاعضاء الذين تكونت منهم اللجنة من هيئات ونشاطات شتى ، ومن ثم فهم بحاجة الى التعرف على بعضهم بعضاً قبل المضي فى العمل .

وعلى أية حال فقد شبكت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية من ١٥ عضوا برئاسة الرئيس على ماهر نفسه لوضع الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور الجديد وذلك بالإضافة الى عدة لجان أخرى، واختارت لجنة الخطوط الرئيسية لجنة أصغر من خمسة أعضاء من بين أعضائها ، هم عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والدكتور سيد صبرى والدكتور عثمان خليل عثمان، لبحث نظام الحكم أولاً وهل يكون ملكياً أو جمهورياً ، وان كان جمهورياً هل تكون جمهورية برلمانية أم رئاسية . وكان ان ارتأت تلك اللجنة الخماسية بالاجماع ان يكون نظام الحكم جمهورياً على ان يستفتى الشعب فى ذلك حتى قبل استفتاءه على مشروع الدستور بكامله ، وذلك بعد ان اشارت اللجنة فى تقريرها الى مساوىء النظام الملكى عموماً ، وعدم صلاحيته لمصر بالذات . ولعلها استشفت فى ذلك ميول قادة حركة الجيش ورغبتهم فى الاطاحة بالنظام الملكى فى اول سائحة ، وربما تغير الراى لو ان الامر كان على خلاف ذلك ، وعندئذ لوجدت اللجنة الموقرة الف دليل ودليل لصالح النظام الملكى وتفضيله على سائر الانظمة الاخرى . ولكن هذا موضوع آخر نرجىء الحديث عنه الى موضع آخر من هذا الكتاب (١) .

---

(١) انظر الفصل الثالث عن سقوط الملكية وعلان النظام الجمهورى .



ولقد قارن المرحوم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بين لجنة الخمسين المذكورة ولجنة الثلاثين التى وضعت مشروع دستور سنة ١٩٢٣ فكتب يقول : « ويبدو لى من المقارنة أن لجنة الثلاثين التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ كانت أكبر عملا ونشاطا من لجنة الخمسين فقد الفت لجنة الثلاثين فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ واتممت مهمتها فى نحو ستة اشهر وقدمت مشروع الدستور الى الحكومة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وهو الذى صار دستور سنة ١٩٢٣ ولم تقتصر على وضع مشروع الدستور بل وضعت أيضا فى خلال هذه المدة مشروع قانون الانتخاب ، اما لجنة الخمسين فبالرغم من أن عملها كان تعديلا لدستور سابق فانها لم تقدم المشروع الذى انتهت اليه الا فى أغسطس سنة ١٩٥٤ أى بعد مضى أكثر من عامين ونصف عام من تأليفها » (١) .

ولما كان مشروع الدستور الذى انتهت اليه لجنة الخمسين المذكورة قد ارتأى الاخذ بنظام الجمهورية البرلمانية على غرار نظام الجمهورية الثالثة فى فرنسا بالايثار على نظام الجمهورية الرئاسية كالولايات المتحدة الأمريكية ، بينما كانت اتجاهات اعضاء مجلس قيادة الثورة ولاسيما البكباشى جمال عبد الناصر بالذات رئيس هذا المجلس الفعلى وأبرز أعضائه ، تميل الى النظام الجمهورى الرئاسى كما ثبت بعد ذلك من الدساتير المؤقتة او الدائمة التى صدرت فى عهد ، فقد وضع مشروع لجنة الخمسين بعد رفعه الى مجلس قيادة الثورة فى سلة المهملات ولم يلتفت اليه انسان او عنى أحد بدراسته كما ينبغى حتى من الناحية النظرية او الاكاديمية . ونظرا لطول الوقت الذى استغرقه وضع ذلك المشروع فقد استشعرت الحكومة ومجلس قيادة الثورة الحاجة الملحة الى نظام مؤقت للبلاد يرجع اليه فى فترة الانتقال يحدد سلطات الدولة واختصاصات كل منها ، فقد صدر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ « اعلان دستورى » من اللواء أركان حرب محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش جاء فيه « انه رغبة فى تثبيت قواعد الحكم اثناء فترة الانتقال وتنظيم الحقوق والواجبات ، ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الانتاج المثر والنهوض بها الى المستوى الذى نرجوه لها جميعا ، فانى أعلن باسم الشعب أن حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقا للاحكام التالية » . وتنص هذه الاحكام تحت عنوان « مبادئ عامة » على أن جميع السلطات مصدرها الامة وان المصريين لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وأن الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون ،

---

(١) أنظر « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، طبعة أولى سنة

والملكية وللمنازل حرمة وفق أحكام القانون ، وان حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب، وأن تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، ولا يجوز اثناء ضريبة الا بقانون ولا يكلف أحد بأداء رسم الا بناء على قانون ، كما لايجوز اعفاء أحد من الضريبة الا في الاحوال المبينة في القانون، وان القضاء يستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر احكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة .

وتحت عنوان نظام الحكم نص « البيان الدستوري » على أن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفه خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافه ، ويمارس حق تعيين الوزراء وعزلهم . بينما يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية، كما ينولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية ، وعلى أن يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته .

وانتهى البيان الدستوري المذكور بالعبرة التالية : « ايها المواطنون اننى اذ اعلن لكم هذه المبادئ والاحكام لا يسعنى الا ان اعلن ايضا عن ايمان مطلق بضرورة قيام نظام دستوري ديمقراطي كامل الاركان اثر فترة الانتقال وبضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرق باسم لنا جميعا وعلينا جميعا ان نساهم في بنائه والله ولى التوفيق » .

ولعل هذا البيان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ هو اول وثيقة رسمية تتحدث عن مجلس قيادة الثورة واضافت عليه الشرعية الدستورية وعينت اختصاصاته سواء عند ممارسته لأعمال السيادة العليا أو في تعاونه مع مجلس الوزراء في رسم السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، « ومناقشة ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته » ، وقد عهد الاعلان الدستوري الى قائد الثورة في مجلس قيادة الثورة وضمن أعمال السيادة العليا ، بحق تعيين الوزراء وعزلهم هذا الحق الذى كان يمارسه حتى ذلك الوقت الملك أو الوصى المؤقت نيابة عنه مع مجلس الوزراء .

وبذلك أصبح مجلس قيادة الثورة شرعا خلال فترة الانتقال هو اعلى سلطة في الدولة بعد أن كان كذلك عملا وحقيقة . وكان من الطبيعي أن يصدر ذلك الاعلان من الرئيس محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة الجيش على غرار الاعلانات المماثلة السابقة وخاصة الاعلان

الصادر منه في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وكذا الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ بحل جميع الاحزاب السياسية في البلاد عدا جماعة الاخوان المسلمين . وهكذا تحولت الحركة المباركة « أو النهضة » كما كانت تسمى احيانا الى « ثورة » وكان من المفروض أن تنتهى هذه الثورة بصدر الدستور الدائم للبلاد والذي كانت لجنة الدستور تعد مشروعه ، وانتهت منه في أغسطس سنة ١٩٥٤ ، ولكن هذا الدستور الجمهورى البرلمانى وضع على الرف كما سبق أن ذكرنا ولم يصدر دستور دائم للبلاد حتى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ وبعد أحداث خطيرة تعرضت لها « الثورة » كما ورد وسيرد ذكره في فصول هذا الكتاب .



## الفصل الثانى

### الثورة والاحزاب السياسية

للاحزاب المصرية عندنا تاريخ نضالى طويل لا تعرف عنه الاجيال الصاعدة من الشباب شيئا يذكر فيما عدا المتفرغين منهم للدراسات التاريخية او العلوم السياسية وهم قلة بطبيعة الحال . وللحياة السياسية الحزبية فى مصر مآثر وان انكرها الناقمون عليها من اعداء الحرية ، والمتخوفون على زوال سلطانهم ونفوذهم المطلق . وهؤلاء واولئك لا يريدون ان يروا الا الوجه المظلم للحياة الحزبية ويفضوا الطرف عن الوجه الآخر المشرق الحافل بالجهاد والكفاح المريرين من أجل تحقيق الاهداف القومية فى استقلال البلاد وطرد المستعمر وترسيخ أسس الحياة النيابية السلمية فى ظل الديمقراطية الحققة . لذلك غدا من الواجب قبل التحدث عن موقف ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من الاحزاب السياسية فى مصر ، ان نمهد لذلك بنبذة عن تاريخ تلك الاحزاب .

#### الفرع الاول : نبذة عن نشأة الاحزاب المصرية

اقدم الاحزاب المصرية التى تركت اثرا ملموسا فى حياتنا السياسية المعاصرة الحزب الوطنى . وهناك أكثر من هيئة سياسية شكلت فى مراحل مختلفة تحت هذا الاسم ، ففى أواخر حكم الخديوى اسماعيل تألفت جمعية سرية برئاسة الضابط على الروبى للدفاع عن مصالح الوطن ، وازداد نشاطها بانضمام أحمد عرابى اليها حيث تمكن بنفوذ العسكرى وقدرته الخطابية على أن يصبح اعتباراً من سنة ١٨٧٧ الرئيس الفعلى لهذه الجمعية السرية . وفى سنة ١٨٧٨ تألفت فى حلوان (جنوبى القاهرة) جماعة من الاعيان باسم الحزب الوطنى « لانقاذ مصر من أهوة السحرة التى تردت فيها تحت ثقل الاستبداد والقروض الربوية ولتخليص مصر من ديونها الاجنبية التى غرقت فيها نتيجة لتصرفات ونزوات الخديوى اسماعيل ومن أجل اجراء اصلاحات الداخلية العاجلة » . وانضم التنظيم المذكوران العسكرى والمدنى فى تنظيم واحد أصبح أحمد عرابى زعيما له بل وزعيما للبلاد التى أخذت تتحمل تحت وطأة الديون الاجنبية ومن تدخل الدول الكبرى وقناصلها وعلى رأسها

بريطانيا العظمى وفرنسا في شئون مصر ، مما أدى في النهاية الى ارغام الخديوى اسماعيل باشا على التنازل عن الاريكة الخديوية لابنه الامير محمد توفيق في عام ١٨٧٩ ثم الى اندلاع الثورة العربية . وبعد فشل الثورة واحتلال القوات البريطانية لمصر في عام ١٨٨٢ تمت تصفية الحزب الوطنى والجيش المصرى معا ، وظلت البلاد بدون احزاب سياسية حتى تاريخ ظهور الحزب الوطنى فى صورة جديدة بمفهوم مغاير وفى ظروف مختلفة برئاسة الزعيم الشاب مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ ولكى تبدأ البلاد معه مسيرة جديدة على طريق الاحزاب السياسية .

وقد اطلق هذا الاسم « الحزب الوطنى » اولا على جماعة المصريين الذين التفوا حول هذا الزعيم الشاب للمطالبة بالاستقلال وبجلاء القوات البريطانية عن البلاد . ثم فكر مصطفى كامل منذ عام ١٩٠٠ فى تحويل هذه الجماعة الوطنية الى حزب منظم على غرار الاحزاب الاوروبية التى كانت موضع اعجابه . واعرب عن هذه الامنية فى مقال له بجريدة « اللواء » التى كان يصدرها فى القاهرة عدد ٢ يوليو سنة ١٩٠٦ قال فيه :

« هل يسمح لى الزمان بأن ارى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادئ المتحد الاعضاء ، الناهض بالامة الى مرافق النجاح والفلاح ؟ انى اعرف أن الناس سيقولون أن تأسيس حزب كهذا امر محال . ولكنى اذا كنت لا اياس من خلاص بلادى فمحال على أن اياس من تحقيق هذا الامر الجليل » . واستطاع مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ تنفيذ فكرته بوضع نظام للحزب الوطنى ، ودعا المصريين اجمعين فى خطبته الوطنية الكبرى بمسرح زيزينيا بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ للانضمام الى هذا الحزب الذى اتخذ من جلاء القوات البريطانية عن مصر شعارا له حتى صار يعرف بحزب الجلاء . فكان اجتماعا حافلا مثلت فيه جميع فئات الامة وعقدت اول جمعية عمومية للحزب فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بدار جريدة « اللواء » بالقاهرة وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة بليغة شرح فيها اهداف الحزب موضحا انه ليس حزبا سياسيا فحسب بل انه سوف يسعى لبعث الحياة فى الامة وانهاضها فلن يغفل امر التعليم مثلا « حتى لا يبقى مصرى جاهل تحت سماء مصر » والى تقريب المسافة بين الامة المصرية والشعوب الاخرى والاخذ بيد الفلاح مصدر كل خير ونعيم واعلاء مكانته . واختير مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة وصدق الحاضرون على لائحة الحزب وانتخبوا لجنته الادارية الاولى ولكن حياة الجهاد والكفاح التى عاشها الزعيم الشاب لم تمهله طويلا فلقى ربه بعد ذلك بقليل فى العاشر من فبراير سنة ١٩٠٨ فى الرابعة والثلاثين من عمره .

وتولى شئون الحزب بعده صديقه محمد فريد وهو فى الثانية والاربعين

عملا بنصيحة زعيمه مصطفى كامل الذى اوصى باختياره خلفا له على رأس الحزب بعد أن كان وكيله وأحد كبار مؤسسيه . وفي يناير سنة ١٩١٠ انتخبت الجمعية العمومية للحزب محمد فريد رئيسا لمدى الحياة تقديرا لجهاده ، وكانت حياته هو الآخر مثالا رائعا للوطنية والاخلاص والتضحية بالذات والمال في سبيل مصر . ومات وحيدا مشردا في الغربة في سنة ١٩١٩ ، وبوفاته بل ومن قبل ذلك بسنوات انتهى العصر الذهبى للحزب الوطنى وأن ظل قائما الى ان حلت الاحزاب جميعا بعد حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وفي نفس السنة التى تأسس فيها الحزب الوطنى في عام ١٩٠٧ ظهرت الى حيز الوجود ثلاثة احزاب مصرية أخرى ، وهى حزب الاحرار برئاسة محمد وحيد بك وهو اقل الاحزاب الثلاثة المذكورة شأننا (١) ، وحزب الامة وعقد اول جمعية عمومية له في سبتمبر سنة ١٩٠٧ حيث أعلن عن تشكيله من حوالى ١١٣ عضوا من كبار الملاك الزراعيين وعلى رأسهم محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا وعلى شعراوى باشا وحمد الباسل باشا من اعيان الصعيد ، وأحمد فتحى زغلول باشا وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك ومحمود عبد الغفار بك وغيرهم ، وذلك للعمل على استقلال مصر الذاتى في حدود الوجود البريطانى اذ كان يميل - مراعاة للظروف القائمة وقتذاك - الى التفاهم مع دولة الاحتلال . وتولى أحمد لطفى السيد (٢) رئاسة تحرير الصحيفة اليومية المعبرة عن رأى الحزب ، وهى « الجريدة » (٣) . وقد انضم معظم أعضاء هذا الحزب بعد الحرب العالمية الاولى الى الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا ثم انفصلوا عنه في غالبيتهم لتكوين حزب الاحرار الدستوريين في عام ١٩٢٤ . أما الحزب الثالث الذى ظهر في عام ١٩٠٧ فهو حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية وقد أسسه وتولى رئاسته الشيخ على يوسف صاحب جريدة « المؤيد » في ديسمبر سنة ١٩٠٧ واشترك في تأسيسه لفيف من الأعيان والمثقفين نذكر من بينهم حسن رفقى باشا وأحمد حشمت باشا ومحمد حسن باشا ويعقوب صبرى بك ويوسف صديق بك وأحمد كيلانى بك والياس عوض بك والسيد عبد الحميد البكرى . وكان هذا الحزب يميل الى التفاهم مع الخديوى وتأييد سلطته (٤).

---

(١) انظر الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى للدكتور يوتان لبيب رزق طبعة ١٩٧٠ ص ٣١ .

(٢) هو أحمد لطفى السيد باشا الوزير ومدير جامعة فؤاد الاول فيما بعد .

(٣) صدر اول عدد من الجريدة في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ، قبل الاعلان عن تشكيل الحزب .

(٤) لذلك اشتهر بأنه حزب السراى او حزب الخديوى بعكس حزب الامة الذى كان يهادن دولة الاحتلال . انظر « الحياة الحزبية في مصر » المرجع السابق ص ٢٦ .



لمطالبة بريطانيا بتحقيق وعودها في الجلاء عن مصر ولتحقيق بعض الاصلاحات الداخلية مثل قيام مجلس نيابى كامل السلطة وتعميم اللغة العربية وجعلها لغة التدريس في جميع المدارس المصرية ، ومحاكمة الاجانب في الدعاوى الجنائية امام القضاء المصرى المختلط وليس امام المحاكم القنصلية والاجنبية وذلك الى ان يتم توحيد القضاء لجميع السكان في مصر . واختفى هذا الحزب بوفاة مؤسسه الشيخ على يوسف .

وفى سبتمبر سنة ١٩٠٨ أعلن عن تأسيس الحزب « المصرى » لمؤسسه اخنوخ فانوس من اعيان الصعيد لغرض الحصول على الاستقلال لمصر عن طريق الصداقة المصرية البريطانية وكسب ثقة بريطانيا ، ونشرت وثيقة برنامج الحزب في جريدة المقطم القاهرية في ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ والتي كانت معروفة بولائها لدولة الاحتلال (١) .

ولكن ما لبثت هذه الاحزاب جميعا ( عدا الحزب الوطنى ) ان انقرضت وحل محلها في رفع راية الجهاد اعتبارا من سنة ١٩١٩ الوفد المصرى برئاسة الزعيم الخالد سعد زغلول باشا . وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الاحزاب المصرية والتقت الامة بجميع فئاتها حول الوفد اذ رأت فيه المعبر الصادق من امانيتها في تحقيق الجلاء والاستقلال التام . وكانت هذه بالفعل هى المهمة الاولى للوفد المصرى عند تشكيله وبعد الافراج عن زعمائه الباشوات الاربعة ( سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ) الذين كانت السلطات البريطانية قد اعتقلتهم في الثامن من مارس سنة ١٩١٩ ورحلتهم الى جزيرة مالطة حيث ظلوا رهن الاعتقال حتى السابع من ابريل سنة ١٩١٩ عندما اضطرت الى اطلاق سراحهم بعد ان تفجرت الثورة الوطنية في مصر وانتشرت المظاهرات الشعبية في كل مكان تطالب بالجلاء والاستقلال والافراج الفورى عن سعد زغلول باشا وزفاقه . فسمح لهم بالسفر الى باريس في ١٤ ابريل سنة ١٩١٩ للدفاع عن المطالب القومية المصرية امام مؤتمر الصلح او السلام المنعقد في فرساي بضواحي العاصمة الفرنسية . . ولما وجد الوفد المصرى ان ابواب مؤتمر السلام بباريس قد اغلقت في وجهه وانتهت أعمال المؤتمر الى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر في معاهدة الصلح المبرمة بين الحلفاء في الحرب العالمية الاولى وبين المانيا المهزومة (٢) ، وفى المعاهدات الاخرى الماثلة المبرمة مع شركائها في الهزيمة ، حصر اقطاب الوفد وزعيمه سعد زغلول جل نشاطهم في مصر للتوصل الى انهاء الحماية البريطانية التى

---

(١) كان هذا الحزب هو المعبر عن الفكر السياسى القبطى في تلك الفترة . انظر المرجع السابق ص ٣٨ الى ٤٠ وفيه اشارة الى احزاب صغيرة اخرى لم تعمر طويلا .  
(٢) معاهدة فرساي .

فرضتها بريطانيا قسرا على البلاد (١) ولتحقيق استقلالها بكافة الوسائل المشروعة . ولئن الخلافات بدأت تفرق بين اقطاب الوفد فانفصل عنه من انفصل ، من بينهم اسماعيل صدقى باشا الذى شكل فيما بعد فى الثلاثينيات حزبا مستقلا هو حزب الشعب ، ومحمد محمود باشا الذى أصبح بعد ذلك زعيما لحزب الاحرار الدستوريين ، كما اختلف سعد زغلول مع عدلى يكن باشا الذى ألف فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، اول وزارة مصرية بعد استقالة وزارة حسين رشدى باشا فى سنة ١٩١٩ احتجاجا من هذا الاخير على رفض السلطات البريطانية التصريح لاعضاء وفد مصرى حكومى بالسفر الى مؤتمر الصلح او السلام للمطالبة بالاستقلال (٢) .

وقد قوبل تشكيل وزارة عدلى يكن فى مارس سنة ١٩٢١ بالتأييد فى بادىء الامر من جانب سعد زغلول باشا ورفاقه من أعضاء الوفد المصرى عند عودتهم من باريس واستقبل سعد زغلول فى الاسكندرية ثم فى القاهرة وعلى طول الطريق بينهما استقبالا وطنيا رائعا . . . وعندما شرعت الوزارة الجديدة برئاسة عدلى يكن باشا والتي كان من بين أعضائها البارزين حسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا من رؤساء الوزارات السابقين ، فى الاستعداد لمفاوضة الانجليز توصلا الى اتفاق يحقق استقلال مصر وينهى علاقة الحماية المفروضة عليها ، وقع الشقاق بين الزعيمين سعد زغلول وعدلى يكن على رئاسة وفد المفاوضات الرسمية (٣) حيث طلب سعد زغلول باشا بوصفه زعيما للأمة أن تكون له الرئاسة وأن تكون اغلبيه الوفد الرسمية للمفاوضات مع بريطانيا من فريقه أى من أعضاء الوفد المصرى ، بعد أن حالت دولة الاستعمار بينه وبين تحقيق مهمته فى عرض

---

(١) اعلنت انجلترا من جانبها وحدها حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، غزالت السيادة التركية عن مصر نهائيا وسمكت بريطانيا على اضعاف الشرعية على ذلك فى مؤتمر الصلح او السلام بباريس وفى معاهدات الصلح مع المانيا وشركائها فى عام ١٩١٩ .

(٢) امتنع الوزراء المصريون السابقون ونشأ رجايات مصر عن الاشتراك فى تأليف أية وزارة مصرية جديدة بعد استقالة وزارة حسين رشدى باشا فظلت البلاد بلا وزارة لفترة من الزمن مما اخرج الدولة المحتلة وكان هذا من الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية فى النهاية على تعديل موقفها والسماح لاقطاب الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول باشا بالسفر الى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر السلام بناء على التفويض الصادر الى الوفد وزعيمه من جميع فئات الشعب المصرى الناصر .

(٣) ليست هذه هى اول مرة يصطدم فيها سعد وعادلى فقد سبق لهما صدام آخر على الصدارة عندما اختير عدلى يكن باشا وكيلا معيننا من جانب الحكومة للجمعية التشريعية عام ١٩١٣ بينما اختارت هذه الجمعية سعد زغلول باشا وكيلا منتخبا عنها بخلاف الشديد حول ان من الوكيلين تكون الصدارة الوكيل المعين أم الوكيل المنتخب !!

القضية المصرية على مؤتمر السلام أو الصلح في فرساي . . وانقسمت الامة  
بعد انحادها الى فريقين فريق يؤيد سعدا وفريق يؤيد عدلى .

وتحول الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول الى حزب بعد أن كان يدعى  
لنفسه تمثيل الامة بأسرها ، وظل الى النهاية حزب الاغلبية وتعددت أحزاب  
الاقلية تتألف فيما بينها تارة وتتطاحن تارة أخرى لا يجمع بينها الا مخاربة  
حزب الوفد والعمل على اقصائه عن كراسى الحكم كلها قاداته الاقدار اليها .  
بل أن معظم أحزاب الاقلية اقتطعت من صلب جسم الوفد كما خلقت حواء من  
ضلوع آدم عليه السلام . . وهذا يصدق على حزب الاحرار الدستوريين الذى  
أسسه عدلى يكن فى أكتوبر عام ١٩٢٢ بالاشتراك مع عدد كبير من الملاك  
الزراعيين من أعضاء حزب الامة الأسبق ممن انفصلوا عن الوفد المصرى  
حينما تشدد فى مفاوضاته مع انجلترا (١) كما يصدق على الحزب السعدى  
الذى أسسه أحمد ماهر باشا بمشاركة محمود فهمى النقراشى باشا  
وابراهيم عبد الهادى باشا فى عام ١٩٣٧ ، وعلى حزب الكتلة السعدية الذى  
شكله مكرم عبيد باشا فى سنة ١٩٤٢ .

وكانت هذه الخلافات من أهم اسباب تعكير صفو الحياة السياسية  
فى البلاد وفسادها كما كان من سوء طالع خليفة سعد زغلول فى زعامة الوفد  
المصرى المرحوم مصطفى النحاس باشا انه لم يكن يستقر به الحال فى كرسى  
رئاسة الوزارة حتى ينحى عنه منة او يرغم على ذلك . فقد نحى مرتين فى  
عهد الملك فؤاد الاول فى يوليو سنة ١٩٢٨ ، ويونيو سنة ١٩٣٠ (٢) ، وثلاث  
مرات فى عهد الملك فاروق الاول فى السنوات ١٩٣٧ و ١٩٤٤ و ١٩٥٢ ، وهو  
رقم قياسى فى التنحية لم يحققه فى الغالب أى رئيس وزراء أى بلد آخر .  
وكان من الطبيعى حالىئذ أن يعتمد حزب الوفد للعودة الى دست الحكم على  
التأييد البريطانى الى حد ما أى كلما رغبت الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة  
تحالف مع مصر لعلمها يقينا انه لن يكتب لاية معاهدة من هذا القبيل البقاء مالم  
يقرها حزب الوفد صاحب الاغلبية العددية فى البلاد ، وأن تضع أحزاب الاقلية  
آمالها كلها فى تنحية الوزارات الوفدية والحلول محلها فى الحكم على

---

(١) وهذا الحزب هو استمرار لسياسة حزب الامة القديم حتى بالنسبة للأشخاص  
القياديين فيه وأصدر حزب الاحرار الدستوريين جريدة السياسة التى كان يتولى رئاسة  
تحريرها المرحوم محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف ورئيس مجلس الشيوخ فيما  
بعد .

(٢) لم تكن هذه الحالة اقلية بمعنى الكلمة لان مصطفى النحاس بعد أن فشل فى المفاوضات  
مع بريطانيا ( مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ) رأى أن يسبق الاحداث فقدم  
استقالة وزارته فى يونيو سنة ١٩٣٠ قبل أن يعيها الملك فؤاد .



السراى الملكية اى على الملك وحاشيته ، فلم يكن الجالس على العرش عطوفا على حزب الوفد الذى ينافس في حكم البلاد استنادا الى شعبية كاسسحة ، ويفضل تنظيم دقيق اذا ما قورن بحالة الاحزاب المصرية الاخرى سواء ما ذكرناه او ما لم نذكره منها ، ومعظمها لم يعمر طويلا كحزب الاتحاد المناهض للوفد والموالى للسراى الملكية الذى انشئ في عام ١٩٢٥ وعهدت دوائر السراى الملكية رئاسته الى يحيى ابراهيم باشا من رؤساء الوزارات السابقين والذى لم يكن ليعصى للملك امرا ، ومثل حزب الشعب الذى انشاه اسماعيل صدقى باشا ابان توليه رئاسة الوزارة في الفترة من يونيو سنة ١٩٣٠ ، الى يناير سنة ١٩٣٣ وهو وريث حزب الاتحاد آنف الذكر . واذا كانت احزاب الاقلية قد استطال عمرها نسبيا فانها كما ذكرنا لم تمارس التنظيم الدقيق الذى تميز به حزب الوفد وبعضها كان نتيجة انفعال جماعى او رد فعل على بعض تصرفات الوفد وزعامته ، فحزب الكتلة السعدية مثلا الذى انشاه مكرم عبيد باشا انما كان وليد الخلاف الشديد الذى نشب بينه كسكرتير عام للوفد وبين صديقه وزعيمه مصطفى النحاس باشا في عام ١٩٤٢ وبعد حملة التشهير التى شنّها مكرم عبيد على النحاس وحرمه السيدة زينب الوكيل فيما اسماه « بالكتاب الاسود » والذى اصدره واذاعه مكرم عبيد واعوانه في صورة عريضة مرفوعة الى الملك انتقاما لفصل مكرم ورفاقه من حزب الوفد (١) . وهذا ينطبق لحد كبير ايضا على حزب الاحرار الدستوريين والحزب السعدى اكبر احزاب الاقلية شأنًا ، فهما وان كانا يمثلان بعض الفئات والمصالح في المجتمع المصرى الا انها لم يمثلّا ايدا القاعدة الشعبية العريضة التى استأثر بها دائما حزب الوفد . وباستثناء حزب الوفد الذى شرع منذ سنة ١٩٣٦ ، بعد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية في انتهاج سياسة محددة المعالم ، فان جل هم الاحزاب الاخرى انصرف في معظمه الى مقاومة الوفد وكشف عيوبه وسقطاته والتشهير به واستعداد الرأى العام والسراى الملكية وفئات الشعب ضده . ولقد وصف المرحوم اسماعيل صدقى تلك الحال في مذكراته التى صدرت عام ١٩٥٠ فبعد ان تناول الظروف التى اضطرته الى تأليف حزب الشعب في عام ١٩٣٠ ، ثم استقالته منه وتطبيقه الحزبية بعد تركه الحكم في يناير سنة ١٩٣٣ ، قال : « الاحزاب عندنا افراد جمعتهم وحدة حال او صداقة ذكريات مشتركة ، او اقسام من احزاب انفصلت عن حزبها الاول لاختلاف في بعض وجهات النظر فكونوا من الاحزاب احزابا !! ولست ادري لهذا كله من فائدة غير تلك التى تهىء للمتحزبين اسباب الحكم !! وانت اذا استعرضت جميع الاحزاب المصرية واستطلعت اتجاهاتها العامة لم تفز باى فارق بينها ،

---

(١) وكانت نواة حزب الكتلة الوفدية هم الشيوخ والنواب الوفديين الثلاثة عشر الذين تقدموا باستقالة جماعية من حزب الوفد تضامنا مع الاستاذين مكرم عبيد وراغب حنا اللذين فصلهما الوفد من عضويته .

وإذا كان لى أن ابدى نصحا فهو أن تعمل الاحزاب على وضع برامجها ، وأن نعرض هذه البرامج على الملاء ليتكون حول الاحزاب جمهرة مربديها العاملين على نصرتها . . فاننا فى مصر لم تتكون لدينا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال . . . ولم نكون راينا فى سياستنا الخارجية بعد ما انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية ، ولم نحدد موقفنا من كل منهما . . بل لم نكون خطة صالحة فى القضايا الاجتماعية وهى ذات خطر كبير فى الوقت الحاضر ، ولا فى القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التى هى مثار الابحاث الدقيقة فى الدول الاخرى » (١) .

قد يكون فى هذا الحكم من جانب رجل دولة كبير مثل اسماعيل صدقى باشا بعض المغالاة ، ولكنه ينطبق فى جملته على اغلب الاحزاب المصرية السابقة ، وربما باستثناء حزب الوفد ، كما سبق أن ذكرنا . ولقد ظهرت فى مصر الى جانب الاحزاب السياسية التى اشرنا اليها ، احزاب أخرى عقائدية او فئوية ولكنها لم تخلد ، ولم تترك اثرا يذكر فى تاريخنا السياسى فيما عدا حزب مصر الفتاة الذى تحول قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الى حزب عقائدى اشتراكى بعد أن كان حزبا فاشيا فى سنواته الاولى وقتما كانت الفاشية الإيطالية بزعامة موسوليني والتيارات الاخرى التى حذت حذوها تسيطر على أوروبا وتخطف ابصار الشباب وتستهوهم فى دول اوروبية عديدة وليس فى ايطاليا الفاشية والمانيا النازية وحدهما . وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢١ ، تأسس الحزب الاشتراكى المصرى الاول من محمود جسيبى العربى وسلامة موسى ومحمد عبد الله عثمان ودكتور على العنانى (٢) ونشر أول بيان له فى جريدة الاهرام بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢١ ، ولكنه تعرض منذ البداية لهجوم شديد من جانب الوفد المصرى والحزب الوطنى ورجال الدين ، ومع ذلك استطاع البقاء وأن يكون لنفسه قواعد ثابتة فى القاهرة وبعض المدن واصدر مجلة اسبوعية اسمها ( الثبات ) ، غير أن وزارة الداخلية الغت الترخيص الصادر لها بعد صدور العدد الاول منها يحمل شعار المطرقة والمنجل وتتصدره صورة لينين . وفى ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٣ ، عقد الحزب المذكور مؤتمره الاول الذى تقرر فيه تبنى النظرية الماركسية والانضمام الى « الكونترن أو الحركة الدولية الشيوعية » . وطالب الحزب فى مؤتمره الثانى بمصادرة الاراضى الزراعية التى تجاوز مائة فدان وتوزيع الاراضى المصادرة على الفلاحين المعدمين او تحويلها الى مزارع جماعية ، وفى فبراير ومارس سنة ١٩٢٤ ، خاض الحزب معارك عمالية عنيفة انتهت بالقاء القبض

---

(١) انظر مذكرات اسماعيل صدقى ، سنة ١٩٥٠ .

(٢) قارن ما ورد فى كتاب الحياة الحزبية فى مصر للدكتور يونان لبيب رزق

سنة ١٩٧٠ ص ٦٥ تحت عنوان « ارهاصات العمل الاشتراكى » .

على قاداته واغلاق اماكنه وابنيته في البلاد وتحريم نشاطه . وكان عسدد الاعضاء المسجلين رسميا في دفاتر الحزب قد ناهز ١٥٠ عضوا غير ان الحزب واصل نشاطه السرى كما اصدر مجلة سرية . وكانت هذه هي المرة الاولى في تاريخ مصر التي برزت فيها الدعوة الصريحة الى الاشتراكية الماركسية اى الشيوعية .

وبذلت محاولات عديدة من جانب بعض المثقفين (١) يتزعمهم المرحوم عصام الدين حنفى ناصف (٢) في عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٢ لتأسيس حزب اشتراكي معتدل ، واذ لم تثمر هذه المحاولات فقد لجأ هذا الفريق الى الحركة العمالية مباشرة لغرض تأسيس حزب عمالى باسم حزب العمال المصرى لتنظيم جماعى اقتصادى بعيد عن السياسة ، واختير النبيل عباس حليم من الاسرة المالكة ليكون اول رئيس لهذا الحزب اضافة الى تزعمه وقتذاك لاتحاد العمال المصرى مما عرضه لهجوم عنيف من جانب حزب الوفد الذى رأى في ترأس أحد افراد الاسرة المالكة للحركة العمالية محاولة لاحتواء تلك الحركة في مصر وتوجيهها لصالح العرش وضد شعبية حزب الوفد بالذات .

والى جانب المحاولات العديدة لتأسيس حزب عمالى يستطيع الصمود على قدميه ، كانت هناك محاولات اخرى لتأسيس حزب للفلاحين وكانت المحاولة الاولى عام ١٩٢٩ ، قام بها اسماعيل مظهر ، والمحاولة الثانية في عام ١٩٣٣ ، من جانب عدد من المثقفين الذين بدأوا نشاطهم لاصلاح حال الفلاح المصرى بتأسيس جمعية نهضة القرى عام ١٩٣٣ ، كان من اقطابها أحمد كامل قطب والذى استقال منها في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ليعلن عن تأسيس « حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى » تأكيدا لابتعاد الحزب عن السياسة . وطالب هذا الحزب بعد قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بسرعة تطبيق قانون الاصلاح الزراعى طفرة واحدة عن طريق التأميم ، وتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وتأميم ماجاوز ذلك .

وسط هذه الاحزاب السياسية والفئوية بدأ ينمو في الثلاثينيات جيل جديد أخذ يضيق بالحياة السياسية في البلاد وبلا احزاب القائمة جميعا

---

(١) كما تأسس في يناير ١٩٢٠ حزب آخر ذو ميول اشتراكية خفيفة باسم الحزب الديمقراطي المصرى من مجموعة من المثقفين الذين درسوا في أوروبا من امثال الدكتور منصور فهمى والدكتور محمود عوفى والاستاذ عزيز ميرهم « سكرتير عام الحزب » وكانت الرئاسة فيه دورية لكنه لم يعمر طويلا .

(٢) هو أحد أبناء الاديب والشاعر حنفى بك ناصف وقد اكمل نجله عصام السدين دراساته العليا في المانيا بعد الحرب العالمية الاولى فعاد متأثرا بالافكار الاشتراكية التي كانت سائدة فيها .



كحزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والحزب السعدى والحزب الوطنى ، وفقد الثقة فى برامجها العقيمة ، ولم يجسد فى تنافسها من اجل كراسى الحكم مايشبع آماله فى مستقبل افضل للبلاد وشعبها ، وتبلورت على مسرح الحياة السياسية قوى وتيارات جديدة اخذت تحاول شق طريقها الى السلطة والتسلط . وكصدى للحركة الفاشية فى ايطاليا والحركة النازية فى المانيا تكونت فى عام ١٩٣٢ ، جماعة مصر الفتاة بزعامة الاستاذ أحمد حسين المحامى لى تتحول فيما بعد كما نوهنا اليه واعتبارا من عام ١٩٤٨ ، الى حزب اشتراكى بزعامته أيضا ، ونجح الحزب فى أن يكون له نائب واحد فى شخص الاستاذ ابراهيم شكرى نائب رئيس الحزب (١) وطالب الحزب فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ ، فى عريضته الى الوزارة الوفدية القائمة ، بإبرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين مصر والاتحاد السوفيتى حتى تكف روسيا عن مناصرة دعاة الشيوعية فى مصر وتسقط حجة الانجليز والامريكان فى وجوب احتلال منطقة قناة السويس لحماية مصر من الزحف الشيوعى السوفيتى (٢) .

وكصدى لنجاح الحركة الشيوعية فى روسيا بعد الحرب العالمية الاولى وانتشارها بعد ذلك فى شرق أوروبا وانحاء اخرى من العالم تكونت فى مصر منذ العشرينيات تنظيمات شيوعية سرية متأثرة بنظريات وتعليمات كارل ماركس ولينين ولكنها لم تستطع الالتحام مع الجماهير الشعبية فى المدن والقرى المصرية بسبب الحظر الذى فرض على نشاطها العلنى مما جعلها تؤثر العمل فى الخفاء ، فظلت رغم أنها كثفت نشاطها فى الاربعينيات ، محصورة فى فئات من المثقفين وأشباههم من الطلبة والعمال . بينما ظهرت تيارات اخرى مضادة متدثرة بشعار الدين والدعوة الاسلامية ، على رأسها جماعة الإخوان المسلمين بقيادة مرشدها العام المرحوم الشيخ حسن البنا حيث ادى اغتياله فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، الى ظهور انقسامات كبيرة فى صفوف هذه الجماعة الدينية .

تلك كانت الصورة على مسرح الحياة السياسية حينما اندلعت حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فماذا كان موقفها من تلك الاحزاب والتنظيمات ، ذلك هو ماستناوله الآن .

---

(١) أصبح فيما بعد وزيرا ناجحا للزراعة فى وزارة السيد / ممدوح سالم المشكاة فى اعتاب الانتخابات العامة لمجلس الشعب فى اكتوبر ١٩٧٦ .

(٢) وحارب الحزب فى السنوات الاخيرة السابقة على حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فى الجريدة التى كان يصدرها باسم « الاشتراكية » السراى والحاشية الملكية وحزب الوفد ، ورفع لواء الحملة على الفساد والطغيان ودعا الى وجوب تطهير البلاد من المستغلين والمفسدين كما طالب بتأميم قناة السويس .

## الفرع الثانى — محاولات التعايش بين حركة الجيش والاحزاب .

ان قصة حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مع الاحزاب السياسية قصة طويلة متعددة الفصول والمشاهد وتبدأ بمشهد زعماء الاحزاب وهم يتسابقون ويتنافسون لخطب ود قادة الحركة المباركة ، اما زلفى لهم او فى محاولة لاحتوائهم كما حاوله مثلاً الرئيس السابق على ماهر من قبل . ففى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بعد ان ايقن الجميع من ان الانقلاب الذى قام به الضباط الاحرار قد نجح ، توجهت افواج من زعماء الاحزاب السياسية ومن المستقلين الى ثكنات مصطفى باشا برمل الاسكندرية التى كان قد اتخذها اللواء محمد نجيب ورفاقه استراحة لهم فى الثغر ، وذلك للتعرف على هؤلاء الرجال وليعبروا لقائد «الحركة المباركة» من احساسهم وتمنياتهم له ولاشباله بالتوفيق . وكان على رأس تلك الوفود كما ذكره الاستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ( ص ٣٨ ) الباشوات احمد لطفي السيد وابراهيم عبد الهادى ، ومحمد حسين هيكل وبهى الدين بركات واحمد خشبه وطه السباعى واحمد عبد الغفار ورشوان محفوظ وابراهيم دسوقي اباطه واحمد على علوبه وعبد السلام الشاذلى ومحمود محمد محمود بك (١) ، ومعظمهم من حزب الاحرار الدستوريين والحزب السعدى فوجدوا كل تكريم وترحيب من قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب الذى شكرهم على تلك اللقطة . كذلك حرص

على زيارة الثكنات مكرم عبيد باشا نيابة عن حزب الكتلة الوفدية . اما زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا — وقد كان يصطاف كعادته كلما سئحت له الفرصة فى منجعات أوروبا — فما ان سمع بما حدث فى القاهرة حتى بادر بالعودة الى مصر ، وتوجه على الفور بصحبة فؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام حزب الوفد ورغم الساعة المتأخرة ( منتصف الساعة الثانية من صباح يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢ ) لزيارة اللواء محمد نجيب بالاسكندرية مؤكدا له انه ما ان وطأت قدماه ارض مصر حتى رأى أن أول واجب يؤديه « هو ان يرى محرر الوطن ومنقذ شرفه » . كما توجه عبد الرحمن الرافعى نفسه لمقابلة القائد الثائر نيابة عن الحزب الوطنى ، ثم قابله مرة ثانية فى القاهرة بصحبة الاستاذ فكري اباطه ، احد قدامى اعضاء الحزب ، حيث كرر التهنية بانتصار الحركة ومسديا الشكر على قرار اللواء محمد نجيب بالانفراج عن كتاب كان قد ألفه الرافعى عن سيرة الزعيم احمد عرابى بعد ان ظل هذا المصنف حبيسا لاعتراض القصر الملكى على تداوله .

(١) كان رئيسا لديوان المحاسبة وقدم استقالته من منصبه لخلافه مع الديوان الملكى لذلك كان طبيعيا أن يرحب بحركة ٢٣ يوليو التى أطاحت بالملكية . وهو الابن الاكبر لمحمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين الذى ترأس الوزارة مرتين فى عام ١٩٢٨ ثم فى اواخر عام ١٩٣٧ وبعد اقالة وزارة مصطفى النحاس باشا فى المرتين .

وما كانت حركة ٢٣ يوليو بعد ان تخلصت من الملك فاروق الاول بارغامه على التنازل عن العرش لطفله احمد فؤاد وعسلى مغادرة البلاد بلا رجعة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبعد ان احكمت قبضتها على الجيش وطهرته من العناصر المناوئة لها او التى قد يصعب عليها التعامل معها . . . ما كانت لتتغاضى طويلا عن الاحزاب السياسية بوصفها القوى الوحيدة المتبقية التى تستطيع ان تقف فى وجهها ، وربما قامت بتأليب الرأى العام وتحريك المظاهرات ضدها اذا ما لمست مثلا من قادة الحركة رغبة ما فى التسلط والسير بالبلاد نحو ديكتاتورية عسكرية هى ابغض انواع الدكتاتوريات جميعا . وتجنبنا لذلك بدا قادة الجيش بمنع التظاهر منعاً باتاً فى جميع أنحاء البلاد ، واذاع القائد العام للحركة اللواء محمد نجيب بعد منتصف ليل ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ بياناً دعا فيه الاحزاب والهيئات السياسية المصرية الى تطهير صفوفها كما فعل الجيش فى صفوفه ، والى ان تتخذ لنفسها برامج محددة وواضحة المعالم تعلن على الملأ ليكون الشعب على بينة منها . فاستجابت الاحزاب فى ظاهر الامر لهذه الدعوة ، وشرع حزب الاحرار الدستوريين على الفور وهو اكبر احزاب الاقلية ، فى تنظيم صفوفه وتوحيد مبادئه فى السياسة الخارجية والداخلية والاقتصاد والشئون الاجتماعية .

فأعلن ان مبادئه فى العهد الجديد فيما يتعلق بالحقل الخارجى هى العمل على استكمال استقلال البلاد وسيادتها بجلاء القوات الاجنبية عن اراضيها وتحقيق الوحدة بين مصر والسودان والحرص على عدم المساس بالاستقلال والسيادة المصرية فى أى اتفاق او ميثاق يبرم مع اية دولة اجنبية او مجموعة من الدول ، وتعزيز مركز مصر فى المحافل الدولية ودعم مبادئ ميثاق الامم المتحدة فى اقرار السلام العالمى ، والتمسك فيما يتعلق بالسياسة الداخلية بالنظام والمبادئ الدستورية والتقاليد البرلمانية السليمة لتكون الامة بكامل هيئاتها وطوائفها مصدر السلطات حقاً ، واستصدار القوانين التنظيمية المشار إليها فى الدستور وسن التشريعات الخاصة بالهيئات النيابية المحلية وفقاً لاحكامه ، وكفالة حرية الرأى للأفراد والجماعات وعدم المساس بحرية الصحافة وضمان استقلال القضاء ، ونشر التربية العسكرية الاجبارية بين طبقات الامة ووضع سياسة ثابتة للتسليح تعزيزاً للجيش عدداً وعتاداً . . . ومحاربة الفساد حيثما وجد ، فضلاً على القضاء على الامية وعلى مركزية التعليم وتنويع مناهجه وفقاً للبيئة والاستزادة من فروع التعليم الصناعى واحترام استقلال الجامعات وتقرير حق كل مواطن فى العلاج المجانى .

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية فىرى الحزب تضيق الفوارق بين الطبقات برفع مستوى معيشة الشعب واتخاذ الوسائل المؤدية



الى تعزيز الثقة بحالة مصر المالية وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدي واحكام الرقابة على تحصيلها وانفاق حصيلتها في مصلحة الشعب بكافة طبقاته ، وتخلي الحكومة للشعب عما في حيازتها من اراض صالحة للزراعة للاكثار من الملكيات الصغيرة ، وتصنيع البلاد واقامة الصناعات الكبرى لرفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة ونشر الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية في الريف ، وتعميم المؤسسات التعاونية في جميع القرى والمدن لمصلحة ذوى الدخول المحدودة خاصة ، وسن تشريع للتأمين الاجتماعى للعمال تسهم فيه الحكومة واصحاب الاعمال والعمال ، واستكمال القوانين التى تكفل حقوق العامل وصاحب العمل على السواء وتضامنها لصالح الانتاج القومى واعداد وسائل الاستغلال لموارد البلاد الطبيعية ورقابة الدولة على طرق هذا الاستغلال .

ونشر رئيس حزب الاحرار الدستوريين الدكتور محمد حسين هيكى بيانا مطولا فى الصحف فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ يشيد فيه بماضى الحزب وكفاحه ومبادئه وتطلعاته فى العهد الجديد جاء فيه : « لقد تنازل الملك السابق فاروق عن العرش نزولا على ارادة الشعب ممثلا فى جيشه الباسل ، وقد قام الجيش بهذه الحركة المباركة بعد ان رأت الامة بكل طبقاتها ان الفساد استشرى فى اداة الحكم . . ولما كانت الحركة المباركة الحاضرة انما اريد بها اولا وبالذات اعلان الحرب على الفساد وتطهير البلاد منه والقضاء الحاسم على محترفيه ، فقد ايدها الاحرار الدستوريين بكل قوتهم ذلك لانهم منذ نشأتهم قد جعلوا محاربة الفساد فى طليعة اغراضهم وهزوا بهذه العزيمة اركان الحكم فى البلاد عام ١٩٣٤ حينما اثاروا قضية نزاهة الحكم (١) فكان ذلك فى مقدمة الاسباب التى اعادت دستور الامة وهو الدستور الذى وضعه الاحرار الدستوريون فى سنة ١٩٢٢ (٢) ، وانه منذ سنة ١٩٣٤ الى وقتنا الحاضر لم يتخل الاحرار الدستوريون عن تأييد النزاهة ومحاربة الفساد مما احفز عليهم قلوب الطغاة والاشرار والمفسدين . . وان احدا لم ينس موقفهم فى محاربة الفساد حينما اثرت امام مجلس الشيوخ قضية الجيش والاسلحة والذخائر الفاسدة بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . . . هذا الموقف الذى يفاخرون به والذى ادى الى اقصاء زعيمهم « محمد حسين هيكى » عن رئاسة

---

(١) فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى باشا التى شكلت فى ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، بناء على رغبة السراى الملكية وعارضتها الاحزاب . وكان من اهم ماكتشفت عنه المعارضة المقاولات التى دخلها المالى الكبير احمد عبود باشا فى ذلك العهد وثبت ان لبعض الوزراء ضلعا فيها .

(٢) المقصود هو الدستور الملكى الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ والذى عمل به اعتبارا من عام ١٩٢٤ ثم ابطال فى عام ١٩٣٠ لكى يعود ثانيا فى عام ١٩٣٥ ، وظل قائما حتى اسقطته حركة الجيش فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

مجلس الشيوخ على نحو اهتزت فيه مبادئ الدستور ونصوصه ، والى اقضاء أعضاء مجلس الشيوخ من ذوى المكانة والاحترام ممن آثروا النزاهة فى هذا الموقف التاريخى النبيل . واستطرد رئيس حزب الاحرار الدستوريين يقول فى بيانه انه سبق للاحرار الدستوريين ان نبهوا الى ما قد يترتب على هذا الفساد من فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم وخاصة فى العريضة التى بعثوها الى الملك فاروق فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ (١) فلم يستمع لتبنيهم بل اتخذه وسيلة لمحاربتهم حربا صمدوا لها ولم يتراجعوا امامها وكان ما حدث اخيرا ( اى حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ) من آثارها . وان الاحرار الدستوريين يرون من الواجب اليوم ان يبلغ تطهير البلاد من كل فساد غايته ، وان يصل التطهير الى اعماق هذا الفساد فيستأصل شأفته وان يضرب على ايدي المسئولين عن الفساد فى غير رحمة ولا هوادة ، وان يحرم من يثبت عليه انه استغل منصبه فى الحكم أو فى المرافق العامة من حقوقه السياسية عشر سنوات على الاقل (٢) ، وان يعاقب من يقضى القانون بعقابه فيلقى الجزاء الرادع ، وان الحكومة وحدها هى التى تستطيع القيام بهذا التطهير بما لديها من سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء ، حتى لا يجد رجال الاحزاب وغير رجال الاحزاب مهربا مما اقترفوا بأن يجعلوا من غيرهم كبش الفداء . . . وشدد ( البيان ) على ضرورة أن تجتث كل عناصر الضعف والفساد « فالبرامج وحدها لا تعدو أن تكون الفاظا قيمتها ومدلولها فى سلامة تنفيذها ، فكم من حزب وكم من حكومة فى مصر وغير مصر نادوا بالحصرية وضرورة توفيرها للمجتمع ثم ارتكبوا باسم الحرية أبشع الجرائم ، وكم من حزب وكم من حكومة فى مصر وغير مصر نادوا بالاشتراكية أو بالمعادلة الاجتماعية ثم كانت الاشتراكية استغلا لا فرديا وكانت المعادلة الاجتماعية شططا وطغيانا ، وكم من حزب وكم من حكومة فى مصر وغير مصر نادوا بالديمقراطية والحياة النيابية فاذا ديمقراطيتهم ظلما واذا الحياة النيابية فى نظرهم تستغل لثرائهم وقضاء حاجاتهم على حساب الشعب الذى انتخبهم » (٢) .

وبعد هذه العبارات التى جاءت وكأنها نبوءة من النبوءات للسنوات العجاف التى عاشتها مصر بعد انحراف ثورة ٢٣ يولييه عن مسارها ، استرسل بيان الاحرار الدستوريين يقول « فاذا ما استطعنا أن نستأصل الفساد من أصوله وأن نضرب على المفسدين بيد من حديد وأن نحرمهم حق التحدث عن هذه الامة وتوجيه سياستها ، استطاعت العناصر النزيهة المؤثرة أن تتضافر

---

(١) بعد أن تولى حزب الوفد الحكم فى يناير ١٩٥٠ .

(٢) انظر وتأمل .

(٣) نلاحظ ان هذا ما حدث فعلا فى الستينيات بعد أن سيطرت مراكز القوى على الحكم فى عهد عبد الناصر .

وتتضمن لاقامة البناء الجديد على اساسه المتين ولن يمنع اختلاف الراى بين حزب وآخر وبين هيئة وهيئة من هذا التضافر والتضامن . . فالنزاهة وطهارة اليد تجمع بين المثقفين واذا اختلفت جماعة من هؤلاء رايا على طائفة محدودة من المسائل ، فهم سيتفقون فى عشرات امثال هذه الطائفة من سائر المسائل التى يهم الوطن تنفيذها ، وهم قادرون على التفاهم فيما اختلفوا فيه متى حسنت النية وخلصت لوجه الوطن وحده وسموا بأنفسهم فوق أهوائهم ومنافعهم الذاتية » .

وواضح أن الحديث فى هذه العبارات الاخيرة يتضمن الدفاع عن مبدأ تعدد الاحزاب فى حد ذاته مع توجيه سهام النقد الى حزب الاغلبية ، حزب الوفد أو حزب المفسدين فى نظر الاحرار الدستوريين وان لم يذكروا الوفد بالاسم . . وفات هؤلاء الساسة أن هذا الهجوم الشديد على حزب الوفد المنافس لهم قد يتخذ ذريعة للقضاء على الاحزاب جميعا وهو ما حدث فعلا . . وعقد رئيس الاحرار الدستوريين ( د. محمد حسين هيكل ) مؤتمرا صحفيا عقد بمقر الحزب فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ وزع فيه على مندوبى الصحف البيان آنف الذكر ، ومهد لذلك بكلمة استعرض فيها مجددا تطلعات الحزب فى العهد الجديد ، وماضيه فى الحكم وخارجه منذ ثلاثين عاما ، وكيف أنه حاول تنفيذ مبادئه فى المرتين اللتين تولى فيهما الحكم ، ثم من خلال تعاونه مع أحزاب الاقلية الاخرى فى الوزارات الائتلافية فى عهد كل من الملكين فؤاد الاول وفاروق الاول ، وكيف أنه كان معنيا بوجه خاص بفئات العمال والفلاحين وصفار الموظفين ممن هم بحاجة للعون والحماية ، ايمانا منه بأن هذه الفئات عصب الامة وقوتها الحيوية المثمرة ، وكيف أنه رغم تطور الاحداث ظلت مبادئ الحزب التى تقدم بها عام ١٩٢٢ متينة البنيان ، وأنه لذلك يتقدم بها اليوم بعد إعادة سياستها بما يلائم العهد الجديد .

حسبنا هذا القدر عن حزب الاحرار الدستوريين وموقفه من الثورة فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد . . ورأت الهيئة السعدية من جانبها - ثانى احزاب الاقلية - أن تحذو حذو حزب الاحرار الدستوريين فالتأم شملها بمقرها فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ وعقدت اجتماعا طويلا برئاسة زعيمها ابراهيم عبد الهادى ( باشا ) خليفة المرحومين أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى فى زعامة تلك الهيئة . . وراجعت برنامجها مراجعة نهائية ثم دعا سكرتيرها الاستاذ سامح موسى مندوبى الصحف وتحدث اليهم عن هذا البرنامج المحدد الجديد ، ووزع عليهم بيانا تفصيليا عما قامت به الهيئة من انجازات منذ انشائها فى عام ١٩٣٨ وجاء فى نهاية البيان « وفى هذا العهد الجديد يأخذ السعديون مكانهم فى الصف الاول فى خدمة البلاد بعرض برنامجهم



الذى أعدوا عدته وأرسوا دعائمه بعد أن صقلته التجارب العملية ، وأنها لشهادة على أنهم كانوا يرمون عن فكرة محددة لا عن تخطيط وارتجال . . وإذا كانت برامج الأحزاب السياسية تسمى بوسائل تحقيقها ، وبأهدافها فإن برنامج الهيئة السعدية نهج نهجا اشتراكيا ديمقراطيا ، واثنى البيان السعدى على الجيش قائلا « وقد برهن الجيش على أنه ركن الشعب الركين وحصنه الحصين فمن حقه على الشعب أن يطلب النهضة الكاملة العاجلة ، ولن يضمن الشعب على جيشه بمال أو تضحية لبلوغ هذه الغاية فيعد له المصانع اللازمة ويستورد العدة والعتاد ، ولا يهمل سبيلا يؤدي الى تحقيق هذا الهدف الحيوى » .

واستطرد البيان يقول : ان الهيئة السعدية تولت مسئوليات الحكم فى البلاد قرابة خمس سنوات ، حرصت فيها على تحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات ، وجعلت الخدمات الاجتماعية من واجبات الدولة الرئيسية فى الصحة والتعليم وفى غيرها ، وارتفعت بميزانية التعليم من حوالى أربعة ملايين جنيه الى ثلاثة وعشرين مليونا ، وعممت التغذية فى المدارس ، ويسرت للعامل والفلاح خدمات الدولة الصحية فضلا عن تعميم المياه الصالحة للشرب وإنشاء مدينة العمال فى امبابة انموذجا لمثيلاتها ، ومهدت لذلك بفرض ضرائب الدخل والضرائب التصاعدية للمرة الاولى فى مصر « وهذه هى الخطوة الاولى فى تحقيق الاشتراكية التى يتجه اليها العالم الحديث » .

ولعل الهيئة السعدية كانت هى السباقة بين الأحزاب القديمة الكبيرة للتحديث عن الاشتراكية صراحة فى برنامجها ، بينما ظل قادة الضباط الاحرار يتسترون على لونها السياسى ومذهبهم الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات الاولى التى أعقبت اندلاع حركتهم فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وربما لانهم لم يكونوا قد استقروا بعد على رأى واضح المعالم فى هذا الخصوص مما جعلهم يقصون من صفوفهم — بابعاده الى الخارج — زميلا لهم هو الصاغ خالد محيى الدين لميوله الشيوعية السافرة (١) .

واخذ بيان الهيئة السعدية يفاخر بأنه الى الوزراء المنتمين الى الهيئة « يرجع الفضل فى اعداد عدد من المشروعات الكبرى وتنفيذها فى البلاد أو السير فى هذا التنفيذ ، منها كهربة خزان اسوان ، وإنشاء قناطر ادفينا وغيرها ، ومد الطرق الى مناطق التعدين على ساحل البحر الاحمر تسهيلا

---

(١) وهذا ما اكده رئيس الجمهورية محمد أنور السادات اكثر من مرة فى احاديثه وكتاباتة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لارتياحها واستثمار كنوزها ، وتوزيع الملكيات الزراعية الصغيرة على المعدمين . . . وتحويل بنك التسليف الزراعى الى بنك زراعى تعاونى وانشاء البنك الصناعى » . أما عن البرنامج الجديد للهيئة فهدفه من ناحية السياسة الوطنية : الجلاء والوحدة مع السودان مع احترام مشيئة اهله الحرة ، ودعم الجامعة العربية والروابط مع البلاد الاسلامية . والتمسك بميثاق الامم المتحدة . . . ومن ناحية السياسة الداخلية تعزيز النظام النيابى بتعديل الدستور على ضوء التجارب الماضية بما يعزز سلطان الشعب ويحقق الفصل بين السلطات ويحول دون اتخاذ عضوية البرلمان وسيلة لنجاء او الكسب غير المشروع واستغلال النفوذ . ومن الناحية الاقتصادية معالجة اسباب الفقر بانماء الانتاج وتنسيق طرائق توزيع الثروة لتقريب الفوارق بين الطبقات ، ورعاية الطبقة العاملة من حيث الاجر والسكن والتأمين ضد البطالة والصحة او المرض ، وتنظيم العلاقات بين الملاك واصحاب رؤوس الاموال ، وبين العمال والفلاحين بحيث يحصل كل فريق على حصة عادلة من الانتاج وثمراته مع تحديد حد ادنى لاجور الفلاحين والعمال حسب الظروف والحالة الاقتصادية ، وتحقيق الحياة الكريمة للعامل والفلاح وتشجيع نظام المزارعة وتحسين حال المستأجرين للاراضى الزراعية وتوزيع جميع اراضى الحكومة بعد استصلاحها على صغار الملاك ، وحل الاوقاف الاهلية والنهضة بالتعاون فى القرى والمدن وتشجيع النقابات العمالية وصناديق الادخار ، مع العمل على تصنيع البلاد واستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وتشجيع السياحة وتنشيط تجارة الترانزيت والاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية فى الحدود التى تتفق مع مصلحة البلاد والتوسع فى المشروعات الانشائية الكبرى ، والاخذ بنظام الضرائب التصاعدية على الدخول والتركات كوسيلة لزيادة موارد الدولة وتقريب الفوارق بين الطبقات .

واضح مما ذكرناه اعلاه ان برنامج الهيئة السعدية الجديد كان اكثر اتجاها نحو اليسار من برنامج حزب الاحرار الدستوريين الذى كان يضم فى صفوفه ، مثله فى ذلك مثل حزب الامة السابق عليه ، كبار الملاك الزراعيين وغيرهم ممن اسماهم ثورة ٢٣ يوليو بالاقطاع والاقطاعيين ، وحرصت الثورة على تجريدهم من املاكهم مصدر نفوذهم ، ونجحت فى ذلك الى حد كبير لاسيما بعد تنفيذ قوانين اصلاح الزراعى التى هبطت تدريجيا بالملكية الزراعية الى مائتى فدان ثم مائة ثم الى خمسين فداناً للفرد الواحد .

اما الحزب الوطنى العتيد فقد انشق على نفسه وبادر اعضاء الحزب الوطنى الجديد — ممن خرجوا على شيوخ الحزب وجهابذته الذين عاصروا او تتلمذوا على يد مؤسس الحزب الزعيم مصطفى كامل وصفيه محمد فريد فى بداية القرن — الى التداول فى مستقبل حزبهم ، وأعلن هؤلاء الخوارج فى

الصحف الصادرة في ١٧ أغسطس ١٩٥٢ عن برنامجهم وهو ينادى بأن تظل مصر دائما ضد الاحتلال الأجنبي وضد المعاهدات الثنائية والتكتلات الدولية ، وطالب بالعمل على إلغاء وإزالة جميع المعاهدات والاتفاقيات والقوانين والقرارات التي تتنافى مع حرية وادي النيل وسيادته ، وبضرورة التعاون الوثيق مع الدول والشعوب الإسلامية ويعلن البرنامج من إيمان الحزب الجديد بالدستور وما تضمنه من مبادئ لصيانة الحريات والإلغاء لجميع القوانين التي لا تتماشى مع روح الدستور ووضع التشريعات الرادعة للمعتدين عليه أو المعطلين لأحكامه مع تعديل قانون الانتخاب لجعل ممارسة حق الانتخاب واجبا قوميا . وفي المجال الاقتصادي طالب البرنامج بتضييق الفوارق بين الطبقات إلى أبعد الحدود وإلغاء جميع الضرائب النوعية لتحل محلها ضريبة تصاعدية متجانسة مع الدخل العام والتركات ، ووضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد مع قصر الملكية الزراعية تدريجيا على القائمين على زراعة الأرض فعلا والمشرعين عليها إشرافا مباشرا ، وسن تشريع مرن لتحديد علاقات المستأجرين والعمال وتشجيع الصناعات الزراعية واتباع سياسة تصنيع كاملة واسعة النطاق غايتها إنشاء الصناعات الثقيلة وحياء الصناعات القومية المندثرة ، وإنشاء مصانع للأسلحة الصغيرة والكبيرة ، وقيام التربية الوطنية على الأسس التي أرساها مؤسس الحزب الزعيم الشاب مصطفى كامل .

ورأى قادة الحزب الوطني الجديد ومن أبرزهم الاستاذ فتحي رضوان ، وهم يعلنون عن برنامجهم « دعوة الناس إلى الالتفاف حول الجيش المظفر وقائده الباسل محمد نجيب الذي بعث الأمل في حياة جديدة هددتها تحرير الوطن من أعدائه في الخارج لتطهيره من أعدائه في الداخل » . ووضح من هذا النداء سذاجة قادة الحزب الوطني الجديد وكيف أنهم كانوا يجهلون حتى السابع من أغسطس من هو القائد الحقيقي لحركة الضباط الأحرار ، وأنه لم يكن اللواء محمد نجيب كما كانت تفيد ظواهر الأمور ، بل البكباشي الشاب المتعطش للسلطة جمال عبد الناصر حسين الذي لم يلبث أن أطاح باللواء محمد نجيب في عام ١٩٥٤ ، وقضى عليه بأن يظل رهين الاعتقال والإقامة الجبرية سنين طويلة حتى أفرج عنه بعد زوال عهد الدكتاتورية الناصرية .

أما حزب الاكثرية وهو حزب الوفد فلم يبد نفس الحماس في الاستجابة إلى النداء الصادر عن اللواء محمد نجيب في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى كافة الأحزاب والهيئات السياسية المصرية لتطهير نفسها والإعلان عن برامجها ، كما أن أيا من هذه الأحزاب والهيئات لم يعر موضوع التطهير بالذات أهمية تذكر رغم أن التطهير هو بيت القصيد في ذلك النداء . لهذا لجأ قادة الحركة إلى التشريع ، فاستصدروا في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية . وصدر هذا التشريع فور



استقالة وزارة الرئيس على ماهر بيومين يوحى بأنها كانت شريكة في اعداده وان كان المسئول الاول عن اعداد هذا التشريع هو الاستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع آنذاك والذي أصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية في وزارة اللواء محمد نجيب التي تلت في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وزارة على ماهر .

والمعروف عن الاستاذ سليمان حافظ أنه كان في وقت ما من انصار الحزب الوطنى القديم ، كما كان عدواً لدوداً لحزب الوفد ولرئيسه مصطفى النحاس بالذات ، بل وللأحزاب السياسية بوجه عام . فانعكست معالم هذا العداء في نصوص التشريع الذى اعده (مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) ، وهو أول تشريع ينظم الأحزاب السياسية في مصر . وينص على أنه يقصد بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية الداخلية أو الخارجية للدولة لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم ، ولا يعتبر حزبا سياسيا الجماعة التي تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية . واستنادا الى هذه العبارة الأخيرة أمكن السماح لجماعة الإخوان المسلمين بالتدخل من الخضوع لهذا التشريع .

وتنص المادة الثانية منه على ان للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق في الانتماء لآى حزب سياسى . وغنى عن البيان ان المصريين حرّموا من هذا الحق بعد ذلك وأصبح النظام السائد هو نظام الحزب الواحد سواء اطلق على هذا التنظيم الاوحد اسم هيئة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى العربى !! وتنص المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، على ان من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه ان يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويشفع بهذا الكتاب نظام الحزب وبيانا باعضائه المؤسسين وبموارده المالية . وتطلبت المادة الرابعة أن يشمل نظام الحزب على وجه خاص . . . . . (أولا) مايسعى الحزب لتحقيقه من اغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية داخلية أو خارجية ، (ثانيا ) الوسائل العملية التي رسمها الحزب لتحقيق اغراضه . (ثالثا ) بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس ادارته وطريقة تأليف الهيئات الاخرى وتعيين الاعضاء ذوى الوظائف ، ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الاخرى وقواعد الانتساب اليه والفصل منه أو الانفصال عنه . واجازت المادة ( ٥ ) لوزير الداخلية ان يعترض على تكوين الحزب لخالفة حكم من احكام هذا القانون ، ويقدم الاعتراض الى محكمة القضاء الادارى في احدى دوائرها الخماسية ، ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظره لا يجاوز موعدها اسبوعين من وقت تقديم الاعتراض ، وتفصل المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

وأضافت المادة (٦) أنه إذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب خلال شهر من إخطاره بذلك أو اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض ، دعت الجمعية العمومية للحزب لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، وتتولى الجريدة الرسمية للدولة بناء على طلب وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة . ولا يجوز أن يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر . وقررت المادة السابعة أن يكون انتخاب رئيس الحزب وأعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري لمدة يعينها نظام الحزب لاتزيد على ثلاث سنوات . وبينت المادة ٨ المحاذير ضد العضوية فذكرت أنه لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى في الحزب بصفة عضو مؤسس أو عامل أو منتسب إليه ( أ ) من كان من الذكور لم يدرج اسمه في جداول الانتخاب ( ب ) من حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ( ج ) من ينسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند قيامه بهذا العمل ، أو ينسب إليه الحصول على كسب غير مشروع ، وأقيم الدليل على ذلك في الحالتين أمام محكمة القضاء الإداري ( د ) من يتقاضى بسبب غير مشروع اجرا أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .

ونصت المادة ( ٩ ) على أنه لا يجوز لرئيس الحزب أو لأحد أعضاء مجلس إدارته أن يكون مديرا أو عضو مجلس إدارة أو خبيرا أو مستشارا في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانة أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام .

وتناولت المواد ١٠ — ١٢ بعض أحكام تنظيمية أخرى كأيداع أموال الحزب في مصرف باسم الحزب وعدم جواز الصرف منها إلا طبقا لما يقرره نظامه ، وحظر تملك عقارات غير المكان المرخص لمقر الحزب وفروعه ، وحظر التشكيلات شبه العسكرية للأحزاب ( كالتشكيلات التي كانت يحتفظ بها بعض الأحزاب والهيئات السياسية في لبنان مثلا والتي هي من أسباب الحرب الأهلية هناك ) ( ١ ) ، وطريقة تعديل نظام الحزب . . الخ . ونصت المادة (١٣) على أن لوزير الداخلية ولكل ذي شأن أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام المتقدمة ولو أن الإخلال كان قائما وقت تكوين الحزب ، وأن يطلب حسب الأحوال حل الحزب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع الخاطيء . ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الإداري

---

(١) بدأت في أبريل ١٩٧٥ واستمرت شهورا طويلة ( ١٩ شهرا ) وأدت إلى خراب لبنان المالي والاقتصادي والعمراني .

في احدى دوائرها الخماسية ويفصل فيه على وجه الاسـتـعـجال . وتنص المادة (١٤) على سريان احكام هذا المرسوم بقانون على الاحزاب القائمة عند العمل به . والزمّت المادة ١٩ هذه الاحزاب بأن تعيد تكوينها عند العمل بهذا التشريع ووفقا لاحكامه ، وان تتقدم بالاخطار المنصوص عليه في هذا المرسوم بقانون خلال شهر من وقت العمل به فاذا انقضى هذا الميعاد دون ان يقوم الحزب بذلك أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوين الحزب ، آلت امواله لوجوه الخير التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية .

ولا شك في أن هذا التشريع الاحزاب السياسية — ما هو قائم منها فعلا عند صدوره وما قد يتكون مستقبلا من احزاب — تحت رحمة شخص واحد هو وزير الداخلية ، ولكن باشراف محكمة القضاء الاداري ، وبالتالي كان يجعل من الأستاذ سليمان حافظ عدو الوفد اللدود ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وقت صدور هذا التشريع صاحب الامر والنهي في مصير حزب الوفد وغيره من الاحزاب .

وقد صاحب صدور هذا التشريع الخاص بتنظيم الاحزاب القبض على عدد من السياسيين بموجب أوامر صادرة من قائد حركة الجيش ، ومن ثم اعتقال عدد من أعضاء الوفد البارزين ، وكان ذلك انذارا للاحزاب بوجوب تطهير نفسها (١) . وخفف نوعا ما من وقع هذا الانذار اعلان اللواء محمد

---

(١) تم القبض على هؤلاء السياسيين بناء على أوامر من قيادة حركة الجيش قبل استقالة وزارة على ماهر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبلغ عدد من اعتقلوا حوالي ٧٠ شخصا دون أن يخطر على ماهر رئيس الوزراء بهذا الاجراء ، فكان ذلك من أسباب التعجيل بتقديم استقالته هو ووزرائه . ووسط هذه الاحداث كتب الأستاذ أحمد أبو الفتح مقاله المشهور ( الى أين ) في جريدة المصري بعدد ٧ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ : « وجاء في آخره : » واعتقد ان الاحزاب والهيئات قد اضطربت في تنفيذ التطهير وكان من أسباب اضطرابها انه لم يتحدد في ذهنها المقصود بالتطهير على النحو الذي تحدد في ذهن رجال الجيش ومن الطبيعي كان من بين أسباب عدم تنفيذه ايضا ان كل شخص أبى ان يعترف بأنه هو المعنى والمقصود بالتطهير . وانتقل الى الحديث عن التطهير في صفوف الاحزاب فقال « قام الجيش بالقبض على بعض السياسيين وهو مقتنع انه انما يفعل ذلك كخطوة لتحقيق التطهير فماذا يكون موقف الاحزاب هل تقف مكتوفة الايدي ليضطرب الجيش الى التدخل مرة اخرى ام انها تبادر بالتصرف الحكيم الى ما فيه تحقيق التطهير » . ودعا الاحزاب الى تطهير نفسها على الا يتدخل الجيش مرة اخرى وقد يصل الامر الى حل الاحزاب وهو المكروه الذي ييغضه كل محب للديمقراطية . وتوجه بالرجاء الى حزب الوفد وإلى رئيسه مصطفى النحاس « الرجل الذي عاش اكثر من ربع قرن يكافح ويناضل في سبيل مصر بأن يبادر هو بنفسه » . وأن يسارع هو بتصرفه الى الوصول بالوفد الى خير ما ترجوه البلاد للحزب الذي حمل الامانة اكثر من ربع قرن ، والا يكون في القبض على بعض أعضاء الوفد ما قد يؤثر على تنظيم الوفد وتطوره . وانتهى الى القول : « ان مستقبل الديمقراطية في مصر متوقف الآن على ما تقوم به الاحزاب وفي مقدمتها الوفد » .



نجيب في اول حديث له بعد توليه رئاسة الوزراء في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ،  
انه لا يفكر في حل الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر وان الانتخابات  
للبرلمان سوف تجرى في فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الموعد الذي كان قد حدده  
الرئيس السابق على ماهر .

وسارعت الأحزاب الى تقديم اخطاراتها لتنفيذ القانون بعد اجراء  
حركة تطهير محدودة في صفوفها بفصل عدد من أعضائها ، وتنحى الرئيس  
السابق مصطفى النحاس عن رئاسة الوفد الفعلية ، وأسندت اليه رئاسته  
الفخرية . وبلغ عدد الأحزاب التي قدمت الاخطارات ستة عشر حزبا على  
رأسها الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى وحزب الكتلة  
الوفدية ( حزب مكرم عبيد ) والحزب الوطنى ، كما قدمت جماعة الإخوان  
المسلمين اخطارها . وقد اعترض سليمان حافظ على عدد من السياسيين ،  
فاعترض مثلا على شخص المرحوم ابراهيم دسوقي اباطة سكرتير عام حزب  
الأحرار الدستوريين ، وعلى شخص المرحوم عبد الفتاح الطويل أحد  
الأقطاب البارزين في حزب الوفد ، وعلى اسناد الرئاسة الشرفية لحزب  
الوفد الى رئيسه السابق مصطفى النحاس بدعوى أن في ذلك تحايلا ومخالفة  
لقانون تنظيم الأحزاب . ونظرت هذه المعارضات أمام محكمة القضاء  
الإدارى بمجلس الدولة كما يتطلبه قانون تنظيم الأحزاب ، وكانت قضايا  
الأحزاب هذه من أولى القضايا السياسية التى عرضت على ساحة القضاء  
منذ قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . واثناء نظر هذه الدعاوى أمام مجلس  
الدولة توفى ابراهيم دسوقي اباطة ( باشا ) سكرتير عام حزب الأحرار  
الدستوريين فانتهت الخصومة بالنسبة اليه واستمرت بالنسبة للاعتراض  
على عبد الفتاح الطويل وعلى الرئاسة الشرفية لمصطفى النحاس لحزب  
الوفد .

ونظرت قضية الاعتراض على حزب الوفد في أوائل يناير سنة ١٩٥٣  
أمام الدائرة الثالثة للقضاء الإدارى لمجلس الدولة برئاسة المستشار محمد  
عفت . وتولى الدفاع عن وزير الداخلية المرحوم الاستاذ محمد حسن  
عوتى من إدارة التشريع بوزارة العدل والمستشار بإدارة قضايا الحكومة  
الاسبق . أما هيئة الدفاع عن حزب الوفد فكانت تتكون من الاساتذة  
المحامين محمد صلاح الدين و ابراهيم فرج ومحمد سامى مازن والدكتور وحيد  
رافت وأبو العينين سالم ومحمود سليمان غنام ومعوض الباز . وقد دفعت  
فيما دفعت به شخصا بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢  
الخاص بتنظيم الأحزاب وتوليت شرح هذا الدفع في المذكرة التى تقدم بها  
حزب الوفد ردا على مذكرة الحكومة . وكان عماد هذا الدفع بطلان الاستناد  
الى المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ التى صدر ذلك المرسوم بقانون على  
أساسها ، وانتفاء الضرورة الملحة لاستصداره والتى تسوغ التشريع بطريق  
المراسيم بقوانين في غيبة البرلمان . ثم انتقلت المذكرة الى موضوع اسناد

الرئاسة الشرفية الى الرئيس السابق مصطفى النحاس . واوضحت أن حق وزير الداخلية في الاعتراض حسب نصوص المرسوم بقانون آنف الذكر مقصور على الاعضاء المؤسسين ثم على الاعضاء العاملين والمنتسبين بعد تأسيس الحزب أو إعادة تكوينه وهم الاعضاء الذين خصهم بالذكر المرسوم بقانون وليس على الرئاسة الشرفية أو العضوية الشرفية اللتين لم يتناولهما التشريع من قريب أو بعيد ، فليس لوزير الداخلية أن يضيف جديدا الى أحكامه بدعوى تفسيره ، وأن الزعم بأن اسناد الرئاسة الشرفية الى الرئيس السابق مصطفى النحاس قد ينطوى على تحايل على القانون ، فهو قول عاطل عن أى دليل ولا يجوز الادعاء به الا بعد أن يتم تكوين الحزب فعلا ويبدأ في مباشرة نشاطه اذ عندئذ فقط يجوز لوزير الداخلية أن يتدخل بالوسائل التى رسمها له المرسوم بقانون للاعتراض على هذه الرئاسة الشرفية متى ثبت له أنها استهدفت التستر على رئاسة فعلية .

وقالت المذكرة في ذلك : « ان من بواعث الأسف الشديد والدهشة البالغة أن يتخذ وزير الداخلية من هذه الرئاسة الشرفية التى لم تكن الا تحية كريمة لرئيس الوفد السابق مصطفى النحاس على ما قدمه من خدمات للبلاد خلال نيف وثلاثين عاما ذريعة للاعتراض على إعادة تكوين الحزب بمقولة أن المرسوم بقانون لا يعترف بالرئاسة الشرفية ، وبدعوى أنها قد تنطوى على تعطيل أحكامه » ! كما تناولت المذكرة الرد على اعتراض وزير الداخلية على شخص الاستاذ عبد الفتاح الطويل بدعوى استغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة ، وبينت أن هذه التهمة حسبما نص عليها في قانون الاحزاب غير متوفرة في خصوصية الدعوى ، وفرقت بين استغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة ، وأن ما يؤخذ على الاستاذ عبد الفتاح الطويل في مذكرة الحكومة هو الاستثناء من القواعد الخاصة بالوظائف العامة ، وحتى هذا لا يكون عيب سوء استعمال السلطة ، وأن الأمر في النهاية فيما يتعلق بهذه الاستثناءات لا يرجع لعبد الفتاح الطويل وحده بل التصرف النهائى فيه كان من سلطة مجلس الوزراء كهيئة جماعية وسلطة عامة . كما أن الاستثناء من أحكام التوظيف حق مقرر لمجلس الوزراء ، وأن الأسس التى جرى عليها نظام الحكم في مصر هو الا تعقب وزارة على وزارة أخرى في شأن هذه الاستثناءات . وانتهت مذكرة الوفد الى التماس الحكم بقبول الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الاحزاب السياسية وببطلانه ، واحتياطيا رفض اعتراضات وزير الداخلية على أعضاء الوفد المصرى ، مع الزام وزير الداخلية بالمصاريف وأتعاب المحاماة .

وقد نظرت قضية الاعتراض على اخطار حزب الوفد في ثلاث جلسات كانت الجلسة الاولى مخصصة من جانب دفاع الوفد بطلب مستندات معينة . أما الجلسة الثانية فقد بذل فيها محامى الحكومة مجهودا كبيرا لتأجيل القضية

لجلسة أخرى . وفي هذه الجلسة الأخيرة التي عقدت في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ ترافع فيها الدفاع عن الوفد على أساس المذكرة الشاملة المقدمة منه وقد حضر الجلسة جمع غفير من المواطنين حولوا قاعة المحكمة الى شبيه مظاهره سياسية أبدى فيها الحضور تعاطفا واضحا مع حزب الوفد مما حفز قادة حركة ٢٣ يوليو ، وبعبارة أخرى مجلس قيادة الثورة الى التفكير في حل الأحزاب السياسية فريح ويستريح !

وفي ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ أيضا ظهرت جريدة المصرى وعلى صفحاتها حديث طويل طلبه منى أحد محرريها المرحوم أمين عبيد المؤمن عن قانون الأحزاب ، قلت فيه ان تنظيم الأحزاب السياسية بقانون أو مرسوم بقانون من المسائل التي تحتل الجدل والمناقشة ، فأنصار التنظيم التشريعى يرون ان الأحزاب السياسية ما هي الا جمعيات ذات أهداف خاصة ليس غير ، فما على المشرع حرج ان تناول شؤونها بالتنظيم كشأن سائر الجمعيات ، بينما يرى خصوم التنظيم التشريعى للأحزاب ان هذا التنظيم قد يستهدف تضيق الخناق عليها لسبب أو لآخر ، وأن الموضوع قد أثير في فرنسا في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ عندما كان الفرنسيون بصدد وضع دستور جديد لبلادهم بعد الحرب العالمية الثانية والاحتلال النازي ، فوضعت الحكومة بادىء ذي بدء مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية ثم روى في النهاية العدول عنه نهائيا اكتفاء بالقواعد العامة . وأن الأحزاب في بريطانيا لا ينظمها تشريع خاص بل الأمر فيها متروك للأحزاب ذاتها ولقاداتها في إطار القانون العام . ولا شك ان لكل دولة ظروفها وما يصلح لاحداها قد لا يصلح لآخرى . وأضفت ان في نصوص المرسوم بقانون المصرى الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية بعض حسنات يقابلها بعض سيئات ، فما ورد في مواده بخصوص سلطة وزير الداخلية في الاعتراض على تكوين الحزب أو على انتماء بعض الأفراد اليه كأعضاء مؤسسين أو عاملين أو منتسبين بسبب عمل من الأعمال الواردة في تلك المواد هو محل للنقد لأنه اذا كان بعض هذه الأسباب يهون إقامة الدليل عليه كاستبعاد من حكم عليهم في جريمة مخلة بالشرف أو من تقاضوا اجرا أو مكافأة غير مشروعة من دولة أجنبية أو من يعملون لحسابها ، فان الأمر على خلاف ذلك بالنسبة الى الأسباب الأخرى الواردة في المرسوم بقانون كاستغلال النفوذ ، فمن المحتمل ان توجه هذه التهمة الى الكثيرين لا سيما ان فكرة استغلال النفوذ هي في حد ذاتها ليست من المفاهيم الواضحة وهي قابلة للمط والانكماش حسب هوى صاحب الشأن في التقدير . وأنه متى لاحظنا ان الذي يوجه هذه التهمة هو وزير الداخلية وهو في العادة ، اذا استثنينا الظروف الخاصة ، رجل سياسي بل المفروض فيه أنه من اقطاب حزبه لخطورة هذا المنصب وتهافت رجال الأحزاب وقادة كل حزب على شغله ، أدركنا ميب هذا التشريع اذ سوف يمكن مستقبلا وزير داخلية كل حزب في السلطة من التنكيل بخصومه من أعضاء الأحزاب الأخرى والتحصيل على



اقصائهم من الحياة السياسية بدعوى أنهم استغلوا نفوذهم أو حصلوا على كسب غير مشروع في هذا التاريخ أو ذاك ولو كان قد مضى على العمل المسند اليهم على فرض حصوله سنوات وسنوات، وإن هذا عيب آخر في التشريع الذى نحن بصددده اذ لم يضع حدا زمنيا فى الماضى يمكن ان نقف عنده بحيث لا تجاوز المآخذ ذلك الحد . فبينما تسقط الدعوى العمومية فى الجنايات والجنح بمضى المدة ، اذا بتهمة استغلال النفوذ فى نظر قانون تنظيم الاحزاب قائمة الى الابد !! واضفت اننا اذا راعينا فضلا عن ذلك اتجاه وزير الداخلية (الاستاذ سليمان حافظ ) الى التوسع الكبير فى تفسير معنى استغلال النفوذ بحيث يدخل تحت طيه فى تقديره التعيينات والترقيات الاستثنائية وما الى ذلك مما يتعلق بشئون الموظفين ، ادركنا مدى خطورة مثل هذه النصوص اذا ماتولى تطبيقها رجال حزبيون كثيرا ما تفسد عليهم حزبيتهم تفكيرهم وتقديرهم . وقد يرد على ذلك بأن التقدير النهائى هو لمحكمة القضاء الادارى التى ترفع اليها مثل هذه الاعتراضات ، ولكن التجريح يظل على أية حال قائما ومنتجا أثره حتى تبت هذه المحكمة فى الامر ، وقد يطول انتظار حكمها رغم ما جاء فى القانون المذكور من أن الفصل فى تلك القضايا يكون على وجه الاستعجال . وقلت أخيرا : « وغنى عن البيان ان هذه الاعتراضات وما يصاحبها من هجوم ودفاع ليس من شأنه الا توسيع شقة الخلاف بين الاحزاب ولا يستبعد بل الغالب ان هذه الاعتبارات هى التى حدثت بمعظم الدول الديمقراطية الى عدم تنظيم الاحزاب السياسية تشريعيًا وخاصة على النهج الذى نهجه ذلك المرسوم بقانون لتنظيم الاحزاب فى مصر ، اكتفاء بالقواعد العامة وما هو وارد فى قوانين الانتخاب والتى تحرم من حق الانتخاب وبالتالي من حق النيابة عن الأمة غير الجديرين بممارسة هذه الحقوق السياسية . » وانه يمكن الاستغناء عن هذا المرسوم بقانون والاستعاضة عنه بنصوص ملأمة عامة توضع فى قانون الانتخاب أو فى الدستور القادمين .

وقد شغل مرسوم بقانون الاحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، الصادر فى سنة ١٩٥٢ والاعتراضات التى تقدم بها وزير الداخلية الاستاذ سليمان حافظ على اخطارى حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين ، والقضايا التى اثارها هذه الاعتراضات امام محكمة القضاء الادارى ودفاع الاحزاب فيها ، شغل كل ذلك الراى العام عندنا مدة غير قصيرة بالاضافة الى الاحداث الهامة الاخرى التى حدثت فى نفس الفترة كاعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد فى ٣ يناير سنة ١٩٥٣ . وفى نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، طلب الحزب الوطنى اقدم الاحزاب المصرية الغاء الحزب المسمى بالحزب الوطنى الجديد الذى شكله الاستاذ فتحى رضوان وزير الدولة فى الوزارة القائمة وقتذاك ( وزارة اللواء محمد نجيب ) واختصم الحزب الوطنى فى هذه القضية كلا من الوزيرين سليمان حافظ وفتحى رضوان ، وسميت هذه القضية ( الاغارة على الحزب الوطنى )

وترافع الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على امام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وقالوا فى دفاعهما ان تأليف الحزب الوطنى الجديد هو محاولة للاستيلاء على الحزب الوطنى لا على اسمه فقط ، وتأجلت هذه القضية من جلسة الى اخرى الى ان حُجزت للحكم فى جلسة ٢٦ يناير ١٩٥٣ ، ولكن انتهت الخصومة فيها وبالمثل فى جميع قضايا الاحزاب التى كانت منظورة امام القضاء الادارى بمجلس الدولة بحل الاحزاب السياسية جميعا باستثناء جماعة المسلمين ، كما سبق القول .

ومما هو جدير بالذكر ان جماعة الاخوان كانت قد تقدمت هى الاخرى باخطارها الى وزير الداخلية كسائر الاحزاب السياسية بعد صدور قانون تنظيم الاحزاب ، ولكن اسدى اليها النصيح من بعض الجهات العليا (١) بسحب هذا الاخطار ، فحسب ونجت بذلك مؤقتا من اجراءات الاعتراض والحل كما سيأتى بيانه .

### الفرع الثالث : قرار حل الاحزاب السياسية

حضر قيادة حركة الجيش الى التعجيل بحل الاحزاب ، بعض حركات بدت لهم مشبوهة فى صفوف الجيش ذاته والشعب ، واعتبرتها القيادة محاولة لاحداث فتنة فى البلاد ، ففى منتصف ليل ١٦ ، ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، اذيع الاعلان الدستورى التالى من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش الى الشعب المصرى : « لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من ايمانها الكامل بحق جميع المواطنين فى حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة فى ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . ولما كان اول اهداف الثورة هو اجلاء الاجنبى عن الوطن ، ولما كنا آخذين الآن فى تحقيق هذا الهدف الاكبر والسير به الى غايته مهما تكن الظروف والعقبات ، فائنا كنا ننتظر من الاحزاب ان تقدر مصلحة الوطن العليا فتتلع عن الاساليب السياسية المخزية التى اودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وادعياء الوطنية . ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا ان الشبهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت اهداف ثورة سنة ١٩١٩ ، تريد ان تسمى سعيها ثانياً بالتفرقة فى هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن . فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة اجنبية وتدبر ما من شأنه الرجوع بالبلاد الى حالة الفساد السابقة ، بل الغوضى المؤسفة مستعينين بالمال والدسائس

---

(١) المتواتر ان صاحب هذه النصيحة هو اللواء محمد نجيب بناء على نصيحة الاستاذ سليمان حانظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

في ظل الحرية . . ونسى أولئك وهؤلاء اننا نقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه بالخروج على اجماع الشعب أو العبث بمستقبله ، ولذلك فقد أمرت باتخاذ أشد واعنف التدابير ضد كل مارق أو خائن يسعى بالفتن بين صفوف الأمة المتحدة ، ولما كانت الاحزاب على طريقها القديم وبعقليتها الرجعية لاتمثل الا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها ، فانتى اعلن حل جميع الاحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتن والشقاق، ولكي تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من اقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم . ومنذ اليوم لن اسمح بأى عبث أو اضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف في طريق اهدافنا (١) التى صنعتها آلامكم الطويلة وتتمثل فيها رغباتكم وامنياتكم نحو مستقبل كريم على نفوسنا وعلى العالمين . . والله ولى التوفيق . »

ونشر هذا الاعلان الدستورى بالجريدة الرسمية ( الوقائع الرسمية ) بتاريخ السبت ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، فى عدد غير اعتيادى ، كما نشرته جميع الصحف المصرية الصادرة صباح السبت ١٧ يناير مع بيان موجز من القيادة العامة للقوات المسلحة صدر فى منتصف ليلة الجمعة ١٦ يناير ورد فيه : « صدرت الاوامر مساء امس الاول ( الاربعاء ) بالتحفظ على ٢٥ ضابطا من الجيش حامت الشبهات حول بعض تصرفاتهم وتقوم الجهات المختصة بالتحقيق السريع لاثبات الحقائق وسيعود البرىء الى عمله وسيلقى من تثبت ادائته جزاءه » .

وواضح أن القصد من هذا البيان الموجز هو بث الطمأنينة فى صفوف الجيش بالدرجة الاولى . وفى الساعة الثامنة من مساء السبت ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، عقد اللواء اركان حرب محمد نجيب مؤتمرا صحفيا بمقر قيادة حركة الجيش فى الجزيرة حضره اكثر من ٥٠ مابين رئيس تحرير ومراسل ومصور يمثلون الصحف المصرية والاجنبية ووكالات الانباء العالمية كما حضر المؤتمر بعض ضباط القيادة المصرية والدكتور حسن أبو السعود وكيل وزارة الارشاد والاستاذ أنور حبيب (٢) مدير المطبوعات والقى محمد نجيب البيان التالى . وكان يتلو فقراته باللغة العربية ويترجمها الى اللغة الانجليزية ثم تلا وكيل وزارة الارشاد الترجمة الفرنسية للبيان . وهذا نص البيان المذكور الذى استهدف توضيح الاسباب الكامنة وراء حل الاحزاب ومصادرة أموالها ، فضلا عن التحفظ على ٢٥ ضابطا من الجيش :

« ثبت لنا ان اشخاصا لاتهمهم الا مصلحتهم الشخصية الرخيصة قد

---

(١) هذه هى لغة الدكاتوريين فى كل بلد وعصر .

(٢) تولى فيما بعد منصب رئيس ديوان المظالم ثم منصب المدعى العام الاشتراكى ابان رئاسة محمد أنور السادات للدولة .



اتصلوا بعدد من الطلبة والعمال مستعملين كل وسائل الاغراء من وعد وغش ومال محاولين احداث فتنة واضطرابات يوم ١٢ يناير الحالى (١٩٥٣) وهو يوم احتفال الجامعة بذكرى شهدائها . وقد كان الطلبة عند حسن ظننا بهم فلم يلق دعاة الفتن منهم اى استجابة وشهدتهم وشهدت مصر ان طلبة الجامعة كانوا مثالا للاتحاد والنظام والرجولة ، فمثلوا شعار الحركة اصدق تمثيل واثبتوا انهم يحترمون جلال الذكرى وانهم يقدرون مصلحة الوطن وانهم يجلون ثورة الشعب ولا يصرفهم عن اداء حق الوطن اى اغراء . فما بالكم باغراء رخيص من اشخاص كان كل همهم ومازال ، ان يسخروا كل مافى الدولة لخدمة شهواتهم ومصالحهم الخاصة . وقد مر يوم ١٢ يناير بسلام وبدا واضحا بعد الذى ثبت لنا اننا نخل اخلايا خطيرا بواجبنا اذا تهاونا مع اولئك الذين يفسدون الاخلاق ويعبثون بمصالح الوطن ويثيرون طوائفه المتحدة المتحابية فى هذه الفترة الخطيرة من تاريخ مصر . كذلك تأكدنا ان بعض الضباط حاولوا ان يثبتوا فى صفوف اخوانهم روح التشكك فى هذا النظام محاولين بذلك ارضاء غرور وحسد . وظاهر ان محاولاتهم لم يكن لها من اثر الا كشفهم وان الجيشبقى كما كان صفا واحدا وقلبا واحدا يمثل المواقع التى اختارها بنفسه فى معركة الاصلاح . ورغم ان تلك المحاولات ذهبت عبثا الا ان واجبنا نحو الوطن ونحو الجيش يقتضى بداهة ان نضع هؤلاء تحت التحفظ لى يبقى الجو دائما صافيا لا يكدره طامع او حاسد او حقود . ويجرى الآن تحقيق نزيه سوف يبين منه البرىء ويخلى سبيله والمذنب فيلقى جزاءه ، واخيرا فقد افسح الجيش للحزب صدره وكان ينتظر منها ان تحسن تقدير الموقف وان تؤدى بعض حق الوطن عليها ولكنها — كما رأيت — استغلت سعة صدرنا اسوا استغلال و ارادت ان تحول نعمة الحرية الى فوضى المصالح الحزبية فلم تتورع عن انفاق اموالها فى الاغراء على الاضرابات ولم تستتف عن الدس ، بل ومن تحقيق اغراض بعض الجهات الاجنبية (١) ولما كنا فى فترة تستلزم ان يسود البلد فيها هدوء شامل لى تتوافر الطمأنينة والامن لساكنى مصر من وطنيين وضيوف . . . ولكى تحصر مصر كلها جميع جهودها لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية كان واجبا علينا ان تحل تلك الاحزاب التى جريت ففشلت والتى صنعت من مصالح الوطن ماصنعت وان توجه اموالها لصالح الوطن الذى اكرمهم واساعوا اليه ومازالوا يسيئون . وكان لزاما علينا كذلك ان ننير الطريق امام الشعب وان نمكن للهدوء والاستقرار . ولذلك اعلنت بدء فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات نعد فيها كل اسس الحكم الدستورى السليم . وقد اعلنت انى سأضرب بغاية الشدة كل من تحدثه نفسه فى الوقوف امام ارادة الشعب الذى عزم عزما اكيدا على ان يتفرغ للاصلاح والبناء .

وعلى اثر انتهاء الرئيس محمد نجيب من القاء هذا البيان سأل بعض الصحفيين عن اسماء الذين القى القبض عليهم فأجاب ان المصلحة تقتضى عدم اذاعة هذه الاسماء ريثما يتم التحقيق ليتبين المذنب والبرىء . وقيل له ان

بعض الصحف الاجنبية في الخارج قد شوهت الحقائق بنشر اسماء اشخاص معينين فأجاب بانه عما قريب تظهر الحقيقة وتعرفون أولئك الحزبيين السذجن اساعوا الى البلاد . وقال أحد الصحفيين الاجانب ان صحفا في الخارج ذكرت انه كان هناك محاولة لقلب النظام الحاضر ، فأجاب بأن المسألة لم تكن جدية الى هذا الحد ، ولكن كان من المحتم على قادة حركة ٢٣ يوليو ان يحتاطوا للامر ولذلك وضعوا ايديهم على سبيل التحفظ على كل من اتجهت اليه شبهة في هذه المحاولة . . وقد نشرت جميع الصحف الصادرة يوم الاحد ١٨ يناير تفاصيل هذا المؤتمر الصحفي العام وصورة الرئيس محمد نجيب قائد الحركة ومن خلفه بعض ضباط القيادة .

وبعد الاعلان الدستوري الصادر في ١٦ - ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ ، بحل جميع الاحزاب السياسية ومصادرة جميع اموالها لصالح الشعب ، ولاضفاء الشرعية الظاهرية على هذه التدابير ، صدر في ١٨ يناير المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، وهو يقضى بعد الديباجة التقليدية بايلولة اموال الاحزاب السياسية المنحلة الى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء ، ويحظر على اعضاء هذه الاحزاب والمنتمين اليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الاشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي ويقضى بتعيين مندوب خاص بقرار من وزير المالية والاقتصاد تكون مهمته تسلم اموال الاحزاب المنحلة وتصفية مايتطلب الامر تصفيته منها . ويطلب المرسوم بقانون كل من يكون لديه مال لاحد الاحزاب المنحلة بأن يقدم عنها اقرارا للمندوب المذكور خلال اسبوع ويسلمه اليه في الميعاد الذي يعينه . ويخول هذا المندوب الغاء القيود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يترتب على هذا الالغاء اى حق في التعويض للمتعاقدين الاخرين . ويعاتب على كل مخالفة لاحكامه بالحبس وبغرامة لاتجاوز الفين من الجنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يحظر تكوين احزاب سياسية جديدة ، ويقضى اخيرا بالغاء المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، الخاص بتنظيم الاحزاب واسقاطه . وتأميننا للتدابير الثورية الصادرة عن قيادة حركة الجيش وتحصينا لها من الطعون امام الجهات القضائية صدر في نفس التاريخ ( ١٨ يناير ) مرسوم بقانون برقم ٣٦ سنة ١٩٥٣ ، بتمديد أجل تشريع سابق صدر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ (١) باعتبار كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة بوصفه رئيس حركة الجيش التي قامت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها ، من قبيل اعمال السيادة التي لايجوز الطعن فيها امام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة أو امام المحاكم

---

(١) المرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها .

القضائية العادية وذلك منى اتخذ هذا التدبير في مدة لا تجاوز سنة من ذلك التاريخ . كما صدر مرسوم بقانون ثالث في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ برقم ٣٨ بتحسين جميع التشريعات الصادرة في شكل مراسيم بقوانين في المدة السابقة على اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، بعد ان اثيرت الشكوك حول هذه المراسيم بقوانين من الناحية الدستورية بما في ذلك المرسوم بقانون الخاص بالاصلاح الزراعى والمرسوم بقانون الخاص بتنظيم الاحزاب والمرسوم بقانون بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات . الخ . فتقرر اعتبار تلك المراسيم بقوانين جميعا الصادرة في المدة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، قائمة من تاريخ صدورهما باستثناء ما رؤى استثناءه منها .

وهكذا صفا الجو امام حركة الجيش ، اولا باعتقال عدد من الضباط المناوئين للحركة واحالتهم الى المحاكمة ، ثم بحل جميع الاحزاب السياسية ، وتحسين جميع التدابير والتشريعات التي صدرت منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولم يبق ظاهرا في الميدان السياسى الا جماعة الاخوان المسلمين التي هادنتها الحركة وابقت عليها قبل ان تبطش بها حينما خيل الى هذه الجماعة انها ند لحركة الجيش او انها وصية عليها كما سيأتى بيانه في موضع آخر من هذا الكتاب .

## الفرع الرابع

### محاولة ملء الفراغ السياسى بعد حل الاحزاب القديمة

كان لابد من قيام تنظيم شعبى لسد الفراغ بعد حل الاحزاب السياسية يناصر حركة الجيش ويدعم البناء الثورى الجديد ويحميه ، فتقرر تأسيس ما عرف بهيئة التحرير التي اعلن لاول مرة عن انشائها في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ ، بمناسبة الاحتفال بمرور ستة اشهر على حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، واتخذت الهيئة شعار « الاتحاد والنظام والعمل » وهو الشعار الذى اطلقت به الحركة في اشهرها الاولى السعيدة ، ووضعوا لهيئة التحرير ميثاقا يوضح اهدافها والفلسفة التي تقوم عليها وتتخلص هذه الاهداف الى جانب اجلاء القوات الاجنبية عن وادى النيل بلا قيد او شرط وتمكين السودان من تقرير مصيره دون ادنى تأثير خارجى ، في العمل داخليا على اقامة مجتمع جديد على اساس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية واقامة الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فيها ، وكفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحية السياسية والاجتماعية كحرية الرأى والفكر والعقيدة وممارسة



الشعائر الدينية ومساواة المواطنين أمام القانون وتأمين الدولة لهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وتبصيرهم بواجباتهم وحثهم على التضامن والتكافل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح . وفى المجال الخارجى ، العمل على دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال فى شتى الميادين وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية لجعلها اداة صالحة لخدمة شعوبها وبلوغ امانهم المشتركة والتمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والمطالبة بتنفيذها فى خدمة حرية الشعوب والرغاهية العامة .

وجاء فى البيان الركيك الذى اعلن عن قيام الهيئة : « انها طريق للعمل المفتوح امام المصريين جميعا » وانها ليست حزبا ينتفع بمزاياه نفر دون نفر وينتصر افراد لهذا الراى او ذاك ، وليست جمعية خاصة بالاصلاح الاجتماعى او ناديا رياضيا يشجعه هواة الرياضة دون غيرهم من الناس « بل هى مصر كلها منتظمة فى هيئة واسعة متشعبة الجوانب متعددة وجوه النشاط » وانه ايا كان المصرى وايا كانت نزعاته وميوله فهو واجد فى هذه الهيئة سبيلا للعمل والخدمة والانتاج .

وجاء ايضا فى البيان : « انه للمرة الاولى فى تاريخ البلد تتحول السياسة الى عمل !! فلقد كانت فكرة العهد الماضى عن السياسة انها مناورات وحيل ومغامرات ومكاسب ومفانم ، اما فكرة العهد الجديد عن السياسة انها عمل وانتاج فكل مصرى يعمل وينتج هو سياسى فى نفس الوقت . لان الانتاج يزيد الثروة الفردية والثروة القومية فاذا زادت الثروة الفردية انحلت الكثير من مشاكل الفرد ، واذا زادت الثروة القومية ازداد مركز مصر فى العالم تفوقا » .

وتحدث وزير الشؤون الاجتماعية ثم وزير الارشاد القومى فى وزارة اللواء محمد نجيب المشكلة فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرحوم الاستاذ محمد فؤاد جلال عن هيئة التحرير المذكورة واهدافها ومراميها فقال متفلسفا ومؤرخا « اذا اردنا ان نبحث عن حدود ثورة ٢٣ يوليو لوجدنا ان تلك الحدود ترجع فيما ترجع الى الحركة الفكرية التى اذكى اوارها جمال الدين الافغانى وتلاميذه التى كانت مستقرة فى اوائل هذا القرن ، وكان للنهضة الوطنية التى اقترنت باسم مصطفى كامل والحركة التى قام بها سعد زغلول جانب فكرى لا معدى للباحث المدقق ان يلحسه ، وان كان ينقص تلك الحركات ذلك الطابع الفلسفى الذى هو اساس لابد منه لكل حركة تريد ان تنمو وتستمر ، فلكى تعيش الثورة وتنمو لابد لها من غذاء فكرى متزايد يمكن لها فى نفوس الناس وعقولهم حتى تصبح الثورة جزءا لا يتجزأ من كيان المواطنين » . واستطرد يقول : « وثورتنا ولاشك ثورة ذات فلسفة فلسفتها سياسية واجتماعية واقتصادية ولن اكون بعيدا عن الصواب اذا قلت انها فلسفة انسانية تتخطى حدود مصر لان اهدافها تتصل بقيمة المواطن من حيث هو

المواطن ويبتلك العلاقات الدقيقة التي توجد بين الفرد والمجتمع ، وهى قيم عالمية يصعب ان تكون محصورة فى حدود وطن واحد » .

وبعد ان تحدث الوزير عن مكان المثقفين فى هذه الثورة قال : « ولعل المثقفين لم يفتنوا الى ان هذه الثورة قد ازاحت عن طريق الحكم والقيادة من الجماهير طبقة السياسيين القدامى ومحترفى الحزبية وأصحاب المصالح وبذلك أصبح الطريق مفتوحا امام فئة المثقفين لكى يلوا من أمور هذا البلد ما هم أهل له بعلمهم وادراكهم وقدرتهم على قيادة جماهير الشعب نحو المستقبل المرموق . للمثقفين اذن مكان فى حركة التحرير تؤهلهم له طبيعة الحركة ويؤهلهم له ماضيهم فى تنمية الوعى القومى بألوانه المختلفة وما تنتظره منهم البلاد فى مستقبلهم » (١) وهذا ولاشك كلام جميل لم ينفذ منه شئ اللهم الا تنحية من اسماءهم وزير الارشاد القومى فى وزارة محمد نجيب بالسياسيين القدامى ومحترفى الحزبية (٢) وأصحاب المصالح » ، وانفتح المجال امام « الطبقة الجديدة » التى تقذف بها من القاع الى السطح كل ثورة ، والتى تحدث عنها ميلوفان جيلاس فى يوغوسلافيا (٣) ، من فئات المرتزقة والمنافقين والوصوليين من مدنيين أو عسكريين الطامعين فى الحكم وفى مناصب الدولة ومجالس ادارات المؤسسات والشركات الحكومية المختلفة . فلقد غزت هذه الطبقة الجديدة عندنا بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو غزوا جشعا ورهيبا . وحلت الثقة الشخصية والزلفى الى أعضاء مجلس قيادة الثورة او الى البارزين منهم بوجه خاص محل الاخلاق والكفاية والامانة ! وتغيرت المعايير لشغل أعلى المناصب وأخطرها فى المجالين السياسى والاقتصادى بل وحتى فى المجال العسكرى . وكانت النتيجة المؤلمة انتشار من عرفوا بأهل الثقة فى كل مكان واختفاء أهل العلم والخبرة فأخذت المصالح الحكومية والمؤسسات والشركات بل والجيش نفسه ، فى التدهور سنة بعد سنة ، وكانت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ فى حربنا مع اسرائيل والمأسى والفصائح التى صاحبته هى النتيجة الطبيعية لكل هذه الانحرافات .

---

(١) أنظر جريدة الراى الحر العدد الممتاز الصادر فى نوفمبر ١٩٥٣ عن اهداف ثورة ٢٣ يوليو

من ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .

(٢) نتيجة لقرارات العزل السياسى أو التجريد من الحقوق السياسية .

(٣) من أبطال المقاومة ضد الاجتلال النازى ليوجوسلافيا ومن كبار مساعدى المارشال تيتو وشغل عدة مناصب وزارية ثم اختلف مع زعيمه وطرد من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوجوسلافى وزج به مرارا فى السجن حيث انصرف الى كتابة عدة مصنفات ترجمت الى الفرنسية والانجليزية وغيرها وانتقد فى بعضها المجتمع الشيوعى وسيطرة البيروقراطية على جهاز الحكم .

وأوضح الصاغ إبراهيم الطحاوى من جماعة الضباط الاحرار فى مقال له بجريدة الاهرام عدد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ وفى مناسبة مرور عام كامل على قيام حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كيف نشأت فكرة هيئة التحرير . قال : « وترجع قصة هيئة التحرير الى سنين خلت قبل حركة الجيش وفى أحد اجتماعات الضباط الاحرار والتي كانت ترمى الى بحث ما تلاقيه مصر من فساد وفساد . كنا نتحدث فى هذه الاجتماعات عن مساوىء الاحزاب وما جرت به على البلاد من ذلة وضعف ونبحت العلاج وكان من بيننا الاخ جمال عبد الناصر ، وقال اعتقد اننا لو سيطرنا على الموقف فى مصر يوما ما فيجب علينا ايجاد هيئة شعبية لاننا لو قمنا بحركة ما فلن نستطيع وحدنا القضاء على عناصر الهموم التي تأصلت فى النفوس والامراض التي استشرت فى كل ركن من أركان الدولة . ولذا فانى اعتقد انه لا بد من ايجاد قوة شعبية صادقة ومخلصة تعمل من أجل مصر وحينئذ يمكن تحقيق كل ما نرجوه للوطن . . . كان هذا الحديث غير محدد وخواطر مرت بنا فى تلك الاجتماعات التي كنا نعقدتها سرا وبعيدا عن أعين الرقباء » . وقال أنه بعد نجاح حركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ظل الضباط الاحرار يأملون فى ان تعود الاحزاب السابقة الى طريق الصواب وانها قد تفهم معنى كلمة التحرير فتحرر نفسها من الفساد الذى استشرى فيها . ولكن عندما خاب رجائهم فى ذلك لم يجدوا بدا من انشاء الهيئة الجديدة أى هيئة التحرير .

وهنا يروى الصاغ إبراهيم الطحاوى : « فى يوم من أيام شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢ استدعانى الاخ جمال عبد النصر وقال لى لقد يئست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير فى ركاب الاحرار ولذا فلا بد من ايجاد الهيئة الجديدة التي تضم العناصر الصالحة فما رأيك ؟ وسألنى اذا كان بوسعى تنفيذ هذه الفكرة فأجبتة بانى سأدرس هذا الموضوع مع بعض المواطنين ، وانصرفت أفكر فى الامر والتفت حولى عن المخلصين ليعاونوننى فى هذه المهمة الصعبة ومن بين الصفوف برز أمامى الاخ عبد الله طعيمة وبدانا اتصالاتنا بالمواطنين وبأهل الراى والفكر ورجال الصحافة والسياسة القدامى الذين لم تلوثهم الحزبية ووضعت لنفسى خطة للموضوع ستنفذ على اربع مراحل : « مرحلة الدراسة والبحث ، ومرحلة الدعوة ، ومرحلة التنظيم ، ومرحلة التنفيذ . . . ذهبت بما وصلت اليه الى الاخ جمال وعرضت عليه الامر فقال لى ولكن هذه الاهداف ضعيفة لاتتوافق مع اهداف الثورة وطلب ان امهله بعض الوقت للدراسة . وفى الصباح التالى ذهبت لمنزله لارى ماذا تم فى الامر وجاء جمال ليقول لى أولا : يجب أن تسمى الهيئة بهيئة التحرير لتكون للجميع أما الشباب فليكن لهم ركنهم الهام فيها ولتكن لهم منظمات ضمن الهيئة ، أما الاهداف فهناك اهدافى وهى تتلخص فى : ١ - اجلاء القوات الاجنبية عن وادى النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى



٢ - يمكن للسودان من ان يقرر مصيره بلا تأثير خارجى ٣ - تحقيق الاهداف والمصالح الاساسية للشعب بحيث تؤمن له حقوقه وحرياته وفقا لدستوريسجل ارادته فى اقامة مجتمع على اسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من اسباب التخلف والضعف ٤ - كفالة الحقوق والحرىات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٥ - توجيه النظام الاقتصادى بما يحقق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ٦ - دعم الصلات مع الشعوب العربية ٧ - تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ٨ - التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

واستطرد الصاغ ابراهيم الطحاوى يقول فى مقاله المذكور « وهكذا بدأت تتضح الخطوط الرئيسية لهيئتنا وخرجت من عند جمال افكر فى المكان الذى ابدأ فيه نشاطى فلم اجد خيرا من نادى الضباط لاننا كنا جميعا نتقابل به ، وبه جرت مشاورات الثورة الاولى وبدأت أجمع الناس حولى حتى أصبح النادى كخلية النحل فعلا . »

هكذا روى لنا الصاغ ابراهيم الطحاوى تفصيلا كيف نبتت فكرة هيئة التحرير فى ذهن بعض الضباط الاحرار وكيف خطط هو لها وكيف باركها ونقحها جمال عبد الناصر بمنزله فى فترة قياسية ، وكيف درست وشبت فى نادى الضباط لتنتقل منه الى حيز التنفيذ . ومع ذلك ليس فى هذه الهيئة من جديد أو مبتكر حتى ولا فى اسمها فقد سبقتنا اليه سوريا اول من مارس لعبة الانقلابات العسكرية فى منطقتنا بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء بانقلاب حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٩ ثم انقلاب الحناوى فى نفس العام وانقلاب اديب الشيشكلى بعدها . فقد انشأ هذا الاخير فى سوريا ما اسماه « حركة التحرير العربى » بعد حل جميع الاحزاب السياسية السورية . وصرح الشيشكلى فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ بدمشق أمام جمهور غفير من الشباب والمحامين والاطباء والتجار ممن حضروا الى مقر حركة التحرير العربى هذه ليؤدوا يمين الولاء لتلك الحركة « بأنه يؤيد فكرة الحزب الواحد وشرح الادوار التى مرت بها سوريا منذ عام ١٩٤٥ عندما تم جلاء القوات الفرنسية عن البلاد وتبين ان زعماء الاحزاب السياسية الذين تولوا الحكم من ذلك التاريخ الى قيام عهد الشيشكلى نفسه ، لم يستطيعوا ان ينهضوا بعبء المسؤولية بعد الاستقلال ، وظلوا سلبيين وعملوا على تفاقم الخصومات والتفرقة التى عمل المستعمر على اذكائها » (١) كما أدلى العقيد اديب الشيشكلى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٣ بعد زيارته لمصر ومقابلته للواء نجيب بحديث صحفى آخر ورد فيه

---

(١) انظر جريدة الاهرام عدد ١٩ يناير سنة ١٩٥٣ تحت عنوان : « العقيد الشيشكلى يؤيد فكرة الحزب الواحد وينادى بتحرير البلاد العربية حتى يقيس اتحادها » .

« ان الامور في سوريا تسير اليوم على النحو الذي كانت تسير عليه الاحوال في تركيا ابان عهد مصطفى كمال أتاتورك ، فالجيش السوري ما هو الا أداة للديمقراطية الاجتماعية ونحن من الشعب ونعمل للشعب وليس لنا غرض آخر غير توطيد اركان العدالة والقانون ولن نحقق هذا الغرض الا بعد ان نتأكد من اننا أيقظنا لدى سواد الشعب الوعي السياسى الذى يكفى لتحرير الجماهير من الطبقات التى استغلتهم » . ونفى ان النظام القائم وقتها في سوريا ديكتاتورى مؤكداً انه ثورة تتطور نحو غايتها المنشودة . وقال « ولقد وضعنا نصب أعيننا أيضا تمهيد السبيل لظهور مجموعة من السياسيين غير أولئك الساسة القدامى الذين اشتهروا بالكيل والتواكل والفساد ودأبوا في عهد كل من الحكم العثمانى والانتداب الفرنسى على استغلال الشعب واضطهاده » (١) .

كان القصد اذن من انشاء « هيئة التحرير » في مصر في بداية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هو خلق قاعدة شعبية قوامها المثقفون لموازرة تلك الحركة وسد الفراغ السياسى الذى اعقب حل جميع الاحزاب بعد ان ظلت تملأ الساحة منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ بل ومن قبل ذلك منذ انشاء الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل باشا سنة ١٩٠٧ وقيام الاحزاب المصرية الاخرى المعاصرة له . ولقد اقبل المواطنون في بادىء الامر بمختلف فئاتهم من بينهم اعداد من المثقفين الى الانضمام الى عضوية هيئة التحرير مأخوذين بالدعاية التى صاحبت انشاءها والدعوة التى تقوم عليها لجمع شمل المواطنين جميعا في اطار واحد قوامه التعاطف والمحبة للعمل يدا واحدة من أجل اصلاح ما افسده الحكم الملكى وما جرته الاحزاب السياسية على البلاد . ولكن سرعان ماتبين انه ليس لهيئة التحرير أى تأثير على سير الاحداث او في نقل رغبات المحكومين الى الحكام الجدد ، فانفرط عقدها وانفض العتلاء والشرفاء من حولها وانتهت عمليا كتنظيم شعبى لى يحل محلها لفترة قصيرة من الزمن تنظيم شعبى آخر فاشل هو « الاتحاد القومى » وذلك بصدر دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ أول دستور دائم للبلاد بعد قيام حركة الجيش . اذ نصت المادة ١٩٢ منه على ان « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق المبادئ التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وتبين طريقة هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » .

---

(١) وفي نفس الفترة تقريبا تحدث اللواء محمد نجيب في اعلانه الدستورى وبيانه الصحفى بتاريخ ١٦ و ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ عن حل الاحزاب السياسية المصرية لعجزها وفسادها .. الخ .. مما خلق فراغا سياسيا في مصر حاولت جماعة الضباط الاحرار ملأه عبثا بانشاء هيئة التحرير .

واستنادا الى ذلك النص تقرر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ الغاء هيئة التحرير رسميا كما تمت تصفيتا ونقل ملكية فروع الهيئة في المدن والاقاليم الى الاتحاد القومي الذي جرى تشكيل لجنته التنفيذية في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ .  
واوضح البيان الصادر عن تلك اللجنة هوية هذا التنظيم الجديد فقال ان الاتحاد القومي « هو مجموع مواطني الجمهورية العربية المتحدة (١) الحاكمين والمحكومين — اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكي التعاوني (٢) وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي الذي جمعته وتجمعه اصول تاريخية وروحية واحدة كما جمعته وتجمعه وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة » . وجاء في البيان ان الاحزاب السياسية قد فشلت في الماضي في تحقيق معنى الحياة الديمقراطية السليمة بان يكون لكل فرد حق الاشتراك في بناء وطنه والادلاء بوجهة نظره في كل ما يخصه من مشاكل سواء اكان ذلك في حدود محلية ام بالنسبة للدولة كلها مع التقيد برأي الاغلبية ، وان الاتحاد القومي انما قام لتحقيق هذا الامل فجعل لكل عضو في كل لجنة من لجان القرى البالغ عددها أكثر من اربعة آلاف قرية حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مواطني القرية وما يهم البلاد كلها كواحد من ملايين المواطنين والجمهور . . . ويستطيع الاتحاد القومي ان يعثر على الخطأ وينادي باصلاحه ويتلمس الصواب فيطالب بتحقيقه وهذا هو السبيل الصحيح لاقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

كما جاء في البيان كذلك : « وسيعمل الاتحاد القومي على تخطيط السياسة العامة للبلاد ، وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط ، وينظم القانون الادارة المحلية في جميع المستويات في المحافظة وفي المدينة وفي القرية . والمجالس المحلية هي التي ستنفذ السياسة العليا للدولة في مختلف المستويات » .

ومن يقرأ هذه الوثيقة يخيل اليه ان الاتحاد القومي وجد لكي يكون السلطة العليا في الدولة (٣) . فهو الذي يخطط والحكومة تنفذ ولو صح ذلك في العمل لكان خلطا ذريعا بين صلاحيات التنظيم السياسي سواء اسميناه حزبا أو هيئة أو اتحادا قوميا ، وبين اختصاصات السلطات الدستورية مما

(١) هو الاسم الجديد الذي اختارته الثورة المباركة بديلا لاسم مصر الخالدة الذي ذكر مرارا في الكتاب المنزل على نبيينا المرسل محمد صلى الله عليه وسلم .

(٢) لعلها من المرات الاولى التي ورد فيها ذكر الاشتراكية بالنص في الوثائق الرسمية ولكنها وصفت للتخفيف بأنها اشتراكية « تعاونية » ثم صدر في مارس سنة ١٩٦٤ الدستور المؤقت ونص فيه لأول مرة على « الاشتراكية » بدون اضافات أو أوصاف أخرى . . . ومهد لذلك الميثاق الوطني في عام ١٩٦٢ ومن قبله قوانين التأميم في صيف عام ١٩٦١ .

(٣) هذا بالفعل هو ما جرت به بعض أحكام القضاء الإداري بمجلس الدولة وهي أحكام جانبها التوفيق .



يدل على عدم وضوح الرؤية لدى واضعى الوثيقة أو البيان . وربما يدل أيضا على رغبتهم في محاكاة الانظمة الشيوعية في الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، حيث الحزب الشيوعى السوفيتى مثلا هو الذى يخطط عن طريق لجنته المركزية ومكتبه السياسى بينما السلطات الدستورية من مجالس تشريعية ومجلس وزراء ومجلس رئاسة الدولة تنفذ ما يخططه الحزب ! ولكن شتان ما بين الانظمة القائمة في الاتحاد السوفيتى والدول الدائرة في ملكه ، وبين الاطار الذى رسمه للجمهورية العربية المتحدة دستورها الدائم الصادر في يناير سنة ١٩٥٦ والقريب الشبه بالدساتير الرئاسية المعمول بها في دول الأمريكتين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية !

لذلك كان الواقع مخالفا تماما لما جاء في البيان أو الوثيقة آنفة الذكر الصادرة من اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى المصرى في عام ١٩٥٧ ، اذ تركزت كل السلطة بموجب الدستور في شخص رئيس الجمهورية فهو الذى يخطط سياسة البلاد في الداخل والخارج ، ويتخذ القرارات وفقا لمشيئته وبناء على المعلومات والدراسات التى تعرض عليه ، ثم على غيره من كبار مرعوسيه من وزراء فما دون ذلك اتخاذ مايلزم لتنفيذ ارادته وقراراته دون معقب من أحد حتى ولا من القضاء الذى شلت يده تماما في مراقبة أعمال رئيس الجمهورية بما صدر من تشريعات استثنائية تحد من هذه الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية . ولم يكن الاتحاد القومى في الفترة القصيرة التى عاشها كتنظيم سياسى شعبى ، الا أداة من أدوات ذلك النظام القائم على حكم الفرد الواحد المتسلط وعلى تقديس ذاته بما يجاوز تقديس الذات الملكية التى كثيرا ما تعرضت للنقد والامتهان رغم الحماية التى كانت تسبغها عليها نصوص الدستور وأحكام قانون العقوبات وقتذاك .

ويسترعى الانتباه فيما يتعلق بالاتحاد القومى الإشارة لأول مرة في البيان أو الوثيقة الخاصة به والصادرة من لجنته التنفيذية الى أن على رأس أهداف ذلك التنظيم اقامة المجتمع الاشتراكى « التعاونى » وهى علامة بارزة على طريق تحول ثورة ٢٣ يوليو أكثر فأكثر نحو اليسار ، نحو الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكى ، رغم ان كلمة اشتراكية لم يرد لها ذكر في دستور يناير سنة ١٩٥٦ ، لافى وصف الدولة أو نظام الحكم القائم بموجب ذلك الدستور ولا في تصنيف النظام الاقتصادى السائد في ظله ، حيث اكتفت المادة الاولى منه بالنص على أن « مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وهى جمهورية ديمقراطية » . كما تحاشت المواد من الرابعة الى التاسعة والعشرين الواردة في الباب الثانى والخاصة بالمقومات الأساسية للمجتمع ، تحاشت الإشارة من قريب أو بعيد الى الاشتراكية أو الى الاقتصاد الاشتراكى . والملاحظة الثانية الجديرة بالنظر خاصة بالمادة ١٩٢ من الدستور المذكور والنص فيها على تولى الاتحاد القومى

« حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة » . وبذلك اقتضت العضوية فيه على من يزكيهم الاتحاد القومى الخاضع بدوره لرئيس الجمهورية صاحب الرئاسة الثلاث : رئاسة الجمهورية ، ورئاسة الحكومة ، ورئاسة الاتحاد القومى ( المتحكم فى تعيين أعضاء مجلس الأمة ! ) مما لم يعرف له نظير فى مصر منذ عهد الخديوى اسماعيل ! بل لقد كان فى البلاد فى عهد اسماعيل ومنذ عام ١٨٦٦ مجلس نواب بدأ هزيلا ثم اشدت ساعده ، وكان على أية حال مجلسا مكونا من ٧٥ عضوا منتخبين فى جميع المديرىات . (١)

وعلى اثر اعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨ شرع فى تشكيل لجان للاتحاد القومى فى سوريا على غرار هذا التنظيم فى مصر باعتبار سوريا الاقليم الشمالى لجمهورية العربية المتحدة ، ومن أجل سد الفراغ الناجم عن حل جميع الاحزاب السورية القائمة كشرط اشترطه الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيق تلك الوحدة وقبلته بعض فئات من السوريين على مضض . وتقرر أن يكون للجمهورية العربية المتحدة بأقليمها الشمالى والجنوبى اتحاد قومى واحد . غير أنه بعد الانفصال فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ سلك كل من الاقليمين المصرى والسورى سبيله الخاص ، فسيطر حزب البعث العربى الاشتراكى على سوريا فى بادىء الامر ولعدة سنوات قبل أن يوافق على أن تشاركه فى الحكم الاحزاب السورية اليسارية الاخرى ، بينما حل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر محل الاتحاد القومى ، بعد تصديق المؤتمر القومى للقوى الشعبية المنعقد فى القاهرة فى ٤ يوليو سنة ١٩٦٢ على « الميثاق الوطنى » الذى اعتبره بعض فقهاء القانون الدستورى عندنا تطرفا اسمى مرتبة من الدساتير المكتوبة ذاتها ، سواء فى ذلك الدستور الموقت الصادر عام ١٩٦٤ فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، أو دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى بداية عهد الرئيس محمد أنور السادات وقبل أن يصبح هذا الميثاق الوطنى اثرا بعد عين !

وينص القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى الذى صدر فى صورة قرار من رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر فى مايو سنة ١٩٦٨ بوصفه رئيسا لهذا التنظيم (٢) على ان هذا الاتحاد الاشتراكى يشكل الاطار السياسى الشامل للعمل الوطنى وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية ، وانه الطليعة الاشتراكية التى تقود

---

(١) انظر مؤلف الدكتور المرحوم السيد صبرى ( مبادئ القانون الدستورى ) الطبعة الاولى : ١٩٤٠ ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢) حل محل قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ١ لسنة ١٩٦١ باصدار القانون الاساسى الاول للاتحاد الاشتراكى العربى وتعديلاته .

الجماهير للمحافظة على مبادئ الثورة الستة وتحقيق الثورة الاشتراكية أى التحول الاشتراكى ، وانه « الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها » وهو مطالب بموجب نظامه الاساسى بالعمل على كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع لان هذه الثقة هى السبيل الى طاعة الجماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف « ، ومن ثم فمن المفروض فى الاتحاد الاشتراكى العربى أن يحاول اقناع القاعدة الشعبية الواسعة بالخطوط الاساسية لسياسة الحكومة والحصول على تأييد الشعب لها ، وان يعمل فى الوقت ذاته على اىصال تطلعات الجماهير ومطالبها الى القيادة السياسية والمؤسسات الدستورية لتعمل على تحقيقها . غير أن الاتحاد الاشتراكى هذا لم ينجح فى كسب ثقة الجماهير ، ولا فى نقل تطلعات الناس ومطالبهم الحقبة الى الحكام او الى الحاكم الفرد ، ولا فى الدفاع بطريقة مقنعة وسليمة عن سياسة الحكومة ، بل دأب تحت تأثير ماعرف اصطلاحا بمراكز القوى على مساندة نظام الحكم بالحق أو الباطل ، ففقد ثقة الناس واستحق تذرهم وسخطهم خاصة بعد أن أصبح يضم فى اطاره العديد من الانتهازيين والمنافقين والمنحرفين ، حتى أصبح موضعاً للسخرية والنكت اللاذعة رغم محاولات الاصلاح من شأنه ، أولاً فى عام ١٩٦٨ بعد الهزيمة المؤلمة فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فى عهد الرئيس عبد الناصر ، ثم بعد حركة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ فى عهد خليفته الرئيس محمد أنور السادات .

ورغم النص عليه مجدداً فى دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ (١) تثبيتها له فقد ظل عاجزاً عن اداء رسالته فى معالجة مشاكل الجماهير ، وارتفعت اصوات عديدة تطالب بحله وتصفيته بعد أن استعصى على العلاج .

وهكذا فشلت جميع التنظيمات ايا كانت الاسماء التى اطلقت عليها والتى اقامتها السلطة على وجه الاحتكار لتطويع واحتواء الحركة السياسية لجماهير الشعب فى غياب الاحزاب السياسية التقليدية مما حمل خليفة عبد الناصر الرئيس محمد أنور السادات على التقدم فى اغسطس سنة ١٩٧٤ بما عرف بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى محاولة اخيرة ويائسة لعلاج عيوب هذا التنظيم الاوحد ، وتحديد أوجه نشاطه فى غير لبس لتمكينه من اداء رسالته .

---

(١) تنص المادة ٥ من الدستور المذكور على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف المجالات ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة » . الخ . وانظر فى نقد الاتحاد الاشتراكى علمياً كتاب « الحريات العامة » للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى « منشأة المعارف » ، ١٩٧٤ ص ١٨٦ وما بعدها .



ولقد استوقف الانظار في هذه الورقة بوجه خاص امران ، الاول الدعوة الى الفصل بين عضوية الاتحاد الاشتراكي وبين عضوية مجلس الشعب والمجالس المنتخبة الاخرى كالمجالس الاقليمية والبلدية ، وكذلك مجالس ادارة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية (١) . والامر الثانى تحبيذ فكرة قيام اتجاهات او ( منابر ) متعددة داخل الاتحاد الاشتراكي للتعبير عن « الراى الآخر » واتاحة الفرصة امام اصحاب هذا الراى لعرض الحلول البديلة .

وقد اثار هذا الموضوع الاخير بالذات ( فكرة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي ) نقاشا طويلا وشاملا في الصحف ولدى كافة الاوساط ، مما استدعى في النهاية في يناير ١٩٧٦ دعوة لجنة معينة وليست منتخبة تضم حوالى ١٨٠ عضوا يمثلون مختلف وجهات النظر والتيارات لبحث القضية ومناقشة مستقبل العمل السياسى في مصر على ضوء ما جاء في ورقة اغسطس سنة ١٩٧٤ في خصوص المنابر وغير ذلك من شئون ذات صلة بقضية الديمقراطية وتمخض هذا النقاش المستفيض الذى اذيعت بعض احداثه على شاشات التلفزيون ، عن السماح بقيام منابر او تنظيمات ثلاثة في اطار الاتحاد الاشتراكي العربى تمثل على وجه العموم الوسط واليمين واليسار . وخاضت المنابر او التنظيمات الثلاثة لأول مرة منذ قيامها معركة الانتخابات العامة لتجديد مجلس الشعب في اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ حيث حصل تنظيم الوسط ( تنظيم مصر العربى الاشتراكي ) بزعامة رئيس مجلس الوزراء ممدوح سالم على اغلبيه كاسحة أدت الى تكليفه بتشكيل الوزارة التى تم تشكيلها في ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ من معظم اعضاء الوزارة السابقة ومن سبعة وزراء جدد من المبرزين في مجال المال والاقتصاد (٢) وفي اول لقاء للرئيس السادات بأعضاء الوزارة الجديدة بعد ادائهم اليمين الدستورية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بقصر عابدين شرح لهم رئيس الجمهورية الخطوط البارزة لتصوره لسياسة مصر في الداخل والخارج وواجبات المرحلة المقبلة ، محذرا الوزراء من أن مجلس الشعب بتكوينه الجديد سيكون محاسنا

---

(١) جاء في ورقة اغسطس في هذا الصدد « يجب ان نرد لعضوية الاتحاد الاشتراكي طبيعتها الاصلية كعضوية اختيارية ولكي يحقق ذلك لابد من الغاء كل النصوص التى تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطا لتولى منصب او للترشيح لمسئولية انتخابية او للتصدي لقيادة العمل النقابى او الاجتماعى » .

(٢) وهم د. عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء لقطاع الشئون الاقتصادية ود. حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ود. محمود صلاح الدين حامد وزير المالية ود. محمد محمود الامام وزير التخطيط . . وادت القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الوزارة الجديدة بناء على اقتراح هذه المجموعة من خبراء المال والاقتصاد الى اضطرابات شديدة في العاصمة والاقليم في ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ اقتضت فرض حظر التجول وتدخل قوات الجيش لاعادة الهدوء والسكينة والنظام واتهم الشيوعيون باثارة هذه الفلاقل والاضطرابات .

شديدا ، اذ تميز هذا المجلس بوجود عدد كبير من المستقلين جاوز ٣٥ نائبا خاضوا المعركة الانتخابية بعيدا عن المنابر او التنظيمات الثلاثة المتنافسة وبرامجها (١) وكان من الطبيعي ان يتكون من هؤلاء المستقلين ومن اعضاء تنظيمى اليمين واليسار معارضة برلمانية قوية ومؤثرة لأول مرة في البلاد منذ حوالى ربع قرن (٢) .

ولقد فاجأ الرئيس السادات في خطاب افتتاحه للدورة الاولى للفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ اعضاء المجلس بل فاجأ المصريين جميعا ، باعلانه عن تحويل المنابر او التنظيمات الثلاثة الى احزاب ورفع يد الاتحاد الاشتراكي عنها . . . وقال في تقديمه لهذا القرار التاريخى « اننى بنى على نجاح تجربة الانتخابات ، واستثنائنا للمسيرة التى عاهدت الله والشعب عليها نحو الديمقراطية السلمية فلقد اتخذت قرارا شكلته واملته معركتكم وما ابرزه الشعب فيها من ارادة ، قرارا سيظل تاريخيا مرتبطا بكم وليوم افتتاح مجلسكم فى دورته هذه (٣) .

وقد قابل المجلس قرار تحويل المنابر او التنظيمات الثلاثة الى احزاب سياسية بعاصفة من التصفيق استمرت لبضع دقائق ، لكن ما لبث هذا الحماس ان فتر بصورة ملموسة عندما أعلن السادات فى خطابه الابقاء على

---

(١) يتضح من الاحصاءات التى نشرت فى الصحف ان من بين حوالى ١٣٥٠ مرشحا على مستوى الجمهورية كان يوجد بينهم حوالى ٦٠٠ مرشح مستقل . . . وقد حصل تنظيم الوسط فى الانتخابات ( تنظيم مصر العربى الاشتراكى ) على ٢٧٥ مقعدا ، بينما حصل تنظيم اليمين ( تنظيم الاحرار الاشتراكيين ) على ١٣ مقعدا وتنظيم اليسار ( التجمع الوطنى التقدمى ) على مقعدين وحصل المستقلون على ٤٨ مقعدا تقلصت الى ٣٥ بانضمام الباقين بعد ظهور نتائج الانتخابات الى تنظيم الوسط ( حزب مصر العربى الاشتراكى ) .

( ٢ ) تقرر فى أول جلسة عقدها مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ أن يتولى مقرر تنظيم اليمين الذى فاز بأكثر عدد من المقاعد بعد تنظيم الوسط مباشرة زعامة المعارضة البرلمانية مع تخصيص غرفة بمجلس الشعب لهذه المعارضة وقرر مصطفى كامل مراد مقرر هذا التنظيم اليميني أنه يسعده تزعيم أول معارضة دستورية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأنه عاهد الرئيس محمد أنور السادات على أن يعمل هو وزملاؤه من أعضاء تنظيم الاحرار الاشتراكيين مخلصين للوطن مطبقين الاشتراكية فى اطار الوحدة والسلام الاجتماعى بعيدا عن المهادنة والمزايدات لتؤكد أولا وأخيرا السلطة للشعب ، بينما أعلن الاعضاء المستقلون بالمجلس فى اجتماع عقد فى ١٤ نوفمبر ببسندان سيدينا الحسين تكريما لنائبه الحى فى مجلس الشعب ، عن راضهم أن يتولى المعارضة البرلمانية تنظيم اليمين ( تنظيم الاحرار الاشتراكيين ) الذين لا يجاوز عدد ممثليهم فى المجلس ١٣ نائبا بينما يبلغ عددهم أى المستقلين أكثر من ٣٥ نائبا .

(٣) استغرق خطاب الرئيس فى المجلس حوالى الساعة ونشرته جميع الصحف المحلية فى اليوم التالى .

الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي شعبي مع اعادة تشكيل لجنته المركزية لتضم كل أعضاء مجلس الشعب المنتمين الى التنظيمات او الاحزاب الثلاثة ، وكذلك الاعضاء المستقلين ، وهيئات مكاتب المنظمات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية والغرف التجارية ، لتصبح اللجنة المركزية في تصوره بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي مهمته الاساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وعلى المكاسب الاشتراكية ، فضلا عن رعاية المنظمات الجماهيرية المساعدة للمرأة والشباب ، وعلى أن يظل الاتحاد الاشتراكي كذلك كما هو ، مشاركا في ملكية الصحف « حتى لا تعود هذه الاجهزة البالغة الاهمية للكية الافراد مع حماية التعبير عن آراء الاحزاب الثلاثة » .

كما طالب الرئيس السادات في خطابه بضرورة النص في النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي ، بعد اعادة صياغته لجارة التحول الجديد ، على اسلوب للرقابة على الموارد المالية للاحزاب الثلاثة . ومن ذلك يبين ان القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية في سرية تامة واعلنه في مجلس الشعب في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، لا يطلق حرية تكوين الاحزاب كما ينادى به البعض (١) بل جاء فقط تسجيلا لواقع الحال ، بقصر النشاط الحزبي على التنظيمات الثلاثة القائمة « الوسط واليمين واليسار » مع حظر قيام أية تنظيمات حزبية جديدة على أسس طائفية أو دينية لتعارض وجودها مع الوحدة الوطنية ، أو قيام احزاب فتوية تمثل على وجه الاستقلال مصالح العمال والفلاحين مما قد يهدد السلام الاجتماعي ، وأخيرا لم يسمح ذلك القرار بعودة الاحزاب القديمة بأية صورة من الصور أو تشكيل احزاب ذات نزعة رأسمالية أو ليبرالية يتعارض قيامها مع نصوص الدستور التي مازالت تنادي بحتمية الحل الاشتراكي والسلوك الاشتراكي والاقتصاد الاشتراكي الخ . . وان كانت الاحداث فيما يتعلق بموضوع الاحزاب قد تطورت بعد ذلك بما يجاوز مرحلة نوفمبر ١٩٧٦ .

وفي الواقع يعتبر قرار ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ خطوة محددة ومدروسة ، ولكنها على أية حال خطوة الى الامام على طريق تكوين الاحزاب والعودة تدريجيا الى النشاط الحزبي ، تلك الحرية التي تمتعت بها البلاد قبل حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ رغم أنه لم يكن هناك تشريع خاص ينظم تلك

---

(١) طالب أعضاء مجلس الشعب المستقلون باطلاق حرية تكوين الاحزاب وحرية اصدار الصحف واقترحوا تحويل الصحف الجديدة عن طريق اكتتاب شعبي وأن يتم اختيار رؤساء تحريرها بالانتخاب من بين محرريها مما يؤكد في نظرهم ملكية الشعب للصحف وصدق تعبيرها عنه . . واصلوا من رفضهم الانضمام الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي باعتبارهم رافضين اصلا لهذا التنظيم .



لحرية ، كما كان ذلك القرار الذى اعلنه الرئيس محمد انور السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ضرورة حتمية بعد ان اتضح من نتائج الانتخابات العامة انصراف جماهير الشعب كليا عن الاتحاد الاشتراكى كتنظيم شعبى اوحيد ، او كتنظيم يتسلط حتى بعد قيام المنابر او التنظيمات الثلاثة وقبل تحويلها الى احزاب ! وقد ثبت ذلك بوضوح من سقوط جميع القيادات داخل الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى الذين خاضوا تلك الانتخابات ومن بينهم سيد زكى أمين التنظيم وعبد الحميد حسن أمين الشباب وصالح غريب أمين العمال كما سقط عدد من امناء الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات من بينهم فتحى سالم أمين المنوفية ، وطلبة عويضة رئيس جامعة الزقازيق ورئيس الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الشرقية وعبد الحليم الجندى أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة بنى سويف ولقد اشار الى ذلك رئيس الجمهورية ( وهو رئيس الاتحاد الاشتراكى فى الوقت ذاته ) فى خطابه التاريخى آنف الذكر امام مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ (١) .

## الفرع الخامس

### كلمة ختامية حول حياتنا الحزبية

وقد يكون من المفيد بعد هذا الحديث الطويل عن الاحزاب وتطورها فى مصر ، ان نحاول تلخيص واستكمال ما قلنا فى هذا الشأن ، ونستطيع ان نجمل ذلك فى الملاحظات القليلة التالية ردا على خصوم الاحزاب السياسية وهم فى الواقع خصوم الديمقراطية .

---

(١) قال الرئيس السادات ان قراره الخاص بتحويل التنظيمات الثلاثة الى احزاب «ينطوى على تحول اعمق مما يبدو منه وعلى مسئوليات اكبر مما ترى العين فى النظرة الاولى » . . ولايعنى هذا حتما انتهاء دور الاتحاد الاشتراكى وجهازه الذى تضخم على مر السنين ووصل الى اعماق الريف واتصاى البلاد وتشعب فى القرى والاحياء السكنية والمصانع والمصالح والمدارس والشركات والمؤسسات بل يجب فى نظر البعض الاستفادة من هذا التنظيم بعد تخليصه من دوره السياسى فى معالجة تضايانا القومية الكبرى وعلى رأسها مكافحة الامية وتحديد النسل والمحافظة على البيئة من التلوث وفساد القيم الرفيعة فى نفوس افراد هذا الشعب الذى مازال متخلعا رغم ان مصر هى مهد الحضارة ! وكذلك فى اجراء البحوث الميدانية وجمع البيانات والمعلومات التى يمكن ان تفيد منها الاحزاب فى ممارسة نشاطها . . وبذلك يبدأ الاتحاد الاشتراكى مرحلة جديدة ورسائله الحقيقية فى خدمة الشعب بعد ان سلم دوره السياسى للاحزاب ( انظر بهذا المعنى مقال الدكتور عثمان سرور بجريدة الاهرام عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ص ٤ ) . وهذا يستدعى اعادة النظر فى الاتحاد الاشتراكى وجهازه واعادة تنظيمه وبنائه لتمكينه من تحقيق تلك الاهداف القومية السامية .

## الملاحظة الاولى :

الحياة الحزبية في مصر قديمة تعود الى حوالى مائة عام . ومرت بثلاث مراحل او فترات متميزة . الاولى قبل الثورة العرابية في عام ١٨٨٢ ، والثانية سبقت ثورة ١٩١٩ ، والثالثة سابقة على ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وفي الفترة الاولى وعلى وجه التحديد في عامى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ في عهد الخديوى اسماعيل ظهر لأول مرة الى النور ما عرف « بالحزب الوطنى » الذى كان مؤلفا كما رأينا من جماعة من المدنيين والعسكريين انضم اليهم بعد ذلك لفيف من الاعيان ، وتولى زعامة الحزب الضابط الثائر أحمد عرابى لغرض مكافحة التدخل الاجنبى والحكم المطلق وانقاذ مصر من ويلات القروض الربوية الاجنبية . وكان هذا بدء ظهور حركة المعارضة وصحافة المعارضة في البلاد (١) واختفى هذا الحزب من الوجود بفشل الثورة العرابية واحتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ . وكانت بريطانيا العظمى او المملكة المتحدة في ذلك الوقت دولة كبرى وفي أوج عظمتها . وظلت البلاد في بداية عهد الاحتلال البريطانى بدون احزاب سياسية حتى ظهر الحزب الوطنى الجديد بزعامة مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ لرفع الروح المعنوية التى خبت بعد الاحتلال والمطالبة بالجلء واقامة حياة دستورية صحيحة . كما ظهر في نفس العام وقيل تأسيس الحزب الوطنى حزبان رئيسيان آخران هما كما سبق ان ذكرناه حزب الامة من كبار الاعيان والملاك الزراعيين في الوجهين البحرى والقبلى ومن حملة الرتب العالية كالباشويات والباكوية التى كان لها وزنها وقتذاك . وكانت فلسفته محاولة التفاهم مع بريطانيا لانهاء الاحتلال سلميا . ثم حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الذى أسسه كما رأينا الشيخ على يوسف من بعض المثقفين والاعيان ، وكان

---

(١) بدأت الصحافة القائمة وقتذاك تطالب باعادة تنظيم مجلس النواب الذى أنشاه الخديوى اسماعيل في عام ١٨٦٦ ومنحه اختصاصات اكبر وان يكون مجلس الوزراء الجديد الذى أنشئ لأول مرة في البلاد في عام ١٨٧٨ مسئولا أمام مجلس النواب . . وأخذ هذا المجلس الاخير من جانبه يعارض الحكومة القائمة ، التى كانت تضم وزيرين اجنبيين السير ريفرز ولسون الانجليزى وزيرا للمالية ،<sup>١</sup> والمسيو بلنير الفرنسى وزيرا للاشغال العامة . . والمالية والاشغال كانتا من أهم الوزارات أو النظارات في لغة العصر . كما طالب بمجلس النواب بحقوق دستورية أوسع . وكان من زعماء المعارضة فيه النائب عبد السلام المويلحى كما كان الخديوى اسماعيل يؤارر هذه الحركة للتخلص من الرقابة الاجنبية ومن العنصر الاجنبى في الوزارة المصرية . . كما أخذ السيد جمال الدين الافغانى وتلميذه الشيخ محمد عبده ينشران الدعوة ضد التدخل الاجنبى . . وقد أفلقت هذه الحركات الدول الاجنبية لاسيما الحكومتين البريطانية والفرنسية فعملتا على السعى لدى الباب العالى ( سلطان تركيا ) في الاستانة ( اسطنبول ) لعزل الخديوى اسماعيل ، ونجحا في مساميهما ،<sup>٢</sup> وتقرر عزل الخديوى فعلا في عام ١٨٧٩ حيث أُرغم على التخلّى عن العرش لنجله الخديوى محمد توفيق باشا كما هو معلوم .

مصره وسودانه ، بل شمل أيضا وبالدرجة الاولى العمل الدائب على تثبيت اركان الحكم الديمقراطي النيابى فى مصر فى وجه معارضة قوية وقادرة من جانب الاحتلال البريطانى من جهة والقصر الملكى من جهة اخرى . وكما تميزت تلك الفترة بحرص الاحزاب والحكومات الحزبية عموما على المضى قدما على الطريق الطويل للنهوض بالبلاد فى شتى المجالات ، واللاحاق بركب الدول العصرية المتحضرة . وامكن بالفعل تحقيق الكثير من الانجازات نذكر منها (١)

١ — استكمال صرح القضاء باقامة العديد من المحاكم الجزئية والكلية ومحاكم الاستئناف فى مختلف أنحاء الدولة تيسيرا على المتقاضين وتوج ذلك بانشاء محكمة النقض والابرار فى عام ١٩٣١ ، ومجلس الدولة فى عام ١٩٤٦ والذى منح لأول مرة ، من اجل حماية حقوق المواطنين والموظفين والحريات العامة ، حق الغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون او المشوبة بسوء استعمال السلطة .

٢ — اقامة أجهزة للرقابة على السلطة التنفيذية الى جانب الرقابة البرلمانية التى كان يرمسها مجلسا الشيوخ والنواب (٢) وذلك بانشاء ديوان المحاسبة وديوان الموظفين .

٣ — وتخلصت البلاد فى مؤتمر منثرو عام ١٩٣٧ من الامتيازات البغيضة التى كان يتمتع بها عدد من الدول الاجنبية ورعاياها فى مصر وتشكل قيودا ثقيلة على السيادة المصرية . وترتب على الغاء هذه الامتيازات توحيد القضاء المصرى تدريجيا ، واعادة تنظيم النظام الضريبى ، وانشاء ضرائب جديدة مثل الضرائب النوعية على النشاطات المختلفة والضريبة على الدخل العام والضريبة على التركات ، لزيادة موارد الميزانية العامة ، واعيد النظر فى نظام الحكم المحلى لمنح الاقاليم والمدن والقرى مزيدا من الاستقلال الذاتى فى ادارة شئونها ، وسلطة تحصيل ضرائب وعوائد ورسوم محلية لتحقيق اغراضها .

٤ — وأكدت مصر شخصيتها الدولية بالانضمام الى عصبة الامم فى عام ١٩٣٦ ، والاشتراك فى وضع ميثاق الامم المتحدة فى مؤتمر سان

---

(١) ليس هذا دفاعا عن الحياة الحزبية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بل هو تقرير

للواقع الذى يحاول البعض اليوم تجاهله أو طمسه .

(٢) رغم كل ما يقال اليوم عن الحياة النيابية فى الماضى فقد كانت الفترة من سنة

١٩٢٤ حتى يوليو ١٩٥٢ من ازهى صفحات الكفاح البرلمانى والشعبى لتثبيت دعائم

الديمقراطية فى مصر ، وكان لكل من مجلس الشيوخ والنواب فى هذا مواقف تاريخية

مشهودة .



يعتمد بالدرجة الاولى على سلطة الخديوى ، الحاكم الشرعى للبلاد ،  
لناهضة الاحتلال وادخال بعض الاصلاحات الضرورية من بينها انشاء مجلس  
نيابى منتخب شأن الحكومة امامه . وكان لكل من هذه الاحزاب الثلاثة  
صحيفته اليومية ، فكان « اللواء » الذى أسسه مصطفى كامل لسان حال  
الحزب الوطنى ، و « الجريدة » التى كان يرس هيئة تحريرها ويكتب فيها  
الاستاذ الكبير لطفى السيد هي المعبرة عن آراء حزب الامة ، وصحيفة « المؤيد »  
التي كان يصدرها ويحررها الشيخ على يوسف هي المعبرة عن آراء حزب  
الاصلاح . بل كانت هذه الجرائد الثلاث في الواقع هي التى سبقت ظهور تلك  
الاحزاب الثلاثة ومهدت لها ، ولكنها هي وجرائدها لم تعمر طويلا باستثناء  
الحزب الوطنى اقدم الاحزاب المصرية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ (١) .

ورائنا كيف تكون في عام ١٩١٨ وكيف خرجت الوفد المصرى بزعامة  
سعد زغلول باشا للسمى لتحقيق الاستقلال التام للبلاد حيثما وجدا  
للسمى سبيلا . وكيف خرجت من صلب هذا الحزب العتيد والذى  
طالبنا رفض وصف الحزب وأصر على أنه وحده المعبر عن ارادة  
الامة المصرية بأسرها ، جميع الاحزاب الرئيسية الاخرى مثل  
حزب الاحرار الدستوريين في عام ١٩٢٤ برئاسة محمد محمود باشا ، والحزب  
السعدى بزعامة الشهيدى أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى في عام ١٩٣٨  
وحزب الكتلة الوفدية بزعامة المجاهد الكبير مكرم عبيد في عام ١٩٤٢ ،  
بالاضافة الى حزب الاتحاد الذى انشاه رجل السراى حسن نشأت باشا في عام  
١٩٢٠ (٢) وحزب الشعب الذى انشاه اسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠  
ليساند نظام حكمه . هذا بالاضافة الى القوى او التنظيمات الاخرى التى شددت  
الانتباه اليها منذ الثلاثينيات مثل حركة الاخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن  
البنا ، وحركة مصر الفتاة التى أسسها الاستاذ أحمد حسين الحامى ،  
والمنظمات الشيوعية المتعددة التى آثرت العمل في الخفاء نظرا للخطر القائم  
على نشاطها في مصر .

ونذكر من جديد انه كان من سياسة تلك الاحزاب والحركات جميعا  
محاربة الوفد المصرى حزب الاغلبية الساحقة ، بشدة وعنف ، للقضاء على  
نفوذه كما تميزت هذه الفترة التى امتدت قرابة ثلاثة وثلاثين عاما من سنة  
١٩١٨ الى قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بنشاط حزبي محموم .  
فلم يقتصر نشاط الاحزاب على المطالبة بالجلاء واستقلال وادى النيل بشقيه

---

(١) انظر « الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى » ١٨٨٢ - ١٩١٤ تأليف

.. يونان لبيب رزق - القاهرة ١٩٧٠ .

(٢) كان وكيلًا للديوان الملكي وقتئذ وانتهى حياته العامة سفيرا لمصر في المملكة المتحدة .

فرانسييسكو في عام ١٩٤٥ فصارت من الاعضاء المؤسسين لهذه المنظمة العالمية .

٥ — وكاحدى نتائج ابرام معاهدة الصداقة والتحالف مع المملكة المتحدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ أمكن لمصر أن تجتاز بسلام السنوات الخمس للحرب العالمية الثانية والتي دمرت فيها دول أوروبية عديدة واجزاء أخرى من العالم في آسيا وشمال افريقيا . وكادت المفاوضات المصرية البريطانية التي جرت في سنة ١٩٤٦ بعد انتهاء تلك الحرب مباشرة توشك على النجاح في تحقيق الجلاء عن مصر لولا اصطدام المفاوض المصرى بقضية السودان (١) .

٦ — وفي المجال الاقتصادي عرف الاقتصاد المصرى ازدهارا لم يعرفه من قبل فنشطت التجارة وحركة التصنيع على أكتاف القطاع الخاص وبفضل جهود مؤسسات وطنية مثل بنك مصر وشركاته ومؤسساته العديدة ، وكان بنك مصر بالذات مثالا يحتذى به للخدمات المصرفية بينما نراها بعد ثورة ٢٣ يوليو وقد تدهورت الى الحضيض .

٧ — وتحولت مصر من دولة مدينة الى دولة دائنة تداين بريطانيا في حوالى ٤٠٠ مليون جنيه استرليني نتيجة لنفقات القوات البريطانية في البلاد أبان سنوات الحرب العالمية الثانية ، بينما جاوزت ديوننا في عام ١٩٧٦ ، اربعة آلاف وخمسمائة مليون جنيه مصرى ! وكان للعملة المصرية رصيد محترم من الذهب بدد في الستينيات في حرب اليمن !

٨ — وبدافع التنافس الحزبى بين الوفد وخصومه من احزاب الاقلية ورغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية، صدرت تشريعات عديدة لتحسين حالة العمال والفلاحين ، ومازال معظمها قائما حتى الان . (٢) .

٩ — وجعل التعليم الزاميا في مرحلته الاولى ومجانيا في بعض مراحله الاخرى تمهيدا لجعل التعليم في جميع مراحله حقا للشباب مثل الهواء والماء (٣) . وانشئت جامعة جديدة في الاسكندرية الى جانب جامعة القاهرة واعيد تنظيم الجامعة الازهرية .

---

(١) انظر الفصل الخامس والآخر من هذا الكتاب .

(٢) انظر مجموعة قوانين العمل في مصر ، المطبعة الاميرية سنة ١٩٥٤ .  
ومن أهم القوانين العمالية التي صدرت قبل الثورة قانون نقابات العمال الذى اعترف لهم لأول مرة بهذا الحق ، وقانون مقد العمل الفردى الذى ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وقانون الضمان الاجتماعى وهو اساس قوانين التأمينات الاجتماعية الحالية .

(٣) وهو ما نادى به الدكتور طه حسين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

واخذت البلاد في ظل الحياة الحزبية في جنى ثمار كل ذلك : خزانة عامرة لا يهددها شبح الافلاس ، وعمله قوية ، ومرافق عامة آخذة في التحسن يوما بعد يوم بينما نراها وقد تدهورت وخربت نتيجة الاهمال وعدم الصيانة في الستينيات والسبعينيات ، وميزانية متوازنة ، وميزان تجارى وميزان مدفوعات يميلان لصالح مصر رغم وجوه الانفاق الجديدة التى تفتحت وفي مقدمتها الانفاق المتزايد على الجيش خاصة بعد ظهور قضية فلسطين وبعد ان بدأت هذه المشكلة العويصة تسهم جو المنطقة بأسرها الى يومنا هذا .

واذا كانت مصر قد شهدت في تلك الفترة صراجا حزبيا مريرا ليس فقط بين حزب الوفد من جهة والسراى الملكية والاحتلال البريطانى من جهة أخرى، بل وايضا بين حزب الاغلبية واحزاب الاقلية مما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشروعات مثل تعليية خزان اسوان، وتدخل الاحزاب عموما في شئون الموظفين، وتعطيل البرلمان ، واهتزاز الحياة النيابية ذاتها أكثر من مرة (١) ، فان ميزان العدالة ممثلة في السلطة القضائية لم يهتز ولا مرة واحدة طوال تلك الفترة كما حدث في سنة ١٩٥٥ ، ثم في عام ١٩٦٩ (٢) ، كما ان حركة التطوير والاصلاح في شتى المرافق والمؤسسات لم تتوقف ابدا . . تلك حقائق لا تحتمل الانكار أو الجحود عند كتابة تاريخنا السياسى ، او عند الموازنة بين سلبيات العهد السابق على ثورة ٢٣ يوليو وبين حسناته .

وفي تقديرى ، بل وفي تقدير كل منصف أن كفة الحسنات ترجح بكثير كفة السلبيات ، وان كره ذلك خصوم ذلك العهد ، أو أولئك من أبناء الاجيال الصاعدة الذين انساقوا وراء الدعاية المغرضة المناهضة له وتحت تأثير وسائل الاعلام الموجهة التى دابت على تزييف التاريخ .

.....

(١) معظم هذه الهزات تعود الى اضطراب العلاقات المصرية البريطانية وتدخل الانجليز في سياستنا الداخلية اما لاتصاء الوفد عن الحكم كلما تشدد في مطالبه من أجل تحقيق الجلاء التام واستقلال وادى النيل ، واما للعمل من أجل عودته للحكم ثانية كلما شعرت حكومة لندن بالحاجة الملحة لتوقيع معاهدة صداقة وتحالف مع مصر لتسوية قضية مصر والسودان نهائيا هذا اضافة الى تدخل الملك وحاشيته لنصرة احزاب الاقلية ضد الوفد حزب الاغلبية الساحقة والذي كان يبادله الملك وحاشيته العداء . . ومن مظاهر ذلك اقالة الوزارة الوفدية المرة بعد المرة فقد اقال مصطفى النحاس باثنا أو أرغم على الاستقالة خمس مرات في السنوات ٢٨ و ٣٠ و ٣٧ — و ١٩٤٤ و ١٩٥٢ في عهدي الملكين فؤاد وفاروق كما رأينا .

(٢) في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى لم يكن ليعبأ بالقانون ولا بالقضاء ا



## الملاحظة الثانية :

كان بوسع ثورة ٢٣ يوليو أن تبادر الى حل الاحزاب لفسادها او لفساد النظام الحزبي ذاته كما قيل ويقال احيانا ، ولكنها على العكس (١) بعد استيلائها على السلطة داخل الجيش وفي الدولة ، وبعد خلع الملك وطرده وتنصيب الاوصياء على العرش ، حاولت احتواء الاحزاب بالتودد الى الوفد حزب الاغلبية والابقاء على الاحزاب القائمة مع دعوتها في ٣١ يوليو ١٩٥٢ لتطهر نفسها ، ثم حاولت تنظيمها بتشريع خاص استصدرته في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ولكن سرعان ما تبين بالممارسة لمجلس قيادة الثورة والمكون وقتها من أحد عشر عضوا خلاف اللواء أركان حرب محمد نجيب ، ان الاحزاب حتى ولو طهرت نفسها فسوف تظل عقبة كؤود في سبيل تحقيق الثورة لاهدافها ، وان حزب الوفد بالذات رغم الحملات المناهضة له وللاحزاب عموما، ومحاولات تجريحه وتشويه سمعته مازال هو ورئيسه مصطفى النحاس يتمتعان بشعبية كبيرة يمكن أن تكون خطرا على الثورة ، وظهر ذلك واضحا في قضايا الاحزاب التي نظرت أمام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة في أوائل يناير ١٩٥٣ وفي مناسبات أخرى (٢) ، فكان لابد لتأمين الثورة في نظر جمال عبد الناصر ورفاقه من التخلص من الاحزاب جميعا عند أول سانحه . وتهيأت هذه الفرصة في اواخر عام ١٩٥٢ عندما أذيع أن نفرا من ضباط الجيش حاول الاتصال بالاحزاب لاجداث بليلة ، فصدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ بحل الاحزاب جميعا .

ومن أجل الحيلولة دون اعادة تشكيلها في صورة من الصور تقـرر تصفيتـها نهائيا بمصادرة أموالها ودورها وتعطيل صحافتها أو الصحافة المتعاطفة معها ، وارهـاب زعمائها وقادتها بزجهم في المعتقلات أو تهديدهم بالاعتقال ووضعهم تحت الإقامة الجبرية واحالة بعضهم الى محاكمات صورية أمام محاكم استثنائية كمحاكم الثورة التي تحللت من كل الاجراءات والضمانات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة في ابسط معانيها . وبدأ شبح الارهاب يخيم على البلاد ، والارهاب اذا ما انطلق من مكمنه لا يعرف حدودا ، فعم تدريجيا البلاد ، ومهدت تلك الاحداث والجو الذي صاحبها لقيام حكم مطلق متحرر من كل القيود والقوانين . لاسيما بعد اعلان مجلس قيادة الثورة في ١٦ يناير ١٩٥٣

---

(١) ربما لانه لم يكن في عزم الضباط الاحرار أصلاً حكم البلاد بعد نجاح ثورتهم وطرد الملك وتطهير الجيش فاثروا ترك الاحزاب حتى لا يحدث فراغ ولكي تتسلم الحكم متى عاد الضباط الى ثكناتهم .

(٢) انظر مذكرات الاستاذ ابراهيم طلعت في اعداد مجلة روز اليوسف ، سنتي

١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تركزت السيادة فيها في مجلس قيادة الثورة كما سبق أن ذكرنا . ولم تلبث الدكتاتورية الجماعية التي مارسها مجلس قيادة الثورة باسم حماية الثورة ضد خصومها الظاهرين أو المستترين ، وفي ظل الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ أن تحولت بعد ذلك ابتداء من ٢٣ يونيو عام ١٩٥٦ بعد تولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية الى دكتاتورية الفرد الواحد ، ابشع انواع الدكتاتوريات جميعا وان تسترت وراء دساتير من الورق ومظاهر للديمقراطية خلت من جوهرها ومضمونها (١) .

ولقد رأينا كيف حاول النظام سد الفراغ الناشئ عن غياب الاحزاب وفقدان المعارضة البناءة باستحداث بدائل عنها تحتكر العمل السياسي في البلاد . فأقام كما ذكرنا ما عرف بهيئة التحرير في عام ١٩٥٣ ، ثم الاتحاد السياسي القومي في عام ١٩٥٦ ، ثم الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٢ . وأكبر ما يعيب تلك التنظيمات السياسية طريقة ولادتها ، فلم تكن ولادة طبيعية من صلب الشعب ، بل ولادة مصطنعة بناء على محض ارادة هابطة من قمة السلطة . وكان طبيعيا أن يتبع المخلوق الخالق ويسبح بحمده ويستجيب لنزواته ويسير معه حيثما واينما سار مهما التوت المسيرة ، وان يحاول تبرير عيوب النظام وسلبياته أمام الرأي العام . وكان ذلك في الجملة هو سلوك هيئة التحرير والاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي من بعدهما . فلم يكن لهذا التنظيم الاوحد في مختلف صوره ورغم تعدد اسمائه اثر يذكر في وضع السياسة العامة للدولة أو في الرقابة على تنفيذها ، ولا هو نجح في حل مشاكل الجماهير المرهقة ، أو في التعبير الصادق عن ضمير الشعب ومطالبه ، فانفض الناس من حول هذه التنظيمات المسخ ! وكان نصيب الاتحاد الاشتراكي من اللوم والنقد وعدم الرضا أكبر من نصيب التنظيمين السابقين عليه ربما لأنه أطولها عمرا ، واكثرن اسمه في الأذهان وما زال بالامتيازات العديدة التي أغدقها على أنفسهم وعلى حواشيهم بعض مراكز القوى وذوى النفوذ في التنظيم ، من مرتبات ومكافآت وبدلات وعمولات وسيارات ومسكن فاخرة ومزايا أخرى

---

(١) ومن غريب المتناقضات أن يكون هذا الدكتاتور هو الرئيس جمال عبد الناصر بالذات الذي رفض مرتين في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢ في اجتماع مجلس قيادة الثورة لتحديد صورة المستقبل الاخذ بأسلوب الدكتاتورية وأصر على اتباع الأسلوب الديمقراطي في حكم مصر في وجه معارضة اجماعية من زملائه الثمانية الذين حضروا تلك الجلسة . . ولكنها السلطة المطلقة من جهة ، والخنوع من جهة أخرى هما الكيلان بتحويل الرجال وان حسنت نواياهم الى طغاة ، والمواطنين الى مبيد ! أنظر حديث الرئيس السادات للاذاعة والتلفزيون في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بمناسبة عيد ميلاده الثامن والخمسين ؛ وقد صرح خلال الحديث أنه لو كان الأمر بيده لاطلق الحريات بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ ولما تأخرت مسيرة الديمقراطية حوالي عشرين عاما الى ما بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

عينية ومظهرية ، فارتفعت الاصوات خافته ثم شديدة قوية تطالب بحل هذا التنظيم او تصفيته كتنظيم سياسى بعد ان فشلت الجهود العديدة فى اصلاحه . (١)

وفى غياب الاحزاب السياسية واختفاء المعارضة القادرة وحدها على كشف العيوب ، واناة الطريق امام الحاكم ، وطرح الرأى البديل او الاراء البديلة التى قد تكون هى الاصوب والافضل ، حدث ما يحدث عادة فى ظل الحكم المطلق والدكتاتوريات جميعا رغم ماقد تحققة من وقت لآخر من اعمال او انجازات تبهر الانظار وتشد الرأى العام ، حدث أن انحرقت أجهزة الحكم او معظمها وغابت الحريات ، كل الحريات حرية المواطن فى مسكنه ، والحرية الشخصية المستمدة من كرامة الانسان وأدميته ، وحرية الفكر والتعبير عن الرأى ، وحرية الاجتماعات وتكوين الجمعيات ، وحرية الصحافة حض الحريات جميعا نهاجر من أهل الفكر والقلم الحر من هاجر ، والتزم الآخرون الصمت المميت بينما ارتفعت اسهم أهل النفاق والساعين بالوشاية والنميمة ، وعم الفساد كل شىء حتى صفوف الجيش فنقل عدد غير قليل من خيرة رجاله بعد أن تلقوا دراساتهم العالية فى أكبر المعاهد العسكرية العالمية فى أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى واكتسبوا خبرات عالية ، نقلوا الى مناصب مدنية فى الحكومة أو مجالس ادارات المؤسسات والشركات الحكومية . وحل المحاسيب والاصدقاء والندماء من أهل الثقة محل أهل العلم والكفاءة والخبرة ، فكانت الهزيمة العسكرية المنكرة فى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ امام العدو الاسرائيلى وهى النتيجة الطبيعية لكل ما سبقها .

وقد وصفت المحكمة العسكرية العليا فى حكمها الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ فى قضية تعذيب لفيف من افراد القوات المسلحة لحملهم على الاعتراف بتدبير مؤامرة لقلب نظام حكم الرئيس جمال عبدالناصر لصالح زميله وصديقه المشير عبدالحكيم عامر ، وصفت هذه الحقبة من تاريخ مصر بأنها حقبة ساد فيها الظلام

---

(١) قارن قول الرئيس السادات فى ورقة أغسطس سنة ١٩٧٤ حول تطوير الانحــداد الاشتراكى : « ان الانصاف يقتضى أن نقرر بادىء ذى بدء بأن تجربة الاتحاد الاشتراكى لم تكن سلبية خالصة وأنه مهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكى فانه قد طرح على الجماهير قضية التحول الاشتراكى .. كما أن عددا من المواطنين قدرب داخله على طرح القضايا العامة ومناقشتها .. وأخيرا فقد أسهم الاتحاد الاشتراكى فى شرح الخطوات الاساسية لسياستنا كما ساهم بنجاح فى الحشد والامداد للمعركة وأثناء القتال » . ولكن اعترف الرئيس السادات مع ذلك فى نفس الورقة بأن مراكز القوى استفادت من الثغرات التى وضعتها فى قانون الاتحاد الاشتراكى لتسيطر على اختيار القيادات ثم عملت على توجيه تلك القيادات بالامر بدعوى الالتزام العظمى حتى جعلت من التنظيم السياسى أداة لتحقيق اطماعها بدلا من أن يكون أداة للتعبير الحر من ارادة الجماهير .



وتضاءلت فيها سمعة سجن الباستيل الفرنسي (١) وطغت عليها سمعة السجن الحربى بمصر ، وانهما اعادت للاذهان ذكرى محاكم التفتيش ، وان جرائم التعذيب التى ارتكبت خلالها سبة عار فى جبين الحكم المصرى فى ذلك العهد « (٢) .

وكانت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ صدمة شديدة للنظام القائم وقتها أفاق منها على أخطائه وسلبياته وجرائمه لاسيما بعد ردود الفعل العنيفة التى ولدتها الهزيمة فى صفوف الشباب الواعى وتظاهروا فى الميادين والشوارع ، مطالبين بالتغيير والقضاء على الفساد وتوقيع العقاب المناسب على كبار العسكريين الذين تسببوا فى تلك الهزيمة العسكرية المنكرة أمام العدو الاسرائيلى . فأعلن العهد بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ، لكن روح الشر المتأصلة كانت أقوى من مجرد الرغبة فى عمل الخير فلم ينفذ شئ من ذلك البيان (٣) ، حتى ولى ذلك العهد بحسناته وسيئاته واستقبلت البلاد عهدا جديدا فى أكتوبر سنة ١٩٧٠ استفاد من تجارب العهد السابق وأخطائه فالشقى من وعظ بنفسه والسعيد من وعظ بغيره كما يقولون !

### الملاحظة الثالثة :

لقد ايقن العهد الجديد خاصة بعد نجاحه فى حركة التصحيح فى يومى ١٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ للتخلص من أصحاب مراكز القوى من مخلفات الحكم الناصرى والمسئولين عن الكثير من أخطائه (٤) ، أيقن انه لا سبيل لاصلاح

(١) كان هذا السجن العتيق قائما قبل الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ورمزا للظلم يهدمه الثوار فى ليلة ١٤ يوليو ١٧٨٩ ومازال هذا اليوم يحتفل به كل عام كعيد قومى للامة الفرنسية .

(٢) انظر الجرائد المحلية ولا سيما جريدة الاخبار عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ . أما الاهرام كبرى جرائدنا فقد آثرت ان تستقط هذه الاشارة الصارخة الواردة فى الحكم ولا ندرى ارضاء لمن ؟

(٣) بالرغم من النص فى «البيان» على ضرورة تضمين الدستور الدائم مستقبلا كافة الضمانات للحرية الشخصية ، وتأمين المواطن فى كل الظروف ، كذلك حرية الرأى والتعبير عنه ونشره وحرية البحث العلمى والصحافة والنص فيه كذلك على حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى وعدم تحصين اجراءات السلطة من الطعون أمام المحاكم ، فان الدستور الدائم المذكور لم يصدر حتى نهاية عهد جمال عبد الناصر ، وظلت الوعود العديدة الواردة فى بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ حبرا على ورق ، بل وامتنع قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩ حصانة رجال القضاء المصرى جميعا بفصل اعداد كبيرة منهم من مناصبهم بعد وقف حصاناتهم فيما وصف « بمذبحة القضاء » او « مذبحة العدالة » .

(٤) لاشك أن المسئول الاول هو الرئيس جمال عبد الناصر بالذات لانه ان كان يدرك تلك مصيبة واذا كان لا يدرك المصيبة اعظم . . وواضح مما نشر مؤخرا أنه كان على علم حتى بالجرائم التى ما كانت لترتكب الا بناء على توجيهاته او رضاه الصمتى .

ما فسد الا برفع الظلم واطلاق الحريات تدريجيا والسماح بشكل من اشكال المعارضة التى لا يستقيم حكم ديمقراطى سليم فى اى بلد او عصر بدونها . لكن هذا الاصلاح الذى لمسته البلاد فى موقف العهد من موضوع الحراسات والرغبة فى انائها ورد بعض الحقوق الى اصحابها ، تأخر بعض الشئ لظروف شتى منها وجوب تطهير البيت من الداخل أولا فى حركة مايو ١٩٧١ ، وضرورة تحريك قضية الشرق الاوسط للخروج من حالة اللاسلم واللا حرب ، ولو بحرب محدودة لتحرير مايمكن تحريره من اراضينا المحتلة والقضاء فى الوقت ذاته على أسطورة التفوق العسكرى الاسرائيلى . ولذلك ما أن تحققت الفرصة بالنصر العسكرى العظيم فى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ حتى واصل العهد الجديد مسيرته على طريق الديمقراطية وانتهاء الانغلاق السياسى (١) الذى لم يعد محتملا ، باطلاق الحريات وافساح المجال لنوع من المعارضة البناءة كعامل لاغنى عنه لبناء صرح الديمقراطية من جديد .

وتجلى ذلك أولا بصورة غامضة عابرة فيما عرف بورقة « اكتوبر » « سنة » ١٩٧٤ تبركا بانتصار اكتوبر ١٩٧٣ والصادر عن رئيس الجمهورية فى ابريل ١٩٧٤ بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى والتى عبر فيها عن تصوره لما يجب أن تكون عليه سياسة مصر فى الداخل والخارج حتى سنة ٢٠٠٠ ، ثم بطريقة أكثر تفصيلا ووضوحا فى ورقة أغسطس سنة ١٩٧٤ لتطوير الاتحاد الاشتراكى العربى حيث حبذ السادات فكرة تعدد الاتجاهات والمنابر داخل الاتحاد الاشتراكى (٢) . فحركات تلك الفقرات من

\_\_\_\_\_

(١) كان لابد أيضا من البدء بانتهاء الانغلاق السياسى قبل التفكير فى سياسة الانتعاش الاقتصادى .

(٢) جاء فى ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ( نحن نعلم ان من طبيعة الاشياء ان يختلف الناس حول القضايا السياسية والاجتماعية ، فريق يغلب عليه طابع المحافظة ويخاف الجديد او يستنكره ويفضل السعى الوئيد .. وفريق آخر يقابله ، تحركه أساسا الرغبة فى التغيير والتجديد وبخطى واسعة ، وفيما بين الفريقين أغلبية تريد التقدم ولكنها تخشى القفز الى الامام . تلك سنة الحياة الاجتماعية ولا يمكن ان يخرج عنها مجتمعا .. ولذلك فليس غريبا ان تبرز مثل هذه الاتجاهات بصدد كل قضية نطرحها للناس .. وليس ثمة ما يحول دون أن يهيئ التنظيم ( الاتحاد الاشتراكى ) بنفسه لاشكال أكثر تؤكد معنى المنابر داخله فى جو ديمقراطى وحوار صحى ، وحرص فى نهاية الامر على وحدة التنظيم واحترام لراى الاغلبية » . بينما نجده يقول قبل ذلك فى ورقة اكتوبر « لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية واننا فى معركة البناء والتقدم لاحوج ما نكون لهذا التجمع ومن ثم فائى أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة القومية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب .. ولكى أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراى ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية » . ولذلك فهو حريص على أن تعبر قوى التحالف من مصالحها المشروعة ومن ارادتها فى اطار التحالف .

ورقة أغسطس الرغبة الكليفة لدى العديدين داخل مجلس الشعب وخارجه لاقامة « منابر » لهم في اطار الاتحاد الاشتراكي ، وفي حدود المواثيق القائمة كالميثاق الوطني لعام ١٩٦٢ ، وورقة أكتوبر ، واهداف ثورة ٢٣ يوليو — والمعروفة .

وكان من اوائل المنابر التي شكلت ، المنبر « الديمقراطي الاشتراكي » الذي أعلن عنه السيد / محمود أبو وافية عضو مجلس الشعب في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتحديث عنه الصحف المحلية في اليوم التالي . وجاء في تصريح له بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٧٥ أن الذين تقدموا لعضوية هذا المنبر فور الاعلان عنه تجاوزوا ٣٠٠٠ مواطنا بينهم ٢٩٣ عضوا من مجلس الشعب (١) ، وتلا هذا المنبر الاعلان عن منابر أخرى . واثار الاعلان عن تشكيل هذه المنابر بليلة في الافكار ونقاشا ساخنًا في الصحف والمجلات وفي داخل الاتحاد الاشتراكي وامانته العامة . وانتقد رئيس الجمهورية في خطاب القاه امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ومن خلال حديثه عن كيفية اقامة ديمقراطية سليمة ، انتقد ذلك التكالب على اقامة المنابر وحذر من أنها ليست « واجهات جديدة او لامعات براقة لزعامات تبحث عن دور » . وأعلن أن المنابر يجب ان تكون اسهاما جادا في تطوير الاتحاد الاشتراكي الذي يتعين في نظره ان يظل وعاء لكل الآراء . كما طالب اللجنة المركزية بوجوب اشراك الجماهير في مناقشة قضية المنابر ، ليكون القرار بشأنها معبرا عن آراء الشعب . ولكن رغم ذلك التحذير جاوز عدد المنابر التي طالب بعض الافراد والهيئات بانشائها ٤٠ منبرا . فتقرر في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٦ بقرار من رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكي وتناديا لهذا الطوفان ، ووضعها للامور في نصابها الصحيح ، احالة موضوع المنابر الى لجنة معينة شكلت من اكثر من ١٨٠ عضوا كما سبق ان ذكرنا يمثلون مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية في البلاد عرفت اولا بلجنة المنابر ثم غيرت اسمها الى « لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر » .

وكان طبيعيا ان تختلف الآراء داخل اللجنة حول الحل الامثل . فذهت رأى الى وجوب الاحتفاظ بصيغة الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي اوجد مع تطويره تطورا جذريا ، وذهب رأى ثان الى وجوب اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية كما كان الحال في الماضي قبل ثورة ٢٣ يوليو دون أن يعنى ذلك بحال عودة الاحزاب السابقة التي استنفدت أغراضها تماما . . وذهب

---

(١) يبدو أنه كان للصلة العائلية التي تربط رئيس الجمهورية بالسيد / محمود أبو وافية اثر كبير في هذا الاقبال من جانب المواطنين وأعضاء مجلس الشعب على الانضمام لهذا المنبر ظنا انه منبر السلطة أو المرعى منه من شخص رئيس الجمهورية .



رأى ثالث الى وجوب الاكتفاء بصيغة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي مع مفارقات حول طبيعة هذه المنابر وهل تكون ثابتة او متحركة. ، وحول عددها، وحول علاقة هذه المنابر بالاتحاد الاشتراكي وامانته العامة ، ومحير هذا التنظيم بعد قيام المنابر .

واستقر رأى غالبية اللجنة فى النهاية على اقامة منابر ثابتة فى اطار الاتحاد الاشتراكي ، وتحديد عددها بثلاثة فقط تمثل ما وصف تيسيرا بالوسط واليمين واليسار، وهى اتجاهات تكاد تبدو طبيعية فى كل مجتمع ديمقراطى حر، بل ويكاد لا يخلو منها أى حزب كبير منظم (١) . ووضع هذا الرأى الذى يمثل وجهة نظر غالبية أعضاء اللجنة موضع التنفيذ الفعلى ، بعد اقراره من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، قبل الانتخابات لهذا المجلس فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ ببضعة شهور ، مع الاستعاضة عن لفظ «منابر» بلفظ «تنظيمات» .

فشهدت البلاد لأول مرة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعدد التنظيمات السياسية، ممثلة فى تنظيم مصر العربى الاشتراكي او تنظيم الوسط (وهو تطوير للمنبر الديمقراطى الاشتراكي الذى اعلن عنه عضو مجلس الشعب محمود أبو وافية فى نوفمبر سنة ١٩٧٥) ، وانضم الى هذا التنظيم رئيس مجلس الوزراء السيد / ممدوح سالم ، فذاع بين الناس انه تنظيم الحكومة (٢) ثم تنظيم الاشتراكيين الاحرار او تنظيم اليمين الذى يرأسه عضو مجلس الشعب مصطفى كامل مراد من الضباط الاحرار سابقا . ثم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى او تنظيم اليسار الذى يرأسه خالد محيى الدين العضو السابق بمجلس قيادة الثورة والمعروف منذ بداية حركة الجيش سنة ١٩٥٢ بميوله اليسارية المتطرفة .

#### الملاحظة الرابعة :

كان هذا التحرك خطوة هامة على طريق الديمقراطية ، تلتها خطوة أخرى بتحويل هذه المنابر او التنظيمات الى احزاب سياسية . وفى الواقع كان ذلك أمرا محتوما بعد أن تصرف « المنابر بهذه الصفة بالاعلان عن

---

( ١ ) وحتى حزب الوفد ظهرت فيه قبل ثورة ٢٣ يوليو تلك الاتجاهات الثلاثة ، فكان يمينه جناح يمينى محافظ أكثر من اللازم ، ووسط أكثر اعتدالا ، ويسار تكون من الشبيبة الوفدية او « الطليعة الوفدية » كما كانت تسمى وكانت ذات ميول اشتراكية واضحة .

( ٢ ) واصبح بالفعل هو حزب الحكومة بعد ان كلف ممدوح سالم باعادة تشكيل الوزارة برئاسته بعد انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ .

برامجها وتنظيم صفوفها وتشكيل لجائها في العاصمة والاقاليم ، وتجلّى ذلك بوضوح اكبر اثناء المعركة الانتخابية في اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ لتجديد مجلس الشعب . ورغم ان العامل الاول لنجاح المرشحين في هذه الانتخابات كان متعلقا بذات المرشح او بماضيه او بالروابط الاسرية والعصبيات وغيرها التى تربطه بالدائرة التى رشح نفسه عنها، الا ان العامل الحزبى لم يكن غائبا تماما عن الصورة وسوف يكون امضى تأثيرا وفعالية في المستقبل بعد ان ترسخ قدم هذه الاحزاب فيلقى كل حزب بثقله وراء مرشحيه في الدوائر المختلفة . وهو مالم يحصل في الانتخابات الاخيرة لحدثة تكوين هذه التنظيمات الثلاثة وعدم اتساع الوقت لاستيعاب الناخبين لبرامجها من جهة ، ولعدم احساس جماهير المواطنين بمدى التحول الذى طرأ منذ قيام تلك المنابر او التنظيمات الثلاثة ، فوقر في ذهن الكثيرين انها ليست الا اجنحة مصطنعة لنفس التنظيم الاوحد ، الاتحاد الاشتراكى العربى غير المرضى عنه جماهيريا . وتختلف العامل الحزبى في المعركة الانتخابية يفسر لنا احدى الظواهر البارزة في تلك الانتخابات وهى عدم فوز ابى مرشح من اخوتنا المسيحيين الاقباط في دائرته لعدم توفر الاغلبية العددية المؤيدة له رغم كفاءة وجدارة معظم هؤلاء المرشحين . كما يفسر ايضا العدد الكبير من المرشحين المستقلين في تلك الانتخابات وحجم الاصوات التى حصل عليها هؤلاء المستقلون حيث جاوز مجموعها الاصوات التى حصل عليها مرشحو المنابر او التنظيمات الثلاثة مجتمعة (١) وفي الواقع كان قرار رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة الاولى لمجلس الشعب الجديد في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بتحويل هذه التنظيمات الثلاثة الى احزاب ورفع يد الاتحاد الاشتراكى ووصايته عنها ، كان هذا القرار كاشفا ومعبرا تعبيرا صادقا على لسان رئيس الجمهورية عن واقع الحال .

### الملاحظة الخامسة :

ولم يكن ذلك يعنى ان حرية تكوين الاحزاب غدت مكفولة بصورة مطلقة بنوجب ذلك القرار بمعنى انه أصبح يحق لكل فرد او جماعة ان تكون حزبا سياسيا على هواها بل ظلت هذه الحرية مقيدة بقيود عديدة . ليس فقط بحصر عدد الاحزاب المسموح بها في ثلاثة ليس غير وقصرها على الاحزاب الثلاثة القائمة ، بل وايضا بتقييد تلك الحرية منذ البداية بضوابط رئيسية ثلاثة هي : ١ - الوحدة الوطنية ٢ - السلام الاجتماعى ٣ - حتمية الحل الاشتراكى ( هذا القيد الذى خفف

---

(١) واسفرت الانتخابات من نجاح حوالى خمسين نائبا مستقلا انضم بعضهم بعد ذلك الى احد التنظيمات الثلاثة بينما سقطت معظم قيادات الاتحاد الاشتراكى في تلك الانتخابات . كما ذكرنا في مكان آخر من هذا الكتاب .

فيما بعد الى الاشتراكية الديمقراطية ذلك الشعار الجديد الذي يبدو اكثر تحررا .

ومؤدى الحفاظ على الوحدة الوطنية انه لن يسمح بقيام احزاب على اساس عنصرى أو طائفى أو دينى مثل قيام حزب سننى وآخر شيعى مثلا أو حزب اسلامى وحزب مسيحى . بينما مؤدى الحفاظ على السلام الاجتماعى انه لا يجوز قيام احزاب على أسس فئوية لتمثيل كل من الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية على وجه الانفراد والاستقلال . وقد يرى البعض فى ذلك مخالفة أيضا لصيغة تحالف قوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية المنصوص عنها فى الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ ثم فى المادة الخامسة من دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ وان كانت نفس فكرة « التحالف » لاتبدو متعارضة مع قيام احزاب فئوية بل أن التحالف لا يتصور بين افراد مفككة أو سائبة ، فالتحالف بمفهومه الصحيح لا يكون بين الافراد بل يفترض وجود قوى متعددة ومنظمة تجد من صالحها أن ترتبط فيما بينها برابطة تحالف دائم أو مؤقت . وعلى أية حال فسوف يظل شعار « السلام الاجتماعى » مانعا فى نظر البعض دون قيام احزاب فئوية تعبر عن مصالح متباينة وقد تكون متناقضة تماما .

واما القيد الثالث القائم على حتمية الحل الاشتراكى (١) فسيبنى عدم فتح الباب لقيام احزاب تناهض الاشتراكية سواء اكانت احزابا رأسمالية أو يمينية ترفض الاشتراكية كايديولوجية ، أو كانت احزابا شيوعية ماركسية لما بين الاشتراكية والماركسية من فوارق كبيرة فى المدى والعمق والاساليب ، اذ الاشتراكية على العكس من الشيوعية الماركسية تسمح بوجود قطاع خاص هام للانتاج والخدمات الى جانب القطاع العام ، وبقيام الملكية الخاصة الى جانب الملكية العامة ، ولا تلجأ الى العنف لتحقيق اهدافها ، لاتعمل لسيادة طبقة البروليتاريا على سائر الطبقات . بل وتسمح بتعدد الاحزاب فى الوطن الواحد لاسيما متى كانت اشتراكية ليبرالية مثل المطبقة حاليا سواء اكان اصحابها فى الحكم أو المعارضة ، فى دول شمال وغرب أوروبا مثل السويد والنرويج والدانمارك وفرنسا وايطاليا والنمسا والمانيا الغربية والبرتغال

---

(١) لست من المؤمنين « بحتمية » الحل الاشتراكى فالاشتراكية مذهب اقتصادى واجتماعى ليس غير ، ولا يمكن أن تكون هى الاول والاخر على مدى الزمن ، ولكنى أتناول فقط هذا الشعار بوصفه تيدا مقرا على حرية تكوين الاحزاب حتى بعد التحول من الاشتراكية المجردة الى الاشتراكية الديمقراطية .



وغيرها حيث تتعايش الاحزاب الاشتراكية مع غيرها ومع كل الاراء (١) بعكس الشيوعية الماركسية التي تؤمن بالحراع الطبقي وبنظام الحزب الواحد ، هو الحزب الشيوعي بطبيعة الحال ، وان هي سمحتتتازلا منها بتعدد الاحزاب ، فلن تكون تلك الاحزاب الا احزابا يسارية متطرفة وبشرط ان تظل تحت سيطرة الحزب الشيوعي الغالب المتحكم !

### الملاحظة السادسة :

وواضح من النقاش المستفيض الذى دار داخل لجنة مستقبل العمل السياسى فى فبراير ومارس ١٩٧٦ (٢) ثم فى الندوات السياسية التى نظمتها وزارة الثقافة والاعلام واذاعتها أجهزة التلفزيون فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٦ ، ان القرار الصادر من رئيس الجمهورية بتحصيل المنابر او التنظيمات القائمة الى احزاب سياسية لم يرض كل الناس ولا يمكن فى الواقع أن يرضى عنه كل الناس . فهناك قلة من المواطنين مازالت تتباكى على نظام الحزب الواحد (٣) المتسلط كما يفعل اتبياع الجنرال الراحل فرانسيكو فرانكو فى اسبانيا ، بوقوفهم فى وجه الاصلاحات الدستورية التى اقراها ملك اسبانيا الشاب خوان كارلوس . ولكن الشعب الاسباني فى اغلبيته الساحقة صوت لصالح تلك الاصلاحات التى استهدفت قيام برلمان منتخب من مجلسين ، مجلس شيوخ ومجلس نواب ، ووزارة مسئولة امام البرلمان ، والسماح بتعدد الاحزاب السياسية بها فى ذلك الحزب الشيوعى الاسباني الذى ظل محظورا فى عهد فرانكو . وهناك فريق آخر من المواطنين لا يحبذ تحديد عدد الاحزاب بثلاثة وقصرها على تنظيمات بعينها مثل المنابر او التنظيمات الثلاثة بالذات والتى كانت قائمة قبل قرار تحويلها الى احزاب ، اذ يعتبر ذلك حلا مصطنعا بينما الاحزاب فى نظر هذا الفريق ينبغى أن تنشأ نشأة طبيعية للتعبير عن جميع الاتجاهات العريضة والقوى المؤثرة فى المجتمع فى فترة من الفترات .

ولو طبق هذا الراى فى مصر كما يريده ذلك الفريق ، لتعين السماح بقيام حزب دينى يعبر عن النشاط المتصاعد للجماعات الدينية الضاغطة ابتداء

---

(١) وهو ما لم تصل اليه بعد تجربتنا الاشتراكية حتى تحت الشعار الجديد « الاشتراكية الديمقراطية » .

(٢) انتهت لجنة مستقبل العمل السياسى عملها فى مارس ١٩٧٦ بوضع تقرير مفصل لما دار فيها والمقترحات التى طرحت امامها ونتائج التصويت عليها ورفع رئيس اللجنة ورئيس مجلس الشعب المهندس سيد مرعى هذا التقرير الى رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الاتحاد الاشتراكى فى ١٠ مارس سنة ١٩٧٦ .

(٣) هؤلاء هم المنتفعون من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لخدمة مصالحهم الخاصة .

بالأخوان المسلمين وانتهاء بجماعة التكفير والهجرة (١) والتي من بين أخف مطالبها إقامة المجتمع الإسلامى واعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى ان لم يكن الوحيد للتشريع فى مصر . ولوجب من جهة أخرى السماح بقيام حزب شيوعى ماركسى يمثل الشيوعيين الماركسيين تمثيلا كافيا ، بدلا من أن يعمل بعضهم فى السر ، ويتستر أغلبهم كحل مرحلى وراء ستار الاشتراكية كما فعلوا عندما حلوا تنظيماتهم فى عهد عبد الناصر وانضموا الى الاتحاد الاشتراكى العربى .

ولا يرى هذا الفريق من الناس مانعا ، استجابة لمبدأ تمثلى الأحزاب مع الواقع والمجتمع ، من قيام حزب مستقل يمثل الفلاحين ، وحزب آخر يمثل العمال استنادا الى أن تمثيل الفلاحين والعمال بنسبة ٥٠٪ فى مجلس الشعب والمجالس المنتخبة الأخرى ليس فيه الكفاية ، وإن الأحزاب الثلاثة القائمة والتي تسيطر عليها فى تقديرهم الطبقة الوسطى ، لاتمثل مصالح هاتين الفئتين من سواد الشعب التمثيل الصحيح (٢) .

وقد لا يرى هذا الفريق مانعا أيضا من قيام حزب خامس (٣) يمثل الرأسماليه الوطنيه ، ومن ثم يمثل التجار والصناع والمهنيين والملاك ، وربما يكون هناك محل كذلك فى نظرهم لقيام حزب سادس يمثل الاشتراكية الليبرالية ، او لقيام أكثر من حزب اشتراكى نظرا لتعدد انماط الاشتراكية فى العالم . وذلك لكى تأخذ هذه الأحزاب الاشتراكية جميعا مكانها الطبيعى الى يمين الحزب الشيوعى الماركسى .... وهكذا تتعدد الأحزاب السياسية بتعدد الاتجاهات والقوى الضاغطة فى المجتمع فى تقدير هذا الفريق المثالى .

### الملاحظة السابعة .:

ان تعدد الأحزاب فى حد ذاته عيب كبير من عيوب الديمقراطية

---

(١) بعض هذه الجماعات وعلى رأسها جماعة التكفير والهجرة تلجأ الى وسائل العنف لنشر مبادئها والتكثير بخصومها أو لن ينفذ منها من أعضائها وهذا مما لا تجيزه القوانين ولا الشريعة الإسلامية السمحاء ، ولقد تم القبض على رئيس وأفراد هذه الجماعة الإرهابية بعد حادث اختطاف وقتل وزير الأوقاف السابق المغفور له الدكتور محمد حسين الذهبى فى يوليو ١٩٧٧ وأحيلوا جميعا الى محاكم أمن الدولة لينالوا جزاءهم وقد حكم على عدد منهم بالإعدام والاشغال الشاقة .

(٢) دافع عن هذا رأى الكاتب الكبير يوسف ادريس فى إحدى الندوات التلفزيونية التى نظمتها وزارة الثقافة والاعلام فى موضوع الأحزاب والصحافة الحرة فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٦ .

(٣) الى جانب الحزب اليمينى الدينى والحزب اليسارى الشيوعى وحزب الفلاحين وحزب العمال .

التقليدية وسبب رئيسي من أسباب عدم استقرار الوزارات وضعف السلطة التنفيذية وبالتالي ضعف الدولة ككل (١) . وهو ما حاولت الدول الديمقراطية التي ابتليت بهذا العيب معالجته بوسائلها الخاصة وعن طريق التشريع احيانا . ومن بين تلك الوسائل رفض الاعتراف بتنظيمات معينة مثل الاحزاب الشيوعية المحظورة في عدد من الدول الاوروبية الغربية والأمريكية ، او عدم الاعتراف بالاحزاب التي لا تحظى بعدد كاف من المؤيدين في الدوائر الانتخابية او في الاقسام الجغرافية المختلفة للدولة ، او لا تمثل نسبة معينة من السكان كعشر عدد السكان مثلا ، فضرر هذه الاحزاب الطفيلية الهزيلة قد يكون أكثر من نفعها ، او مثل رفض تكوين احزاب على أسس عرقية او اقليمية ضيقة حيث تكون غايتها في الغالب التعبير عن مجموعة اتنوجرافية معينة او جزء من اقليم الدولة مثل « اقليم السوديت » في تشيكوسلوفاكيا الحرة قبل الحرب العالمية الثانية ، و« الباسك » في اسبانيا في الوقت الحاضر اذ قد يؤدي نشاط مثل هذه الاحزاب الى الانفصال عن الدولة او الانضمام الى دولة أخرى (٢) .

كما تسهم قوانين الانتخابات والنظم الانتخابية احيانا في القضاء على ظاهرة تعدد الاحزاب . ففي الدول التي يقوم نظامها الانتخابي على اساس تقسيم خريطة البلاد الى دوائر انتخابية صغيرة يمثل كلا منها عضو واحد فقط في البرلمان او المجلس النيابي ، ينتهي الامر عادة الى انسحاب الاحزاب الصغيرة وتصفيتها تدريجيا لفشلها في الفوز بعدد كاف من تلك الدوائر . وهذا هو الحال في المملكة المتحدة حيث يتنافس في الانتخابات احزاب ثلاثة فقط المحافظون والعمال والاحرار . وهذا الحزب الاخير في انكماش مستمر ويتنبأ البعض بانه سيختفى يوما ما من الوجود لتعود بريطانيا الى نظام الحزبين التقليدي الذي اشتهرت به .

لذلك نرى ان انصار تعدد الاحزاب وزعماء الاحزاب الصغيرة يطالبون بنظام التمثيل النسبي الذي يقوم على تقسيم خريطة البلاد الى دوائر انتخابية كبيرة يمثل كلا منها ثلاثة او اربعة او اكثر من النواب ، وعلى توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة على الاحزاب المتنافسة بنسبة عدد الاصوات التي يحصل عليها كل منها ، فالحزب الذي يحصل على ثلث الاصوات في الدائرة مثلا يحظى بثلاث مقاعدها ، والذي يحصل على خمس أصوات الناخبين يمنح خمس

---

(١) انظر مجموعة رسائل للاستاذين عبد السلام ذهني ووايت ابراهيم في الانظمة الدستورية والادارية - الرسالة الثامنة اكتوبر ١٩٣٤ ص ١٥٥ وما بعدها في امراض الديمقراطية ..  
(٢) لازلنا نذكر كيف استغلت المانيا الهتيرية حركة السكان الالمان في اقليم السوديت التابع لتشيكوسلوفاكيا للمطالبة بضم هذا الاقليم الى الرايخ الالمانى الثالث ، وقد ضم بالفعل بل وسيطرت المانيا النازية على تشيكوسلوفاكيا كلها في ١٥ مارس ١٩٣٩ مما عجل باندلاع الحرب العالمية الثانية .



المقاعد وهكذا . فلا ينفرد حزب دون سائر الاحزاب بتمثيل الدائرة وحده ، وبهذا الاسلوب يضمن كل حزب الفوز ولو بقلّة من المقاعد في المجلس النيابي يتناسب مع حجمه الكمي مما يحيى شعلة الامل في قلوب انصاره ويشجعهم على الاستمرار طمعا في مستقبل أفضل . فلا شيء يقضى على الاحزاب معنويا وماديا مثل الفشل المتكرر في الحصول على التمثيل داخل البرلمان ولو بعدد قليل أو رمزي من اعضائه ، ومثل هذه الاحزاب الفاشلة ينفذ من حولها انصارها وتنتهى عاجلا أو آجلا الى زوال . لذلك كان التمثيل النسبى في صورته المطلقة وبلا قيود تصحح من عيوبه ، من بين الاسباب الجوهرية التى تسببت في تعدد الاحزاب السياسية في كثير من الدول قبل الحرب العالمية الثانية ، وزعزعت الانظمة النيابية فيها (١) . وهذا ما حصل بالفعل لكل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمانيا من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٣٣ ، وعجل بانهيار الديمقراطية النيابية البرلمانية فيها .

### الملاحظة الثامنة والاخيرة :

ان مايصلح في الظروف العادية الطبيعية قد لا يصلح دائما في الظروف الاستثنائية ونحن في مصر نجتاز ظروفنا عصيبة سياسيا وماليا واقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا . . الخ وما زال جزء هام من ارضنا محتلا . ورغم رغبتنا في السلام القائم على العدل فقد نواجه حربا خامسة مع اسرائيل من اجل تحرير ارضنا (٢) وليس من الصالح القومي في مثل هذه الظروف فتح باب تكوين الاحزاب على مصراعيه وتوسيع نطاق الجدل الحزبي والمشاحنات الحزبية . لذلك نجد حتى اولئك الذين ينتقدون قصر النشاط الحزبي على الاحزاب الثلاثة القائمة ويطالبون بالمزيد من الحرية الحزبية ، يسلمون بضرورة أن تشكل الاحزاب جميعا أيا كان نوعها وعددها ، جبهة وطنية في الوقت الحاضر على الاقل حتى تجتاز البلاد الازمات والافاق العسيرة التى تعيشها . ولكن من ضمن تلك الجبهة الوطنية التماسك وعدم التفكك لسبب من الاسباب وتحت أى ضغط من الضغوط ، وعدم انزلاق الاحزاب اذا ما تنوعت وتكاثرت الى منازعات جانبية وخصومات عقائدية أو فئوية عميقة ومعوقة (٣) . لذلك كنا نرى قد يكون الاقرب الى الصواب ومسايرة الواقع ، تشجيع التجربة التى بدأت في

(١) انظر مؤلفنا « القانون الدستورى » طعة سنة ١٩٣٧ ص ٢٢٨ وما بعدها عن التمثيل.

النسبى .

(٢) كتبت هذه السطور قبل مبادرة الرئيس السادات التاريخية بزيارته لمدينة القدس

وعرض المطالب العربية على الاسرائيليين في مقر دارهم في نوفمبر ١٩٧٧ .

(٣) لهذا رأى تحويل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الى هيئة موسعة تكون اطارا

لنشاط لحزبى لتحالف قوى الشعب العاملة جميعا .

نوفمبر سنة ١٩٧٦ باحزابها الثلاثة التى تمثل على أية حال الوسط واليمين واليسار ، اى الاتجاهات العريضة السائدة فى العالم أو على الأقل فى معظم الدول المتحضرة ، لكى تيسر هذه التجربة فى تيسر على طريقها السوى ، وتطور نفسها تدريجيا مع الاحداث — وهى أقوى من كل النظريات — حتى اذا ما نجحت هذه التجربة أمكن التطلع باطمئنان وثقة اكبر الى الحلول الاوسع مدى والاكثر شمولاً . فسياسة الخطوة خطوة (١) فى المجال الدستورى أيضا ، وفى المرحلة المعاصرة من تاريخنا السياسى بعد أكثر من عشرين عاما من الحكم الفردى البغيض ، قد تكون هى الافضل والاسلم بدلا من القفز الى المجهول غير المأمون المواقب ، أو من التظاهر باطلاق حرية تكوين الاحزاب مع خنق هذه الحرية فى الواقع (٢) .

---

(١) اطلق هذا التعبير على سياسة وزير الخارجية الامريكية السابق هنرى كيسنجر فى معالجته لقضية الشرق الاوسط بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ . وقد نجحت هذه السياسة فى حمل الاطراف المعنية ( مصر واسرائيل ) على توقيع اتفاقيتين لفك الاشتباك بين قواتهما على جبهة سيناء فى يناير سنة ١٩٧٤ ، ثم فى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ . كما تم اتفاق مماثل بين سوريا واسرائيل على هضبة الجولان .

(٢) انظر تعليقاتى على الندوة السياسية الخاصة بالاحزاب بجريدة الاهرام عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، وانظر بهذا المعنى مقال الاستاذ هبرى أبو المجد فى مجلة المصور القاهرية عدد ١٤ يناير سنة ١٩٧٧ . لكن ما ان انعقد مجلس الشعب الذى تمخضت عنه انتخابات اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ حتى كان موضوع اعداد تشريع كامل لتنظيم الاحزاب والحياة الحزبية فى مصر على رأس اهتماماته . وطالب فريق من الامضاء بالتوسع فى السماح بقيام الاحزاب السياسية . وبعد مناقشات مطولة اشتركت فيها المعارضة أحيانا وانسحبت منها أحيانا أخرى صدر قانون الاحزاب فى ٢٩ يونيو ١٩٧٧ وفيه من القيود — أو الضوابط — الشيء الكثير مما يدعونا الى الترحم على قانون الاحزاب السابق رقم ١٧٩ سنة ١٩٥٢ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . انظر أيضا جريدة الاهرام عدد ٩ مايو ١٩٧٧ تحت عنوان « ماذا يرى اساتذة القانون الدستورى فى مشروع قانون الاحزاب » كما انتقدت القانون بشدة فى مقال لم ينشر بعثت بصورة منه الى السيد رئيس مجلس الوزراء ممدوح سالم تسجيلا لرأى فى ذلك التشريع الذى يصادر حرية الاحزاب القديمة فى اعادة تكوين ذاتها حتى ولو التزمت بالضوابط الجديدة .

## الفصل الثالث

### سقوط الملكية واعلان النظام الجمهورى

( ١٨ يونيو ١٩٥٣ )

راينا كيف ان حركة ٢٣ يوليو التزمت جانب الحذر فى الاشهر الاولى فأبقت فى الظاهر على الاوضاع الدستورية كما هى عليه . فلم تعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ على الفور ولا هى اعلنت سقوط النظام الملكى الذى الفتته البلاد فى صورة من الصور منذ آلاف السنين . ولم يؤد خلع الملك فاروق ومغادرته البلاد فى ٢٦ يوليو الى سقوط حقوق اسرة محمد على فى الحكم ، بل تنازل فاروق عن الملك لابنه وولى عهده الامير أحمد فؤاد ، واتخذ هذا التنازل رغم الظروف الملايسة له صورة أمر ملكى تقليدى وهو الامر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ، وفيما يلى صيغة تلك الوثيقة التاريخية .

« نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان »  
ولما كنا نطلب الخير دائما لامتنا ونبتغى سعادتها ورقبها ،  
ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه  
الظروف الدقيقة ،  
ونزولا على ارادة الشعب ،  
قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الامير أحمد فؤاد ، واصدرنا امرنا بهذا  
الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل  
بمقتضاه .  
صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ هـ - ٢٦ يوليو ١٩٥٢ م »

ومن سخرية الاقدار ، ان يكون رئيس مجلس الوزراء الذى نصح الملك فاروق بقبول مطالب الجيش والتنازل عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ( صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ) هو نفس رئيس مجلس الوزراء الذى نصب فاروق ملكا على مصر وأجلسه على عرشها فى مايو سنة ١٩٣٦ ، على اثر وفاة والده المغفور له الملك فؤاد الاول فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ، ولم يكن فاروق قد بلغ وقتها سن الرشد المقدر بثمانية عشر سنة هلالية ، ثم كان لابد من حل قضية الوصاية على الملك القاصر ( فاروق ) طبقا لاحكام المادة ٥٢ من دستور سنة ١٩٢٣ ، والامر الكريم الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، بشأن



توارث العرش . وكان يتعين تنفيذًا لتلك الاحكام ان يجتمع البرلمان بمجلسيه ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ اعلان وفاة الملك فان كان مجلس النواب منحلًا ، وكان ميعاد انعقاد المجلس الجديد يجاوز اليوم العاشر ، فان المجلس القديم يعود للعمل رغم مرسوم حله وذلك حتى يؤدي الملك الجديد ان كان بالغًا سن الرشد ، أو يؤدي أوصياء العرش ان كان قاصرًا اليمين الدستورية أمام البرلمان بمجلسيه .

واذ كان هذا هو الحال سنة ١٩٣٦ عند وفاة الملك فؤاد ، فقد استعجل الرئيس على ماهر الذي كان وقتها في أوج نشاطه وحيويته اجراء الانتخابات لمجلس النواب ، وأمكن مع تقصير المواعيد عقد البرلمان بمجلسيه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان وفاة الملك فؤاد واحترمت احكام الدستور القائم نصًا وروحًا ، وأمكن لاعضاء هيئة الوصاية على فاروق اداء اليمين الدستورية أمام مجلسي البرلمان مجتمعين في الموعد الدستوري المقرر . ثم يشاء القدر ان يواجه الرئيس على ماهر نفس المعضلة ولكن في ظروف أكثر دقة وخطورة بعد تنازل فاروق عن العرش في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ لنجله الطفل الامير أحمد فؤاد ، اذ لم يكن من العمر وقتذاك الا ستة اشهر فهو من مواليد ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ .

واختلفت وجهات النظر حول قضية الوصاية على العرش في هذه المرة وعلى وجه التحديد حول وجوب دعوة البرلمان للانعقاد خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان التنازل عن العرش لاختيار الأوصياء على العرش وتمكينهم من اداء اليمين الدستورية لكي يمارسوا صلاحياتهم ، اذ لا يجوز حسب المادة ٥١ من دستور سنة ١٩٢٣ للملك أو لأوصياء العرش تولي مهامهم الا بعد اداء تلك اليمين أمام المجلسين مجتمعين .

وقد ذهب رأى الى ضرورة التعجيل بدعوة البرلمان للانعقاد ، بينما ذهب رأى آخر الى الاستغناء عن دعوتها استنادًا الى قصور النصوص . فدستور سنة ١٩٢٣ لم يتحدث الا عن حالة وفاة الملك الجالس على العرش ( كما حدث في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ بعد وفاة الملك فؤاد ) ، وسكت عن حالة تنازل الملك عن العرش ، وهي الحالة التي استجدت في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ بتنازل الملك فاروق . وازاء هذا التباين في التفسير اتفقت كلمة مجلس الوزراء برئاسة على ماهر (١) وقادة حركة الجيش بزعامة اللواء محمد نجيب والزعيم الفعلي للحركة جمال عبد الناصر ، على عرض المشكلة الدستورية على مستشاري قسم الرأى بمجلس الدولة لاستطلاع وجهة نظرهم فيها . وقيل أن الطرفين

---

(١) صدرت من على ماهر في بادئ الامر تصريحات متضاربة بهذا الشأن .

المدنى والعسكرى التزما مسبقا بالنزول على هذه الفتوى الدستورية ايا كانت محواها . ومن ثم دعيت أنا وزملائي رؤساء ادارات الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ الى جلسة طارئة عقدت بالمبنى المخصص بشارع الفلكى لرئاسة قسم الراى وبعض اداراته ، وهو المبنى الذى كانت تشغله قبل انشاء مجلس الدولة فى عام ١٩٤٦ رئاسة ادارة قضايا الحكومة ذات الماضى المريق فى تاريخ دعاوى الادارات والمصالح الحكومية والفتاوى العديدة كانت تستفتيها فيها الحكومة الفقهية لحل المشاكل الهامة التى كانت تواجه البلاد .

ولم يتخلف عن ذلك الاجتماع الطارئ أحد من مستشارى قسم الراى وكنت وقتها رئيسا لادارة الراى بمجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل . وفوجئنا بحضور رئيس مجلس الدولة الدكتور عبد الرزاق السنهورى ليرأس الاجتماع بنفسه ، بينما كان يترأس اجتماعاتنا عادة الأستاذ المرحوم سليمان حافظ بحكم منصبه كوكيل لمجلس الدولة لقسمى التشريع والراى . واخذ الدكتور السنهورى يعرض علينا الموضوع المطلوب اخذ راينا فيه والذى دعينا من اجله لتلك الجلسة الطارئة ، واعنى قضية الوصاية على العرش ، وركز بوجه خاص على قصور احكام دستور سنة ١٩٢٣ فى هذا الشأن والتى واجهت كما ذكرنا حالة وفاة الملك ولم تتناول الحالات الاخرى لانتهاك حكمه مثل خلعه أو تنازله عن العرش . وعقب على ذلك بأنه لا محيص ازاء هذا القصور من استنباط الحل المناسب وهو فى نظره استصدار تشريع جديد بتعديل احكام الامر ( الكريم ) الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، وذلك باضافة نص جديد يعالج خصيصا الحالة المعروضة ، حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، وفى وقت يكون فيه مجلس النواب منحلا .

وعبثا حاولت اقناع زملائي المستشارين فى ذلك الاجتماع التاريخى الذى استغرق حوالى الساعتين والنصف بأن الدساتير الملكية لا تتحدث عادة عن خلع الملوك أو تنازلهم عن عروشهم بل تتناول الحالة الغالبة التى لا مفر منها فى حياة الملوك كسائر البشر وهى حالة وفاة الملك . وان هذا ما انصرف اليه ذهن واضعى دستورنا الملكى الصادر فى سنة ١٩٢٣ والذى استمد احكامه من الدستور الملكى البلجيكى الصادر فى سنة ١٨٣٠ ، وانهم جروا هناك فى بلجيكا على قياس حالة تنازل الملك عن العرش على حالة وفاته عندما تخلى الملك ليوبولد الثالث عن العرش البلجيكى تحت ضغط جزء كبير من شعبه فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، الى نجله وولى عهده الامير بدوان (١) واضفت

---

(١) لم تفر غالبية الشعب البلجيكى للملك ليوبولد الثالث تعجله فى طلب الهدنة المنفردة من هتلر عندما غزت الجيوش النازية بلجيكا فى مايو سنة ١٩٣٩ رغم أنه لم يقصد بذلك الا انتقاذ ما يمكن انتقاذه امام عدو لا قبل لدولة صغيرة كبلجيكا بصدده . —

ان قياس حالة على حالة اخرى لاتحاد العلة امر شائع في شريعتنا الاسلامية وفروع القانون الاخرى . غير ان الدكتور السنهوري اندفع بقوة يجرح هذا المنطق متعللاً بأنه لا محل للاخذ بطريق القياس في تفسير الدستور وتطبيقه وكأننا بصدد قانون من قوانين الجزاء لا يجوز التوسع فيها ، وشتان بين الدساتير التى يتعين تغليب المرونة في تفسيرها ، وبين قوانين الجزاء او العقوبات التى ينبغى الاخذ فيها بالتفسير الضيق . وأصر رحمه الله على أننا بصدد ثغرة في تشريعنا الدستوري لم يرد موضوعها على ذهن واضعى هذا الدستور وان ملء هذه الثغرة لا يكون بطريق التوسع في تفسير النص القائم بل استكمالته بتشريع جديد ، ولما كان تعديل الدستور نفسه يستدعى اجراءات مطولة واشراك البرلمان فيها ، وهو غير قائم فلا بأس من تعديل الامر (الكريم) الصادر في ١٣ ابريل ١٩٢٢ بشأن توارث العرش .

وعند اخذ الاصوات بعد هذه المناقشة التى شارك فيها عدد من المستشارين الحاضرين ، كنت وحدى صاحب الراى القائل بأن يجرى على تنازل الملك عن العرش ما يجرى على حالة وفاته وانه يتعين بالتالى اعمالا لاحكام دستور سنة ١٩٢٣ والامر الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بشأن توارث العرش دعوة مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ الى الانعقاد فور (١) لاختيار هيئة الوصاية على العرش ، ولكى يؤدى الاوصياء اليمين الدستورية امامهما بينما انتقاد جميع زملاى الاخرين الى جانب راى الدكتور السنهوري اووكيله سليمان حافظ وصدرت الفتوى من قسم الراى بهذا المعنى ، بل وذهب المرحوم سليمان حافظ الى حد اقتراح ان تضمن الفتوى الصادرة منا دعوة الحكومة الى استخدام القوة اذا ما حاول مجلس النواب الوفدى المنحل الانعقاد من تلقاء نفسه تمسكا بظاهر نص الدستور . وهنا ثرت في وجه الزميل سليمان حافظ مذكرا بأنه لا يليق بسدنة القانون وحرماته ان يستعدوا الحكومة على نواب انتخبهم الشعب لتمثيلة ، واضفت وهو ما اثبتته هنا للذكرى التى قد تنفع المؤمنين أننا بصدد انقلاب عسكري لا يعلم الا الله اين سيقود البلاد وان واجبنا كحقوقيين مدنيين أن نتضامر لمواجهة ما يصاحب مثل هذه الانقلابات العسكرية من خطر على الحريات . ولم أر بعد ذلك الاجتماع ولعدة سنين الاستاذ سليمان حافظ اذ كنت قد قدمت استقالتى من وظيفتى كمستشار في

---

(١) عند وفاة الملك فؤاد الاول في ابريل سنة ١٩٢٦ كان دستور سنة ١٩٣٠ المعروف بدستور اسماعيل صدقى قد الغى وتقرر العودة الى دستور سنة ١٩٢٣ نزولا على رغبة غالبية الشعب . ولم تكن الانتخابات قد اجريت بعد لتشكيل مجلس النواب الجديد ولا أعيد تشكيل مجلس الشيوخ ، واذ كانت الظروف لا تحتمل التأخير فلم يكن بد من اختصار اجراءات الانتخاب والتعيين للبرلمان الجديد وبذلك تحاشى على ماهر باشا الذى كان يرأس الوزارة عندئذ دعوة آخر مجلس نواب ومجلس شيوخ ونديين للانعقاد .



مجلس الدولة في أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٢ بسبب بعض تخطيات مستنى بغير وجه حق أنا وزميلي المرحوم المستشار أبو العينين سالم في حركة إعادة تنظيم المجلس ، وقبلت استقالتنا في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان سليمان حافظ خلال تلك السنوات قد بلغ أوج الشهرة باختياره نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية في وزارة اللواء محمد نجيب المشكلة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ (١) ثم اطيح به في أزمة مارس سنة ١٩٥٤ فعاد لمزاولة المحاماة ثم اعتقله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أبان العدوان الثلاثي على البلاد في أكتوبر أو نوفمبر سنة ١٩٥٦ مع عدد من السياسيين . وبعد ذلك سعدت بزيارته لى في مكتبى بشارع شريف في أوائل عام ١٩٥٧ عندما كنت اعمل وقتها في المحاماة فاستذكرنا سويا ما جرى من أحداث منذ الفتوى اياها الخاصة بموضوع الوصاية على العرش (٢) ، فأظهر لى الندم على موقفه من هذا الموضوع ولتأييده المطلق لقادة حركة الجيش على حساب الحكم الديمقراطي النيابى . وقال وهو في غاية التأثر أن ما أصابه من اعتقال وغم بعد ذلك إنما كان تكفيرا عن تلك الذنوب !! رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته .

ولنعد الى قضية الوصاية على العرش التى كان لها ما بعدها وتشكل علامة بارزة على طريق الخروج على الشرعية الدستورية (٢) . فهان اطمأن الدكتور عبد الرزاق السنهورى على مؤازرة مستشارى الراى باستثناء واحد منهم لوجهة نظره حتى أخذ هو والاستاذ سليمان حافظ رئيس قسم التشريع والراى ووكيل مجلس الدولة فى اعداد التشريع المترتب على تلك الفتوى ، وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ باضافة مادة جديدة برقم ١١ مكرر الى الامر الكريم الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية كما سارع السنهورى وسليمان حافظ الى ابلاغ الرئيس على ماهر بمضمون تلك الفتوى فقام بدوره بابلاغها الى اللواء محمد نجيب وزملائه قادة حركة الجيش ، وحتى لا يترك لهم فرصة

---

(١) واختير فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ بعد اعلان الجمهورية مستشارا لرئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب .

(٢) يبدو من مذكرات بهى الدين بركات باشا ( الذى اصبح مع القائمقام رشاد مهنا والامير السابق محمد عبد المنعم وصيا مؤقتا على العرش ) انه لم يكن يجذب هو الاخر دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد « لان ثورة ٢٣ يوليو قامت للتطهير ومحاربة الفساد بينما كان البرلمان المذكور بهجلىسيه عونا على جميع ملائحته فاروق من آثام بتأييده الوزارات الوفدية التى تسترت على جميع مساوىء فاروق » ( مجلة المصور عدد ٢٩ يوليو ١٩٧٧ ) .

(٣) هذا ما استقطه الرجل الفاضل بهى الدين بركات باشا من حسابه فى مذكراته آنفة الذكر وكان كالمستجير من الرمضاء بالنار !

العدول عنها او مجرد التفكير في ذلك امر بان تذاغ فورا من محطة الاذاعة لكى يسمعها القاصى والدانى .

واذكر بهذه المناسبة ان الاستاذ الفاضل احمد ابو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى ومقتذاك فكر على غير عادة في زيارتى بمنزلى بالمعادى في ذلك اليوم وعقب عودتى مباشرة من جلسة قسم الراى بمجلس الدولة للاستفسار عما انتهينا اليه في ذلك الاجتماع الطارىء ، فاعتذرت عن اجابته الى سؤله معتبرا ان ما جرى هو سر من اسرار الدولة لا يجوز التحدث فيه قبل ان يطلع عليه المسئولون ، واذا بهذا السر يذاع على اوسع نطاق في ذات اليوم في نشرة ما بعد الظهيرة فضحكنا لهذه المفاجأة واخبرته بتفاصيل ما جرى في ذلك الاجتماع .

وجاءت المادة الجديدة التى اضيفت الى الامر « الكريم » الخاص بوضع نظام توارث العرش ، باحكام شاذة فصلت على حجم وقياس الحالة الطارئة التى وجدت السلطة نفسها فيها بعد تنازل الملك فاروق عن العرش في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ لولى عهد لايزال في المهد ، وبرلمان احد مجلسيه منحل والاخر معطل ، ولغرض محدد ومقصود لذاته هو استبعاد عودة هذا البرلمان الوفدى الى الانعقاد كما كان يقتضيه في نظرى الدستور القائم لو قيست حالة تنازل الملك عن العرش على حالة وفاته . فنصت المادة الجديدة من المرسوم بقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٢ آنف الذكر والصادر في ٢ اغسطس على انه « في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منحلا ان يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها في المادة العاشرة من الامر الكريم الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها . وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين امام مجلس الوزراء سلطة الملك الى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة ولاحكام المادة ٥١ من الدستور » .

وهكذا ابتدع النص فكرة الوصاية المؤقتة للعرش تهريا من الوصاية الدائمة ، وجعل تعيين هيئة الوصاية المؤقتة من اختصاص مجلس الوزراء ، بينما يختار مجلسا البرلمان هيئة الوصاية الدائمة ويثبتانها في الحكم ، وجعل حلف يمين الاوصياء المؤقتين امام مجلس الوزراء بينما يؤدي الاوصياء الدائمون تلك اليمين الدستورية امام مجلسى البرلمان مجتمعين حسب نص المادة ٥٢ من دستور سنة ١٩٢٣ . . وهكذا امكن تجنب دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد هذا الاحتمال الذى كان أبغض الحلال لدى الرئيس على ما هر لعداوته التقليدية للوفد ، ولدى كل من رئيس مجلس الدولة عبد الرزاق السنهورى ووكيله

الاستاذ سليمان حافظ . فعداوة الاول للوفد معلومة منذ ان كان وزيرا سعيديا في وزارة النقراشي ثم بعدما حاول الوفد عند توليه الحكم عام ١٩٥٠ اقصاءه عن منصبه كرئيس لمجلس الدولة . اما الثانى سليمان حافظ فلم يكن يخفى كرهه لمصطفى النحاس رئيس حزب الوفد وبطانته . وقد تجلى ذلك في اعتراضه على الرئاسة الشرفية للنحاس باشا لحزب الوفد كما اشرنا اليه في حديثنا عن الاحزاب السياسية في فصل آخر من هذا الكتاب .

وقد نوه الاستاذ احمد ابو الفتح الى موضوع هذه الوصاية المؤقتة في مقاله « الى أين ؟ » بجريدة المصرى عدد ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفى سياق حديثه عن الاخطاء الصغيرة التى بدأت تتردى فيها قيادة حركة ٢٣ يوليو قال :

« . . ولكن بدأت الاخطاء تبرز صغيرة بادية ذى بدء ، وبدأت الاخطاء الصغيرة تتجاوز وتتقارب حتى بدأت كبيرة جسيمة ومخيفة ومرعبة !! ورحلت اناوغيرى من المخلصين نحاول ان نصد جحافل الاخطاء الصغيرة ونمنع تجمعها ولكن من انا ؟ ومن هؤلاء الذين كانوا عن اخلاص وايمان يحاولون منع هذا التجمع للاخطاء حتى نستطيع ان نصمد فى وجه السيل الجارف من الاخطاء . . ومن نحن حتى نستطيع ان نقاوم كل اخطائهم . . . وهل نحن جديرون بهذا ، وهل اتانا الله الحكمة حتى نعرف ان هذا خطأ وان مانحاول ان نفعله صواب من نحن ؟ لسنا الا كائنات تعد على الاصابع بين هذا الشعب الكبير . . . ومن هنا كان لابد ان اكتب لهذا الشعب ليرى أين الخطأ وأين الصواب والله الموفق ، » .

« وفى اعتقادى ان الخطأ قد بدأ يوم ان افتى قسم الرأى بمجلس الدولة فتواه فى مجلس الوصاية المؤقت ، وتلاه خطأ آخر يوم ان استمسك على ماهر بهذه الفتوى ، ويوم نادى بعض الكتاب بالفقه الثورى ، وأقول فى اعتقادى ان فى تلك الايام بدأت الاخطاء فقد جانب الجميع نص الدستور الذى أعلن الجيش انه عماد ثورته . . وبدأت الاخطاء واخذ كل خطأ برقبة خطأ آخر واذا بأعاصير الاخطاء تهب ذات اليمين وذات الشمال ومن فوق ومن تحت والمرء وسط كل ذلك ذاهل تائه يحاول ان يصد هذا فيصرعه ذاك . . » .

لم يكن موضوع الوصاية وحده هو الذى حفز احمد ابو الفتح الى كتابة هذا المقال الجريء ومتابعته بعد ذلك فى جريدة المصرى بعدد ٩ مارس سنة ١٩٥٢ ، وانما حفزه الى كتابته ايضا قصة التطهير وفيها يقول : « التطهير — التطهير — التطهير فى كل مكان لا نسمع الا التطهير . . . الجيش يقول التطهير ، والموظفون يقولون التطهير ، والحكومة تقول التطهير ، ورجال الاحزاب يقولون التطهير ، كل انسان يقول التطهير !! وبدأت هذه الكلمة الجميلة تكون مطية لاطياء جسيمة . بدأ المواطنون على اختلاف وظائفهم يقولون أهلا



للتطهير يجب ان نرقت فلانا وفلانا ، وتحركت مطامع كل طامع وفساع في زحمة الطامعين المخلصون الصادقون !! وبدأت جحافل تزحف نحو القيادة ، وراح كل واحد يطعن في رئيسه يريد ان يخرج من عمله ليحتل مكانه غير عالم ان من هم اقل منه درجة قد حبر بعضهم الشكايات ضده ليخرجوه لاحتلال مكانه . . . وبدأت الكلمة الجميلة تكون داخل كل حزب محلية للطامع والحاقد والناقم ، فهذا يقول افصلوا رئيس الحزب ، آخر يقول بل ونائب الرئيس ايضا وثالث يضيف بل والسكرتير واعضاء مجلس الادارة ، وآخرون يقولون لماذا لا نعزل هيئة الحزب كلها ونتولى نحن زمام الامر . . . ورئيس الوزارة يقول لابد من التطهير او تعمل الحكومة بنفسها على تنفيذه . . يقول رئيس الوزارة ذلك لنقول آمين !! فمن لا يريد التطهير يا أيها الرئيس ؟ ما هي حدوده وما هي معايير وكيفية السبيل الى تحقيقه ؟ انى لا احب ان اسوء الظن بأحد وانى احترم الرئيس على ماهر ، واعتقد في كفايته ، ولكنى احمله مسئولية هذا الاضطراب الذى نحن فيه من اثارته كلمة التطهير دون ان يوضح للشعب معناها وحدودها .

هذا ما قاله الاستاذ احمد ابو الفتح في مقاله السابق الاشارة اليه ولكن هل اثار الرئيس على ماهر وحده قضية التطهير ام ان حركة الجيش هي التي اثارها ابتداء ؟ الم يقل قادة هذه الحركة صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ انهم قاموا بتطهير انفسهم ثم الم يطالبوا بعد ذلك الهيئات الاخرى والاحزاب السياسية بتطهير انفسها ، فلما اعييتهم الحيل ولم يلق مطلبهم استجابة كاملة ، قاموا بحل تلك الاحزاب ؟ الم يستصعدوا قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى لتطهير الادارة الحكومية ، في فتح باب الوشاية والنميمة على مصراعيه في كل مصلحة وأداة حكومية ، فتاه الحق بين اباطيل الناقمين والحاقدين والزاحفين كما اشار اليه احمد ابو الفتح نفسه في مقاله .

ووسط هذه الحملة المحمومة للتطهير ، كان من الطبيعى الا ينجو من سمومها اى انسان حتى ولو كان في أعلى المناصب كهيئة الوصاية على العرش مثلا !! لقد شكلت هيئة الوصاية المؤقتة في بادئ الامر من شخصيات ثلاث الامر محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات ( باشا ) والقائم مقام محمد رشاد مهنا ، ولم يكد يمضى على تشكيلها حوالى عشرة أسابيع حتى بدأت الانباء تنتشر عن خلاف بين قادة حركة الجيش وبين أحد الاوصياء على العرش . . وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢ انفردت جريدة المصرى بالاشارة الى أن الدوائر المسئولة قد لاحظت ان ضابطا يشغل منصبا كبيرا قد تخطى الحدود التى رسمها الدستور لسلطته ، وفهم الناس كما فهمت وكالات الانباء التى نقلت النبأ عن المصرى واذاعته بجميع أنحاء العالم ، أن المعنى هو القائم مقام رشاد مهنا أحد الاوصياء على العرش .

وفي الساعة الثالثة من صباح اليوم التالي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ اذيع البيان الاتي من اللواء ا . ح محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة « لقد قام الجيش بثورته وكان اول اهداف الثورة القضاء على الطغيان فأقصت ملكا طاغيا لا يحترم السلطات ودائب التدخل في شئون الحكم ، ويؤسفنا وقد رشح الجيش أحد ضباطه القائمقام ا . ح محمد رشاد مهنا في مجلس الوصاية المؤقت وطلب منه أن يلتزم حدود وظيفته كوصي لادخل له بشئون الحكم . فأخذ تارة يتصل بالوزراء طالبا اجابة مطالب شتى أكثرها وساطات ومحسوبيات وتارة أخرى يتصل برجال الادارة ، وتمادى الى أن حدث يوما أن أمر مباشرة بمصادرة إحدى الصحف بل وسحب رخصة أخرى . وقد نبه المرة تلو المرة ، ولكنه تجاهل ما كان يوجه اليه من نصخ وارشاد فحدث أن سمح لنفسه بأن يعارض علنا قانون تحديد الملكية ( الزراعية ) رغم علمه التام بأن القانون هو حجر الزاوية في الإصلاح الشامل الذي تريده الامة والجيش وقيادته التي قامت بتوجيه الحركة . بل وبلغ به التمداد فأخذ يدلى بالتصريحات العامة للصحف والمجلات المصرية والاجنبية ، وبعض هذه التصريحات من صميم سياسة الدولة وهذا مالا يجوز بحال أن يصدر من وصي على العرش . فتناول موضوع السودان ومواضيع شتى داخلية واخذ يتصل بدور الصحف موحيا اليها القيام بدعاية واسعة النطاق له ، ودأب على بث روح التفرقة حتى خيل للبعض أن هناك جملة اتجاهات للجيش وليس اتجاها واحدا قويا نحو غاية مرسومة . ولقد تحملت القيادة العامة تصرفاته هذه على مضض اسبوعا تلو اسبوع الى أن تقدم حضرته لنا رسميا بطلب تدخله الفعلى في كل أمر من امور الحكم . ومن ذلك ظهر لنا بوضوح ان حضرته لم يستطع التمشي مع اهداف الحركة والسير على مبادئها المرسومة لذلك قررنا اعفاءه من منصب الوصاية على العرش ، وليعلم الجميع ان هذه الحركة قائمة على المبادئ ولن تقف في سبيلها نزوات اشخاص أو اطماع افراد والله ولى التوفيق . » ونشرت الصحف الصادرة في ١٤ أكتوبر هذا البيان بحروف بارزة كبيرة بعنوان « اقالة القائمقام رشاد مهنا من منصبه » . وفوجئ الوصيان الاخران بهذا النبأ (١) .

وعلقت جريدة المصرى بعدها الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ( ٢٤ محرم سنة ١٣٧٢ ) على ذلك البيان بقولها : « تستطيع المصرى اليوم ان تزيج الستار عن المراحل التى مر بها موضوع الوصى ( رشاد مهنا ) حتى انتهى الى ضرورة البت فيه برأى ، فقد صرحت الدوائر المسئولة لندوب المصرى بأن الموضوع بدأ عندما اتجه التفكير الى الاخذ بفكرة تشكيل هيئة مؤقتة للوصاية

---

(١) مذكرات بهي الدين بركات « سبعون يوما في وصاية العرش » « المصور » عدد ٢٧

اغسطس ١٩٧٧ .

على العرش فقد رأى المشرفون على قيادة الجيش ان يكرموا القائم مقام محمد رشاد مهنا لكفاءته واخلاصه بأن يخناروه عضوا يمثل الجيش في مجلس الوصاية ولتحقيق هذا الغرض عقد رجال القيادة اجتماعا حضره القائم مقام رشاد مهنا وعرف ان النية قد اتجهت الى تعيينه وزيرا للمواصلات في التعديل الوزاري الذي تم في وزارة الرئيس السابق على ماهر تمهيدا لاختياره عضوا في هيئة الوصاية المؤقتة وكان معروفا ان تعيينه وزيرا خطوة لا بد منها قبل اختياره وصيا لان الدستور يقضي بالا يلى منصب الوصاية الا من ولى منصب الوزارة (١) . ولما سمع القائم مقام مهنا هذا الكلام اغرورقت عيناه بالدموع وقال للضباط ان هذا اكثر من اللازم فاني لم اكن اطمح ابدا في هذا التكريم الزائد عن الحد . وكان رد الضباط عليه أننا واثقون في اخلاصك مطمئنون الى أنك ستتملأ هذا المنصب وستؤدي واجبك فيه . وقد وقع الاختيار على القائم مقام رشاد مهنا بالذات في هذا المنصب ليوّدي واجبه الدقيق كعضو في هيئة تمثل الملك الذي ينص الدستور على أنه يملك ولا يحكم .

« وكان المتوقع ان يستطيع القائم مقام رشاد مهنا ان يعاون العهد الجديد في القضاء على كل اخطاء العهد الماضي وفي مقدمتها ان الملك السابق فاروق كان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكم ، غير ان تصرفات القائم مقام مهنا بعد ان تولى منصبه كانت عبارة عن سلسلة متلاحقة من مفاجآت فهمناها ان التوفيق قد جانبه في ادق واجبات منصبه ، اذ ترك لنفسه الحرية في التدخل مما يحمل معنى الاعتداء على الدستور نصا وروحا وجاءت صور هذا التدخل كثيرة متباينة فقد رأى القائم مقام مهنا ان من حقه ان يتدخل في شئون تطهير الاحزاب والهيئات السياسية فكان ان اجتمع بالسيد عبد السلام فهمي جمعة ( احد اقرباء الوفد ورئيس مجلس النواب في آخر برلمان وفدي ) وابدى له آراء معينة في شكل الوفد واعضائه ورئاسته . كما اجتمع بالسيد ابراهيم شكرى (٢) من حزب مصر الفتاة الذي تحول الى حزب اشتراكي قبل الثورة ) وحدثه عن الاستاذ أحمد حسين وعما يراه بشأن الحزب الاشتراكي والوضع الذي يكون عليه برنامج الحزب واخطاره لوزير الداخلية . ولم يقتصر نشاط القائم مقام مهنا على ذلك ، اذ كان يتصل ببعض أعضاء الوزارة ويتحدث اليهم في شئون وزارتهم ، محاولا ان يوجههم وجهات معينة في عملهم لاسيما فيما يتعلق بالتطهير الذي تجريه كل وزارة بين موظفيها ، وانه كانت للقائم مقام مهنا آراء كثيرة في موضوع التطهير بالذات في غير القطاع الحكومي فكانت له اتصالات

(١) يشترط الامر الكريم الصادر في ابريل سنة ١٩٥٢ في الاوصياء على العرش ان يكونوا من فئات معينة من بينها الوزراء .

(٢) وزير الزراعة فيما بعد في عهد الرئيس السادات :



بالمنشآت والمؤسسات يضع لها أسس هذا التطهير . وكثرت اجتماعات رشاد مهنا حتى نما الى علم رجال قيادة الجيش ان القائم مقام رشاد مهنا يسعى الى احياء الخلافة الاسلامية ليكون هو على رأسها ؟ ! واستمر في اتصالاته هذه بتوسع حتى أصبحت بعض الدوائر تردد القول ان القائم مقام رشاد مهنا هو الكل في الكل !! في شئون مصر في الوقت الحاضر ، وعلم هو ان ثمة آراء قد أبدت تقول انه يخرج على حدود سلطته ويعتدى على نصوص الدستور التي حددت تلك السلطات في صراحة ووضوح . ونصت بأنه كعضو في هيئة « تمثل الملك يملك ولا يحكم » .

« وعلى الاثر اتصل هاتفيا بالرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب ( وكان وقتها رئيسا لمجلس الوزراء ) وقال له : « اننى اريد ان نأتى الى مكتبى فى القصر ومعك السيد / سليمان حافظ نائبك لمقابلتى » وتعجب الرئيس محمد نجيب من هذا الاستدعاء ولكنه اثر ان يستجيب له مقدرا انه صادر من أحد الاوصياء ولهم بحكم مناصبهم اتخاذ مثل هذه الخطوة . وتوجه الرئيس محمد نجيب فعلا الى القصر بصحبة السيد / سليمان حافظ واجتمع بالقائم مقام رشاد مهنا فى مكتبه ساعة من الزمن ، وكان الوصى فاترا جدا ويتحدث اليهما فى عنف شديد يضرب مكتبه بقبضة يده وهو يقول : « اننى أحب ان تعرف ان رشاد مهنا ليس بصمجيا اننى لا اقبل ان اجلس هنا اوقع المراسيم التى ترسلونها اليها محسب !! اننى لاحظ ان الوزارة تتخذ خطوات كثيرة لا أعرف عنها شيئا ولا يعرض على من أمرها اية تفصيلات . أنك يا نجيب تستقبل استيفنس ( السفير البريطانى ) وكافرى ( السفير الأمريكى ) وتستدعى من السودان أقطابه وتتباحث مع الجميع دون علمى مع اننى واحد منكم ولا بد ان يؤخذ رأيى فى كل شيء » .

« ولاحظ الرئيس نجيب ان القائم مقام رشاد مهنا كان ثائرا ، فآثر الا يناقشه وقال له انه يفضل ان يترك الامر لبضعة ايام حتى يستعيد الوصى هدوءه لتكون المناقشة مجددة . ولكن الوصى زاد انفعالا وقال له فى ثورة شديدة : اعلموا اننى لن أكون بصمجيا !! » .

« ولم ير رجال القيادة بدا من وضع حد لهذا الموقف حتى لا يتطور أكثر من هذا ، فعقدوا اجتماعا شهدته القائم مقام مهنا وقالوا له انهم يلاحظون آسفين : ان الوصى قد خرج على حدود سلطاته ، وأنه حرصا على كفاءته ورغبة فى ان ينتفعوا بهواهبه يرجون لو انه عمل جاهدا على التمسك بنصوص الدستور فلا يحيد عنها وابلغوه انهم يرجون الا يتصل بالصحفيين الاجانب على وجه الخصوص ويدلى اليهم بأحاديث ينشرونها فى الخارج تتضمن أمورا ومسائل من حق الحكومة وحدها ان تتحدث فيها . ولكنه ثار مرة أخرى واخرج من

جيبه استقالة كان قد أعدها (١) معلنا أنه يدر على أن من حقه أن .  
يشارك في كل أمر يقرونه وأن يؤخذ رأيه في كل خطوة قبل اتمامها . فأعطاه  
رجال القيادة مهلة كانت تنتهي في منتصف ليلة الاثنين ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢  
ليقبلوا استقالته من منصبه كوصي مؤقت على العرش أو يستجيبوا إلى  
مطالبه .

تلك رواية جريدة المصري عن أزمة الوصي محمد رشاد مهنا ، والتي كان  
لها دوى في البلاد . قصة وصي أراد أن يملك ويحكم مع هيئة الوصاية وبينما  
عليه أن يكون رمزا ، ورغم أنه أحد ثلاثة تتكون منهم هيئة الوصاية ، بينما  
يقضى العرف منذ سابقة الوصاية على الملك فاروق نفسه في عام ١٩٣٦ — وكانت  
مشكلة وقتئذ من الأمير محمد على توفيق والد الأمير عبد المنعم وعزيز عزت  
باشا وشريف صبرى باشا خال الملك فاروق — ألا يستقبل أحد الأوصياء بالرأى  
بل يتعين عليه التداول مع الوصيين الآخرين . وأن جاز لأحد الأوصياء الثلاثة  
أن يعبر عن رأى هيئة الوصاية على العرش فهو بلا جدال رئيس هذه الهيئة ،  
وكان في عام ١٩٣٦ هو الأمير محمد على توفيق ، فلم ينزل مثلما انزل  
القائم مقام رشاد مهنا في عام ١٩٥٢ . ولم يثبت أن الوصيين الآخرين على  
العرش في عام ١٩٥٢ ، وهما الأمير محمد عبد المنعم والدكتور بهى الدين  
بركات ، كانا قد قبلتا تنصيب القائم مقام رشاد مهنا رئيسا لهيئتهم (٢) فلم يكن  
لتصديده أن لما أخذ عليه من مبرر اللهم الا غروره كضابط كبير في الجيش ، أو  
لأنه كان أكثر الأوصياء الثلاثة نشاطا ورغبة في الاتصال بشئون الحكم ، أم  
أنه كما اتسع عنه كان يعتبر نفسه ثلث ملك !! ونسى رشاد مهنا الوصي على  
العرش أن الملك نفسه وهيئة الوصاية بكاملها ومجلس الوزراء وغيره من  
مؤسسات دستورية لم تكن في واقع الأمر إلا واجهة تخفى وراءها صاحب  
السلطان الفعلى وهم قادة حركة الجيش أو مجلسهم الذى اشتهر فيما بعد  
بمجلس قيادة الثورة ، وعلى رأسه وقتذاك اللواء محمد نجيب قائد تلك  
الحركة الظاهر وقائد عام القوات المسلحة !! وقد دفع رشاد مهنا ثمن هذه  
الخطأ باعفائه من منصب الوصاية وفرض الإقامة الجبرية عليه مدة طويلة (٣)

ولقد اثنى على صفاته مع ذلك الاستاذ الكاتب احسان عبد القدوس في

---

(١) أعد هذه الاستقالة في أوائل أكتوبر ١٩٥٢ وأطلع زميله بهى الدين بركات (باشا) عاينها في  
٨ أكتوبر وأن كانت مؤرخة في ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ ونشرت في مذكرات بهى الدين بركات «سبعون  
يوما في وصاية العرش» أنظر مجلة المصور عدد ١٩ أغسطس ١٩٧٧ .

(٢) كان بهى الدين بركات على العكس حريصا على ترتيب الأقدميات بين الأوصياء المؤقتين  
الثلاثة ، ولم يعجل أبدا أن يكون لرشاد مهنا مكان الصدارة منها .

(٣) لقد اتهم رجال الثورة رشاد مهنا بعد ذلك بأنه حاول أن يهرب من الميدان بطلبه  
أن ينقل بعميدا عن القاهرة حتى لا يشارك في حركة الجيش عند تفجيرها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢  
أنظر ماسياتى بعد .

مقال بعنوان « مسئولية الحكم » نشر بجريدة المصرى فى ذات العدد الذى ظهر فيه قرار الاقالة فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ وعبر الكاتب فى هذا المقال عن الحيرة التى تنتاب الكثيرين من المواطنين وغيرهم حول من يمسك فعلا بمقاليد الحكم فى تلك الفترة وبعد حوالى ثلاثة أشهر من نجاح حركة الجيش . ونقتطف من ذلك المقال العبارات التالية : « من المسئول اليوم عن حكم مصر !! ليست هذه هى المرة الاولى التى يتردد فيها هذا التساؤل فقد سبق ان رددت نفس السؤال فى سلسلة مقالات نشرتها فى عهد الملك السابق عندما كانت سلطات الحكم تتداخل فى بعضها تداخلا مشوها . . ورددت نفس السؤال مرة ثانية بعد عزل الملك وفى عهد وزارة الرئيس السابق على ماهر عندما شعرت بتباعد العقليات بين القيادة العامة للجيش فى وقت كنا نحتاج فيه الى عقلية واحدة وسلطة واحدة ورأى واحد حتى نستطيع ان نسيطر على المشاكل العتيقة التى خلفها العهد القديم . . وكان ان خطونا خطوة كبيرة نحو تحديد مسئولية الحكم وتوجيهها باستقالة وزارة الرئيس السابق على ماهر ، وتولى الرئيس محمد نجيب الحكم ، ورغم ذلك فأتى أعود اليوم وأجد نفسى مضطرا لان أعيد السؤال ، من المسئول عن حكم مصر؟ ولست وحدى الذى يتساءل ويبحث عن جواب . ان نواحى كثيرة من نواحى الحكم لاتزال مائعة غير محددة وغير واضحة المعالم ، واجراءات كثيرة تتم دون ان تتخذ طريقا موضوعا ، وآراء خطيرة كان يمكن ان يكون لها شأن تتخبط هنا وهناك » .

واستطرد الكاتب يقول فى مقاله المذكور « وافترض ان هناك رأيا متعلقا بالسياسة العليا وبمبادئ الحركة الأساسية الى أين نتجه به ؟ الى محمد نجيب؟ وهل يتسع وقت محمد نجيب لكل رأى ، وهل يستطيع وحده ان يتحمل مسئولية كل شيء ؟ وهل نستطيع ان نحمله اكثر مما تتحمله طاقة البشر ، بل وطاقة الملائكة ؟ . . الى رشاد مهنا ؟ وهل من حق رشاد مهنا ان يستمع الى هذه الآراء ويبت فيها ، وما هى اختصاصاته على وجه التحديد ؟ الى القيادة العامة وما هى هذه القيادة العامة ؟ التى أصبحت فى أذهان الناس شيئا كالقصر المسحور وأساطير الاولين !! ومن هم أعضاؤها ؟ ومن هم أبطال الحركة ؟ وما هى اختصاصات كل منهم اليوم ؟ . هذه هى الحيرة التى نقاسيها اليوم والتى تدفع الى التساؤل والى الالاحاح فى تحديد مسئولية الحكم فى هذه الفترة بالذات تحديدا قاطعا حاسما » . وطلب الكاتب فى سبيل تنظيم مسئولية الحكم بأن يبدأ « بتحديد سلطات مجلس الوصاية باعتباره الهيئة الرسمية التى خلفت الملك السابق فاروق والتى تمارس سلطات الملك القاصر ( أحمد فؤاد ) والتحديد الوحيد لسلطات مجلس الوصاية هو أن يكون مجلسا بلا سلطات ولا أى مظهر من مظاهر المسئولية ، ولا يكون نشطا الا فى حدود النشاط الرمزي الذى تحتمه المظاهر الرمزية للدولة » .



وخلص الكاتب من ذلك الى القول بأنه « كان من سوء حظ رشاد مهنا أن 'اختير وصيا للعرش' ، وهو منصب لا يتسع لجاهد صاحب رأى أو لاي نشاط سياسى بينما القائم مقام رشاد مهنا كما عرفه وسمع عنه قبل الحركة بسنوات وآمن بخلقه القوى وجرائه الاولية رجل فى رأسه آراء تفتعل فى شدة وتكاد تقفز من فوق لسانه فليس امامه والحالة هذه الا أن يختار بين الاستقالة فيخرج الى الحياة العامة حيث المتسع للدلاء بالرأى أو يتولى منصبا سياسيا يكون له سلطانه التوجيهية ، وبين أن يبقى فى منصبه رمزا كريما للذى بملك ولا يحكم ولا يتولى سلطة حقيقية أو يدلى برأى خاص » .

وقد اختار الوصى الاستقالة كما رأينا والتي كان ينوى التقدم بها فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ بينما اختارت له القيادة الاقالة مع الإقامة الجبرية !!

ويبدو أن اللواء أ . ح محمد نجيب لم يكن يكن نفس التقدير للقائم مقام رشاد مهنا ، فقد ذكر محمد نجيب فى الحلقة الثانية من مذكراته عندما تناول موضوع انتخابات نادى الضباط قبل حركة ٢٣ يوليو ، والتي تحدى فيها الضباط الاحرار ارادة الملك فاروق ، فاختاروا اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس ادارة نادى الضباط ضد مرشح الملك اللواء حسين سرى عامر ، والقائم مقام رشاد مهنا سكرتيرا للنادى ، وكلا من البكباشى زكريا محيى الدين وقائد الجناح حسن ابراهيم لعضوية مجلس الادارة (١) ، ذكرانه « فى هذا الجو المشحون فوجئت بخبر اثارنى تماما اذ بلغنى ان رشاد مهنا قد نقل الى العريش ، واسرعت الى مكتب حيدر باشا (وزير الحربية ) محتجا فقال الرجل انه لا يعلم شيئا عن الموضوع واتصل امامى هاتفيا بمدير المدفعية الذى ابلغه ان رشاد مهنا نقل الى العريش بناء على طلبه . ووقع الخبر على الصاعقة ولكن لم أصدق انه فربما كانت هذه هى بعض الاعيب كبار الضباط ونزلت من مكتب حيدر باشا الى منزل رشاد مهنا فوجدت أن الخبر صحيح وأن تبرير رشاد مهنا له هو رغبته فى الابتعاد عن القاهرة فى هذا الوقت الذى يلاحقنا فيه غضب الملك . . . ولم أقتنع بتبريره ولم أقتنع أيضا بانفراده فى اتخاذ القرار دون مشورة » .

(١) ولكن الملك لم يقبل هذه النتيجة أو تلك الهزيمة فاستدعى الفريق محمد حيدر باشا الى مكتبه كلا من اللواء محمد نجيب ومعه رشاد مهنا وقال لهما بصراحة ان أوامر الملك ان يدخل حسين سرى عامر مجلس ادارة النادى فأجاب نجيب ان هذا ليس من حق مجلس الادارة ، بل من صميم حقوق الجمعية العمومية للنادى ، وذكر نجيب فى مذكراته أن تلك الجلسة استمرت سبع ساعات حتى الثانية صباحا فى حوار مع حيدر وأنه هو ورشاد مهنا لم يتزعزعا عن موقفهما رغم نبرة التهديد الصريحة فى حديث حيدر لهما وان الملك حاول محاولة أخيرة لتعديل لائحة النادى عن طريق الجمعية العمومية ولكنه فشل فى محاولته فاصدر امره بحل مجلس الادارة وتعيين مجلس مؤقت .

وواضح من هذه العبارات أن محمد نجيب يتهم رشاد مهنا بالهروب من المسؤولية وإيثار السلامة على مواجهة الاخطار !! فهل لهذا العيب بالذات عهد اليه فيما بعد بمنصب الوصى المؤقت على العرش ؟ نترك الحكم في ذلك للتاريخ . وعلى أية حال كان لابد بعد اقالة رشاد مهنا من منصبه كوصى على العرش من اعادة النظر في هيئة الوصاية اما باستكمال تشكيلها الثلاثى كما بدأت واختيار وصى جديد ، او الاكتفاء بوصى مؤقت واحد ، وقد آثرت قيادة الحركة هذا الحل الأخير فأوعزت الى بهى الدين بركات بأن يستقيل من عضوية مجلس الوصاية وأبلغ هذه الرغبة بواسطة الاستاذ سليمان حافظ فقدم استقالته فوراً يوم ١٤ أكتوبر ذاته (١) ، وبقي الأمير السابق محمد عبد المنعم بمفرده وصياً مؤقتاً على العرش . واستدعى ذلك استصدار المرسوم بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٢ فى نفس التاريخ أى فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، بتعديل الأمر الكريم الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بشأن نوارث عرش المملكة المصرية تعديلاً ثانياً بعرض النص فيه على جواز اسناد الوصاية المؤقتة « فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، وكان مجلس النواب منحلاً الى وصى مؤقت للعرش او الى هيئة وصاية مؤقتة من ثلاثة يختارهم مجلس الوزراء ويتولى الوصى المؤقت او هيئة الوصاية المؤقتة من تاريخ حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك الى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقاً لأحكام ذلك الأمر الكريم وأحكام المادة ٥١ من الدستور » . ولما كان قد سبق للأمير محمد عبد المنعم أداء تلك اليمين الدستورية أمام مجلس الوزراء عند تعيينه لأول مرة ضمن هيئة الوصاية فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، فلم يكن ثمة حاجة لأدائها مرة ثانية بعد اغفاء زميليه رشاد مهنا وبهى الدين بركات ، ولكن ما من شك أنه أصبح من ذلك الوقت فى مركز لا يحسد عليه (٢) ، وازداد وضعه سوءاً بعد الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ من اللواء محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش ، والقاضى بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، والمرسوم الصادر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد . وفى الواقع لا يوجد تعارض حتمى بين سقوط دستور سنة ١٩٢٣ الملكى وبين بقاء أسرة محمد .

---

(١) واضح مما نشر فى مجلة المصور تحت عنوان « صفحات من مذكرات بهى الدين بركات » ان الرجل كان مهتماً بصفائر الأمور والشكليات أكثر من اهتمامه بالجواهر أنظر مثلاً اهتمامه ببراسم حلف الاوصياء لليمين الدستورية وهل يكون حضور الاوصياء « بالردنجوت » أو بالملابس العادية ( مجلة المصور عدد ٥ اغسطس ١٩٧٧ ) .

(٢) خاصة انه كان يعتمد كلياً على زميله فى هيئة الوصاية بهى الدين بركات باشا ولم يكن يستطيع العمل بدونه كما ذكر له عندما تلقى منه كتاب استقالته فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ من هيئة الوصاية نور اقالة القائم مقام محمد رشاد مهنا .

على في الحكم، أو بقاء الملك القاصر أحمد فؤاد الثاني على العرش. وإذا كانت المادة ٣٢ من الدستور المذكور قد نصت على أن عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي، فإن حقوق هذه الأسرة في الملك يعود لسنة ١٨٠٥ أي ما قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ بأكثر من مائة عام عندما ولي محمد علي باشا واليا على مصر بفرمان من الباب العالي ( تركيا ) بناء على رغبة زعماء مصر وعلمائها وتأييد ذلك بالخط الشريف الصادر إليه من السلطان العثماني بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذو القعدة سنة ١٢٥٦ والذي جاء فيه : « صممنا على تعيينكم في الحكومة المصرية المعينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ، ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية بيانها » .

وفي عهد حكام مصر من أسرة محمد علي استقلت البلاد شيئا فشيئا عن الدولة العثمانية لا سيما في عهد الخديوي اسماعيل باشا حفيد محمد علي الكبير ، وأعلنت استقلالها التام رسميا على يد الملك فؤاد ابن الخديوي اسماعيل في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ رغم بقاء الاحتلال البريطاني الذي ابتلينا به في عام ١٨٨٢ في عهد الخديوي توفيق والثورة العربية .

ولقد توالى على دست الحكم في مصر من أسرة محمد علي أحد عشر حاكما ابتداء بالوالي محمد علي باشا نفسه مؤسس الأسرة ثم ابنه ابراهيم باشا فعباس الأول فمحمد سعيد باشا فالخديوي اسماعيل باشا ( أول من حمل لقب خديوي مصر ) فالخديوي محمد علي توفيق فعباس حلمي الثاني فالسلطان حسين كامل ثم الملك أحمد فؤاد فالملك فاروق الأول ثم أخيرا أحمد فؤاد الثاني خاتم هذه الأسرة العلوية ! ومن بين حكامها من لا تزال مصر تجنى ثمار عهده في أكثر من ميدان حتى يومنا هذا مثل محمد علي نفسه وابنه ابراهيم باشا هذا القائد البارز الذي طبقت شهرته الآفاق وكادت انتصاراته الحربية أن تطيح بالدولة العثمانية ذاتها ، ولعل هذا مما دعا قادة حركة ٢٣ يوليو إلى الإبقاء على تمثالة شامخا يزين ميدان الأوبرا في قلب عاصمة البلاد. ومن بين أفراد أسرة محمد علي من حاول جاهدا اللحاق بركب الحضارة المعاصرة وأن يجعل من مصر قطعة من أوروبا ولو على حساب الخزائن العامة ، كالخديوي اسماعيل باشا (١) . ومنهم من عمل بالقدر الذي سمحت

(١) اختلف المؤرخون في تقييم شخصية الخديوي اسماعيل وعصره . فمنهم من أشاد به وبإنجازاته ، ومنهم من كمال له النقد وخاصة بسبب بذخه وتصرفاته المالية التي أغرقت مصر في الديون . وهي لا تعد شيئا يذكر إلى جانب ديون مصر الخارجية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي بلغت حسب بيان الحكومة في ٢٨ مايو ١٩٧٧ ما مقداره ٤٨٠٠ مليون جنيه مصري أو حوالي ١٢ ألف مليون دولار ( بالسعر الرسمي ) . انظر جريدة الاهرام عدد ١٩٧٧/٥/٥٩ بيان د . عبد المنعم القيسوني .



به الظروف السائدة في عهده على أن تتبوأ البلاد المكانة اللائقة بها بين دول العالم مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي من ضمن تراثها التاريخي الطويل ، كالمغفور له الملك فؤاد الاول . ومنهم من أهمل الشئون العامة وقضى حتى على منجزات سلفه مثل عباس الاول ومحمد سعيد باشا اللذين اتهما بالجنون والشذوذ . ومنهم من اختلت موازين الحكم في عهده فانقلبت الآمال التي علقها شعبه عليه في بداية حكمه التي تقهت استعجلت نهاية هذا العهد مثل الملك فاروق ، فمن كان يظن بعهد مظاهر الحب والولاء اللذين استقبل بهما عند عودته من الخارج للجلوس على عرش آبائه وأجداده بعد وفاة والده الملك فؤاد الاول في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وبعد الاحتفالات الشعبية البريئة التي انطلقت تملأ رحاب العاصمة عند زواجه الاول من صافيناز ذو الفقار ( الملكة فريدة ) في عام ١٩٣٨ ، ان هذا الشعور الفياض سوف يتحول الى ثورة غضب عليه وتمرد على حكمه في عام ١٩٥٢ !

ومن كان يتصور أن هذا الفتى الوسيم الذي تولى الحكم وهو دون الثامنة عشرة ميلادية من عمره والذي أطلق عليه شعبه في بداية سنى حكمه لقب الملك الصالح سوف يحمل معه بعد ستة عشر عاما فقط وهو ذاهب الى منفاه غير مأسوف عليه في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وصف الملك الفاسد ! فسبحان من بيده الملك وهو على كل شيء قدير ! ان مصريا واحدا فقط وجد بين جنبيه الشجاعة الكافية ليبرق اليه وهو على ظهر يخته المحروسة يغادر المياه المصرية بلا رجعة ليلقى اليه بكلمة وداع، وهذا الرجل هو المرحوم فؤاد اباظة باشا مدير الجمعية الملكية الزراعية سابقا ومن اقطاب الاسرة الاباضية المعروفة . أما ملايين المصريين فقد رحبوا بهذه النهاية، وحتى أولئك الذين ظلوا يحملون للملك بعض الود تذكارا لما كانوا يأملونه من خير للبلاد على يديه في بداية عهده ، ثم هالهم مدى ما أصاب سمعتها من سوء عند نهاية ذلك الحكم (١) هؤلاء جميعا اثروا التزام الصمت اما لخيبة الامل التي خلفها حكمه في نفوسهم ، أو خشية البطش ممن فجروا حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ واجبروا فاروق على التخلي عن عرش أجداده (٢) .

---

(١) كانت نهايته مع ذلك أرحم من نهاية مهد ميد الناصر من وجوه عديدة نتيجة لانحراف الحكم الناصري عن مبادئ ثورة يوليو .

(٢) جاء في شهادة الاسعاذ كريم ثابت أثناء محاكمة الثورة في اكتوبر ١٩٥٢ أنه أثناء عمله مستشارا صحفيا لفاروق من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٢ لاحظ ان تكوين الملك الجماني والعلى ثم يكن سليما ، وان فحده لم تؤثر فقط على جسمه بل كان لها تأثير كبير على عقلية . وفكر كريم ثبت انه كان يعتقد في بلدى الامر أن هذا الشذوذ العقلى نزوة من النزوات ملك شاب وغنى لم يوجه التوجيه السليم ، وان هذه النزوة سوف تتحسن مع الوقت وتحت ثقل التجارب لكن حاله ان الحالة تد اخذت تزداد يوما بعد يوم ، وانه اطلع في زيارة لضيف صديق على كتاب في تكوين

أما خليفته أحمد فؤاد الذى كتب فى لوح القدر أن يكون آخر ملوك الأسرة العلوية ، فقد ورث العرش طفلا ونحى عنه طفلا لا يدرى شيئا مما يجرى من حوله ، وكان من الممكن ألا يجلس على العرش أصلا لو أن قادة حركة الجيش قرروا سقوط الملكية فور استيلائهم على السلطة ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أو بعد نجاحهم فى إرغام فاروق على ترك البلاد فى ٢٦ يوليو ، ولكن انتصارهم الساحق على خصمهم وتذليلهم لكل عقبة بأهون وأسرع مما كانوا يتصورون واستسلام الجميع لآرادتهم دون مقاومة أو معارضة ، كل ذلك كان مفساجاة لهم ، فآثروا التريث وعدم قلب الأوضاع رأسا على عقب دفعة واحدة والسير على الطريق خطوة خطوة ، واحتفظوا مؤقتا بالدستور الملكى ، وابتقوا على سليل أسرة محمد على فى الحكم الى حين ، وعينوا على العرش كما رأينا أوصياء أرادوهم طيما خنعا فلما جاوز أحدهم الحدود خلعهوه ، واستبقوا من الأوصياء أضعفهم بحكم انتمائه الى الأسرة المالكة المهددة بالسقوط فى أية لحظة .

وإذا كان إعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ لم يجر معه الى الهاوية الأسرة المالكة إلا أنه هز العرش هزا عنيفا ، وكان نذيرا بأن النظام الملكى على وشك الزوال . وحتى قبل تشكيل اللجنة التى عهد اليها بإعداد مشروع دستور جديد محل الدستور الملكى القائم بدأ النقاش فى شتى الأوساط وعلى صفحات الجرائد اليومية والمجلات حول أى النظامين أصلح للبلاد ، الملكى أم الجمهورى ، ووضح من خلال هذا الحوار ان الاتجاه الأقوى هو الى النظام الجمهورى .

واذكر فى ندوة عامة حول نظام الحكم مستقبلا كنت قد اشتركت فيها مع آخرين من بينهم المرحوم محمد على علوبة باشا وهو أصلا من اقطاب الاحرار الدستوريين ، والاستاذ احسان عبد القدوس الكاتب المعروف ، والدكتور مصطفى الحفناوى المحامى ، والسيدة نعيمة الايوبى المحامية ، وحضرها بعض الضباط الاحرار وجمهور غفير من الشباب والكهول بعد الاعلان عن سقوط دستور ١٩٢٣ ، تركز الحوار على المفاضلة بين النظامين الملكى والجمهورى ، وكنت الوحيد الذى دافع وقتها عن النظام الملكى ، بينما أجمع المتحدثون الآخرون فى الندوة على ايثار النظام الجمهورى ، وقلت فى معرض حديثى لقدعشنا أربعين قرنا فى ظل نظام ملكى وليس من الهين ان نغيره الان، وان المقارنة يجب أن تكون بين الملكية الصالحة والجمهورية الصالحة ، لا بين ملكية

---

لشواذ نقلا عن اللغة الانجليزية فادهشه ان ماورد فى هذا الكتاب من اوصاف وتحليل ينطبق بالضبط على شخصية الملك السابق فاروق .

فاسدة وجمهورية صالحة ، واستشهدت بما هو حاصل في بعض الدول الملكية الأوروبية مثل السويد والنرويج والدانمرك وهولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة نفسها حيث الجالس على العرش يسود ولا يحكم ، وحيث مجلس الوزراء بمساندة البرلمان هو صاحب السلطة الحقيقية ، وتمنيت لو قدر لنا في مصر نظام ملكي على غرار هذا النموذج الديمقراطي النيابي البرلماني خاصة وان التاج الملكي ربما كان هو الرباط الوحيد أو همزة الوصل بين شمال الوادي وجنوبه ، بين مصر والسودان ، فلماذا لا نحافظ عليه اذا أردنا ان تظل الوحدة بينهما قائمة ، كما ان التاج البريطاني هو الصلبة الوحيدة الباقية بين المملكة المتحدة ودول الكومنولث !

ولم يغن هذا الدفاع عن النظام الملكي فتبلا عند اخذ الاصوات في ختام الندوة ان كانت الاغلبية الساحقة الى جانب النظام الجمهوري . ولقد نشرت احدى الصحف المحلية ماجرى في تلك الندوة تفصيلا وان غاب عنى اسمها (١) وربما كان القصد من هذه الندوة التي لم تعترض عليها قيادة حركة الجيش ، بل وحضرها ربما خصيصا بعض الضباط الاحرار احتلوا اماكنهم في الصف الاول من قاعة الاجتماع ، هو التعرف اكثر فأكثر على اتجاهات الراى العام في جو من الحوار الحر حول هذه القضية ، قضية المفاضلة بين النظامين الملكي والجمهوري ، ولقد قطعت لجنة الدستور في بداية الثورة قول كل خطيب وقت بكل ثقلها الى جانب النظام الجمهوري .

وسبق أن ذكرنا ان اللجنة المذكورة انتخبت من بين اعضائها الخمسين عدة لجان عمل فرعية من بينها لجنة من ١٥ عضوا عرفت بلجنة الخطوط الرئيسية واختارت هذه بدورها خمسة اعضاء هم السادة : عبد الرزاق السنهوري وعبد الرحمن الرافعي ومكرم عبيد والسيد صبرى وعثمان خليل وكلهم من كبار رجال القانون والمحاماه ، ومن بينهم اثنان من اساتذة القانون الدستوري المشهود لهم ، لبحث نظام الحكم أولا ، وهل يكون ملكيا ام جمهوريا . واجتمعت هذه اللجنة الخامسة مساء الثلاثاء ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣ ، بمقر مجلس الشيوخ وحضر الاجتماع اعضاؤها جميعا وشهده معهم كذلك الاستاذ حبيب المصرى عضو اللجنة العامة ( لجنة الخمسين ) وسكرتيرها العام الاسناد ابراهيم عبد الوهاب ، وانتهى الاجتماع في الثامنة

---

(١) اشارة الى تلك الندوة الاستاذ احسان عبد القدوس في برنامج «أوتوجراف» التلفزيونى اذيع في صيف عام ١٩٧٦ . ولقد ذكرتى بعض الصحفيين بهوفى من النظامين الملكى والجمهورى عندما نشر أننى سأنضم الى حزب جديد بعد صدور قانون الاحزاب . وردى أننى مازلت عند رأىى فيما يتعلق بالمفاضلة النظرية بين النظامين المذكورين ولكنى فى الوقت نفسه أحترم دستور البلاد الجمهورى وأخلص له .



مساء من نفس اليوم كما جاء في محضرها ورات في نهايته ابلاغ رئيس اللجنة على ماهر ( باشا ) مايلي :

١ — استعرضت اللجنة النظامين الملكي والجمهورى ورات باجماع الاراء ان يكون نظام الحكم جمهوريا .

٢ — ثم استعرضت النظام الجمهورى وقارنت بين الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية ورات باجماع الاراء اختيار النظام الجمهورى البرلمانى على ان يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب .

٣ — ورات ان تجتمع يوم الخميس ٢ ابريل سنة ١٩٥٣ فى الساعة الخامسة مساء لوضع دستور مفصل فى هذا الصدد .

وحمل الدكتور سيد نوفل مدير امانة اللجنة العامة قرار لجنتها الفرعية الخماسية هذه الى الرئيس السابق على ماهر فى منزله وكأنه بشرى عظيمة . . فامر بتبليغه فورا الى الصحف « حتى يكون الراى العام وثيق الصلة باعمال لجنة مشروع الدستور العامة ولجانها الفرعية » .

وظهرت الصحف المصرية فى يوم الاربعاء ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، تحمل على صفحاتها الاولى بالنبط الكبير نبأ اقتراح لجنة الخمسة بأن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وذكرت جريدة الاهرام ان اللجنة الفرعية المذكورة سوف تبحث فى اجتماعها القادم فى يوم الخميس ٢ ابريل سنة ١٩٥٣ ، التقرير المفصل لما اجمعت عليه وكذلك طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومدته ، ثم تستأنف اجتماعاتها فى البحث فى الحريات العامة التى ينبغى ان ينص عليها فى الدستور ، وان لجنة الخطوط الرئيسية المؤلفة من ١٥ عضوا ومن بينهم رئيسها وهو الرئيس السابق على ماهر ستجتمع يوم ١٦ ابريل لبحث تقرير اللجنة الخماسية عن نظام الحكم واتخاذ قرار فيه ، وانه بعد ذلك بأسبوع سيعرض الامر على اللجنة العامة لمشروع الدستور ( لجنة الخمسين ) وانه من المفهوم ان مسألة اختيار نظام الحكم هى مسألة منفصلة عن وضع الدستور بكامله ومن الممكن استفتاء الشعب فيها على حدة دون انتظار الفراغ من وضع الدستور كله ، وان الامر على أية حال متروك للمسئولين يبتون فيه على ضوء تقرير الظروف ومصالحة البلاد ، فان رأوا أن المصلحة تقتضى الاستفتاء فى نظام الحكم لولا ( ملكى أم جمهورى ) فسيجرون الاستفتاء عليه ، واذا ارادوا ان يكون الاستفتاء على مشروع الدستور دفعة واحدة فلن يجر هذا الاستفتاء الا بعد الانتهاء من وضع مشروع الدستور بكامله !!

واغلب الظن ان مصدر هذه البيانات هو الرئيس السابق على ماهر نفسه لكى يثبت للراى العام أن لجنة الدستور التى يترأسها ليست خاملة ،

ولكى يطمئن قادة حركة الجيش على اتجاهات اللجنة ، ومن بواكير هذه الاتجاهات ايثار نظام الحكم الجمهورى على نظام الحكم الملكى . ولقد بذلت لجنة الخمسة قصارى جهدها لشرح دواعى اختيارها للنظام الجمهورى واطراحها للنظام الملكى فى التقرير الذى انتهت من اقراره فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ ، ووافقت على هذا التقرير بالاجماع بعد ذلك لجنة الخطوط الرئيسية المكونة من ١٥ عضوا ثم لجنة الخمسين فى الخامس من مايو سنة ١٩٥٣ ، وبناء عليه تقرر اتخاذ النظام الجمهورى أساسا لوضع مشروع الدستور الجديد للبلاد .

وجاء فى تقرير لجنة الخمسة بهذا الصدد : « قامت الملكية فى اصلها التاريخى على زعم أن الملوك يستمدون سلطتهم من عند الله ، وانهم خلفاء الله فى أرضه ، ومن ثم نبئت نظرية الحق الالهى للملوك . ولم تنهذب الملكية لتماشى تطور الحضارة ولتلائم مقتضيات هذا التطور الا فى كثير من المشقة والعسر ، والا بعد مراحل متدرجة يتخللها كثير من أعمال العنف ، وانتهت فى الغالب الى ثورات دامية رفعت لواءها الشعوب فى وجه النظام الملكى . وقد نجحت هذه الثورات عند بعض الامم فى ترويض الملكية لتنزل على ارادة الشعب أما بأن تصبح صورة رمزية يكون فيها الملك رمزا للدولة ولا يزيد على ذلك وأما بأن تنقلب على الاقل صورة متوازية تتعادل فيها سلطات العرش مع سلطات الامة . والامم التى استعصت فيها الملكية عن الترويض والتهذيب لم يسمها وهى فى عنفوان ثورتها الا أن تعصف بعروشها وان تقتلع هذه العروش من اصولها لتستبدل بها النظام الجمهورى ، ومن ثم لا تكون الملكية شبه المطلقية والملكية المتوازية والملكية الرمزية فى الواقع من الامر الا مراحل تدريجية فى تطور النظام الملكى ، وهى سلسلة قد تتواصل حلقاتها كما وقع فى انجلترا او قد تنقطع ليحل النظام الجمهورى محل النظام الملكى كما وقع فى فرنسا . ذلك لان النظام الملكى يقوم فى اصوله الاولى على انكار سيادة الشعب ، ويقوم فى صورته المنطقية على أن فردا اختارته الصدفة عن طريق مولده وهو صالح لان يرث رئاسة الدولة طوال حياته ، وأن هذه الصلاحية تمتد بالصدفة وعن طريق المولد الى عقبه من بعده طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل ، وهذه جملة من الافتراضات لاتقوم على اساس ، بل ان الواقع كثيرا مايكذبها . فليس محققا فى النظام الملكى أن يلى العرش ملك صالح ، واذا وقع ذلك فليس من المحقق ان يبقى الملك صالحا طول حياته ، وليس من السهل اذا ولى الحكم ملك غير صالح طبقا لنظام الوراثة ان يصلح الشعب من فسادة وان يقوم اعوجاجه الا اذا قامت ثورة لتقتلعه من عرشه ، ولا يؤمن فى الثورات ان تقوم فى الوقت المناسب وان تنجح فى كل مرة ، هذا الى ان استهداف البلاد للثورة تلو الثورة قد يؤدى الى اشاعة الفوضى وانهيار النظام هذا يجسر الى اواخر العواقب » .

وبعد أن انتهى التقرير من شرح تعارض النظام الملكى مع الحكم الديمقراطى ، وكيف تحمل الملكية الوراثية صاحب التاج على تقوية نفوذه ودعم سلطانه يوما بعد يوم ولو على حساب النصوص الدستورية وتدفعه اذا واقته الفرصة الى اغتصاب ما يستطيع اغتصابه من حقوق شعبية تكون قد ظفرت بها الامة بعد جهد مرير ، وكيف يتجه الملوك اول ما يتجهون الى تحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح أسرهم وذرياتهم على حساب مصالح شعوبهم ، وكيف يرثون هم وأولياء العهود داخل قصورهم تربية خاصة وسط مظاهر التملق والخنوع فيتملكهم شعور بالاستعلاء والتكبر فلا يستشعرون بحق الشعب فى محاسبتهم ولا يستقر فى نفوسهم انه هو مصدر السلطات حقا ، بينما رؤساء الجمهوريات على العكس من ذلك يخرجون فى مدرسة الشعب بعد ان تعركهم الاحداث وتضقلهم التجارب فيحسون بالآلام الشعب وتختلج نفوسهم بأماله ويدركون ان الشعب هو الذى اختارهم وانهم مسئولون أمامه ، وبعد هذا كله استطرد التقرير يقول انه « يبين مما تقدم ان النظام الملكى من حيث انكاره لسيادة الشعب — يوجب يقوم على أصول فاسدة ومن حيث اعتماده على مبدأ الوراثة يقوم على منطق غير صالح ، وان نظاما على هذا النحو مآله حتما الى الزوال فأخذت الدول فى العصر الحاضر تهجره الى النظام الجمهورى فبعد ان كان هذا النظام السائد فى أوروبا طوال القرن التاسع عشر تقلص ظله منذ بداية القرن العشرين وانزوى حتى انطوى فى ذكريات التاريخ عند كثير من الامم » .

ثم انتقل التقرير الى التدليل على عدم صلاحية النظام الملكى لمصر بالذات . . بعد ان تعذر عليها ترويضه فلم تستطع ان تجعله نظاما رمزيا او على الاقل نظاما متوازيا رغم وثبات الشعب فى تاريخه الحديث من أجل هذا الترويض ، الوثبة الاولى فى اواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق فلم تجار الاسرة المالكة وثبة الشعب ، بل استندت الى الاجنبى واستعانت به فى اخماد ثورة الشعب وسلمت البلاد الى الاحتلال البريطانى (١) . وكانت الوثبة الثانية فى اعقاب الحرب العالمية الاولى حينما اشتعلت الثورة الشعبية المصرية فى وجه الاجنبى وضد الحكم الملكى !! وهنا ايضا لم تماش الاسرة المالكة وثبة الشعب (٢) .

(١) يخلط التقرير بين عهدى اسماعيل وتوفيق وماورد فيه يصدق فى حق الخديوى توفيق ولكن يجافى الواقع فيما يتعلق بالخديوى اسماعيل الذى شجع الوثبة الشعبية وانتدح اول مجلس شورى فى البلاد فى عام ١٨٦٦ . . ليجعل من المجلس ونوابه عوناً له ضد التدخل الاجنبى فى شئون مصر .

(٢) هنا أيضا يجاوز التقرير الواقع فلم تكن ثورة ١٩١٩ موجهة ضد النظام الملكى الودائى بل على العكس انضم عدد من كبار اعضاء الاسرة الحاكمة الى الشعب فى ثورته ومطالبته بالاستقلال التام وبجلاء الاجنبى ، وكان على رأسهم الامير الكبير مرطوسون باشا الذى كان على رأس اعيان الاسكندرية ومن أبرز شخصياتها حتى وفاته قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولم يشفع له ذلك ضد مصادرة املاكه الشاسعة وقصوره فى الاسكندرية وغيرها ونهب محتويات هذه القصور .



واستدرك التقرير يقول : « واذا كان دستور سنة ١٩٢٣ ، قد صدر في ذلك العهد ، فان القائم على العرش حينذاك سلم به على كره منه ، ولم يصدره الا بعد أن توجه بدعاية تحدث فيها عن الامانة التي عهد بها الله تعالى اليه منذ تبوئه عرش اجداده ، نأثر في الازهان ذكرى الحق الالهى للملوك . بل وولد في نفوس الناس الاعتقاد بأن الدستور منحة ملكية منه الى الشعب وقد تأكد هذا الاعتقاد عندما عطل هذا الدستور مرة والغاء مرة اخرى .

ويكاد يلمس القارىء مدى الجهد الذى بذلته اللجنة الخماسية لتشويه سمعة النظام الملكى في مصر بأى ثمن وبكل حجة ، ولو كانت واهية ، فمثلا صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، في شكل منحة من الملك فؤاد كما هو المتبع عادة في الانظمة الملكية لا ينتقص من قدر هذا الدستور شيئا ، بل ولقد طالبت الجماهير بعودة هذا الدستور بعد أن كان قد استبدل به غيره في عام ١٩٣٠ ، فاستجاب الملك فؤاد الاول لهذا المطلب الجماهيرى في ١٩٣٥ . وتلك حسنة تعمدت اللجنة اغفال ذكرها حتى تلقى في النفوس ان ليس للنظام الملكى اية حسنة على الاطلاق . أما الوثبة الاخيرة التى عنها التقرير فهى وثبة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، « بعد أن ضاق الشعب بما استشرى من فساد في الحكم وانتهت باقتلاع الملك عن عرشه » .

ثم اخذ التقرير يدلل من واقع التاريخ الحديث والتجارب العملية ان النظام الملكى اذا فقد هيئته في بلد مضى الى غير رجعة (١) والنظام الملكى في مصر قد فقد هيئته وانحطت قيمته الادبية وذاع على الناس من تصرفات الملك السابق ( فاروق ) ما يجعل سيرته في ذاتها اذانا بانتهاء حكم أسرته ، فقد جمع في شخصه كل العيوب التى كانت موزعة بين اسلافه مما ادى الى تغلغل الفساد في ادارة الحكم وفي الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد ، فلم يكن بد من أن تتطلع البلاد الى الحكم الجمهورى ليكون بديلا من نظام ملكى فاسد ادى الى هذه الكوارث وقضى على نفسه بنفسه وليس في هذا — على حد ما جاء في التقرير — الا تطور طبيعى في حياة البلاد وانتقال الى نظام اصلح (٢) !!

يقرا المواطن المصرى هذا الدمغ الصارخ لسيرة الملك السابق فاروق ، ولعهده ، ثم يقارن بين هذه العبارات وبين ما قاله أكثر من وزير مسئول أو رئيس وزارة سابق في ذلك العهد فيعتريه العجب ، وأى عجب !! فما هو المرحوم الدكتور طه حسين عندما كان وزيرا للتربية والتعليم في آخر وزارة

---

(١) وهذا خطأ تاريخى فقد عادت الملكية اخيرا الى اسبانيا بعد غيبة أكثر من أربعين عاما واستعادت فرنسا في عام ١٨١٤ النظام الملكى بعد الثورة الفرنسية الكبرى وحروب نابليون بونابرت الذى تشبه بالملوك فتزوج نفسه امبراطورا على الفرنسيين في عام ١٨٠٤ .  
(٢) يتناسى واضعوا التقرير الحقيقة الواضحة وهى أنه ليس كل النظم الملكية فاسدة كما أنه ليست كل الجمهوريات سالحة !

وفدية يقول في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمناسبة افتتاح معهد الصحراء بحضور الملك فاروق « واليوم نحتفل بهذه المأثرة الكبرى من مآثر فؤاد . . وأنت إمامنا في هذه الحفلات يرى الشعب عنايتك بالعلم والعلماء فيرى صورة جلييلة رائعة من صور الوفاء التي لا نظير له ولا حوله أنت أستاذ شعبك في الخلق الذي يمس سيرة الفرد وسيرة الملك مع شعبه » .

ويقول طه حسين أيضا في حضرة الفاروق بمناسبة افتتاح جامعة الاسكندرية في عام ١٩٤٣ « وما أرى أنك ستقنع بشيء في سبيل الخير . فهذه جامعة تنشئها ومن يدرى أية جامعة تنشئ في العام المقبل يا ابن فؤاد وحفيد اسماعيل ، خلال ورثتها بما منحك الله من ذكاء القلب وخصب العقل وبعد الهمة فأنت تريد ثم لا تكاد تريد متى تفعل ، وأنت لاتحب شيئا كما تحب الاسراع الى الخير ولا تكره شيئا الا الابطاء في الخير » .

وها هو ذا الرئيس السابق على ماهر (باشا) يدلى بحديث في ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الفاروق وبعد أسبوعين فقط من حريق القاهرة فيقول : « لاشك ان أبناء وادى النيل جميعا يحتفلون في ثنايا قلوبهم وأفئدتهم بعيد الميلاد ليذكروا في عبرة وحنان ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ يوم اعلن البشر مولد الفاروق المحبوب ففاضت قلوب المواطنين بشرا وسرورا وان طالع الفاروق الميمون أكبر دلائل التوفيق والسداد . ونشأ فاروق المحبوب على حكمة والده العظيمة . . . فعمل جاهدا ونهض باكرا وظل طابع التوفيق يلزم خطواته السديدة في الحياة ، فتجمعت لمصر في عصره الذهبي (١) » .

وها هو على سبيل المثال أيضا لا الحصر أحمد نجيب الهلالي (باشا) في ٦ مايو سنة ١٩٥٢ في عيد جلوس الفاروق وقبل اسابيع معدودة من حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يقول « وأوتى فاروق الملك والسداد فأصبح عرشه قبلة الآمال سبحانه الله ما أعظم شأنك وأوضح برهانك فقد أردت بنا رحمة واحسانا وتوفيقا وأصلاحا تولى الملك من تشاء . آتيت فاروق الملك والسداد وأصبح عرشه قبلة آمال المواطنين ومعقد رجائهم وأبر وحدثهم . وقد ملكت قلوبنا سجاياه . . الخ » .

فلنتذكر هذا المديح والثناء بل هذا النفاق والرياء عندما نحاكم عهد الفاروق ونتهم عهده وعهود أسرة أفراد محمد على جميعا بالفساد وننسى أن العيب فينا وليس فيهم ، وان البيئة الفاسدة لا تنبت نباتا صالحا أو كما يقال

---

(١) تناسى على ماهر هذا الثناء وانضم بعد الثورة الى زمرة من يوجهون الى فاروق وعصره ابشع التهم ، وتناسى أيضا انه كان من بين من عملوا على انقاذ هذا الملك الشاب .

في أمثالنا الشعبية « محال أن نصنع من الفسيخ شربات » وصدق من قال « كيفما تكونون يول عليكم » !

ولا نود أن نختم هذه الفقرات دون الإشارة الى ما أوراه المؤرخ الشهير عبد الرحمن الجبرتي فقد كان أكثر انصافا لمؤسس تلك الاسرة العلوية رغم ما قاساه على يد محمد علي بالذات ، فقد عاصره في أول سنى عهده وأخذ عليه مصادرتة أرزاق الناس كما فعل مع نظار الاوقاف ، وقتله المماليك في مذبحه القلعة ، واحتكاه لموارد البلاد ، ولكن الجبرتي لم يستطع مع ذلك ان يتجاهل المشروعات الضخمة التي اقامها محمد علي ، كبناء القناطر الخيرية ، واصلاحه لثغر رشيد ، وحفره ترعة المحمودية ، ولم يتراجع عن أن يصف تلك الاعمال الضخمة بأنها من همم الملوك حسب قوله ، وتمنى لو أن محمد علي وفق الى شيء من العدل اذن لاصبح في نظره « أعجوبة زمانه » .

ولنعد الى تقرير اللجنة « الخماسية » وكأني بها وقد استشعرت بعض الحرج من اغفالها كلياً الإشارة الى اية مزية من مزايا النظام الملكي ، فأثرت ان تنهى تقريرها بذكر بعض هذه المزايا ولكن لكى ترد عليها مسبقاً قالت لانض فوها » وقد زعم انصار النظام الملكي ان العرش بمصر رمز ثبات واستقرار في الداخل ومصدر توقيير واجلال في الخارج . أما أن العرش رمز ثبات واستقرار في الداخل فذلك وهم باطل ، فان مصر قد قام فيها النظام الملكي الوراثي وقامت الى جانبه وزارات مزعزعة وقام الى جانب هذا وذاك نفوذ أجنبي متغلغل فلم ينبج عن ذلك أى ثبات أو استقرار ، ولم يدع العرش وهو يميل بطبيعته الى الاستزادة من سلطانه سبيلاً لاستقرار أوضاع الحكم بل كان سبباً لحدوث أزمات مستمرة بينه وبين الشعب يقف كل منهما فيها من الآخر موقف العداء والتحدى . وعندما كان يعجز عن مقاومة الشعب فانه كان يتربص حتى تواتيه الفرصة لاجداث انقلاب رجعى لتعطيل الدستور أو الفائه وهكذا توالى الوزارات بين فترات قصيرة في غير ثبات أو استقرار ، فقد عين منها في الستة أشهر الاخيرة من هذا النظام البالى المتهدم مالا يقل عن خمس وزارات تعاقبت واحدة بعد الاخرى وقد بقيت احداها أسبوعين ولم تبق الايام معدودات » .

« وأما أن العرش مصدر توقيير واجلال في الخارج فان عكس ذلك هو الذى وقع في مصر ولا يزال ماثلاً في الازهان بعد فضائح اسماعيل ، فضائح الملك السابق ، وما كانت تفيض به الصحف والمجلات الاجنبية من تفاصيل لهذه الفضائح ، وقد تواترت الاخبار واستفاضت الاحاديث في ذلك ولم يجد في احد منها منع هذه الصحف من الدخول في مصر » .

« وأما ان الملك هو الحكم بين الاحزاب وهذه ميزة للنظام الملكى في نظر البعض لم تغفلها لجنة الدستور ) فان التجارب التى مرت بمصر فى هذا الصدد مريرة الية . فقد كان العرش يتلاعب بالاحزاب ويوقع بينها النفور والتفرقة



ويستغل بعضها للتكيد ببعضها الآخر ، حتى اذا وجد حزبا يواتى رغباته خلقه خلقا من العدم ثم يأتى ببطانته وحاشيته فيجعلها فوق الاحزاب بل يرفعها فوق البرلمان ثم يبسط يده بالاتفاق على حساب خزائن الدولة فيأخذ في جمع المال في كل شكل وفي استدرار مرافق البلاد لمصلحته الخاصة ، والحاشية تتقرب منه لتزين هذا الفساد له ومعاونته عسلى تحقيقه وتمعن في تحقيق غرائزه وشهواته حتى تبلغ هى الاخرى مآربها من المال والجاه والسلطان .

واستخلصت اللجنة من كل هذه الاسباب التى حرصنا على تسجيلها بشئ من الافاضة المنطوق التالى : « من اجل ذلك رأت اللجنة باجماع الاراء ترك النظام الملكى والاخذ بالنظام الجمهورى ، ويسرها ان تتلاقى فى هذه النتيجة مع ماتحس أنه هو الاتجاه الشعبى الواضح ، على أنها ترى مع ذلك استفتاء الشعب للتعريف على رايه فى هذه المسألة الجوهرية التى هى اقرب الى ان تكون مسألة شعبية تتعلق بالشعوب من ان تكون مسألة فنية تتعلق بالدستور » .

وبعد أن تقرر اتخاذ النظام الجمهورى أساسا لوضع الدستور ، شرعت اللجنة العامة ولجانها الفرعية فى بحث ومناقشة النقاط الأخرى ، وقررت ان تشكل الهيئة النيابية فى مشروع الدستور الجديد الذى سوف يحل محل دستور سنة ١٩٢٣ الملكى ، من مجلسين ، مجلس شيوخ ، ومجلس نواب ، كما تم فى اجتماع لجنة نظام الحكم والسلطتين التنفيذية والتشريعية فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ ، والمشكلة من الفقهاء الخمسة اعضاء اللجنة الخماسية منضما اليهم السادة على زكى العرابى من اعضاء الوفد السابقين واللواء أحمد حمدي همت والدكتور أحمد فكرى والاستاذ عبد الحميد الساوى ( من السعديين ) والاستاذ صالح عثماوى ( من جماعة الاخوان المسلمين ) وبرئاسة الدكتور عبد الرازق السنهورى ( رئيس مجلس الدولة وقتذاك ) اقرار المبادئ التالية :

- ١ — يقوم الى جانب منصب رئيس الجمهورية وهو رئيس الدولة مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ — ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة بواسطة هيئة الناخبين التى لها حق انتخاب اعضاء مجلس النواب .
- ٣ — مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات ميلادية قابلة للتجديد مرة واحدة .
- ٤ — اذا توفى رئيس الجمهورية او اصبحت منصبه شاغرا قبل نهاية مدته لاي سبب حل محله رئيس مجلس الشيوخ الى حين انتخاب خلف له .

وفى الجملة جاء مشروع الدستور المقترح الذى لم تنته لجنة الخمسين برئاسة على ماهر من مناقشته واقراره الا فى أغسطس سنة ١٩٥٤ ، أى بعد

أكثر من عام ونصف ، وكأنه طبعة ثانية منقحة لدستور سنة ١٩٢٣ منزها عن بعض عيوبه مع احلال رئيس منتخب للجمهورية محل الملك الوراثى .

وفى أثناء ذلك أصبح الجو مهيبا لاعلان سقوط النظام الملكى وسقوط حقوق أسرة محمد على فى حكم مصر . بل أصبحت هذه الخطوة حتمية بعد موافقة لجنة الخمسين فى جلستها المنعقدة فى الخامس من مايو سنة ١٩٥٣ على اتخاذ النظام الجمهورى أساسا لاعداد مشروع الدستور الجديد وبعد اعلان ذلك فى الصحف فى اليوم التالى . وكل ابطاء فى اتخاذ هذه الخطوة كان من شأنه أن يزيد من عذاب وارتابك الوصى المؤقت على العرش الامير السابق محمد عبد المنعم بعد أن أصبح وجوده على رأس الدولة نشازا دستوريا واشبه شىء بزائدة دودية غدا من المتعين استئصالها . لذلك لم يفاجأ الناس عند اعلان الجمهورية وسقوط حقوق أسرة محمد على فى الحكم فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ فى « البيان » الصادر من مجلس قيادة الثورة ، ولكن المفاجأة كانت فى صيغة البيان ذاته وفيما يلى نصه :

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه وقد بادرت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند اليه الاستعمار . ولكن من هذا التاريخ ومنذ الغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها بوجودها مستمدة من النظام الملكى الذى اجبعت الامة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه ، وان تاريخ أسرة محمد على فى مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى هذا الشعب وكان من أولى هذه الخيانات اغراق اسماعيل فى ملذاته واغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها ومالياتها للخراب حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ الى أرض هذا الوادى الامين ، ثم جاء توفيق فأتى هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحوى الغريب على العرش الذى استنجد باعداء البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل النفع فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير المنفعة المتبادلة . . وقد لاقى فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فائرى وفجر ، وطفى وتجبر وكفر ، نخط لنفسه نهايته ومصيره ، فأن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الاوضاع . . .

أولا - فنعلن اليوم باسم الشعب الغاء النظام الملكى وحكم أسرة محمد على مع الغاء الالقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانيا - اعلان الجمهورية وتولى الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ .

ثالثا - يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند اقرار الدستور الجديد .

« فيجب علينا أن نثق في الله وفي أنفسنا ، وأن نحس بالعزة التي اختص بها الله عباده المؤمنين ، والله المستعان ، والله ولى التوفيق » .

وقد اذاع هذا البيان الرئيس اللواء محمد نجيب ونشر في الجريدة الرسمية بعدد ٤٩ مكررا الصادر في يوم الخميس ٧ شوال ١٣٧٢ ( ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ) موقعا منه بوصفه رئيسا لمجلس قيادة الثورة ، ومن اعضاء هذا المجلس جميعا وعلى رأسهم البكباشي جمال عبد الناصر . وفضلا عن ركافة لغة البيان فانه لم يكن ثمة داع لتلك القسوة التي تميز بها واستهد روحها على ما يبدو من تقرير لجنة الفقهاء الخمسة المتفرعة عن اللجنة العامة للدستور . وكان بوسع مجلس قيادة الثورة ان يعلن النظام الجمهورى استنادا الى ما تبين من اجماع جماهير الشعب على ايثار ذلك النظام دون داع لتجريح اسرة محمد على بالجملة ، والادعاء بتجنيا على الواقع والتاريخ ان تاريخ هذه الاسرة في مصر كان سلسلة من الخيانات او الجنايات التي ارتكبت في حق الشعب !! فما كان محمد على الكبير مؤسس هذه الاسرة متجنيا على أحد او خائنا لمصر ، ولا كان ابنه الغازي ابراهيم باشا الذى حقق لمصر اعظم انتصارات عسكرية في تاريخها الحديث ممن ينطبق عليهم ذلك الوصف . ولعل هذا هو السبب في بقاء التمثالين المقامين لتخليدهما قائمين على نصبهما في الاسكندرية وفي العاصمة الى يومنا هذا اعترافا بما قدمه هذان البطلان للبلاد . كما ان اتهام السلطان حسين كامل او الملك أحمد مؤاد الاول بالتجنى او الخيانة لمصر أمر يرفضه التاريخ المنزه عن الغرض والاسفاف ، ثم ان منح ماورد في بيان مجلس قيادة الثورة فلماذا لم يقرر من وصفوا انفسهم بالضباط الاحرار سقوط اسرة محمد على منذ البداية ؟ ولماذا ابقوا على الملكية حتى الثامن عشر من يونيو سنة ١٩٥٣ ؟ . ولماذا تعاملوا مع الوصى المؤقت على العرش وهو من أسرة محمد على لفترة طويلة ؟ ولماذا ظلت المراسيم بقوانين والقوانين وسائر المراسيم الثورية وغير الثورية بما في ذلك مرسوم تشكيل وزارة اللواء محمد نجيب ذاتها في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تصدر من هيئة الوصاية المؤقتة او من الوصى المؤقت نيابة عن الملك القاصر أحمد مؤاد الثانى سليل تلك الاسرة اذا كان تاريخها كما قيل في البيان آنف الذكر سلسلة من الجنايات او الخيانات !!

ولقد اقترن اسقاط حقوق أسرة محمد على في حكم مصر واعلان الجمهورية وتعيين اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية (بالاضافة الى مناصبه الاخرى) . . باجراء تعديل كبير في هيكل الوزارة المشكيلة في ٧ سبتمبر سنة



١٩٥٢ ، والتي عدلت أول مرة في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ؛ فقبلت في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، وبمجرد اعلان النظام الجمهورى استقالة كل من الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، والمهندس مراد فهمى وزير الاشغال العمومية والاستاذ حسين ابو زيد وزير المواصلات ، والاستاذ محمد فؤاد جلال وزير الارشاد القومى وعين كل من البكباشى جمال عبد الناصر حسين نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بدلا من سليمان حافظ ، وقائد الجناح عبد اللطيف محمود البغدادي وزيرا للحربية والبحرية ، والصاغ اركان حرب صلاح الدين مصطفى سالم وزيرا للارشاد القومى ( بدلا من محمد فؤاد جلال ) ووزير دولة لشئون السودان فى الوقت ذاته .

كما صدر فى نفس التاريخ امر جمهورى رقم (١) لسنة ١٩٥٣ ، بتعيين الصاغ محمد عبد الحكيم على عامر قائدا عاما للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء ، و امر جمهورى رقم (٢) بتعيين الاستاذ سليمان حافظ نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية السابق مستشارا قانونيا لرئاسة الجمهورية بمرتبة قدره ٣٠٠٠ جنيه فى السنة .

وهكذا بدأ زحف الضباط الاحرار وعلى رأسهم قادة حركة ٢٣ يوليو واعضاء ماعرف بمجلس قيادة الثورة لاحتلال المناصب الوزارية ذات الاهمية فى الداخلية ، والحربية والبحرية ، والارشاد القومى ، فضلا عن منصب رئاسة الوزراء والذي شغله منذ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ اللواء محمد نجيب نفسه واستمر فى شغله حتى بعد توليه رئاسة الجمهورية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

ولقد تم الاتفاق على اذاعة هذه التدابير جميعا عقب اجتماع لمجلس قيادة الثورة بعد ظهر يوم الخميس ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ، استمر حتى العاشرة والنصف مساء استقبل على اثره الصاغ صلاح سالم عضو المجلس مندوبى الصحف ووكالات الانباء ليدلى اليهم بالبيان التالى منقولاً عن جريدة الاهرام ، ونشرته الصحف جميعا صباح اليوم التالى ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٣ :

« اقتضت الظروف الاعتراف بالوضع الواقع وعليه صار وضع نظام كامل فى مرحلة الانتقال لى تستقر الامور وسنعلن اليوم الغاء النظام الملكى وخلع الملك احمد فؤاد نجل الملك السابق فاروق وانهاء حكم اسرة محمد على و اعلان الجمهورية وتولية اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية على ان يحتفظ بكافة سلطاته الحالية خلال مرحلة الانتقال ، وتستمر هذه السلطات طوال مرحلة الانتقال هذه ، والكلمة الاخيرة فى نظام أو شكل الحكم

الجمهورى ستكون للشعب عند الاستفتاء بعد وضع الدستور الجديد واعادة الحياة النيابية عقب مرحلة الانتقال . وكذلك سيترك للشعب ابداء حكمه فى هل تكون الجمهورية رئاسية او برلمانية وكذلك اختيار رئيس الجمهورية ، وسيكون للرئيس محمد نجيب السلطات التى له الان بحكم الامر الواقع . وقد استلزمت سلامة الوضع دخول بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة كوزراء فى مجلس الوزراء وتوليبتهم بعض السلطات التنفيذية . وقد قرر مجلس قيسادة الثورة تعيين البكباشى جمال عبد الناصر نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية وتعيين قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية والصاغ صلاح سالم وزيرا للارشاد ووزيرا للدولة لشئون السودان ، كما تقرر تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة . وواضح ان هؤلاء الضباط سيحتفظون بصفاتهم كاعضاء فى مجلس قيادة الثورة وهو الاجراء الذى سيدعم الصلة بين الاداة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة . . . وقد قبلت استقالة الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمهندس مراد فهمى وزير الاشغال والاستاذ حسين ابو زيد وزير المواصلات والاستاذ فؤاد جلال وزير الارشاد الوطنى والدكتور محمد هبرى منصور وزير التموين ( والذى كان قد استقال من قبل واسندت اعباله الى وزير التجارة ) وهذه الوزارات ( ويعنى الاشغال والمواصلات والتموين ) لن تشغل الان وليس هناك مايدعو للعجلة لشغلها وسيكف بعض الوزراء الحاليين لتولى العمل فيها الى ان يبت فى شغلها خلال الايام المقبلة . . » .

على اثر انتهاء الصاغ صلاح سالم من القاء بيانه ، سأل مندوب الاحرام عما اذا كان الوزراء الضباط سيمنحون مرتبات الوزراء ، فأجاب بانهم سيعاملون معاملة الوزراء فى الامتيازات المقررة لهم ، ثم سأل المندوب عما اذا كانوا سيرتدون الملابس الرسمية ( العسكرية ) فأجاب ان هذا الامر متروك للوزراء ، وسأل هل تعيين هؤلاء الضباط وزراء يسقط عنهم صفتهم كضباط فى الجيش العامل ؟ فأجاب انه واضح ان هؤلاء الضباط سيحتفظون بامكانهم فى الجيش اذ انها ستظل محفوظة لهم وعند انتهاء مهمتهم يكون لهم ان يعودوا الى مراكزهم اذا شاءوا . وسأل المندوب هل سيختار قصر عابدين مقرا رسميا لرئيس الجمهورية فأجاب ان هذا المقرر لم يبت فى امره حتى الان . وسأل هل ستبقى القيادة والسلطة لمجلس قيادة الثورة كما هى ؟ فكان الجواب ان مجلس قيادة الثورة سيحتفظ بسلطاته خلال مرحلة الانتقال كما نص على ذلك الدستور المؤقت ( الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ) .

وكان مندوبو الصحف ووكالات الانباء قد لاحظوا حضور الاستاذ عبد القادر عوده والاستاذ سيد سابق من جماعة الاخوان المسلمين الى مقر القيادة قبل اذاعة التدابير الخطيرة آتفة الذكر ، وقد سأل مندوب الاحرام من باب الفضول عن سبب حضورهما فى ذلك الوقت بالذات ، فأجاب انهما كانا

على موعد مع البكباشي جمال عبد الناصر وزيارتها كانت عادية . وعند سؤال عبد القادر عودة نفسه وهو يغادر مقر القيادة عما اذا كان قد عرضت على بعض جماعة الاخوان المسلمين مناصب وزارية ، اجاب انها لم تعرض وانه وزميله سيد سابق قدما للاتصال بالبكباشي جمال عبد الناصر للمشاورة في المسائل العامة كما جرت العادة دائما نظرا لان جماعة الاخوان المسلمين هي الحزب الوحيد أو الهيئة السياسية الوحيدة التي ظلت قائمة بعد قرار حل الاحزاب السياسية الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ .

وكان قد مهد للتطورات الخطيرة التي أعلن عنها مساء يوم الثامن عشر من يونيو سنة ١٩٥٣ ، في اجتماعات عديدة سبقتها بأيام وكانت بعض الصحف مثل جريدة الاهرام قد اشارت الى ما استقر عليه رأى الجهات المسؤولة باجراء « تعديلات جوهرية في نظام الحكم لدفع عجلة الانتاج الى الامام والسير قدما في سياسة الثورة الاصلاحية ومايستدعيه تطبيق هذه السياسة الجديدة من اجراءات هامة » كما سبق ان اشارت الى الاجتماعات التي أخذ يعقدها مجلس قيادة الثورة لبحث هذه الاجراءات . وازاء ما تردد من اتجاه النية لدى ضباط القيادة لادخال عدة تعديلات في المناصب الوزارية لدعم الوزارة ببعض الكفاءات وتعزيز الاداة الحكومية بالقضاء على كل بال قديم بتزويدها بدم جديد يتمشى مع روح الثورة من أجل النهوض بالبلاد في مختلف الميادين ، عقد الوزراء يوم الاثنين ٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، اجتماعا برئاسة الاستاذ سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وبحثوا الموقف من جميع الوجوه وقرروا تقديم استقالاتهم الى الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء لافساح المجال امامه وامام مجلس قيادة الثورة لأجراء التعديل المزمع اجراؤه ، وتوجه وزير المالية والاقتصاد الدكتور عبد الجليل العمري ، ووزير الدولة الاستاذ فتحي رضوان ، الى البكباشي جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأبلغاه قرار زملائهما الوزراء وذلك قبل الاجتماع المشترك لضباط مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في مساء ذلك اليوم . وبحث المؤتمر المشترك في ذلك وتقرر ارجاء التعديل الوزاري لبعض الوقت . كما بحث بعد ذلك مجلس قيادة الثورة الاوضاع في عدة اجتماعات كان آخرها اجتماعه في الساعة الثامنة من صباح الخميس ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، والذي استمر حتى المساء كما ذكرنا برئاسة اللواء محمد نجيب ، حيث اعلنت في نهايته القرارات الخطيرة سالفة الذكر ، سواء فيما يتعلق باعلان الجمهورية وسقوط حقوق اسرة محمد على ، أو بالتعيينات الجديدة في رئاسة الجمهورية والمناصب الوزارية وقيادة الجيش ، وخروج بعض الوزراء المدنيين من هيئة الوزارة لافساح المجال للضباط . وتكرر ذلك فيما بعد (١)

---

(١) ففى أكتوبر سنة ١٩٥٣ عين قائد الجناح جمال سالم وزيرا للمواصلات ، وزكريا



وكان أول تصريح للواء محمد نجيب بعد توليه رئاسة الجمهورية في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، هو — كما ورد في الصحف — « أرجو ان يوفقنا الله الى تحقيق اهدافنا وان يهدينا الى سبيل الفلاح وان يؤلف بين الجميع ويجعل من اتحادهم جميعا خيرا دائما لتحقيق آمال البلاد وأن يقينا شر حب الذات ويديم لنا التمسك بالوحدة ومراعاة صالح الوطن قبل كل شيء . »

وقد أوردت الاهرام أيضا في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٣ ، خبرا صغيرا له مع ذلك دلالاته ومفزاه ، فذكرت انه على اثر اعلان التدابير الخطيرة آتفة الذكر في العاشرة والنصف من مساء الخميس « توجه الرئيس محمد نجيب واعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا الى منزل البكباشي جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وكان عبد الناصر ببذلته الرسمية فعانق الرئيس اللواء وسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة وأخذت لهم صور تذكارية داخل منزل عبد الناصر . وانه في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل غادر الرئيس وصحبه منزل مضيفهم البكباشي جمال عبد الناصر » ! وهكذا بعد أن أصبح محمد نجيب رئيسا للجمهورية وهو أعلى منصب رسمي في الدولة ( بالاضافة الى رئاسته لمجلس الوزراء ) ، وبعد أن عين البكباشي جمال عبد الناصر نائبا له في رئاسة مجلس الوزراء — ووزيرا للداخلية — يتوجه رئيس الجمهورية ومعه أعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا الى منزل نائبه عبد الناصر وتؤخذ لهم معه الصور التذكارية ! الا يكشف هذا النبا الذي قد يبدو تافها عن مركز الثقل الفعلي في الدولة وعن المحرك الحقيقي لعجلة الثورة ؟ لقد بدأت الجواهر تشعير بذلك حتى قبل تلك الليلة التاريخية التي هبطت فيها اسرة مالكة الى هوة النسيان ، وارتفع فيها واحد من أبناء الشعب الى قمة الدولة وزحف فيها الضباط الاحرار زحفا وثيدا لشغل المناصب الوزارية ، وبدأ نجم سليمان حافظ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية من السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وحتى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، في الافول والذبول وساعد على ذلك أنه بعد استقالته من مناصبه السابقة لشغل منصب المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية أصبح أوثق صلة بشخص الرئيس محمد نجيب وأقرب الى فؤاده ، وبالتالي ازداد بعدا عن قلوب منافسيه على زعامة الدولة وقيادة مسيرة الثورة . كما أصبح يوم ١٨ يونيو من كل عام عيدا وطنيا من الاعياد الرسمية بوصفه عيد

---

محيى الدين وزيرا للداخلية واحتفظ البكباشي جمال عبدالناصر بمنصب نائب رئيس الوزراء . وفي يناير سنة ١٩٥٤ عين كمال الدين حسين وزيرا للشئون الاجتماعية وهكذا استولى الضباط الاحرار من أعضاء مجلس قيادة الثورة على اغلب المناصب الوزارية في الدولة ، باستثناء الوزارات للفنية كالمالية والمعدل والاشغال العامة والاعيان والتربية والتعليم وحتى هذه الوزارة الاخيرة تولاها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة كمال الدين حستين ، بعض الوقت .

الجمهورية ، وخصص قصر عابدين ليكون مقرا لرئاسة الجمهورية وأطلق عليه اسم « القصر الجمهورى » .

وكانت الصحف المصرية قد اعلنت ان اللواء محمد نجيب قانع بمسكنه المتواضع الذى يقيم فيه بحلمية الزيتون ، وان قصر عابدين سوف يخصص فقط لاداء اعمال رئاسة الدولة وأن نجيبا لن يلقب « بصاحب الفخامة » احتراما لقرار الغاء الألقاب (١) .

وبعد ثلاثة أيام من اعلان الجمهورية فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ ، علمت الجماهير بوجود اللواء محمد نجيب فى القصر الجمهورى بمسكنه لاستقبال الوزراء المدنيين الجدد ولكى يؤدوا اليمين الدستورية امامه ( وهم وزراء التجارة والشئون الاجتماعية والمالية والزراعة ) ، فأخذت الجماهير تتجمع فى الميدان وتهتف بحياة الجمهورية ورئيسها اللواء ا . ح محمد نجيب ، فخرج اليهم والقى كلمة من شرفة القصر شكرهم فيها على مشاعرهم وهنأهم بالجمهورية التى هى حسب تعبيره « عنوان حكم الشعب لنفسه » . وقال فى كلمته ان مصر تريد من كل فرد أن يؤدى واجبه خالصا لوجه الله والوطن ، وحض على وجوب التمسك « بالاتحاد والنظام والعمل » (٢) للتغلب على الصعوبات وعلى عناد خصم قوى مازال يحتل البلاد .

وبعد ذلك بيومين فى مساء ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣ القى الرئيس محمد نجيب كلمة بليغة أخرى على عشرات الآلاف من المواطنين الذين احتشدوا فى ميدان الجمهورية ( ميدان عابدين ) امام مبنى المقر الرئيسى لهيئة التحرير (٣) بمناسبة احتفال هذه الهيئة بمولد الجمهورية ، وجاء فى مستهل كلمته « اليوم اعلن لكم اننا حططنا باسمكم آخر قيد من قيود الظلم والاستبداد التى فرضتها عليكم اسرة حاكمة غريبة عنكم . . فأنهينا باسمكم الملكية ليطوئها التاريخ بها جرت عليكم من مآسى وآلام وقامت الجمهورية بارادتكم لتفسح الطريق نحو المجد ونحو حياة شريفة يتكامل فيها المواطنون ، ويكون اول خدام الشعب فيها هم الحاكمون . لقد كانت بلادنا طوال عشرات السنين الماضية مسرحا لمأساة تمثل باسم الملكية والحكام الطغاة الفاسدين فأنحلت الاخلاق وخربت الذمم وانشق أبناء الوطن الواحد على انفسهم وعلى وطنهم ومن خلفهم وقف المستعمر يبارك جهودهم حتى ظن الناس الا ملجأ لهم . . نحن نشكر فضيل الله علينا ففى ظل الجمهورية لن يحكم هذا الشعب الا أبناء هذا الشعب الذين يحسون باحساسه ويستجيبون له منتهى نداءه » . وختم كلمته بقوله :

(١) جريدة الاهرام عدد ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣ .

(٢) وهو شعار هيئة التحرير فى السنوات الاولى لثورة ٢٣ يوليو .

(٣) أصبح هذا المبنى مقرا لمحافظة العاصمة بعد ان كان قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

لكنة للحرس الملكى .

« في مثل موقفى هذا خاطب أبو بكر الصديق رضى الله عنه المؤمنين بقوله :  
« يأيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم فان رايتم في استقامة فأعينونى »  
واذا اسأت فقومونى » ولست اجد أفضل من هذه الكلمة التى انطلقت من قلب  
الصديق الطاهر ، الى لسانه الشريف اختتم بها قولى » .

ولقد شرح لنا اللواء محمد نجيب في مذكراته التى نشرت بمجلة «الحوادث  
اللبنانية» كيف نقل الى الوصى المؤقت على العرش الامير السابق محمد  
عبد المنعم قرار مجلس قيادة الثورة القاضي بسقوط أسرة محمد على فى الحكم  
واعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ . قال نجيب : « وذهبت فوز اعلان  
الجمهورية الى منزل الامير عبد المنعم الوصى على العرش لابلاغه الخبر :  
ولكنه اهتز عاطفيا امام الموقف وبكى وهو يسمع الكلمة الاخيرة فى حكم أسرته » ،  
كما وصف لنا اللواء محمد نجيب فى مذكراته كيف تلقى الشعب المصرى نبأ زحف  
الضباط الى المناصب الوزارية او ما اسماه هو تطفلا « بداية صفحة جديدة  
يحمل فيها الضباط المسئولية فى مواقع وزارية » قال : « ولهم يرحب الراى  
العام بهذه الخطوة اذ تبددت احلامه فى مشاركة شعبية ديمقراطية وتعبثت  
خطوات لجنة الدستور ، وكانت ردود فعل المجلس « مجلس قيادة الثورة »  
حيال هذا الجو العام اتخاذ خطوات أكثر شدة وعنفًا ، وتقرر اعتقال عدد من  
الزعماء السياسيين ، وظهر اتجاه لتكوين محاكم الثورة بعدمحاكم الغدر المنشأة  
فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ والتى كانت تحاكم المسئولين السابقين على جرائم  
الشرف اثناء توليهم المسئولية ( يقصد جرائم الغدر واستغلال النفوذ )  
واعترضت على فكرة محكمة الثورة التى تجعل منا خصما وحكما فى نفس الوقت  
ولكن أغلبية المجلس وقفت ضدى حيث اصروا على تشكيلها امتدادا لمحاكماتهم  
لضباط المدفعية » .

ولاشك ان من بين الاجراءات العنيفة التى اشار اليها اللواء محمد نجيب  
فى مذكراته الى جانب تشكيل محكمة الثورة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ،  
مصادرة اموال أسرة محمد على فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعد مصادرة اموال  
الملك السابق فاروق . وفى سبتمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة  
اموال الملك السابق التى كانت قد وضعت تحت الحراسة فصول ٢٤ قصرا  
وتفتيشا لفاروق و ٨٠ ألف فدان واليخت فيض البحار وملايين من الجنيهات  
كانت مودعة فى البنوك باسم فاروق وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار  
مجلس قيادة الثورة « باسترداد اموال الشعب من أسرة محمد على وذلك  
بمصادرة اموال وممتلكات هذه الاسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت عنهم  
الى غيرهم سواء عن طريق الوراثة او المصاهرة او القرابة مع ترتيب معاش  
لن يستحقون منهم » .

وقد ذكر مؤرخ ثورة ٢٣ يوليو الاستاذ عبد الرحمن الرافعى تَبْريرا لقرار  
المصادرة ان كثيرين من افراد هذه الاسرة هربوا اموالهم للخارج قبل قرار



المصادرة وانهم في طريق تهريب اموالهم الاجزى ٤. فلم تر الثورة بدا من اصدار قرار المصادرة وبلغ عدد افراد هذه الاسرة ٤٠٧ اشخاص ، وقد يسمح لمن شاء منهم ان يسكنوا قصورهم مقابل ايجار زهيد يدفعونه ، ولم يقلد مؤرخنا بالطبع ان جانباً كبيراً من اموال اسرة محمد على ومجوهراتها لم يذهب الى الشعب بل اتخذ سبيله الى جيوب بعض ذوي النفوذ والسلطة من المتجرين بثورة ٢٣ يوليو ، وان معظم افراد الاسرة المالكة المنكوبة لم ينل في مقابل امواله التي صودرت الا معاشاً رمزياً لا يغنى ولا يسمن من جوع ، وان الكثير من القصور التي صودرت قد تهدم لاقتناره للرعاية والصيانة او حول الى مدارس وما الى ذلك من مرافق رغم عدم صلاحيته اصلاً لمثل هذه الاغراض ، فتحول هو ايضا نتيجة الاهمال الى شبه خرايات .

ولنعد الى رئيس الجمهورية الجديد وتحركاته . ففي ٣٠ يونيو ١٩٥٣ قرر مجلس الوزراء في جلسة تغيب عنها اللواء محمد نجيب عمداً ، ان يكون مرتب رئيس الجمهورية ستة الاف جنيه مصري في السنة أى بمعدل خمسمائة جنيه شهرياً . وعند عرض هذا القرار عليه قرر التنازل عن نصف هذا المرتب طوال مدة رئاسته « نظراً لما تتطلبه الدولة من اموال تستدعيها المشروعات الجديدة وانواع الاصلاح المختلفة وما يتبع ذلك من اعباء مالية طائلة على عاتق الدولة وفي هذه الاحوال الاقتصادية العامة » واضاف في كتاب بعث به الى وزير المالية والاقتصاد « وقرر انى لو كنت املك من الموارد الخاصة ما يكفى لنفقتى الفردية لتنازلت عن اخر ملين من مرتبى » (١) . ونشرت الصحف في الثانى من يوليو تحت عنوان « محمد نجيب قدوة صالحة للشعب » ان رئيس الجمهورية سافر في الساعة الثامنة من صباح اول يوليو الى بلدة اسطال من اعمال مركز سمالوط ليوذى واجب العزاء في وفاة والد القائد العام للقوات المسلحة اللواء عبد الحكيم عامر وانه استقل في ذهابه وايابه القطار العادى اسوة بعامه الشعب من محطة القاهرة الى سمالوط والعكس ، وانه عند بنى سويف تسلم برقية من السيد عبد السلام فهمى جمعة ( القطب الوفدى السابق ) قال فيها : « عشت لتضرب الامثال للناس لعلمهم يتفقهون » .

(١) ونلاحظ ان مخصصات رئيس الدولة في مصر كانت ٢٦٠ الف جنيه مصري في عهد الخديوى اسماعيل منها ١٠٠ الف جنيه للخديوى شخصياً و ٢٦٠ الف جنيه للأسرة المالكة . وكانت في عهد الخديوى تونيق ٣١٥ الف جنيه مصري منها ١٠٠ الف جنيه للخديوى و ٢١٥ الف جنيه للأسرة . وفي عهد الملك فؤاد الاول كانت ١٥٠ الف جنيه للملك نفسه ، و ١١١ الف جنيه للأسرة خفضت الى ٩٠ الف جنيه . وفي عهد الملك فاروق كانت ١٩٠ الف جنيه منها ١٠٠ الف جنيه للملك شخصياً ، و ٩٠ الف جنيه للأسرة زيدت فيما بعد الى ١٠٠ الف جنيه وفي اول عهد الثورة تدرت هذه المخصصات بمبلغ ٤٠ الف جنيه فقط منها ٢١ الف جنيه للعرش ، وتسعة آلاف جنيه لهيئة الوصاية ، و ٢٤ الف جنيه للأسرة المالكة ، ونا لبنت ان خفضت الى الف جنيه للعرش وثلاثة آلاف جنيه للوصى ( الامير السابق عبدالمنعم ) ، و ٢٤ الف جنيه للأسرة .

بمثل هذه التصرفات المظهرية والمتفقة في الواقع مع بساطته الغريزية  
اكتسب اللواء محمد نجيب عطف الجماهير ومحبة الملايين ، وكان هذا وحده  
كافيا لاغارة صدور خصومه والحاقدين عليه داخل مجلس قيادة الثورة  
وشجعهم على العمل ضده للتخلص منه في اول مناسبة وهذا بدوره يقودنا الى  
الحديث عن النزاع المريع بين نجيب وانصاره من جانب ، وبين جمال عبدالناصر  
وصلاح سالم وانصارهما من الجانب الآخر ، بسبب التنافس الشديد على  
حكم مصر وقيادة مسيرة ثورة ٢٣ يوليو .

# الفصل الرابع

## الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ( أزمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ )

كان اللواء محمد نجيب بعد اندلاع حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وحتى شهر فبراير من العام التالي سنة ١٩٥٣ ، ملء السمع والنظر .. ويبدو للعالم الخارجى ، بل وللشعب المصرى وكأنه مفجر الثورة والرئيس الفعلى النافذ الكلمة داخل مجلس قيادتها . واكتسب محمد نجيب منذ نجاح حركة الجيش كما رأينا شعبية عارمة تردد صداها في طول البلاد وعرضها ، وتحديث عنه صحف العالم أجمع في الشرق والغرب ، كما حظى بحب اخواننا في الجنوب الذين رأوا فيه نظرا لمدة خدمته الطويلة عندهم في السودان وصلاته العائلية هناك ، رمزا فذا لوحدة وادى النيل شماله وجنوبه أقوى بكثير وأرجح من تلك الوحدة المتمثلة في التاج المصرى السودانى المشترك ، والذي كان في الواقع تاجا مصريا خالصا .

وكان نجيب يدرك ذلك ويستغل مكانته في السودان احيانا لصالحه في مواجهة خصومه ، وكما ذكرنا في موضع آخر من هذا الكتاب ، أخذ الكتاب ورؤساء تحرير الصحف وأصحاب المصالح وجماهير المنافقين المنبئين في كل مكان يكتشفون للرئيس محمد نجيب من الصفات والمزايا مائدر ان يتوفر في عالمنا هذا لرجل واحد بمفرده ، كما يحدث عادة وخاصة في شرقنا عندما تسلط الاضواء كلها على شخصية بدأ نجمها يتألق في الافق \* وعلى أية حال كان المصريون يستيقظون كل صباح على صورة اللواء محمد نجيب تملأ الصفحات الاولى من جرائدهم ويطالعون باهتمام كلماته وأحاديثه ، ويتابعون بعطف حقيقى تنقلاته وزياراته ومجاملاته . فترسخت في أذهانهم صورة لمحمد نجيب الرجل المحبوب الودود الملائف المجامل الذى يود أن يرضى الجميع ، الضباط والمدنيين ، الفلاحين والاقطاعيين ، العمال وأرباب الأعمال ، السياسيين القدامى والزاحفين الى الحكم ، العهد الماضى والعهد الحاضر ، المصريين والسودانيين ، لذلك كان الكل يصفق له حيثما ذهب وأينما ظهر راكبا أو راجلا ، وأصبحت هذه الشخصية التى وصفها بعض الصحفيين الاجانب « بالدكتاتور الضاحك » رمزا محببا بشوشا لحركة ٢٣ يوليو سنة



١٩٥٢ ، وللوحدة بين شتى الوادى مصره وسودانه ، على عكس غريبه جمال عبد الناصر والذي كان يبدو للناس مهيبا متجها .

كما كان اللواء محمد نجيب فى الوقت نفسه فى نظر الضباط الاحرار واعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم بمثابة الاب الروحى لهؤلاء جميعا ايا كان وضعه الفعلى داخل مجلس قيادة الثورة ، هذا المجلس الذى أصبح يمثل السلطة العليا فى الدولة والموجه الفعلى لسياساتها فى الداخل والخارج . وساعد على انتشار الشعور العام بزعامة محمد نجيب على سائر اعضاء مجلس قيادة الثورة حرص هؤلاء فى بادىء الامر على البقاء بعيدين عن الاضواء وكذلك الفارق الكبير بين رتبته العسكرية ورتبهم ، وبين سنه واعمارهم . كما ان توليه الى جانب رئاسة مجلس قيادة الثورة ، لمنصب القائد العام للقوات المسلحة فضلا عن رئاسة الوزارة منذ الثامن من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، ثم رئاسة الجمهورية ايضا بعد اعلان سقوط النظام الملكى فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، كل ذلك كان من شأنه ان يضاعف من هذه الفوارق بينه وبينهم ، وان يحمله على المطالبة بمنحه سلطات تفوق سلطة اى عضو منهم .

لكن هذا الطلب الذى اثير بالفعل قوبل بالرفض من جانب اعضاء المجلس ، استنادا الى لائحته الموضوعه قبل الثورة بسنوات والتي كانت تقضى بالمساواة المطلقة بين جميع الاعضاء بمن فيهم الرئيس . وكان هذا الطلب المتكرر من جانب اللواء محمد نجيب ورفضه المتكرر من جانب سائر اعضاء مجلس قيادة الثورة من اهم اسباب الخلاف بين الطرفين ، وادى الى اعتكاف محمد نجيب اكثر من مرة غاضبا وربها رغبة ايضا فى التأثير على المجلس ، وكان اول اعتكاف له على ما يبدو فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، حيث صدرت نشرة طبية من ديوان كبير الامناء فى يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، جاء بها : « شعر السيد رئيس الجمهورية بعد ظهر يوم الاحد ٤ اكتوبر بانحراف فى صحته مما استدعى توقيع الكشف الطبى عليه ، ووجد ان سيادته يشكو من اجهاد عام يستلزم الراحة التامة بالفراش لبضعة ايام ، وصحة سيادته الان فى تحسن مطرد والحمد لله » .

وحملت النشرة توقيع الدكاترة محمود صلاح الدين ومصطفى حامد غانم والصاغ الطبيب ابراهيم صادق . وفى نفس التاريخ صرح الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى على اثر انفضاض المؤتمر المشترك لاعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء بأن رئيس الجمهورية اللواء ا.ح. محمد نجيب مازال مريضا فى الاسكندرية وملازمها الفراش باستراحة ثكنات مصطفى باشا ، وانه يشكو من مرض بسيط ، وقد نصحه اطباء بعدم مغادرة الفراش حتى يوم

الجمعة القادم . ونشرت الاهرام في عدد ٧ اكتوبر هذا التصريح ، واضافت اليه انه قد سافر الى الاسكندرية كل من البكباشي ا.ح جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس الوزراء وقائد الجناح جمال سالم وزير المواصلات ، واللواء ا. ح عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ، والبكباشي احمد انور قائد البوليس الحربى وذلك لعيادة رئيس الجمهورية بثكنات مصطفى باشا والاطمئنان على صحته . وصدرت نشرة بعد ذلك في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، بأن صحة الرئيس محمد نجيب تحسنت تحسنا ملموسا تمكنه من السفر الى القاهرة لاستئناف راحته هناك بضعة أيام أخرى غير انه عاد الى الاعتكاف في داره بالقاهرة بعد ذلك في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، « بسبب انحراف مفاجئ الم بصحته في الصباح » كما جاء في الصحف الصادرة في ٢٢ اكتوبر ، ولم يمكنه هذا الانحراف من الذهاب الى مكتبه بالقصر الجمهورى بعابدين ، وتأجلت جميع مقابلاته الرسمية وضمنها مقابلة كانت قد حددت لكل من سفير العراق ووزير استراليا المفوض .

واذا كان اعتكاف محمد نجيب في اكتوبر سنة ١٩٥٣ يعود لاسباب صحية كما اذيع في حينه ، فان ثمة اعتكافات أخرى كانت في الواقع لاسباب سياسية وتعود بالدرجة الاولى الى خلافاته المتعددة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة وأخذ هذا الخلاف يشتد حتى بلغ ذروته في فبراير سنة ١٩٥٤ ، حيث تقدم اللواء محمد نجيب بطلبات محددة مؤداها ان يكون له حق الاعتراض على اى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس ، وان يكون من حقه كذلك سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وسلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط ونقلهم . وبالرغم من أن مثل هذه المطالب تعد طبيعية بعد تولى نجيب لمنصب رئاسة الجمهورية باعتبارها تمثل بعض الصلاحيات الملزمة لهذا المنصب الرفيع ، الا أن أعضاء مجلس الثورة بزعمامة البكباشي جمال عبد الناصر راوا في هذه المطالب نزوعا الى حكم الفرد المطلق واصرروا على رفضها مما حمل محمد نجيب على تقديم استقالته في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ربما ايضا بأمل الا يقبلها المجلس لى لا يثير الراى العام الذى شغف بنجيب وببساطته وانسانيته لكن مجلس قيادة الثورة قبل الاستقالة في يوم ٢٥ فبراير اى بعد ثلاثة أيام من تقديمها . واذا ع على المواطنين في نفس اليوم بياناً مذهباً باسباب هذا الخلاف ، مبدياً اسفه لان يقع هذا الحدث « والبلاد تكافح كفاح المستميت ضد مقتصب في مصر والسودان وضد عدو غادر يربط على حدودها مع خوضها معارك اقتصادية مريعة واصلاحاً لادارة الحكم وزيادة الانتساج ، الى آخر تلك المعارك التى خاضتها الثورة ووطدت اقدامها بقوة في أكثر من ميدان من ميادينها » . وانتهى البيان باعلان القرارات الخطيرة التى اتخذها مجلس قيادة الثورة بالاجماع في هذا الصدد وهى :

أولا : قبول الاسـمـة المقـدـمة من اللـواء أ . ح محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها .

ثانيا : يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشى أ . ح جمال عبد الناصر فى تولى كافة سلطاته الحالية الى ان تحقق الثورة أهم اهدافها وهو اجلاء المستعمر عن ارض الوطن .

ثالثا : تعيين البكباشى أ . ح جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ( بدلا من اللواء محمد نجيب ) ، واكد البيان « ان الثورة ستستمر حريصة على مثلها العليا مهما احاطت بها من عقبات وصعاب ، والله الكفيل برعايتها فانه نعم المولى ونعم النصير » .

ولقد كشف البيان المذكور عن اشياء لم تكن معلومة بعد للجماهير من ذلك ان الضباط الاحرار الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، كانوا قد قرروا أثناء تدبيرهم وتحضيرهم فى الخفاء لتلك الحركة وقبل اعلانها ، ان يقدموا للشعب قائدا للثورة من غير اعضاء مجلس قيادتها فاختاروا لذلك اللواء محمد نجيب رغم أنه كان بعيدا عن صفوفهم ، وخطرهم بذلك الاختيار قبل قيام الثورة بشهرين اثنين فوافق ، وكان رائدهم فى هذا الاختيار « سمعته الحسنة الطيبة وعدم تلوثه بفساد قادة ذلك العهد » وأنه ما ان علم بقيام الثورة فى ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عن طريق مكالمة هاتفية بينه وبين السيد مرتضى المراغى وزير الداخلية فى وزارة نجيب الهللى المشكلة فى اليوم السابق مباشرة . . حتى قام اللواء محمد نجيب من منزله بحلمية الزيتون الى مقر قيادة الجيش بكوبرى القبة واجتمع بقادة الضباط الاحرار بعد تسلمهم زمام الامور ، وأنه من تلك اللحظة بات الموقف دقيقا ، وان مناقشات مجلس الثورة استمرت لاكثر من شهر بعيدة عن ان يشترك فيها اللواء محمد نجيب لانه حتى يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، لم يكن قد ضم بعد لعضوية مجلس الثورة ، وحيث صدر قرار المجلس فى ذلك اليوم فقط بقبوله عضوا فيه وابسناد رئاسته اليه على اثر تنازل البكباشى جمال عبد الناصر عنها رغم انه كان قد جدد انتخابه لرئاسة هذا المجلس قبل قيام الثورة لمدة عام آخر ينتهى فى آخر اكتوبر سنة ١٩٥٢ .

ولقد كان لهذا البيان الذى اذيع على الملأ من اذاعة القاهرة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ونشر فى جميع الصحف المحلية دوى عظيم لدى شعب مصر وفى السودان ، وانطلقت الجماهير فى المدن والقرى بعد ان صدمت بذلك البيان تتساءل عن سر تلك المفاجأة بعد ان استقر فى اذهان الملايين من المصريين والسودانيين منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ان اللواء محمد نجيب هو الثورة وليس واجهتها فقط كما ادعى بيان مجلس قيادة الثورة . كما أن صورته التى



انتشرت في كل مكان في مصر والخارج والتي تعبر عن الطيبة والحنان جعلت منه كما ذكرنا شخصية اليفة محببة الى النفوس . فانهالت البرقيات على مجلس قيادة الثورة في القاهرة وعلى دور الصحف المصرية ترفض الاستقالة وتستنكر قبولها وتطالب بعودة محمد نجيب الى كائنة مناصبه السابقة على رأس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة ورئاسة الوزارة . واندلعت مظاهرات تلقائية صاخبة في العاصمة والاقاليم لتأييد محمد نجيب ضد خصومه ، واستمر هذا التظاهر طوال ايام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، فبراير سنة ١٩٥٤ .

واستغلت جماعة الاخوان المسلمين تلك المظاهرات للتعبير بقوة عن تعلقها ومساندتها للواء محمد نجيب ونفورها من معارضيه في مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم البكباشي جمال عبد الناصر . وفوجيء بها وقع مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر بالذات ، وكان قد عين رئيسا لمجلس الوزراء ولمجلس الثورة خلفا لمحمد نجيب ، مع بقاء منصب رئاسة الجمهورية شاغرا . وظن مجلس قيادة الثورة ان باستطاعته تهدئة الجماهير الغاضبة باذاعة المزيد عن اسباب عدم تفاهمه مع اللواء محمد نجيب . وتولى الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي وشئون السودان بتكليف من زملائه تلك المهمة الصعبة ، فاذاع بيانا غريبا من محطة الاذاعة المصرية مساء ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، نشرته جميع الصحف في اليوم التالي ٢٧ من فبراير ، نقدت كانهت الاذاعة والصحف خاضعة لاوامره وتعليماته بوصفه وزيرا للارشاد . وبدا بيانه التاريخي المذكور بقوله انه « ردا على آلاف الاستفسارات التي وردت من جميع انحاء القطر — في مصر والسودان — ومن كثير من ابناء الدول العربية الشقيقة يصرون فيها على طلب ايضاحات جديدة عن الخلافات التي نشبت بين مجلس قيادة الثورة وبين محمد نجيب ويتساءلون فيها لماذا صبر مجلس قيادة الثورة على هذه الخلافات طوال عام او اكثر ، ولم يحسم الوضع منذ البداية ، ولماذا خلق من محمد نجيب رمزا شعبيا آمن الشعب به رغم عيوبه التي كان يصححها المجلس ، ولماذا لم يصبر المجلس شهرا او شهورا حتى تجتاز البلاد الظروف الدقيقة الحرجة التي تمر بها ، وكيف يستبعد رجل عزل فاروق والغي الرتب وحدد الملكية واتمام المشاريع الحيوية في البلاد ؟ » . وكيف يسد مجلس الثورة الفراغ الذي ملأه محمد نجيب . . الخ . . »

ردا على هذه الاستفسارات والتساؤلات رأى الصاغ صلاح سالم من واجبه امام هذه البلبلة الفكرية التي اصابته الكثيرين نتيجة لهذه الصدمة التي لم يتوقعوها ان يزيد الامر وضوحا ، ومن ثم انطلق يروى ويهذي كالمجنون في بيانه الذي اذاعه بنفسه من محطة الاذاعة في ذلك المساء الاغبر . قال : لقد تكلمت في بياناتي السابقة عن السبب الحقيقي لهذه الازمات وهي ترجع الى يوم قيام الثورة والى الظروف التي احاطت بها ، والازمة النفسية التي ظل

نجيب يعانيها»، وتكلمت عن جوهر وطبيعة هذه الخلافات وجميعها او اغلبها ينحصر في السلطة، وهل يكتفى نجيب بعضوية مجلس القيادة او يكون هو السلطة المفزدة المهيمنة على المجلس؟ وبسبب هذا النزوع الملح نحو الانفراد بالسلطة وتحت هذا، التبدت أحداث آلاف المآسي يوما بعد يوم علم بالكثير منها الوفاء من أبناء هذا الوطن ممن قابلوه وتكلم اليهم وأفاض ! كما علم بالكثير منها سفراء الدول الأجنبية ممن تكلم معهم عن أعضاء المجلس ! هؤلاء الذين حملوه من كرسية في رئاسة المشاه على أعناقهم وأرواحهم لينصبوه قائدا عاما للقوات المسلحة ورئيسا للثورة ورئيسا للوزراء ورئيسا للجمهورية ! هؤلاء الأعضاء الذين جعلوا من أنفسهم حريسا خاصا له شهورا طويلة منذ قيام الثورة فكانوا إذا ما ذهب لزيارة مدينة أو قرية يجلسون حوله على رفاة سيارته وكان رائداهم في ذلك أن يحموا جسده بأجسادهم وليبت منهم من يمت ليعيش محمد نجيب ! هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ، الذين ظلوا حتى توقيع اتفاقية السودان يستخدمون الرقابة على الصحف لحذف اسم كل منهم ليكتب اسم نجيب فقط ، هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يشتون له طريقه وسط جموع الشعب باكتافهم وأيديهم كجنود من جنود حريته . . . ! » .

وبعد هذه المقدمة التي جطم فيها صلاح سالم صورة نجيب الأبسطورية لكي تحل محلها صورة أولئك الجنود المجهولين « أعضاء مجلس قيادة الثورة » وعلى رأسهم البكباشي جمال عبد الناصر ! أخذ صلاح سالم يستعرض بأفانصة والاسى يمزق نياط قلبه ، على حد تعبيره ، شريط الأحداث المؤلمة التي سبقت الاستقالة التي تقدم بها نجيب « لوضع مجلس الثورة في حرج بالغ فامسا الاستجابة لمطالبه واختفاء المجلس بأكمله وأما الاصرار على هذه الاستقالة » ! فذكر صلاح سالم أن نجيب طلب الى أعضاء المجلس عدم مقابلة سفراء الدول الأجنبية ولما ناقشوه في ذلك موضحين أن إنهاء بعض الأعمال قد يتطلب هذا الاتصال المباشر كاتصالات صلاح سالم نفسه بوصفه وزير شئون السودان بسفيري الهند والباكستان للتحديث اليهما عن السودان نظرا لان لدولتيهما ممثلين في اللجان المنصوص عليها في اتفاقية السودان الموقعة في ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، بين مصر والملكة المتحدة ، اصر محمد نجيب على وجهة نظره ، وأخيرا وبعد جهد جهيد تقدم بحل وسط مؤداه أن يمتنع هو كرئيس للجمهورية وكذلك يمتنع أعضاء مجلس الثورة بدورهم عن مقابلة السفراء ، تاركين ذلك لوزير الخارجية بمفرده . . . وكانت نثورة نجيب إذا قرأ أو سمع أن جمال أو صلاح قد اجتمعوا بسفير دولة أجنبية ! وذكر صلاح سالم في بيانه أنه من يوم أن تولى منصب مدير الاذاعة في شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٢ . لكن يحسم الامور فيها كان يجابه صباح مساء مآسى وآلاما كثيرة نتيجة تصرفات محمد نجيب وهو رئيس للجمهورية اذ كان يتصل بموظفى الاذاعة هاتفيا ويستدعيهم لمكتبه او منزله ليعطيهم أوامره مباشرة بشأن البرامج اليومية ، طالبا اليهم تكرار

اذاعة خطبه مرات ومرات ! وحتى نشرة الاخبار لم يكن يسمح بقراءتها الا بعد ان يدون بنفسه انباء اتصالاته وزياراته ومقابلاته ، وما يريد وما لا يريد من الاخبار ، وانه استمر على ذلك حتى اثناء رحلته الى بلاد النوبة ، فكان يرسل اوامره وتعليماته مباشرة الى وكيل الاذاعة والى الموظفين الذين يتناوبون العمل ليلا ونهارا حتى وصل الحد الى ان يطلب اثنان من كبار موظفي الاذاعة الاعتكاف لتجنب هذا الحرج بين اوامر رئيس الجمهورية وتعليمات وزير الارشاد ومدير الاذاعة !

وروى صلاح سالم كيف انه في يوم من شهر ديسمبر ١٩٥٢ في وقت اشتد فيه العبء عليه حيث كان يواجه بمفرده صباح مساء معركة الانتخابات في السودان انهارت اعصابه امام اوامر محمد نجيب المتناقضة والواردة من بلاد النوبة ، واصرار نجيب على تكرار اذاعة بعض خطبه ، وتهديده بمحاكمة المسؤولين عن عدم تنفيذ هذه الاوامر رغم الاستحالات المادية والفنية ، اضطر صلاح سالم ان يتوجه الى زملائه بمجلس قيادة الثورة طالبا المشورة ، ثم كيف توجه بعد ذلك الى السجن الحربى وأغلق على نفسه احدى زنزاناته فلما وصل النبا عن طريق ضباط السجن الى زملائه وغيرهم من ضباط الجيش هرعوا في المساء ولخرجوه قسرا من زنزانتة بعد ان قضى يوما كاملا لا يدري ماذا يفعل ؟

وذكر فيما ذكره انه عندما كان مشرفا على الصحافة ، كان محمد نجيب يرسل مندوبين الى كل الصحف يطلب اليها نشر صوره ومقالاته وتصريحات معينة سياسية وغير سياسية مع تحديد مكان النشر بالجريدة ، وعناوين المقالات وحجمها ولونها !! واستشهد صلاح سالم في ذلك برؤساء تحرير الصحف والمجلات المحلية ، وقال انه كان يضطر احيانا الى ان يحذف بعض تصريحات إحمد نجيب لانها كانت تخالف السياسة العامة المتفق عليها في مجلس قيادة الثورة . ، والبتي وكل المجلس اليه توجيهها عن طريق وسائل الاعلام « وهكذا وصل بنا الحال الى ان رئيس الجمهورية يحرق بنفسه الجرائد ويوجهها للدعاية لشخصه » .

وتحدى صلاح سالم كائنا من كان في الصحافة وغيرها ان يذكر مثلا واحدا عن قيام عضو من أعضاء المجلس بالاتصال بأية صحيفة من الصحف ليطلب منها نشر مقال عن نفسه أو نشر صورة له ! ومن الغريب ان هذا السلوك الذى انتقده صلاح سالم في زعيمه محمد نجيب عندما كان هذا الاخير رئيسا للجمهورية قد تكرر على مدى سنين طويلة وبأساليب اخرى اوسع وأشمل لصلاح خليفة محمد نجيب البكباشى جمال عبد الناصر ، ولم يجد المرحوم صلاح سالم غضاضة في ذلك ولا ارتفع صوته بالنقد طوال مدة حياته ربما لان البلاد كانت قد الفت هذه الأساليب الفوغائية وهذا التآليه المعيب للجالس في قمة السلطة ايا كان



هذا الشخص ! وهى خصلة ورثناها عن اجدادنا الاقدمين منذ عهد الفراعنة  
فقد اله هؤلاء الاجداد اجناسا من عالم الحيوان على رأسها العجل  
ابيسر ، فلم لا نؤله نحن احفاد احفادهم « الانيسان » ، وقد خلقه خالق الكون  
في احسن تقويم ؟

ولنعد الى بيان صلاح سالم وارهاساته للكشف عما وصفه « بمساوىء  
وعيوب اللواء محمدنجيب » ، فنجدده يقول موجها الحديث الى جماهير المستمعين  
فى شتى انحاء البلاد (١) « لم يكن الخلاف يوما واحدا حول سياسة خارجية او  
داخلية لانكم لاشك متفقون معى على انه لا يصح لفرد واحد ان يرسم سياسة  
لكم ولستقبلكم ! لم يكن محمد نجيب يتفرغ يوما واحدا لرسم سياسة او  
للاشتراك معنا فى بحث تفصيلات سياسة داخلية كانت او خارجية ، ولم يكن  
جمال عبد الناصر هو الراسم لهذه السياسة ولن يكون (٢) بل ان الذى يرسم  
تلك السياسة والذى سيظل يرسمها باذن الله وتوفيقه هو مجلس الثورة  
مجتمعا بالتفاهم والشورى مع اعضاء مجلس الوزراء فى المؤتمر المشترك . ان  
هذه السياسة وضعت وتسير برغبة المجموع وعلى ذلك فمن الخطأ ان يذكر ان  
هناك تطرنا واعتدالا ، ولكن هناك سياسة يؤمن بها المجموع ويرتبط بها . لقد  
ذكرت لكم من قبل اننا كنا مجبرين (لقبول استقالة محمد نجيب) لامخيرين ، وبلغ  
من حرج الموقف وهو ( اى محمد نجيب ) يطلب ردا قاطعا قبل سفره الى  
السودان - استجابة لدعوة الحكومة السودانية لحضور حفل افتتاح البرلمان  
السودانى - ان وصلنا الى قرارنا الاول بانسحابنا الى مراكزنا فى الجيش  
وتعلمون ماذا حدث من جراء ذلك فقد بلغ الى حد ان ضباط الجيش انذرونا ان  
لم نبق فى مراكزنا ونستمر فى تحقيق غايات الامة ومطالبها ، فانهم سيتوجهون  
من دورهم لقتل محمدنجيب واحضارنا من منازلنا بالقوة لتسلم زمام الامور ولورغم  
ارادتنا . . لقد كنا بين نارين حتى بلغ الامر بنا نتيجة لهذا الموقف الحرج وهذا  
الارهاق المستمر والضغط المبرر على اعصابنا ان اظلمت الدنيا كلها فى وجوهنا  
ونحن حائرون بين امرين بغيضين لا مناص من اختيار احدهما !! واعلن مجددا  
ان خلق الملك فاروق وتحديد الملكية الزراعية والغاء الرتب واقامة شتى ضروب  
الاصلاح وحل اشكال السودان ، كل ذلك لم يفعله محمد نجيب او جمال  
عبد الناصر او عبد الحكيم عامر او اى واحد من اعضاء مجلس قيادة الثورة ،  
بل انما هى مبادئ واهداف آمن بها الشعب طويلا وآمنا معه وقمنا جميعا  
بتحقيقها ، وعاوننا بنفس القدر من الجهود وزراعة مؤمنون ومجالس فنية

(١) لقد كان من نصيبى مثل غيرى ان استمع مذهولا الى هذا الحديث الغريب ، وما

اكثر ما اذهل الناس فى تلك السنوات المليئة بالاحداث المثيرة والمفاجآت !

(٢) انظر وتامل !

مختلفة تضم عشرات من الجنود المجهولين، ومئات والوف من الضباط والجنود، شدوا أزرنا وامتدونا بالعون والقوة، وملايين من القلوب مجتمعة حولنا تعضدنا وتساندنا، ويدون كل هذه الجهود وجميع هذه القوى، ما كان لمحمد نجيب في منصبه كمدير للمشاة، أو لجمال عبد الناصر وهو مدرس بكلية أركان الحرب أو لغيرهما، ما كان أى فرد منهم ليستطيع أن يخلق شيئا واحدا من كل ما حدث !

ولقد ظن مجلس قيادة الثورة خطأ أن هذا « البيان » الجديد اللاذع لسيمرى محمد نجيب تماما ويقضى عليه بضربة قاضية لا تقوم له بعدها قائمة، وأن الجماهير الساخطة على قبول استقالته سوف تنفض من حوله، كذلك أنصاره الذين آثروا الوقوف الى جانبه مشاركة له في أفكاره أو لمصلحة خاصة يعتقدونها على بقاءه في الحكم ! لكن ردود الفعل كانت عكسية تماما . فقد استمرت المظاهرات الصاخبة تجوب شوارع العاصمة تطالب بعودة محمد نجيب وتهتف بسقوط خصومه رغم اتهامات الصاغ صلاح سالم الذى لم يتورع أن يقول في رئيسه اللواء محمد نجيب مالم يقله مالك في الخمر !

ولم تنفجر تلك التظاهرات في صفوف الشعب وحده، بل تفجرت أيضا في صفوف الجيش وخاصة في سلاح الفرسان بالحلمية والذى عارض ضباطه اتجاهات مجلس قيادة الثورة، وانقسم الجيش على نفسه انقساماً يهدد بالخطر، فريق مع اللواء نجيب، وفريق آخر مع مجلس قيادة الثورة وزعيمه الفعلى البكباشى جمال عبد الناصر وصفيه الصاغ أ . ح صلاح سالم . بل وظهر الشقاق داخل مجلس قيادة الثورة نفسه فجمع عضو المجلس الصاغ خالد محيى الدين أنصاره من الضباط والجنود الموالين لمحمد نجيب وتجهزوا في ثكنات سلاح الفرسان (١) ، بينما اجتمع الفريق الآخر الموالى لمجلس الثورة في مبنى القيادة وهم بعضهم محاصرة سلاح الفرسان بمدافع الميدان ، وبالتهديد باستخدام الطيران ، واستسلم جمال عبد الناصر هو وفريقه في بادئ الامر رغم إرادة أنصارهم في سلاحى المدفعية والطيران وذلك لتجنب البلاد وقوع

---

(١) وصف حسن التهامى أحد اعضاء الخلية الاولى للضباط الاحرار التى شكلها عبد الناصر ( ونائب رئيس الوزراء لرئاسة الجمهورية في عهد السادات ) وصف هذه الخطوة التى اتخذها بعض ضباط سلاح الفرسان بأنها محاولة انقلاب شيوعى، مدبرة من خالد محيى الدين، وذكر أن جمال عبد الناصر كان يعلم ذلك ولكن همه الاول كان الوصول أولا الى قران بتنحية مجلس قيادة الثورة ولذلك كان راضيا عن عودة محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية رمزيا وتسلم خالد محيى الدين رئاسة الوزارة اعتقادا منه أنه بوسعه التخلص منهما تدريجيا بعد حل مجلس قيادة الثورة وبذلك ينفرد هو بالحكم ( انظر مقال حسن التهامى في جريدة الاهرام عدد ٢٢ يوليو ١٩٧٧ ) .

صدام وفوضى في صفوف القوات المسلحة (١) ، ثم وجد مجلس قيادة الثورة نفسه مضطرا في نهاية المطاف الى الموافقة كارها على حل وسط يقرر عودة اللواء محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية ، ولكن بدون سلطات فعلية ، مع ترشيح البكباشي جمال عبد الناصر لرئاسة مجلس الوزراء واستبعاد ترشيح خالد محيي الدين لهذا المنصب .

وكان الشعب المصري بطبيعة الحال لا يدري تفاصيل ما كان يجري في صفوف الجيش في العباسية وكوبري القبة ، ولكن انتشرت الاشاعات مع ذلك في العاصمة بأن اشتباكات عنيفة وخطيرة وشيكة الوقوع ان لم تكن قد وقعت فعلا بين انصار اللواء محمد نجيب وانصار البكباشي جمال عبد الناصر وزملائه اعضاء مجلس قيادة الثورة ، واغلقت الطرق الواقعة حول ثكنات الجيش بالعباسية ومقر قيادة الثورة المسلحة في كوبري القبة وأسقط في يد مجلس قيادة الثورة اثناء ذلك وارتبكت قراراته بعد أن أصبح يواجه معارضة شعبية عارمة يقودها الاخوان المسلمون وانصار الحرية والحياة النيابية ، واخرى خطيرة داخل اسلحة الجيش ذاته . وعلم فيما بعد أن المجلس كان قد قرر بادىء الامر في ليلة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٤ اعادة اللواء محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية وتعيين الصاغ خالد محيي الدين من سلاح الفرسان واحدا قادة الضباط الاحرار رئيسا لمجلس الوزراء وحل مجلس قيادة الثورة وتنحى عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش . ثم عدل عن كل ذلك بعد قليل ، ثم عاد ثانية فقرر نهائيا اعادة اللواء محمد نجيب الى منصب رئاسة الجمهورية ، وتعيين البكباشي جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء بدلا من خالد محيي الدين الذي عارض فريق من الضباط في ترشيحه لرئاسة الوزارة (٢) ، واستمرار مجلس قيادة الثورة قائما ، وبقاء عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة .

ولترك المجال لمحمد نجيب نفسه ليروي لنا قصة هذه الايام الثلاثة المشهورة والمحيرة معا ، والتي كادت تعصف بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بعد اقل من سنتين من نجاحها (٣) ! ذكر اللواء محمد نجيب في مذكراته

---

(١) انظر مجلة روزاليوسف عدد ٤ يولييه ١٩٧٧ مقال بعنوان « عبد اللطيف البغدادي يكشف اسرار يوليو ، الحرب الاهلية كانت تهدد مصر » .

(٢) عندما اتجه التفكير في بادئ الامر بان هذه الازمة الى تشكيل وزارة مدنية اقترح جمال عبد الناصر نفسه ان يتولاها الصاغ خالد محيي الدين بسبب تمسكه بعودة الحياة النيابية ، ثم عدل عن ذلك تحت ضغط ثقات من الضباط الذين عطفوا الى خطورة اسناد الحكومة لشخص معروف عنه أنه ذو ميول شيوعية .

(٣) تناول الكثيرون كل على طريقته الخاصة احداث فبراير ومارس ١٩٥٤ ، انظر على سبيل المثال كتاب « الصدامون يتكلمون » بقلم سامي جومر الطبعة السادسة =



التي نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية في عام ١٩٧٣. انه عندما كتب استقالته شعر براحة نفسية هائلة وفكر في اذاعة الاستقالة بنفسه على الجماهير ، ثم اكتفى بارسالها الى مجلس قيادة الثورة ، وروى كيف اطلع بمنزله صباح يوم ٢٥ فبراير في الصحف الصباحية على بيان المجلس بقبول تلك الاستقالة وتعيين البكباشي جمال عبد الناصر رئيسا للوزارة ، وكيف تم بطريق الخدعة بعد منتصف ليل ٢٥ فبراير وهو نائم في منزله بمنشية البكري استبدال قوة الحرس الجمهوري التي كانت تتولى حراسته ، وكيف فوجيء صباح يوم ٢٦ فبراير بقرار منع الخروج من المنزل او دخوله ، وقطع المواصلات الهاتفية عنه . واستطرد يقول : « وفي الساعة الثالثة بعد منتصف ليلة ٢٦ فبراير فوجئت بالطارق على الباب . . كان خالد محيي الدين ومعه ثمانية ضباط من سلاح الفرسان حضروا ليبلغوني ان مجلس الثورة قد قرر اعادتي لرئاسة الجمهورية وتعيين خالد محيي الدين رئيسا للوزارة . . ووافقت على ذلك فقد كانت العلاقة التي توطدت بيني وبين خالد هي خير ضمان للسير بالبلاد نحو الديمقراطية وعودة الجيش الى الثكنات . . وما كاد خالد محيي الدين يغادر منزلي واسلمت نفسي للنوم من جديد لا استقبل صباحا نختلف فيه طبيعة العمل حتى فوجئت بطارق آخر . . اليوزباشي كمال رفعت ومعه اليوزباشي عويس يطلبان مني ان ارتدى ملابسى واخرج معهما ، وتساءلت عن السبب فقالا لى ان قرارات مجلس الثورة قد الفيت . . واستنكرت ذلك راويا لهما زيارة خالد محي الدين . . ولكنهما أصرا على موقفهما ورفضا السماح لى بالاتصال تحت تهديد السلاح ، وخرجت معهما وتعمدت ان اقف عند باب المنزل ليشعر الجنود بأننى وضعت فى الاعتقال ولكنهما دفعانى الى العربية التي اسرعت الى ميس سلاح المدفعية حيث وضعت فى غرفة لا تدخلها الشمس فى يوم كان شديد البرودة ، بعد أن رفضا جلوسى فى الشمس فى حديقة الميس . وحاولت التعرف على ما يدور حولى ولكنى قوبلت بصمت مريب واستمر ذلك حتى الظهر الى ان حضر اليوزباشي حسن التهامي ومعه خمسة من الضباط وابلغنى ان خالد محيي الدين كان يدبر انقلابا شيوعيا واننى شاركته فى ذلك ، وضحكت من هذا الحديث ساخرا وموجها له القول بأن تصرفكم نحوى الآن يخرج عن حدود الالتزام بمبادئ الثورة وبأهداف الشعب . . ولكن المناقشة معه كانت عبثا فهو ضيق الافق يردد الفاظا غير ذات

من ١٣ وما بعدها . ومقال احمد حمروش فى مجلة روزاليوسف عدد ٤ ابريل ١٩٧٧ فى سلسلة مقالاته حول « اعتراقات رجال يوليو » الحلقة الاولى . ونفس المجلة عدد ٤ يوليو ١٩٧٧ تحت عنوان « عبد اللطيف البغدادي يكشف أسرار يوليو » الحزب الاهليسية تهدد مصر ، الجيش ينقسم على نفسه ، والاخوان يطلقون الرصاص فى الشوارع ، ( من مذكرات البغدادي ) وأخيرا رواية حسن التهامي لتلك الاحداث وأسرارها فى جريدة « الاهرام » فى عددي ٢١ و ٢٢ يوليو ١٩٧٧ .

مدلول وخرجوا معى الى عربة جيب بدعوى اننا سنذهب الى منزلى (١) . .  
ونجمهر عساكر المدفعية وخشى حسن التهامى من مغبة هذا التجمهر وأسرعوا  
بى فى اتجاه الصحراء فقلت لهم اذا كنتم تريدون ان تغتالونى فأنا لا اخاف ،  
وقد عشت شجاعا وسأموت شجاعا ، ولكن العربة اتجهت بعد ذلك الى  
ضاحية مصر الجديدة ومنها الى منزلى حيث حضر بعد ذلك شمس بدران وابلغنى  
ان مجلس القيادة قرر عدم قبول الاستقالة وعودتى رئيسا للجمهورية !!

وعلق على ذلك اللواء محمد نجيب فى مذكراته بقوله : « كانت حادثة  
تحديد اقامتى واعتقالى هذه الساعات المحدودة هى أول اعتداء صريح على  
شخصى ، وقد بلغ بى التأثير حدا بعيدا . . كانت الثقة بيننا قد ضاعت  
والاتجاهات قد وضحت ، ولم يكن هناك مجال للمناورة وللمداورة » .

هذه قصة الايام التاريخية الثلاثة من ٢٥ الى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ كما  
رواها محمد نجيب نفسه والتي لخصها مؤرخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢  
المرحوم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ببساطة وسطحية فى اسطر ثلاثة حيث  
قال : « وقد عمل وسطاء الخير (٢) على ازالة الانقسام بين محمد نجيب  
ومجلس قيادة الثورة خشية ان يتسرب الخلاف الى صفوف ضباط الجيش  
فسعوا سعيهم الى ازالة اسباب الخلاف واعادة الوحدة الى ما كانت عليه » !

كلا، لم تكن عودة محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية بعمل وسطاء الخير  
كما زعم عبد الرحمن الرافعى ، بل نتيجة ردة الفعل القوية التى هزت فئات  
عديدة من الشعب ومن وحدات الجيش ذاته بعد اذاعة نباء الاستقالة والرهبة  
التي استولت على جمال عبد الناصر وزملائه من أعضاء قيادة الثورة ازاء

---

(١) ثبت مما نشر وأذيع حول أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ ان اليزياشيه كمال  
رفعت وعويس وحسن التهامى وأصحابهم تصرفوا من تلقاء انفسهم ومن وراء ظهر  
مجلس قيادة الثورة وقيادة الجيش . ، وذلك لارغام أعضاء مجلس قيادة الثورة على البقاء  
فى الحكم برغم قرارهم السابق بعودة العسكريين الى ثكناتهم : وروى حسين  
التهامى كيف قام هو وبعض رفاقه باقتحام مكتب عبد الحكيم عامر وقاموا بتكليفه هو  
وجمال عبد الناصر لمنعهما من التصرف وارغامهما على الابقاء على مجلس قيادة  
الثورة وعدم تسليم الحكم لمحمد نجيب وخالد محيى الدين .

(٢) روى اليزياشى السابق حسن التهامى فى مقاله الثانى المنشور بجريدة  
الاهرام عدد ٢٢ يوليو ١٩٧٧ حول اسرار أزمة فبراير ١٩٥٤ أنه قام بدور الوسيط بين  
الرئيس اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة للخروج من الازمة . ومن يقرأ روايته  
يظن انه كان « فارس » تلك الازمة وانه لولاه لما عدل مجلس قيادة الثورة عن قراراته  
الاولى الخاصة بعودة العسكريين الى ثكناتهم وحل مجلس الثورة واسناد رئاسة الوزارة  
الى خالد محيى الدين !

مذه الهبة التى لم يكونوا يتوقعونها ، ولكن الثقة بين محمد نجيب ومجلس قيادة  
لثورة كانت كما قرر هو نفسه قد ضاعت تماما وغدا من المتوقع ان اولئك  
الذين اعتدوا على شخصه وكادوا ان يقضوا على حياته فى تصويره لابد انهم  
سوف ينتهزون الفرصة التالية للاطاحة به ثانية ثارا لهزيمتهم وانتصاره عليهم  
، ازمة فبراير !

قبل مجلس قيادة الثورة اذن عودة اللواء محمد نجيب الى رئاسة  
لجمهورية على مضض مع استمرار البكباشى جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس  
لوزراء ، واذا ع مجلس قيادة الثورة فى ٢٧ فبراير ١٩٥٤ البيان الموجز التالى :  
( حفظا لوحدة الامة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء اركان حرب محمد  
نجيب رئيسا للجمهورية وقد رافق سيادته على ذلك » وتلى هذا البيان  
لتفسير الآتى من مجلس الثورة « لقد اظهر الشعب مشاعره واضحة جليلة  
تجته الى ضرورة ضم الصفوف وتكتل الجهود وضرورة سير القافلة فى طريق  
احد . واظهر الشعب مشاعره فى انه مهما كانت الظروف والملابسات التى  
حاطت بالتطورات الاخيرة ، فان الغفران يجب ان يملأ كل قلب وان ننسى كل  
نقء الا ان للبلاد اهدافا وطنية غالية وحياة ديمقراطية سليمة ينبغى الوصول  
اليها بأسرع طريق . ومجلس الثورة الذى قام بها فى ٢٣ يوليو باسم الشعب  
ليقف اليوم امام حمى الوطن المقدس فى خشوع فى هذه اللحظات التاريخية ليعلن ان  
القافلة ماضية فى طريقها صفا واحدا يتقدمه الرئيس اللواء أ . ح محمد نجيب  
رئيسا للجمهورية البرلمانية المصرية (١) ، وان مجلس قيادة الثورة يرأسه  
البكباشى أ . ح جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء ليتقدم للشعب المصرى  
ولشعب السودان الحبيب والشعوب العربية والشرقية الصديقة برجاء حار  
هو ان تساعد بكل ما تملك من ايمان وقوة على ان يسود الهدوء وينزل ستار  
النسيان على هذه الازمة التى اجتازها الوطن وتغلبت فيها روح ايثار المصلحة  
انعليا للبلاد وتقديمها على كل ما عداها مهما بذل فى هذا السبيل من تضحيات .  
والله ولى التوفيق » .

وصدر هذان البيانان بعد تسلم مجلس قيادة الثورة كتابا من اللواء  
محمد نجيب فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ جاء فيه : « حرصا منى على حفظ وحدة  
الامة فى الظروف الحاضرة وبناء على دعوة مجلس قيادة الثورة قبلت رئاسة  
الجمهورية البرلمانية المصرية » (٢) . كما شفع محمد نجيب هذا الكتاب المعد

---

(١) و (٢) يلاحظ الاصرار على وصف الجمهورية المصرية بانها « جمهورية برلمانية » .  
وسوف تظل كذلك مادام محمد نجيب هو رئيسها والغرض هو ان يظل محمد نجيب  
رئيسا فقط بدون سلطات فعلية بينما يمارس السلطة الفعلية غيره .



مسبقا بالتفاهم مع مجلس قيادة الثورة ببيان من جانبه هو الآخر اهاب فيه بالمصريين المخلصين والعاملين ان يتحدوا صفا واحدا حول اخوانهم واخوانه اعضاء مجلس الثورة ، وان يعملوا معهم جاهدين لتحقيق اهدافها السامية لكي تحقق البلاد استقلالها في اقرب وقت . كما جاء فيه « وانى اهيى بكل وطنى مخلص الا يزج باسمى في اية مناسبة ، والا يتخذ احد من استتالتي مادة تباع وتشترى في سبيل المصالح الشخصية واطماع اعدائنا » .

وفوجىء الناس صباح يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بهذه البيانات بالصحف تصدر حاملة بالبنت العريض العناوين المثيرة عن « عودة محمد نجيب » ونبا سفره القريب الى الخرطوم لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى ! فتخاطفت الجماهير الصحف لتقف منها على اسرار هذه المفاجأة الجديدة من خـلال البيانات الرسمية التى اعدت بحرص وحذر ، وعن اخبار « الوساطات » التى بذلت لاصلاح ذات البين ، وكان من بينها توسط الرئيس السابق على ماهر والدكتور عبد الرزاق السنهورى (١) .

وقوبلت عودة محمد نجيب الى منصب رئاسة الجمهورية بفرحة عارمة وانهالت التهاني على مجلس قيادة الثورة وعلى دور الصحف المصرية من جميع الطوائف والفئات ، وعبرت الجماهير عن فرحتها بمظاهرات ابتهاج سلمية اخذت تطوف شوارع العاصمة طوال يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ (٢) . وكتب مندوب جريدة الاهرام القاهرية في نفس التاريخ من الخرطوم يقول : « استقبل السودان كله وخاصة العاصمة المثلثة ( الخرطوم ) بفرح بالغ منذ الصباح الباكر نبا عودة الرئيس اللواء محمد نجيب ، وتعددت مظاهر البشر والفرح في انحاء العاصمة المثلثة فسارت المواكب تحمل اعلام التحريير وتهتف لمصر ولنجيب وللوحدة ونحرت الذبائح في الطرقات ابتهاجا بهذه المناسبة الكبيرة ، ووزعت اكواب الشراب في الاسواق ، كما وزع تجار الفاكهة مالداهم على المارة . وبالجمله كان فرحا لم تشهد العاصمة مثله ، وقد بلغ عدد برقيات التهاني التى ارسلت الى مصر منذ اذيع النبا حتى الان اكثر من عشرين الف برقية من العاصمة ( الخرطوم ) وحدها ، وقد ظلت الجماهير طول اليوم تتجمع حول اجهزة الراديو لتتلقى آخر الانباء ، وقد زادت فرحتها حين علمت ان

---

(١) يجب مع ذلك عدم تضخيم اهمية تلك الوساطة كعامل مساعد لحل الازمة .

(٢) زعم المرحوم الاستاذ عبد الرحمن الراقى في كتابه عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

ان تلك المظاهرات كانت للتعبير عن فرحة الشعب « بعودة الوحدة بين قادة الثورة » وهذا تحريف للموقائع والتاريخ من جانب هذا الاستاذ الكبير ولكم حرف التاريخ على يد مؤرخين مغرضين او المتسددوا الشجاعة الكافية ليقولوا كلمة الحق .

الرئيس ( محمد نجيب ) سيصل الى الخرطوم قبل ظهر غد « (١)

وكانت بعثة تمثل الحزب الوطنى الاتحادى المطالب بالاتحاد مع مصر قد غادرت مطار الخرطوم الى القاهرة فى ٢٧ فبراير للوقوف على الحالة فى مصر عن كثب واتصل الاستاذ اسماعيل الازهرى رئيس وزراء السودان هاتفيا بالصاغ صلاح سالم ليخبره بقيام البعثة فعلم منه ان الحالة عادت كما كانت « بها يحفظ وحدة الوادى » فعمت الفرحة السودان بعودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية المصرية وزال الضغط الشديد الذى تعرض له الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان خلال اليومين السابقين منذ اذاعة نبأ استقالة نجيب الذى اذهل آلاف المواطنين السودانيين ورفضوا تصديقه . واذاع الاستاذ اسماعيل الازهرى رئيس وزراء السودان من مكتبه بالخرطوم بمجرد علمه بعودة المياه الى مجاريها فى القاهرة ، بيانا الى مواطنيه حمد فيه الله « الذى الهى اولى الامر الصواب والسداد والرشد » ، وقال ان الاستقالة كانت صدمة عنيفة لشعب السودان الذى كان يتأهب لاستقبال الرئيس اللواء محمد نجيب لافتتاح البرلمان فى الخرطوم ، « ولكن الصدمة لم تدم طويلا وزالت سريعا كسحابة صيف » ، وابدى ثقته فى أن العلاقات بعد تلك المحنة ستعود اقوى مما كانت عليه فى الماضى بين الاخوة فى شمال الوادى وبينهم وبين اخوانهم فى الجنوب . كما تلقى مجلس قيادة الثورة فى مصر بعض التهانى من بلاد عربية اخرى بعودة الرئيس محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية ، من بينها برقية من بنغازى بالملكة الليبية .

بينما استمرت المظاهرات فى العاصمة المصرية طوال يوم ٢٨ فبراير واليوم التالى ٢٩ منه على التوالى حيث خرجت من جامعة القاهرة بالجيزة فى يوم ٢٨ فبراير مظاهرة ضخمة عبرت كوبرى قصر النيل قاصدة ميدان الجمهورية ( ميدان عابدين ) وكان المتظاهرون يهتفون بحياة محمد نجيب وحياة الديمقراطية وردد بعضهم هتافات عدائية ضد مجلس قيادة الثورة ، فوقعت اشتباكات بينهم وبين رجال الامن والبوليس الحربى بقيادة البكباشى أحمد انور والذى استخدم الشدة والعنف ضد المتظاهرين ، واطلقت قوات الامن الرصاص مما ادى الى اصابة البعض ، كما التى القبض اثناء تلك المظاهرات العديدة التى جرت فى أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ فبراير على عدد من المتظاهرين من

---

(١) لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى الجديد ، ولم يكن نجيب يعلم ان مأساة جديدة كانت فى انتظاره هناك بتدبير من الانجليز وانصارهم من اتباع الزعيم الدينى عبد الرحمن المهدي فى الخرطوم .

بينهم نفر من جماعة الإخوان المسلمين الذين ازداد نشاطهم الحركى بعد ان حلت جماعتهم فى يناير ١٩٥٤ ، وتقرر على اثر هذه الحوادث وقف الدراسة فى الجامعات القاهرية الثلاث (١) اعتبارا من اول مارس ١٩٥٤ الى آخر الاسبوع حيث مدت لفترة اخرى فى ٦ مارس ١٩٥٤ .

واعلن وزير الداخلية البكباشى زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة (٢) فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ان عناصر مشاغبة استفلت ابتهاج الشعب واندست فى صفوف المتظاهرين مما ادى الى وقوع صدام مع قوات الامن ، وجاء فى بيان وزارة الداخلية : « اظهر الشعب ابتهاجه بعودة الوحدة ( يعنى عودة اللواء محمد نجيب الى دست الحكم ) فاتجهت جموعهم من مختلف الهيئات والطوائف الى ميدان الجمهورية ( ميدان عابدين ) لتهنئة الرئيس محمد نجيب بعودته الى رئاسة الجمهورية (لم يستطع البيان تغيير هذه الحقيقة) وقد وصل الى علم ادارة الامن العام ان بعض ذوى الاغراض الخبيثة غير الحريصين على مصالح الوطن وسلامته قد دبروا فيما بينهم احداث شغب واخلال بالامن مضحين فى سبيل اغراضهم وشهواتهم بمصلحة الوطن العليا وركزوا جهودهم بين اوساط الطلبة فى الجامعات واتفقوا على ان يسلحوا انفسهم بالاسلحة النارية وغيرها لمقاومة رجال الامن واحداث الذعر بين افراد الشعب مستغلين هذه الفرصة . ولكن جموع الشعب الواعية فى جميع انحاء القاهرة لم تمكنهم من تحقيق اغراضهم وانصرفوا بعد التهنئة فى هدوء وسلام » . و اشار البيان الى الصدام الذى وقع فى نهاية كوبرى قصر النيل بين عدد من طلبة جامعة القاهرة وهم فى طريقهم الى ميدان الجمهورية (عابدين) ومن اندس بينهم « من عناصر شغب تردد هتافات عدائية بقصد الاخلال بالامن » وبين قوة الامن واصابة ١٣ من بين المتظاهرين فضلا عن اصابة ضابط بوليس اصابة خطيرة بعيار نارى ، وانه قبض على طالب تبين انه من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة . واصدر وزير الداخلية البكباشى زكريا محيى الدين بعد ذلك بيانا ثانيا اهاب فيه بجميع المواطنين من مختلف الهيئات ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ، وان يكفوا عن المظاهرات ايا كان نوعها ، وتقرر وقف الدراسة فى الجامعات الثلاث كما ذكرنا ابتداء من يوم الاثنين آخر فبراير ١٩٥٤ الى نهاية الاسبوع .

وذكرت الصحف أنه لم يكـد الرئيس محمد نجيب والرئيس جمال

---

(١) جامعة القاهرة وجامعة عين شمس والجامعة الأزهرية

(٢) وهو من المنحازين لجمال عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة ضد

اللواء محمد نجيب .



عبد الناصر يعلمان بنبا اصابة بعض المتظاهرين في حادث كوبرى قصر النيل حتى غادرا سويا اجتماع مجلس الوزراء في ٢٩ فبراير وقصدا الى مستشفى قصر العينى مستفسرين عن صحة المصابين ، وان الشعب الذى اصطف على جانبى الطريق استقبل الرئيسين بالتصفيق والهتاف بحياتهما ، وانه عندما دخل الرئيسان المستشفى الذى وضع فيه المصابون تعالت هتافاتهم بالوحدة والاخاء ، وكانت روحهم عالية جدا وصافحهم الرئيسان ، وانه حدث اثناء مصافحة الرئيس ( محمد نجيب ) لاحد المصابين ان قال له « انى لا ابغى من الحياة الا ان اراك انت وجمال متحدين متحابين » . وهنا — كما قالت الصحيفة — دعا الرئيس محمد نجيب الرئيس جمال الذى كان يتحدث اثناء ذلك مع احد المصابين الآخرين الى الحضور لجواره وتبادل الرئيسان العناق والتقبيل امام المصاب الذى بكى من الفرح والتأثر لهذا المنظر الذى قابلته جموع المرضى بالتصفيق والهتاف بحياة الرئيسين ! وانه على اثر ذلك توجه الرئيسان الى مستشفى قصر النيل للاستفسار عن حالة المصابين الذين نقلوا اليها .

ولا ادري ما هو جانب الصحة في هذه الرواية ، ولعل القصد منها هو تهدئة الخواطر مع مواصلة بناء شخصية جمال عبد الناصر بالذات رغم انتصار محمد نجيب عليه في تلك الجولة الاولى ، جولة فبراير ١٩٥٤ . وروت الصحف كذلك — وما اكثر واغرب ما روى بالحق وبغيره — ان الرئيس محمد نجيب ناجا بعد تلك الاحداث مجلس الوزراء في اول اجتماع له برئاسة البكباشى جمال عبد الناصر في يوم ٢٩ فبراير ١٩٥٤ ، وامضى فيه مع رئيس المجلس واعضائه قرابة خمسين دقيقة وذلك بعد ان صافح كلا منهم ، وكيف اغرورقت عيون الوزراء بالدموع عندما وقف الرئيسان محمد نجيب وجمال عبد الناصر جنبا لجنب وقال رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء « ان الذى يرضى عن طيب خاطر ان تزهق روحه في سبيل الوطن لا يتأثر مطلقا بمثل ما حدث فانه يزول بسرعة الى عالم النسيان » ! وكيف التفت سيادته الى الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان قائلا له « يا سيد صلاح السفر باكر الساعة الثالثة صباحا ان شاء الله الى الخرطوم » وكيف رد صلاح سالم بقوله « تحت امركم يا افندم » . هذا الوزير نفسه الذى كان منذ يومين فقط يشهر بنجيب في الاذاعة ويعريه امام ملايين المصريين !!

وقبل ان يغادر الرئيس محمد نجيب القصر الجمهورى في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٤ متوجها الى مجلس الوزراء القى من شرفة القصر بعابدين خطابين سياسيين هامين في الجماهير الغفيرة التى احتشدت منذ الصباح الباكر لتحيته والتعبير عن فرحتها بعودته الى رئاسة الجمهورية ، فشكرهم على ثقتهم الغالية وشعورهم الفياض معلنا ان ما حدث لم يكن الا سحابة صيف ثم انقشعت بحمد الله واعلن في خطابه الاول انه تقرر ان تكون الجمهورية

المصرية جمهورية برلمانية ، وأن تشكل قريبا جمعية تأسيسية تمثل مختلف هيئات الشعب لتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها وتؤدي مؤقتا وظائف البرلمان ، ثم تجرى الانتخابات وتعود الحياة النيابية الى البلاد في مدة اقصاها نهاية فترة الانتقال . كما اعلن انه تقرر الا يعاقب أحد بسبب موقفه من الازمة الاخيرة ( ازمة فبراير سنة ١٩٥٤ ) . وحذر الرئيس محمد نجيب في خطابه الثاني الدخلاء الذين يندسون بين الصفوف لتثويته جمال وحدة الامة . كما اعلن انه سيعمل متضامنا مع اخوانه ابطال الثورة لخير الوطن العزيز وان العدو مازال متربصا بنا يسمى لتفتيت صفوفنا ، فلنفوت عليه اغراضه ، ولننصرف الى اعمالنا حتى لا نعطي الفرصة لاعدائنا ليفسدوا علينا امورنا . وازافت الصحف انه كلما هم الرئيس بالانصراف من القصر الجمهوري كلما حال دون ذلك توالى الوفود للتهنئة وامتلا ميدان الجمهورية ( ميدان عابدين ) وساحة القصر بجموع طلبة الجامعات والنقابات العمالية ومختلف الهيئات ، وتعالى الهتافات فكان محمد نجيب يخرج الى الشرفة من وقت لآخر ليكرر لهم الشكر والعرفان لهذا التقدير الجماهيري العظيم !  
فترداد الجماهير حماسة وتعلو الهتافات بحياة الرئيس !!

لقد كان هذا ولا شك يوما تاريخيا مشهودا في حياة الرئيس محمد نجيب بلغ فيه الذروة، وكان بوسع لو شاء أن يستغل هذا الانتصار الباهر للتخلص من معارضيه وخصومه في مجلس قيادة الثورة وفي القوات المسلحة قبل أن يتخلصوا منه ، ولكن طبيعته العظيمة المسبلة ابت عليه ذلك او ربما خائفة شجاعته في الاقدام على خطوة جريئة كهذه . واخذ يردد في كل مرة يخرج فيها الى الجماهير المحتشدة في ساحة القصر الجمهوري بعابدين انه واخوانه اعضاء مجلس قيادة الثورة قد حكموا العقل وكظموا عواطفهم وانهم عادوا يدا واحدة وكلمة واحدة !! وكان هذا على ما يبدو اعتقاده او توهمه الظاهر دون أن يشاركه اياه الآخرون .

ولم تكن أحداث شهر فبراير ١٩٥٤ مع ذلك رغم اهميتها وخطورتها الا جولة أولى في معركة متصلة تدور حول الاستيلاء على السلطة والبقاء فيها، . . معركة بين تيارين ، التيار الديمقراطي المعتدل الذي يمثله اللواء محمد نجيب والتيار الاوتوقراطي المتشدد الذي يمثله البكباشي جمال عبد الناصر ، وظل يعد له بعد أن صار رئيسا لمجلس الوزراء في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ والمسيطر انفعلى على مجلس قيادة الثورة (١) . وقد انتصر التيار الاول مؤقتا كما رأينا

---

(١) بدأ عبد الناصر بالتخلص من انصار اللواء محمد نجيب في الجيش وخاصة في سلاح الفرسان بفصل بعضهم واحالة البعض الآخر الى المعاش أو نقلهم الى مناصب مدنية في الشركات والمؤسسات والمصالح الاخرى بعيدا عن القوات المسلحة .

.. وكسب اللواء محمد نجيب الجولة الاولى واضطر دعاة التيار الثانى الى مجاراته الى حين ، بل والتظاهر بالمزايدة عليه . وحدثنا عن ذلك اللواء محمد نجيب نفسه في مذكراته سالفة الذكر وقال انه بعد عدوله عن استقالته وعودته الى رئاسة الجمهورية في ٢٧ فبراير ١٩٥٤ ، « عقدنا اجتماعا في منزل على ماهر حضره الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة حينذاك وجمال عبد الناصر لمناقشة الخطوات التالية .. واقترح جمال اقتراحا غريبا هو عودة دستور سنة ١٩٢٣ (١) فلم أوافق على ذلك وأوضح السنهورى ان لجنة الدستور قد فرغت تقريبا من اعداد مشروع الدستور الجديد وانه من الميسور مع تقصير مواعيد الاجراءات ان تتم الانتخابات لجمعية تأسيسية في المدة التى تستغرقها الانتخابات البرلمانية للبرلمان القديم في دستور سنة ١٩٢٣ ويمكن لهذه الجمعية التأسيسية ان تمارس سلطات البرلمان المرتقب الجديد حتى يجتمع . واتفق الراى على ذلك واجتمع مجلس الثورة وصدرت قرارات ٥ مارس سنة ١٩٥٤ .

ويبدو ان ذاكرة اللواء محمد نجيب قد خانت بعض الشيء ، اذ لم يكن الامر بهذه البساطة وقد ثبت الان ان التفكير في دعوة جمعية تأسيسية تمهد للعودة للحياة النيابية البرلمانية كان موضع بحث منذ فترة سابقة في مجلس قيادة الثورة . لقد ذكر الصباغ صلاح سالم في مؤتمر صحفى عقده بوصفه وزيرا للإرشاد القومى في ٧ مارس سنة ١٩٥٤ بحضور البكباشى جمال عبد الناصر ( رئيس الوزراء وقتذاك ) ان هذا الموضوع — اى التمهيد لعودة الحياة النيابية البرلمانية — كان على جدول اعمال جلسة المؤتمر المشترك المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ وانه لولا الظروف المؤلة التى حدثت بعد ايام من نفس الشهر لانتهى في تلك الجلسة البت في هذا الموضوع والذي أصبح اكثر الحاحا بعد حوادث فبراير والتظاهرات الصاخبة التى عمت شوارع العاصمة تنادى بحياة محمدنجيب والديمقراطية وبعد عودة نجيب مباشرة من زيارته غير الموفقة الى الخرطوم في اول مارس سنة ١٩٥٤. لحضور حفل الافتتاح الرسمى للبرلمان السودانى ، والحوادث الدامية التى وقعت هناك بتدبير من الزعيم السودانى عبد الرحمن المهدي وانصاره دعاة الانفصال عن مصر ، وتعرضت خلالها حياة محمد نجيب نفسه للخطر ، فبدأت المشاورات في مصر بين محمد نجيب واعضاء مجلس

---

(١) يبدو هذا الاقتراح غريبا بعد الغاء الملكية واعلان الجمهورية فـ دستور سنة ١٩٢٣ يثبت الملكية الوراثية. وذكر عبد اللطيف البغدادي في مذكراته التى ظهر الجزء الاول منها في يوليو ١٩٧٧ ان السنهورى هو الذى اقترح اعادة دستور ١٩٢٣ فورا او ان يحل مجلس قيادة الثورة نفسه ، وهكذا تضاربت الروايات حول هذه التفاصيل .



قيادة الثورة للتعجيل بعودة الحياة البرلمانية . وظهرت الصحف في القاهرة صباح ٦ مارس سنة ١٩٥٤ بأنباء الاجتماعات الهامة التي جرت في اليوم السابق ٥ مارس واستمرت من الصباح الباكر حتى ساعة متأخرة من الليل في دار البكباشي جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء ودار اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ، ودار الرئيس السابق على ماهر واشترك فيها الى جانب على ماهر نفسه ، الرئيس السابق نجيب الهلالي والدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة ، كما اشترك فيها من العسكريين الى جانب اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي ، تلك المشاورات التي انتهت بعقد اجتماع موسع لمجلس قيادة الثورة جرى في منزل جمال عبد الناصر برئاسة اللواء محمد نجيب وحضور السنهوري رئيس مجلس الدولة صدرت بعده في منتصف ليل الخامس من مارس القرارات الشهيرة التي اذيعت في اليوم التالي والتي تقضى باتخاذ الاجراءات فورا لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر ، على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ لكي تمارس مهمتين بارزتين ، اولا اقرار مشروع الدستور الجديد الذي وضعته لجنة الخمسين وتقرر فيه أن يكون الحكم في البلاد جمهوريا ، وثانيا ممارسة الصلاحيات العادية للبرلمان او الهيئة النيابية الى حين انعقاد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذي سوف تقره الجمعية التأسيسية . ولكي تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية المذكورة في جو من الحرية التامة قرر مجلس قيادة الثورة أن تلغى الاحكام العرفية قبل اجراء تلك الانتخابات بشهر ، كما قرر الغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٥٤ فيها عدا الشئون الخاصة بالدفاع ، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة في ممارسة سلطات السيادة لحين اجتماع الهيئة النيابية الجديدة .

وجاءت هذه القرارات مفاجئة للجميع ، لانصار الثورة ولمعارضيهما على السواء ، لتعارضها مع القرار السابق صدوره عن مجلس قيادة الثورة ذاته في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ بقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهي في يناير سنة ١٩٥٦ . . وتسبعل مؤرخ الثورة عبد الرحمن الرافعي في كتابه « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ص ١٢٢ ، ماذا جد من الحوادث حتى يجتزأ (اي يختصر) نحو سنتين من هذه الفترة ؟ . واجاب على ذلك بقوله : « لعل خلافا جديدا قام بين قادة الثورة أدى الى صدور هذا القرار الذي يحمل بين طياته تخلي الثورة عن مهمتها . . ؟ والجواب نعم . ان الخلافات كانت قائمة من قبل الاستقالة التي تقدم بها محمد نجيب من منصب رئاسة الجمهورية في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ وظلت مستمرة من بعدها » .

.. وقد روى محمد نجيب في مذكراته : « اصيحت الخلافات هي العنصر الاساسي في علاقات مجلس القيادة ، اصيحوا يجتمعون في غيابي ويتخذون

قرارات مخالفة ، وأصر عامر ( يقصد عبد الحكيم عامر ) على سفر محمد رياض قائد حرسى الى أمريكا للعلاج رغم انه لم يكن مريضاً ونصحته بالسفر حتى لا يقع له مكروه ، وانتخبت المجلس قراراً باعطاء صلاحياته لجمال عبد الناصر ، وتعيين زكريا محيى الدين وزيراً للداخلية وجمال سالم وزيراً للمواصلات، وتمت هذه التعديلات رغم وجودى بالاسكندرية واعتراضى عليها . . . ويأثر زكريا وجمال سالم عملهما كوزراء دون أداء اليمين وكان خالد محيى الدين الذى اعتبره دائماً مثلاً للخلق والفكر السليم متعاطفاً معى ومع ثروت عكاشة ومن أنصار الحرية والديمقراطية ، وسافرنا الى النوبة معا وتكاشفنا هناك واتفقنا على عودة الجيش الى الثكنات ولكننا لم نتفق على اقامة تنظيم خاص . . . كانت المعارضة الشعبية تتزايد وقادة الاحزاب السياسية فى المعتقلات وبعضهم يحاكم امام محكمة الثورة ، ولم تكن هناك قوة منظمة فى الساحة سوى الاخوان المسلمين الذين ظهرت معارضتهم سافرة « كانت العلاقات اذن بين محمد نجيب وزملائه فى مجلس قيادة الثورة متوترة لاسباب بعضها شخصى وبعضها عام نتيجة الاختلاف فى وجهات النظر فيما يجب أن يتبع بعد أكثر من عام ونصف من اندلاع حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان من رأى محمد نجيب الا استقرار فى البلاد الا بالعودة الى الحياة النيابية فى ظل الجمهورية ، واصطدم مع زملائه فى مجلس قيادة الثورة (١) ، وكان هذا هو الجو عند صدور قرارات الخامس من مارس التاريخية .

وفى ٦ مارس سنة ١٩٥٤ التى اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية فى مؤتمر صحفى فى الساعة الاولى من بعد ظهر ذلك اليوم بالقصر الجمهورى بعابدين وحضره أكثر من خمسين من رجال الصحافة ووكالات الانباء ، البيان التالى : « لاشك انكم قد اطلعتم على القرارات التى اعلنت أمس فى سبيل اقامة حياة دستورية ديمقراطية سليمة فى مصر ، ويسعدنى فى هذه المناسبة ان أعبر لكم عن اغتباطى لهذه الخطوات التى أمكن اتخاذها حتى الان والتي فتحت الطريق امام الامة للوصول الى حياتها الدستورية الكاملة . ولاشك انكم تعلمون ان كفاح الامة فى سبيل الدستور والحياة الديمقراطية السلمية قديم لم ينقطع . ولقد كان التوصل الى الحياة الدستورية الكاملة — ومازال — سياستى التى ظلت اعمل لها فى الفترات الماضية ولم أغفل عنها يوماً واحداً ايماناً منى بأن اشتراك الشعب فى امور

---

(١) اشار الرئيس محمد انور السادات أكثر من مرة فى احاديثه وبياناته الى ان جمال عبد الناصر كان فى بداية الثورة من انصار الحل الديموقراطى بعكس أعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرين الذين اثروا الحيل الديكتاتورى ، ولكنه لم يتعرض فى احاديثه لموقف الرئيس السابق محمد نجيب لا اثناء أزمة فبراير ومارس ١٩٥٤ ولا قبل ذلك أو بعده ومعلوم ان نجيب كان من أوائل المطالبين بالعودة الى الحياة النيابية .

بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان . والان وقد بدت معالم الحياة النيابية في الافق بصورة عملية واقعة فأنتنى ارجو الشعب المصرى ان يعمل على الا ستمسك بها وحمايتها والتغلب على العوامل التي تشوهها ، وان يسد طريق امام كل العيوب التي افسدت حياتنا النيابية في الماضى ، وان يدرك ان اشتراكه الفعلى في تصريف مصائر البلاد وثنئونها هو الركن الاساسى في الحياة النيابية الحرة . واننى اعد المواطنين بأننى سأظل أميناً على عهدى وان ابذل غاية جهدى للوصول بالبلاد الى ذلك الهدف العظيم ، كما أعدهم جاهداً على ضمان الحياة الدستورية في البلاد مستعيناً بتأييدهم وثقتهم ( ١ ) وان المشاكل الداخلية على كثرتها لن تبعدنى ولن تصرفنى عن العمل على تحقيق رغبة الامة الاجماعية في انهاء الاحتلال الاجنبى لقطعة عزيزة من وطننا (٢) على نحو يحقق مطالب البلاد القومية وسأظل ابذل عنايتى واهتمامى حتى نحصل على حقنا في الحرية والكرامة ، كما انى اتوجه في هذه اللحظات السعيدة من تاريخنا الى الشعب السودانى الحبيب فان نضال الشعب السودانى فى سبيل بناء حياته الدستورية وتحقيق حريته هو جزء مكمل لكفاحنا نحن فى مصر فى سبيل الدستور والحرية ، (٣) .

وبعد القضاء على ذبول ازمة فبراير سنة ١٩٥٤ وعودة الاوضاع الى ماكانت عليه بالنسبة للمناصب الرئاسية كما سيأتى ، وتكرار الوعد باعادة الحياة النيابية وعقد الجمعية التأسيسية في المواعيد التي حددتها قرارات ٥ مارس سنة ١٩٥٤ ، وجه الرئيس اللواء محمد نجيب في ٨ مارس سنة ١٩٥٤ الى شباب الجامعات القاهرية الثلاث بمناسبة ابيتناف الدراسة بعد تعطيلها لمدة اسبوعين النداء التالى نصه :

« ابنائى شباب الجامعات انتم اليوم امل كبير تسعد به النفوس وتتطاول اليه الاعناق وانتم عمد عمل عظيم يترأى في جنبات الوادى علما وحكمة وسياسة وحكما وجهادا وتضحية ، وانتم بهذا كله قادرون على ان تمسحوا الضرر عن بلادكم لتأخذوا بيدها الى الحرية والكرامة والمجد . ومن هنا تستطيعون ان تدركوا مقدار حبى لكم واعتزازى بكم وحرصى عليكم لانكم فى البلاد شريعة خير ، وعدة مجد ، ودعامة اصلاح ، وهذا الحب الذى اكنه لكم هو الذى جعلنى اتحدث اليكم لاطلب منكم ان تتمثلوا مقدار الاضرار التي تحيق

---

(١) لاشك ان محمد نجيب كان صادقا فيما اعلنه ولكن الظروف كانت اقوى منه فلم يحقق شيئا مما ذكره .

(٢) يعنى الاحتلال البريطانى لمنطقة البقال .

(٣) انظر جريدة الاهرام القاهرية عدد ٧ مارس سنة ١٩٥٤ .



ببلادنا العزيزة اذا لم نعمل جميعا حاكمين ومحكومين على راب الصدع وجمع الشمل ومطاردة كل اسباب الفرقة والانقسام . وان حبكم لبلادكم يقتضيكم ان تستمعوا لهذا النصح الابوى استماع الواصل الذى لا يشك والامين الذى لا يخون ، وانى لواصل بعد ذلك ان السفينة لابد ان تصل الى شاطئ الامان بفضل من الله وتأييده .

« ابنائى . . انى ادعو شباب الجامعات الى الانصراف عن كل ما يثير النفوس والبلاد احوج ما تكون الى الهدوء والسكينة والعدو يتربص لنا ، وان تمسحوا من اذهانكم شبح الماضى المخيف وصورته المزعجة وان لكم فى قيادة الثورة المثل والقذوة فقد عادوا جميعا كما كانوا صفا واحدا ونسوا كل شىء الا مصالح البلاد وكرامة الوطن ايماننا منهم بان الاشخاص زائلون والوطن وحده هو الباقي الذى لا يفنى ولا يزول » (١) . وعاد الرئيس محمد نجيب الى الحديث عن ازمة فبراير سنة ١٩٥٤ فى خطاب القاه فى مؤتمر شعبى لهيئة التحرير بالخليفة فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٤ ، أكد فيه على أن كل اثر للهزة البسيطة التى جرت فى صفوف رجال الثورة قد زال وانقضى الى غير رجعة ، وقال : « افاعى العهود الماضية ما ان شعروا بتلك الهزة البسيطة الاخيرة حتى بادروا بالطعن فى جمال عبد الناصر وغيره فما معنى هذا !! ان الطعن فى جمال طعن فى الباقيين من زملائه . واكد ان الجيش كتلة واحدة ، ورجل واحد ، وقلب واحد ، وعقل واحد . واشار الى الانجليز انفسهم الذين لم يكونوا يرفعون اعينهم فينا قد غيروا موقفهم الآن » .

واضاف : « اننا فى حرب وجبهة قتال ( مع الانجليز ) وفى ظروف تحتاج الى التعاون والاتحاد وترك الخلافات الدينية والعنصرية وغيرها » . وختم كلمته بالتحدث عن المعتقلين وانه سيفرج عنهم فى الوقت المناسب « فنحن لا نتلذذ بوجود ابنائنا فى السجون بل نحن احرص الناس على الحرية ونتمنى الا يكون خلف قضبان السجون أحد » (٢) .

وعاد اللواء محمد نجيب فى تصريحات ادلى بها الى مندوبى الصحف المحلية والاجنبية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ فاكد مجددا أن الحياة النيابية ستعود قريبا وأن الجمعية التأسيسية ستعقد فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ وأن الاحكام العرفية ستلغى كليا يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٥٤ وربما قبل ذلك التاريخ

(١) جريدة الاهرام عدد ١٢ مارس سنة ١٩٥٤ .

(١) جريدة الاهرام عدد ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ .

وانه سيتم الافراج عن جميع المعتقلين الا من تثبت ادانته . ولن تعود باذن الله وقوة ارادة الشعب ظروف الظلم والطغيان والفساد والرشوة والمحسوبية التي وصمت العهود البائثة السابقة (١) . واضاف انه « لا يخلف وعدا ولا ينكث عهدا ولن يرجع عن كلمة قالها فكلمته واحدة لانه لا يتطلع الى جاه ولا يطمع في مال » . « ولقد ثلت ان الحياة النيابية آتية فلا بد ان تعود في شهر يوليو القادم كما أعلننا سابقا » وأنحى باللائمة على الصحف التي دأبت على نشر أخبار تثير الريب والشكوك في نوايا رجال الثورة !! . هذا ما كان يردده اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية طوال شهر مارس سنة ١٩٥٤ ولا يشك أحد في اخلاصه وصدقه ولكن الاحداث كانت اقوى من كلماته ووعوده فلم تلغ الاحكام العرفية في ١٨ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ولا انعقدت الجمعية التأسيسية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ كما وعد واكد وجزم ، ووقع هو نفسه في الفخ الذي استدرج اليه كما سيأتى في حينه .

ففى ٨ مارس سنة ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حوادث فبراير ، ومن ثم تقرر اعادة تعيين اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء اضافة الى رئاسته للجمهورية بينما تنحى جمال عبد الناصر عن رئاسة الوزارة هذا المنصب الذى تولاه اياما معدودة في فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ ، وقبل أن يكون نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة .

وقد تمت هذه التدابير بعد جلسة مشتركة لأعضاء مجلس الثورة ومجلس الوزراء عقدت في دار البرلمان مساء ٨ مارس سنة ١٩٥٤ برئاسة البكباشى جمال عبد الناصر وامتدت الى قرب منتصف الليل حيث انضم اليها الرئيس محمد نجيب واللواء ١ . خ عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ثم أعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان في ختام تلك الجلسة المسائية البيان التالى الذى وزع على الصحف جميعا « رأى المؤتمر المشترك ان التعديلات التى طرأت على منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فى الايام القليلة الماضية انما كانت ثمرة للاحداث التى اجتازتها البلاد وخرجت منها سليمة الوحدة ، قوية العزم على المضى قدما فى سبيل تحقيق الثورة ، وبما ان صفحة هذه الاحداث قد طويت فقد صبح العزم على أن يزال كل اثر لها وان تعود الاوضاع الى صورتها السابقة حتى يستقر فى يقين كل فرد من أفراد هذه الامة الكريمة أن تلك السحابة العابرة قد

انقشعت دون أن تخلف وراءها ظلالاً ينال من جلال الوحدة وقدسيتها . ولهذه الأسباب تقدم رئيس مجلس الوزراء البكباشي أ . ح جمال عبد الناصر الى مجلس قيادة الثورة برغبته في أن تعود الاوضاع الى سابق عهدها ، وعلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة اسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء بجانب منصب رئاسة الجمهورية الى اللواء أ . ح محمد نجيب وبهذه المناسبة أيضا يؤكد مجلس قيادة الثورة القرارات التي أعلنها هذا المجلس في اليوم الخامس من شهر مارس الحالى الخاصة باعادة الحياة النيابية وبانعقاد الجمعية التأسيسية في المواعيد التي سبق تحديدها في ذلك القرار . والمؤتمر المشترك يناشد أبناء وادى النيل في هذه المناسبة السعيدة أن يسدل على أحداث الايام الاخيرة ستارا من النسيان وأن يعتصم بالوحدة وأن يضاعف من جهوده لمواجهة اعدائه أكثر قوة وأشد مراسا وليجنى في أقرب وقت ثمار ثورته المباركة التي ستحقق له باذن الله ما يبغي من الحرية والمجد » .

ويبدو أن الذى أدى الى اعادة الاوضاع الى سابق عهدها هو عدم امكان التوصل الى اتفاق حول تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية تحديدا دقيقا وعلاقته بمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة رغم ما بذل من جهود في هذا السبيل في اجتماعات عديدة عقدت في مجلس قيادة الثورة وبمنزل الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، ورغم تشكيل لجنة فرعية من ثلاثة من أعضاء مجلس الثورة ووزيرين مدنيين لتحديد تلك الاختصاصات (١) .

ولاقت هذه الاتجاهات التى أعلن عنها الرئيس محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ترحيبا كبيرا لدى جميع الطوائف الواعية في البلاد وانعكس ذلك على صفحات الجرائد بعد رفع الرقابة وبعد أن أعلن وزير الارشاد القومى الصاغ أ . ح صلاح سالم في مؤتمره الصحفى يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٤ أن الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت وان الشعب هو الذى سيحكم على الصحافة . وسئل صلاح سالم في هذا المؤتمر الصحفى عما اذا كان هناك تفكير في تحويل « هيئة التحرير » التى انشأتها الثورة الى حزب سياسى يدخل معركة الانتخابات ، أجاب بأن موضوع الاحزاب جميعا سيخضع للدستور الجديد الذى ستقره الجمعية التأسيسية ولن يقوم حزب من الاحزاب قبل ذلك . وسئل عما اذا كانت النية متجهة الى نظام الحزب الواحد فأجاب : « لا دخل لنا في هذا الموضوع وما ستقره الجمعية التأسيسية المنتخبة من الشعب

---

(١) انظر جريدة الاهرام عدد ٩ مارس ١٩٥٤ .



سيكون هو الفصل في جميع الموضوعات » . وسئل أيضا عما اذا كانت جرت اتصالات مع بعض السياسيين السابقين بصدد التمهيد لاعادة الحياة النيابية فأجاب : « جرت طوال الشهور الثلاثة الماضية اتصالات عديدة مع فريق كبير من رجالات السياسة حول تشكيل لجنة استشارية يصير التفاهم معها حول خطوات اعادة الحياة النيابية وانه لم يحصل تفكير مطلقا في أن يكون تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستقر الدستور بطريق التعيين ، بل كان الراى مجمعا على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقرر الدستور عقب الانتهاء من اعداده بواسطة لجنة الدستور — لجنة الخمسين » .

ولما كنت ممن دافعوا في الصحف منذ بداية الثورة (١) عن ضرورة دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد وذلك حتى قبل الاعلان في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ الملكى ، فقد نشرت لى جريدة المصرى فى عددها الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٤ مقالا قلت فيه : « اليوم اعود الى القلم لانفض عنه التراب ، والى الفكر لاجلو عنه الصدا ، فالرقابة على الصحف لا تحطم الاقلام فحسب بل تقضى على ملكة التفكير . فلماذا يجهد الكاتب نفسه ويكدح الفكر ذهنه اذا كان ماتجود به تريحة هذا او ذاك لاينقل الى جمهور القراء ابدا ولايصلهم الامبتورا مشوها بفعل الرقيب . وياويل امة لا يمارس كتابها الا المدح والثناء ، ولا يسمح بحكامها الا بملك النغمة المردولة متتابعة متكررة ، فالنقد السياسى كالتنقد عامة ضرورة من ضرورات الحياة والتقدم ورمز على الحيوية ، بغيره تفتر الهمم وتتقاعس النفوس ويخبو الذهن والاصلاح » وانتهيت ذلك المقال بالعبارات التالية : « واليوم وقد أعلن قادة الحركة نزولا على ارادة الامة صاحبة السلطان ، ممثلة فى جميع طوائفها دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لمناقشة مشروع الدستور وعودة الحياة النيابية البرلمانية فليس امامنا الا أن ننسى مرارة الماضى وأحقاده وأن نضع جميعا يدينا فى ايديهم لتنفيذ هذه الاغراض فى غير ابطاء . وغنى عن البيان انه بمجرد اجتماع الجمعية التأسيسية تنتهى مهمة مجلس قيادة الثورة ويتعين نقل السلطات التى يمارسها الى تلك الجمعية ، اذ لا يصح فى الاذهان أن تدعى جمعية تأسيسية منتخبة كهيئة تمثل الشعب صاحب السيادة والسلطان وتعبر عن ارادته وهو وحده صاحب السيادة والسلطان ، ثم يظل الى جانبها مجلس آخر يشاطر ممثلى الشعب تلك السيادة او ينافسهم فيها . وعندما تنعقد الجمعية التأسيسية المذكورة

(١) احيل القارئ الى مقالاتى فى جريدة الاهرام فى ٢٤ اغسطس ١٩٥٢ و ٥ و ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ .

فى يوليو القادم ( ١٩٥٤ ) سيشهد العالم ويشهد أهل الوادى ميلاد عهد جديد حقا .

ولكن هذا الامل الكبير لم يتحقق ، واخذ خصوم الحريات والديمقراطية ينفثون سمومهم فى صفوف الشعب للابقاء على الوضع القائم ، بينما رحبت جميع الطوائف المهنية من اطباء ومهندسين ومحاسبين ومحامين وغيرهم ترحيبا حارا بقرارات الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ وأشادت بها واستعجلت تنفيذها . وعلى سبيل المثال طلب أكثر من مائة من رجال المحاماه دعوة الجمعية العامة للمحامين الى اجتماع غير عادى يعقد بدار نقابتهم بالقاهرة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤ للنظر فى الامور التالية :

اولا : ما وقع على بعض المحامين المعتقلين من اعتداء أثناء اعتقالهم بالسجون الحربية وغيرها (١) .

ثانيا : عودة الحياة النيابية والغاء الاحكام العرفية فورا والافراج عن المعتقلين السياسيين .

ثالثا : الدعوة الى وضع ميثاق وطنى يرتبط به قادة البلاد وزعمائها ، يستهدف جمع الكلمة واجلاء الغاصب والرجوع بالبلاد الى الاوضاع الطبيعية . كما طالب بعض الاساتذة المحامين فى ذلك الاجتماع بوجوب عودة العسكريين الى ثكناتهم .

وشهدت البلاد معركة فكرية فى المنتديات وعلى صفحات الجرائد ناصرت قضية الحريات والديموقراطية فيها معظم الصحف وفى مقدمتها جريدة « المصرى » المملوكة لآل أبو الفتوح والتى كان يرأس تحريرها الاستاذ أحمد أبو الفتوح فدافعت بحماسة عن عودة الأحزاب والحياة النيابية البرلمانية ، بينما استمرت جريدة « الاخبار » التى كان يملكها ويرأس تحريرها الاستاذان التوأمين مصطفى وعلى أمين فى مهاجمة فكرة الانتخابات ، وحذرت من عودة الأحزاب ، علما بأن هذين الكاتبين الكبيرين كانا من المقربين لدى السراى الملكية فى عهد الملك فاروق وقتما ، ثم كانا أول من تحول ضده قبل قيام

---

(١) يتضح مما نشرته مجلة روزاليوسف القاهرية فى عددها الصادر فى الرابع من ابريل ١٩٧٧ والاعداد التالية ان بعض اجهزة الدولة مثل المباحث الجنائية العسكرية لم ذلك العهد كانت تقبض على النابيين من مدنيين وعسكريين بلا حساب واحيانا بدون أوامر من الجهات العليا . ولا عجب فقد كان القانون فى اجازة مستمرة .

الثورة وأخذا يهاجمان سيرة الملك السابق بعد قيامها وبيبالفسان في نشر ما اسمياه بفضائح السراى الملكية سعيا كما قيل وراء الاثارة وزيادة توزيع حريدهما ، وقد اثار الى ذلك اللواء محمد نجيب في مذكراته ، وشجب هذا الموقف الذى وصفه بأنه لا أخلاقى ، مؤكدا انه لم يكن يرضى عنه أو يرتاح له .

ولنتابع الآن قصة قرارات الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ وما آلت اليه بعد أن أصبح واضحا أن تلك القرارات لم تلق ارتياحا لدى فريق من ضباط الجيش لاسيما بعد أن جنحت بعض الصحف المصرية منذ الخامس من مارس سنة ١٩٥٤ الى الهجوم بشدة على تصرفات بعض الضباط كمجلة زرع بذور الخوف في نفوس بعض الضباط وجعلهم يعتقدون أن العودة الى الديمقراطية يعنى الأضرار بهم ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من مخالفات الى جانب فقدانهم الميزات العديدة التى كانوا يتمتعون بها منذ نجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وهو ما أكدده اللواء محمد نجيب أيضا في مذكراته سالفة الذكر . وقد استغل مجلس قيادة الثورة هذا الشعور أحسن استغلال توصلا لالغاء قرارات ٥ مارس . واتبع في ذلك تكتيكا ماهرا لا يستهدف إلغاء تلك القرارات مباشرة بل عن طريق المزايدة فيها وتضخيمها لفرض تفجير الموقف . ولقد نجح في ذلك كل النجاح ، وبدأت هذه الخطة تتكشف منذ جلسة المؤتمر المشترك بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ حيث تكهرب الجو بعد مناقشة موضوع الانفجارات التى حدثت في القاهرة وقتذاك (١) ، ثم في جلسة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس والتى وصفها محمد نجيب بأنها كانت جلسة حاسمة « ابتسامات المجاملة اختفت من الوجوه ، التعابير واضحة وصريحة ، خطورة الموقف تفرض نفسها على جو الجلسة » (٢) وأخذ يشرح لنا ما جرى في تلك الجلسة التاريخية فقال أن

---

(١) وقعت ستة انفجارات في نفس اليوم وفي وقت واحد ولكن في أماكن متفرقة واحد منها في محطة السيكة الحديد واثنتان في الجامعة وانفجار بمحل الحلوانى جروبي . وثبت أنها كانت بتدبير جمال عبدالناصر لاثارة البلبلة في نفوس الناس واشعارهم بعدم الامن والطمانينة اذا عادت الحياة النيابية وحلهم على التمسك ببقاء مجلس قيادة الثورة ( انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الاول ص ١٤٤ و ١٤٦ ) .

(٢) انظر مذكرات محمد نجيب المنشورة بمجلة الحوادث اللبنانية عن أحداث ذلك اليوم التاريخي وانظر أيضا مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الاول ص ١٣٥ وما بعدها وكان البغدادي من المعارضين لمراحة على عودة الحياة النيابية وحل مجلس قيادة الثورة وشاركه في ذلك جمال سالم وكمال الدين حسين وجسن ابراهيم ، والواقع ان أعضاء مجلس الثورة جميعا ماعدا اللواء محمد نجيب ولحدا خالد محيي الدين كانوا في قرارة أنفسهم ميالين الى استمرار مجلس الثورة وسيطرة العسكريين على الحكم ، وهذا شيء طبعى من جانبهم . بوصفهم المستفيدين من هذا الاستمرار .



عبد اللطيف البغدادي بدا الحديث مقترحا الغاء قرارات ٥ مارس بينهما تمسك خالد محيي الدين ظاهريا بهذه القرارات ، وتدخل جمال عبد الناصر قائلا بهدوء أن مجلس الثورة سينتهي عمله يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ وأن الاحزاب ستعود الى وضعها السابق . بينما ارتفع صوت صلاح سالم بأن كل شيء يجب أن يعود الى صورته القديمة ، وقال أحد أعضاء المجلس ان عودة الاحزاب معناه عودة الحزب الشيوعي ، واجاب خالد محيي الدين ( المعروف بميوله اليسارية ) ان الدستور الجديد الذي سيعيد الحياة النيابية للبلاد هو الذي سيحدد الموقف من الحزب الشيوعي . وأضاف عضو آخر ان هذا يستدعي الافراج عن كل المعتقلين وعن النحاس باشا وعن الهضيبي واحمد حسنين !

وعلق محمد نجيب على ذلك في مذكراته انه وجد في المناقشة استدراجا لأمور لم يكن قد طالب بها ، وان الموقف كان مرسوما ومبيتا على خطة مدبرة كان حتى تلك اللحظة يجهلها وان كان قد شعر بها ، وان انتقال زملائه في مجلس قيادة الثورة من النقيض الى النقيض وموافقتهم المفاجئة غير المشروطة وغير المعقولة على اقتراح جمال عبد الناصر المتضمن عودة الاحزاب السياسية كان هو الدليل على وجود تلك الخطة المدبرة المرسومة . واستمر الاجتماع خمس ساعات متصلة وانتهى الى ما عرف في تاريخ ثورة ٢٣ يوليو بقرارات ٢٥ مارس التي أعلنها الصاغ صلاح سالم للشعب في نهاية الاجتماع وتلخص بالآتي :

- ١ — يسمح بقيام الاحزاب ولن يؤلف مجلس الثورة حزبا (١) .
- ٢ — لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات المقبلة .
- ٣ — تنتخب الجمعية التأسيسية ( لاقرار الدستور الجديد للبلاد ) انتخابا حرا مباشرا وتكون لها السيادة الكاملة وكذلك تكون لها سلطة البرلمان في فترة الانتقال الى حين انعقاده .
- ٤ — يحل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ وتعتبر الثورة منتهية وتسلم البلاد لممثلي الأمة .
- ٥ — تنتخب الجمعية التأسيسية رئيسا للجمهورية بمجرد انعقادها .

(١) كان قد تردد ايمان ازمة فبراير ومارس ١٩٥٤ في الحديث خلالها عن عودة الحياة النيابية ان قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سوف يؤلفون حزبا سياسيا يخوضون به الانتخابات العامة للجمعية التأسيسية على اساس المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ، وانه تقرر مبدئيا ان يكون اسم الحزب «الحزب الجمهوري الاشتراكي» ويرأسه محمد نجيب نفسه . وأشار الى ذلك عبد اللطيف البغدادي في مذكراته . ولكن عدل عن هذا الرأي سريعا واستبعدت الفكرة .

وكان اعلان هذه القرارات في ظاهر الامر انتصارا للديمقراطية وللرئيس محمد نجيب ، غير انها استهدفت في الواقع اثارة الجماهير التي لن يروقها بحال من الاحوال عودة الاحزاب السياسية القديمة بصورتها السابقة المتخلفة ولا العودة ببساطة للعهد السابق وانهاء الثورة على تلك الصبغة المفاجئة والمبتسرة ، فكان لابد ان تثير هذه القرارات ثائرة الكثيرين ، لابين ضباط الجيش وحدهم ممن يهمهم الابقاء على امتيازاتهم التي حصلوا عليها مؤخرا ، بل وايضا ثائرة الكثيرين في صفوف الشعب وخاصة الطبقة العاملة . وقد عرف مجلس قيادة الثورة كيف يستغل شعور هذه الفئات لاقصى درجة ، وهي الفئات التي استفادت من الثورة اكثر من غيرها . ولا أدري كيف انطلقت الحيلة على الرئيس محمد نجيب وكيف استتدرج الى الموافقة على تلك القرارات المتفجرة وان حاول في مذكراته ان يفسر هذا القصور من جانبه فيسندده الى زيارة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لمصر في تلك الفترة الحرجة بالذات ، هذه الزيارة التي امتدت من ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ الى ٢٨ منه . فنجد محمد نجيب يعقب على ذلك بقوله : « لقد كانت زيارة الملك سعود تتم في وقت غير مناسب مطلقا لحركة الاحداث المتتالية اذ كنت مرافقا تحركاته بما لم يتح لى وقتا كافيا لمواجهة الموقف بعد هذه القرارات الحاسمة » . والواقع ان التوفيق قد جانبه ليس فقط في معالجة الموقف بعد اتخاذ هذه القرارات ، بل وايضا وقت وقبل مناقشتها في مجلس قيادة الثورة واثناء بلورتها في اذهان من اعدوها وتقدموا بها واستدرجوه الى قبولها مستغلين طيبة نفسه .

ولقد توالى الاحداث بعد ذلك تباعا ، فتم الافراج فورا عن الاساتذ المستشار حسن الهضيبي المرشد العام للاخوان المسلمين ، وذهب جمال عبد الناصر عقب الافراج عنه لزيارته في منزله بعد منتصف الليل ، ونشرت الصحف في اليوم التالي مباشرة ان الاخوان المسلمين استأنفوا نشاطهم وعقدوا اول اجتماع لهم بعد الافراج عن مرشدهم ، وانه تقرر الافراج عن جميع الاخوان واعتبار قرار حل الجماعة الصادر في يناير سنة ١٩٥٤ كأن لم يكن ، وفسر اللواء محمد نجيب هذا العطف الخاص الذي حظي به الاخوان المسلمون بأنه كان خطة مدبرة من جانب جمال عبد الناصر لشدهم الى جانبه في معارضة عودة الحياة النيابية والاحزاب السياسية وهم اصلا من الرافضين لهذه العودة ، ثم للتخلص من محمد نجيب ومشاركته لجهتال في حكم مصر ، ثم ليقضى عبد الناصر بعد ذلك عليهم ويتمكن من تصفيتهم .

ولا نستطيع الجزم من جانبنا بأن تلك كانت حقا خطة عبد الناصر ، ولكن هذا لا يستبعد من مثله وهو على أية حال ما حدث وتم بالفعل قبل نهاية عام ١٩٥٤ الحافل بالاحداث الداخلية المثيرة . وبينما كانت جماعة الاخوان

المسلمين تحتفل بالانفراج عن معتقليهم وتعد العدة لاستئناف نشاطها وتقيم الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة على وزارة الداخلية لالغاء قرار حل الجماعة مع طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، كانت التدابير تتخذ في الخفاء للعدول عن قرارات ٥ و ٢٥ مارس من جانب من وافقوا عليها ومن عارضوها من أجل الإبقاء على مجلس قيادة الثورة محتفظا بكامل حقوق السلطة والسيادة . ولا يدع ما نشره عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أي شك حول هذا التصميم (١) .

ويروي اللواء محمد نجيب أيضا كيف أنه في الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ١٦ مارس ١٩٥٤ فوجيء بمساعده الضابط محمد رياض ( الذي أعيد على ما يبدو على رأس الحرس الجمهوري ) يوقظه من نومه ويبلغه أنه علم من مصادر مؤكدة أن هناك مؤامرة ضده ، وأن مظاهرات سوف تنطلق في صباح ٢٧ مارس تهتف بسقوط الأحزاب والديمقراطية ، وأن هناك خطة لاثارة الناس مع اضراب عمال النقل ، وأنه قد تم توزيع مبالغ كبيرة على بعض نقابات العمال بواسطة الصاغ أحمد عبد الله طعيمة أحد المشرفين على هيئة التحرير ، وأن قوات الحرس الوطني ستتجه للقاهرة لاثارة الاضطرابات بعد أن تم توزيع الملابس المدنية عليهم ، وأن سيارات اللوري ستقوم بنقل آلاف من عمال مديرية التحرير بقيادة الصاغ مجدى حسنين . الخ . وكيف أنه بعد أن شعر بخطر التدبير الذي يستهدف على حد قوله « احراق قرارات ٢٥ مارس واحراق البلد أيضا » اتصل فوراً بوزير الداخلية زكريا محيى الدين وحذره من عواقب ذلك وحمله واخوانه من أعضاء مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يمكن أن يحدث ، فنفى زكريا محيى الدين وجود أي تدبير للقيام بمظاهرات مضادة . . . وكيف أنه ( أي محمد نجيب ) لم يقتنع بهذا الحديث واستدعى وكيل وزارة الداخلية في الفجر وأمره كتابة بضرورة فسخ المظاهرات بالقوة ومنعها منعاً باتاً فطلب منه وكيل الداخلية بتوقيع أمر الترخيص باطلاق النار على المظاهرات إذا عجزت قوات البوليس عن فسخها بوسائل أخرى فرفض محمد نجيب الترخيص باطلاق النار رفضاً باتاً وجلس مع محمد رياض يتدارسان الموقف ، وجرى التفكير في أن يصدر اللواء محمد نجيب بوصفه رئيساً للجمهورية أمراً بأقالة الوزارة وأن يقوم الحرس الجمهوري وبعض ضباط الجيش المواليين لنجيب باعتقال بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء . . . وكيف أن محمد نجيب نظراً لخطورة هذه الإجراءات رأى أن يستأنس برأى خالد محيى الدين فأرسل في استدعائه في السادسة

---

(١) ويعترف البغدادي في تلك المذكرات ( جزء اول ص ١٥٥ ) أنه اتصل بزملائه ضباط القوات الجوية فوجدهم ثائرين على قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ وأنه طلب منهم ان يستعدوا لقيام ثورة جديدة اخرى اذا ما نفذت تلك القرارات ا فانظر وتأمل !



صباحا وتدارس الامر فلم يجد خالد مبررا لمثل هذا الاجراء اذ كان يشك في وجود مؤامرة ضد قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وكان يظن خطأ ان جمال عبد الناصر واعضاء مجلس الثورة في حالة انهيار تام !

وأضاف محمد نجيب انه بعد مناقشات طويلة استبعد ذلك الاجراء العنيف وآثر مواجهة الموقف بالحسنى ، وكيف انه عندما قامت في الصباح الباكر ٢٧ من مارس بعض مظاهرات واستطاع رجال الامن تفريقها دون حوادث ، عرض عدد كبير من ضباط الجيش على محمد نجيب اعتقال أعضاء مجلس قيادة الثورة لكنه رفض الفكرة للمرة الثانية تجنباً لاشتباك قوات الجيش الموالية له بالقوات المعارضة للقرارات المذكورة والمناصرة لجمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة (١) . ولاح في الافق في تلك اللحظات الحاسمة شبح الحرب الاهلية والانقلابات العسكرية فاستقر رأيه على حد تعبيره على رفض استعمال القوة بتاتا أو تحريك قوات عسكرية لاعتقال أعضاء مجلس قيادة الثورة بعملية قد تعرض حياتهم للخطر واستقلال مصر للضياع ، وكان يتمنى أن ينهض الشعب ويتحرك دفاعا عن حريته ولم يكن يتمنى أن ينتصر بطلقات الرصاص !!

وبينما اللواء محمد نجيب يعاني هذه الازمة النفسية التي جعلته يتردد بين الاقدام والاحجام ويؤثر في النهاية المواجهة بالحسنى ، كانت أعداد من المظاهرات المفتعلة تغمر شوارع القاهرة وتسد طرقاتها مرددة الهتافات بسقوط الاحزاب والرجعية والديمقراطية والحريات والنقابات المهنية وتهتف بحياة الثورة ومجلس قيادتها واستمرت هذه المظاهرات التي بدأت في ٢٧ مارس في يومى ٢٨ ، ٢٩ مارس على التوالى وهى تردد هتافاتها العدائية للقرارات المذكورة وتطوف بدار البرلمان ومجلس الوزراء والقصر الجمهورى بميدان عابدين واقتحم جمهرة من المتظاهرين مساء يوم ٢٩ مارس مقر مجلس الدولة بالجيزة حيث كان الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وعدد من مستشارى المجلس يتداولون في بعض القضايا المنظورة أمام القضاء الادارى ، ففر من فر من المستشارين واعتدى الغوغائيون على شخص السنهورى وكادوا ان يفتكوا به لولا ان تلقى الضربة احد سعاة المجلس واستغاث بعض موظفى المجلس بالمسؤولين هاتفيا المرة تلو المرة . وأخيرا قدم الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى وتظاهر بتهدئة الغوغاء واصطحب السنهورى الذى أصيب باصابات مختلفة الى دارة بمصر الجديدة

---

(١) هذا بينما كان يقوم انصار عبد الناصر بطبع وتوزيع منشورات للتشكيك فى سلوك محمد نجيب والاساءة الى شعبيته كما قام رجال المباحث الجنائية بمراقبته وابعاد الناس عنه .

في سيارته ، (١) ولم يعد السنهوري بعد ذلك التاريخ الى مجلس الدولة حيث أصدر مجلس قيادة الثورة فيما بعد قرارا بحرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات وانبنى عليه مقدانه لصلاحيه شغل منصبه كرئيس لمجلس الدولة ، واقر مجلس الدولة بعد ذلك شرعية ذلك القرار المشين (٢) وجرت تلك الاحداث الداخلية الخطيرة على مسمع ومشهد من الملك الزائر سعود بن عبد العزيز الذي كان موجودا وقتها في العاصمة المصرية في زيارة رسمية للبلاد ويقيم في قصر الطاهرة المخصص لكبار الضيوف فحاول جلالته اصلاح ذات البين بين الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر منذ السابع والعشرين من مارس ، فاتصل هاتفيا مساء ذلك اليوم بالرئيس محمد نجيب ورجاه الحضور لمقابلته فتوجه على الفور الى قصر الطاهرة ، ثم استدعى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والدكتور السنهوري ( قبل حادث الاعتداء عليه بعد ذلك في مجلس الدولة ) فحضروا جميعا بعد منتصف الليل تقريبا ، ووصف محمد نجيب هذا الاجتماع انه كان هادئا ومرهقا معا ، وانه قال للملك سعود امام الحاضرين الآخرين انه لم يعد هناك سبيل للتفاهم مع أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد ان وصل الامر الى هذا الحد من التأزم والتآمر « وتدبير الخطط دون تقدير سليم لما قد تتعرض له مصر من جراح او حرب اهلية او مصادمات عسكرية » وانه اى محمد نجيب قرر الاستقالة ودهش حينما رأى اصرارا شديدا من جانب جمال عبد الناصر في تلك الليلة على معارضة هذه الاستقالة وتمسكه هو وزميله عبد الحكيم عامر على بقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية وللمجلس قيادة الثورة . واستطرد محمد نجيب في وصف هذه المناقشات الى ان قال انها قد استمرت ساعات حتى وصل اليهم صوت المؤذن لصلاة الفجر من المسجد القريب بقصر الطاهرة بينما كانت « الاعصاب قد انهكت والافكار جهدت والجسم أصابة الارهاق ولم يعد هناك من جديد » وانه تحت الحاح الجميع قبل البقاء في منصبه انقادا لمصر وشعبها من الحرب الاهلية .

وظهرت الصحف المصرية في صباح يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ وهى تلمح من طرف خفى الى ذلك الاجتماع الخطير بقصر الطاهرة ، فقالت ان الانوار شوهدت تتلألأ في القصر طوال الليل حتى الفجر ، وان الملك سعود اجتمع اثناء ذلك فيه بالرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر .

---

(١) خاض الكثيرون في حادث الاعتداء على الدكتور السنهوري في مجلس الدولة وتؤكد المعلومات التي تجمعت ان الحادث كان مديرا أسهمت فيه أجهزة عبد الناصر .  
(٢) أصيب مجلس الدولة بالضعف والهزال بعد حادث ضرب السنهوري وأخذ يجارى السلطة بدلا من ان يكون رقيباً عليها ويبدأ ذلك واضحا في فتاويه وفي أحكامه القضائية وفي التشريعات التي كان يزود بها السلطة وتحد من رقابته هو على قراراتها وتصرفاتها .

وقد توجه محمد نجيب وجمال عبد الناصر وسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة والهيئات الرسمية بعد ظهر ذلك اليوم المضنى الى مطار القاهرة الدولى لتوديع الملك سعود فى ختام زيارته الرسمية لمصر وعودته الى بلاده. وحدث اثناء ذلك فى المطار حادث مؤسف وذلك حينما صعد الرئيس محمد نجيب سلم الطائرة مبالغة فى تحية الملك الزائر ، فظن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أن نجيب ينوى مغادرة البلاد الى السعودية فى ركاب الملك سعود فحذروه بشدة فأثرت فيه تلك المعاملة القاسية وبلغ به التأثير حداً بعيداً أصيب فيه باغمائة أفاق منها بعد فترة قصيرة . وقد أشارت الصحف فى صباح اليوم التالى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ الى تلك العلة الطارئة التى حلت برئيس الجمهورية دون ذكر أسبابها او ظروفها وأسندتها الى ما شعر به الرئيس محمد نجيب من اجهاد فى الايام الاخيرة . وكان هذا الحادث فى الواقع نهاية محمد نجيب كرئيس للجمهورية .

واذا كان قد استمر يشغل هذا المنصب الى أن أعفى منه رسمياً فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعد حادث الاعتداء على جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى الاسكندرية على يد واحد من جماعة الاخوان المسلمين ، فان محمد نجيب قد ظل طوال تلك الفترة من ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ حتى نوفمبر من نفس العام رئيساً فخرياً ورمزياً محروماً من السلطة الفعلية . ولم يكن ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ نهاية لنفوذ محمد نجيب وحده بل نهاية كذلك لكل اتجاه جاد نحو الديمقراطية والحياة النيابية ذلك الاتجاه الذى كانت قد بدأت تباشيره فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ بعدول نجيب عن استقالته وعودته الى رئاسة الجمهورية منتصراً على خصومة . ثم تجسد كذلك فى قرارات ٥ و ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ . فعفى السادسة والنصف من مساء يوم ٢٩ مارس اذاع الصاغ صلاح سالم القرارات الخطيرة التالية التى تم التوصل اليها فى اجتماع لمجلس الثورة ومجلس الوزراء لم يتخلف عنه غير الوزراء المدنيين الذين سبق ان قدموا استقالاتهم بعد قرارات ٢٥ مارس وهم السادة : حلمى بهجت بدوى وعبد الجليل العمرى ووليم سليم حنا وعباس عمار وحسن بغدادى ، وجاء فى القرارات التى اذاعها الصاغ صلاح سالم مساء ٢٩ مارس ما يلى :

اولاً : ارجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال فى العاشر من يناير سنة ١٩٥٦ .

ثانياً : يشكل فوراً مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون . ويلاحظ ان قرارات ٥ و ٢٥ مارس لم تر النور ابداً حتى بعد نهاية فترة الانتقال ، كما ان المجلس الوطنى الاستشارى المشار اليه لم يتكون ولم ينعقد مطلقاً . واذا كانت أزمة ٢٥ الى ٢٧ فبراير قد انتهت بانتصار اللواء محمد نجيب على



معارضيه في مجلس قيادة الثورة وفي داخل صفوف القوات المسلحة ،  
انتصارا . كان بوسع محمد نجيب لو استغله كما سبق ان ذكرنا ان يصبح  
سيد الموقف ، فان أزمة ٢٧ الى ٢٩ مارس قد انتهت بانتصار البكباشي جمال  
عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة انتصارا مبينا على اللواء محمد نجيب  
وانصاره ، وبدد الامل في عودة الحياة الديمقراطية النيابية ، ومهد السبيل  
لحكم ديكتاتوري بغض .

واثناء هذا الفضال المريب بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، او بين  
الخير والشر على حسب تعبير البعض ، كان ضباط الجيش المواليين  
لعبد الناصر من جميع الاسلحة يتجمعون في ثكناتهم ويتداولون في الموقف ،  
وخيل لهم ان الثورة التي حركها الجيش مهددة بالانحلال اذا ما نفذت  
قرارات ٥ و ٢٥ مارس ، وان البلاد سوف تعود في نظرهم الى الفوضى  
وتصبح نهبا من جديد للأحزاب السياسية المنحلة ، وأصدر هؤلاء المواليون  
لعبد الناصر قرارات اجماعية بضرورة الغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس سنة  
١٩٥٤ ، وشفعوا ذلك بتقرير الاعتصام داخل ثكناتهم الى ان تلغى تلك  
القرارات ، وحملوا مجلس قيادة الثورة مسؤولية ما يقع من أحداث اذا لم  
تجب مطالبهم . كما حرك جمال عبد الناصر وفريقه فئات من العمال على  
رأسهم عمال النقل ، ودفعوهم الى الاضراب والتظاهر (١) احتجاجا على عودة  
الحياة الحزبية ، وقررت نقاباتهم ضرورة استمرار مجلس قيادة الثورة في مباشرة  
سلطاته وعدم الدخول في معارك انتخابية قبل جلاء المستعمر (٢) فتوقفت  
القطارات وسائر وسائل النقل في البلاد وانهالت البرقيات على مجلس قيادة  
الثورة مطالبة باستمراره في الحكم ، ترددها وسائل الاعلام الخاضعة لعبد الناصر  
وفريقه . ولم ينه العمال اضرابهم الموعز به الا صباح يوم ٣٠ مارس سنة  
١٩٥٤ بعد انتهاء هذه الازمة الجديدة بالعدول عن قرارات ٥ و ٢٥ مارس .  
وقد حذب بعض الكتاب المؤيدين للعهد ذلك العدول ، مكتب الاسـتاذ  
عبد الرحمن الرافعي في مؤلفه عن ثورة ٢٣ يوليو يقول : « ولو تراجع  
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أمام أحداث مارس سنة ١٩٥٤ لعادت البلاد  
سيرتها الاولى من الفوضى والانقسام وتنازع الاحزاب والجماعات ،  
ولضعفت الحبهة الداخلية امام الاستعمار الواقف للبلاد بالمرصاد ، وما كان

---

(١) وتردد ان جمال عبد الناصر دفع حوالى اربعة الاف جنيه الى صاوى محمد  
صاوى رئيس نقابة النقل للقيام بتلك الحركة . ويرر جمال عبد الناصر ذلك . بأنه أراد ان  
يسبق خالد محيى الدين ويوسف صديق لانهما كانا يتويان عمل نفس الشيء ( مذكرات  
عبد اللطيف البغدادي الجزء الاول )

(٢) وهكذا أصبح جلاء المستعمر والعمل من اجل تحقيق الجلاء اربعة لتجنيب استمرار  
غيباب الحسريات وتعطيل الحياة الديمقراطية في مصر .

ذلك لينفذ البلاد في شيء ولكن تماسك الثورة وتغلبها على العناصر الرجعية مكنها من تحقيق اهدافها دون ان تطعن من الخلف وبذلك أمكنها ان تحقق الجلاء ، وتنتهج سياسة الحياد ، ثم تؤمم قناة السويس ، هذا العمل القومي الذي كان يستحيل أن يتقرر أو ينجح في عهد حكومة رجعية . بل هو عمل جليل يحتاج الى حكومة قومية متماسكة ، فعدول الثورة عن قرارات مارس سنة ١٩٥٤ وبقاؤها مهيمنة على مصير البلاد كان بلا مرء تمهيدا للاستقرار ومغادرة البلاد من عواقب الانقسام والفوضى وكان مكسبا لقضية الاستقلال والتحرر من مؤامرات الاستعمار » !

وللاستاذ عبد الرحمن الرافعي وأمثاله من الكتاب والمؤرخين ان يشيدوا بذلك النصر بلا تحفظ ويتغنوا بكل ما في ذلك العهد ، ويحرقوا للسلطة البخور ، ويؤلموا الحاكم الذي حولوه بخنوعهم وسكوتهم الى طاغية ، فانهم قوم كانوا قد فقدوا الوعي فوجدوا حسمنا ما ليس بالحسن ، وعميت ابصارهم عن رؤية السلبيات والسيئات ، وما أكثرها في الفترة التي تلت احداث مارس سنة ١٩٥٤ لاسيما في السنوات الاخيرة لعهد جمال عبدالناصر حتى تاريخ وفاته في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حيث استتادت مراكز القوى وضعفت قبضة عبد الناصر على زمام الحكم (١) ، فتوالى السلبيات والمآسى ، ومن بينها افتقاد الحرية بل الحريات العامة جميعا ، وتسلب الخوف على المواطنين من زائر الفجر (!!) وفتح ابواب السجون والمعتقلات على مصراعها تمارس فيها شتى انواع التعذيب وتحطم آدمية الانسان ، فضلا عن مصادرة الاموال وسبل الرزق الحلال بلا سبب او لاتفه الاسباب ، وفرض الحراسات على الاموال المنقولة والثابتة انتقاما وتشفيا واذلالا للاسر والمواطنين ، ومطاردة اصحاب الآراء الحرة والتنكيل بهم وبذويهم مما ادى الى هجرة الاحرار والمثقفين القادرين على مغادرة البلاد الى الخارج هربا من الطغيان ، وزج البلاد في حروب لائقة لها فيها ولا جمل كحرب اليمن ، وانتشار الرشوة والفساد على اوسع نطاق في المصالح الحكومية ، وايتار المحاسيب والندماء والانصار والمنافقين حتى في صفوف القسوات المسلحة على ذوى الراى والخبرة والكفاية ، وافلاس البلاد والخزانة العامة ، وتردى الاقتصاد القومي ، وتدهور المرافق العامة حتى غدا من العسير اصلاحها ، والتدخل المستمر في شئون الدول العربية والاسلامية في السودان والسعودية والمملكة الليبية وايران ولبنان حتى استحكمت بيننا وبينها العداوة والشحناء وباتت تترى بنا الدوائر والنوازل ، وتحقق لها

---

(١) أكد الرئيس السادات قول عبد الناصر له في اواخر ايامه « ان البلد أصبحت تحكمها عصابة من اللصوص » !

ما تشهيه فكانت الفاجعة المؤلمة في الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ حيث منيت مصر بأكبر هزيمة عسكرية في تاريخها المعاصر ، أفقدتنا العزة والكرامة التي طالما تغنى بهما الرئيس جمال عبد الناصر في خطبه الجماهيرية ، وهانت مصر وشعبها على الشامتين فينا . وهز هول تلك الفاجعة النيام والفافلين فبدأ أصحاب الفكر والقلم من أمثال كاتبنا الكبير توفيق الحكيم يستردون وعيهم (١) وبدأوا يتخلصون تدريجيا من الغشاوة الكثيفة التي فرضتها عليهم الاحداث ووسائل الاعلام او فرضوها هم على انفسهم . ولو امتد العمر بمؤرخ الثورة استاذنا عبد الرحمن الرافعي لراجع هو الآخر نفسه واسترد وعيه ولادرك أن العدول عن قرارات ٢٥ ، ٥ مارس سنة ١٩٥٤ هذا العدول الذي حبذه وحياه ، لم يكن تمهيدا للتحرر والاستقلال ، بل توطئة للطغيان والهزيمة العسكرية والخرب الاقتصادي والمالي (٢) .

لقد شهدت بنفسى الآلاف من العمال المسخرين ومن اندس في صفوفهم من رجال الحرس الوطنى والبوليس الحربى فى ملابس مدنية ومن الدهماء والمخربين يجوبون شوارع العاصمة فى يومى ٢٨ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٤ يهتفون بسقوط الاحزاب والحرية والديمقراطية والحياة النيابية ، وحتى بسقوط النقابات المهنية والمحامين بوجه خاص لاجترائهم على المطالبة فى جمعيتهم العمومية غير العادية المنعقدة فى يوم ٢٧ مارس بمقر نقابتهم فى القاهرة بوجوب عودة العسكريين الى ثكناتهم واعادة الحياة الديمقراطية النيابية الى البلاد ! ولقد شاهد غيرى من الناس (٣) أولئك المتظاهرين المدفوعين من بعض العناصر الملتفة حول جمال عبد الناصر (٤) وهم يهتفون أيضا بسقوط الدكتور السنهورى « الجاهل » أو الخائن لان هذا الفقيه الكبير ورئيس مجلس الدولة وقتذاك ، اجترأ هو الآخر على مؤازرة اللواء محمد نجيب وتشجيعه على التعجيل بدعوة جمعية وطنية تأسيسية منتخبة لاقرار مشروع الدستور الذى اعدته لجنة الخمسين ، وانهاء الفترة الاستثنائية القائمة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكان من الطبيعى الا تغيب شمس يوم

---

(١) انظر كتاب « مودة الومى » للاستاذ توفيق الحكيم ، وقد نشر اولا فى لبنان ثم

سمح بتداوله فى مصر .

(٢) من أجل ذلك اعتبر البعض تصحيح « المسيرة » فى حركة ١٤ و ١٥ مايو ١٩٧١

« ثورة » ثورة مضادة للاوضاع والسلبيات السيئة التى نوهنا اليها ، وبداية لعهد جديد

من الطمأنينة والاستقرار والانفتاح السياسى والاقتصادى والفكرى .

(٣) انظر كتاب الدكتور ابراهيم عبده « تاريخ بلا وثائق » طبعة ١٩٧٥ ص ٣٩ حيث

يقول « اى والله سمعتهم يأننى ورأيتهم بدينى يهتفون بسقوط الحرية ، بسقوط عالم مصر

الذى نعتوه بالجهل والغباء .. »

(٤) وعلى رأيهم الضباط طعيمة والطجاوى ثم الضابط مجدى حسنين الحاكم

بأمرة فى مديرية التحرير والذى دفع برجاله فى شوارع العاصمة للمطالبة بعدم عسودة

الحياة النيابية !



٢٩ مارس الاسود هذا دون ان يقع مكروه للدكتور السنهورى « تأديبا له »  
على مشورته لنجيب وموقفه من عبد الناصر وحزبه !

وقد حدث بالفعل كما رأينا فى موضع آخر من هذا الكتاب (١) ان  
اقتحمت الدهماء وهى تهتف « الموت للخونة » ويقودها نفر من المشبوهين  
تحميهم اجهزة المخابرات والمباحث الجنائية العسكرية ، مبنى مجلس الدولة  
بالجيزة فى محاولة ، للخلاص من السنهورى ( وتصفيته ) ولكن الله سبحانه  
وتعالى انقذه من بطشهم ، فلم يصب الا بجراح غير خطيرة (١) ولكن لكى يسلب  
بعد ايام من تاريخ هذا الاعتداء كافة حقوقه السياسية بقرار ظالم عن مجلس  
قيادة الثورة . وهكذا كان يوم ٢٩ مارس النهاية الحقيقية لمحمد نجيب كأول  
رئيس معين للجمهورية المصرية الفتية التى حرص عبدالناصر وفريقه منذ البداية  
على ان يصفوها بأنها جمهورية برلمانية ، وأكدوا على ذلك عند عودة محمد  
نجيب ظافرا الى منصب رئاسة الدولة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ ، قاصدين  
بالتركيز على هذا الوصف وابرازه اشعار الكافة ومن باب أولى من لهم الملام  
بالثئون الدستورية ونظم الحكم ، ان السلطة الفعلية بل والشرعية ايضا  
ليست بيد اللواء محمد نجيب رئيس الدولة ، وانما بيد رئيس الوزراء كما  
هو الشأن فى النظم البرلمانية وخاصة اذا كان رئيس الوزراء هذا هو جمال  
عبد الناصر عاشق السلطة (٢) !!

فلما تخلص عبد الناصر من اللواء محمد نجيب « وصفاه » نهائيا فى نوفمبر  
سنة ١٩٥٤ أخذ يتطلع الى النظام الجمهورى الرئاسى من دون سائر الانظمة  
الجمهورية ليضمن دستوريا أن تظل السلطة كلها مركزة فى يديه القويتين  
على رأس هذه الجمهورية الرئاسية .

وانطلاقا من هذا الفهم والتخطيط ، صدر أول دستور دائم لجمهورية  
مصر فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ مكرسا النظام الجمهورى الرئاسى ، وفصلت  
نصوص هذا الدستور واحكامه على حجم جمال عبد الناصر وطموحه ، ثم  
ترسخ هذا النظام الرئاسى فى الدساتير المؤقتة التالية الصادرة فى عام ١٩٥٨  
وهو دستور الوحدة مع سوريا ثم فى الاعلان الدستورى الصادر فى سبتمبر  
١٩٦٢ ، ودستور عام ١٩٦٤ المؤقت بعد كارثة الانفصال ، وظل النظام الجمهورى

---

(١) انظر وصفنا لهذا الجادث فى مجلة روزاليوسف عدد ٤ ابريل ١٩٧٧ ، تحقيق  
الاستاذ أحمد حمروش لاسيما ما ورد فى « التحقيق » تحت عنوان « دراما مجلس  
الدولة » من ١٦ وما بعدها ، وهناك روايات اخرى لهذا الحادث .

(٢) أبرزت مذكرات عبد اللطيف البغدادى حب الرغبة وتواصلها لدى المرحوم  
جمال عبد الناصر بما لا يحتمل مزيد بيان .

الرئاسى من ذلك الحين مطبقا فى مصر حتى بعد وفاة عبد الناصر والى يومنا هذا ، حيث أخذ به فى الدستور الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ . وثبت بالتجربة ان النظام الرئاسى فى بلاد شرقية اعتادت على تأليه الحاكم هو نظام خطير على الديمقراطية والحريات عموما . وخير منه لتلك الدول المتخلفة سياسيا ، النظام الجمهورى البرلمانى حيث السلطة التنفيذية قسمة بين رئيسين رئيس الدولة غير المسئول والذي يسود ولا يحكم ، ورئيس الوزراء المسئول سياسيا عن الحكم امام البرلمان او المجلس النيابى ، وحيث بالامكان تحريك هذه المسئولية السياسية فى أى وقت دون حرج ، بينما مسئولية رئيس الدولة فى النظام الرئاسى يصعب تحريكها مالم يرتكب ما يؤخذ عليه جنائيا ولا يمكن الحكم على النظام الرئاسى من خلال ما هو حاصل فى الولايات المتحدة مثلا فليست كل الجمهوريات مثل الولايات المتحدة الامريكية منبع النظام الرئاسى . فهناك شعوب واع ، وهيئة نيابية قادرة وفعالة مكونة من مجلس نواب له وزنه ومن مجلس شيوخ يشارك رئيس الجمهورية فى بعض صلاحياته التنفيذية ، وصحافة حرة ليس للدولة عليها تأثير ، ونظام فيديرالى ومن ثم لا مركزى بطبيعته يحد من سلطان الحكومة المركزية .

ولنعد الى احداث الايام الاخيرة من مارس ١٩٥٤ التى استهدفت تحظيم شخص محمد نجيب والقضاء على مساعيه لعودة الحياة النيابية ، وكان يوما ٢٩ ، ٣٠ مارس بالذات هما نهاية المسرحية التى خطط لها وحك فصولها عبد الناصر بخبث ودهاء . وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ نشرت الاهرام ان « ضجة الرئيس محمد نجيب تدعو الى الاطمئنان بعد اسعافه طبيا من نوبة اغياء بمطار المازة أمس » وتناولت ظروف تلك النوبة فقالت : « حدث أمس فى مطار المازة بعد أن ودع سيادة الرئيس محمد نجيب الملك سعود أمام باب الطائرة ثم صافح كبار المودعين جميعا وبعد ارتفاع الطائرة فى الجو حدث أن شعر سيادته بدوار شديد فسارع اليه ضباط حرسه حيث استند الى ذراع أحدهم ومشى معه ببطء الى غرفة الاستقبال بالمطار وهناك وافاه على عجل الطبيب العسكرى الذى يصحبه دائما الصاغ طبيب ابراهيم صادق ، وجقته بحقنه كورامين ، ثم استدعى الدكتور أنور المفتى فجاء على عجل وفحص سيادة الرئيس فحسا طبيا دقيقا ورأى السيد البكياشى جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين ظلوا مرافقين لسيادته عودته الى داره للراحة فى فراشه حتى يزول اثر تلك النوبة . ولما علم سيادته بذلك رأى الاكتفاء بأن يستريح حيث هو فى غرفة الاستقبال بالمطار بعض الوقت ثم يتوجه الى دار الرئاسة ليرأس المؤتمر المشترك فى اجتماعه الثانى المحدد له الساعة التاسعة صباحا . وبعد مضي ساعة عرضت على السيد الرئيس فكرة تأجيل اجتماع المؤتمر المشترك الى الساعة السادسة مساء على أن

يعود الى داره للراحة موافق على ذلك مبدئيا ، ثم ابدى رغبته عقب وصوله الى داره على أن يعقد فيها اجتماع المؤتمر فورا حتى لا يؤجل الى المساء فأجيب الى طلبه .

واضافت جريدة الاهرام أنه اجتمع في دار الرئيس في الساعة الخامسة بعد الظهر خمسة أطباء من بينهم الدكتور القائم مقام رفيع على كامل المختص بأمراض القلب وحضر معه ممرضه الخاص . وأصدر ديوان كبير الامناء في يوم الاربعاء ٣١ مارس ١٩٥٤ نشرة طبية جاء فيها : « لا يزال السيد رئيس الجمهورية ملازما للفراش اثر الوعكة التي اصابته صباح الاثنين ٢٩ مارس ١٩٥٤ ويحتاج سيادته لبعض الابحاث الطبية جارى عملها الان حتى يمكن البت نهائيا في تاريخ مغادرته الفراش ، وحالة سيادته العامة مطمئنة ومتوسطة » ووقع النشرة المذكورة الدكتور رجب عبد السلام والدكتور أنور المفتي والصاغ طبيب ابراهيم صادق .

ولم ينس الرئيس محمد نجيب رغم مرضه واعتكافه السؤال عن حالة الدكتور عبد الرزاق السنهورى فقالت الاهرام بتاريخ اول ابريل ١٩٥٤ « ان الرئيس نجيب اوفد أمس ( ٣١ مارس ) الصاغ اركان حرب اسماعيل فريد سكرتيره العسكرى لزيارة الدكتور عبد الرزاق السنهورى وابلاغه خالص تحياته وأطيب تمنياته وارسل سيادته اليه باقة من الزهور والرياحين . واستمر محمد نجيب معتكفا فترة غير قصيرة . وفي يوم الاثنين ١٢ ابريل ١٩٥٤ نشر ديوان كبير الامناء النشرة الطبية التالية عن صحته جاء فيها : « ان صحته تقدمت وأصبحت درجة الحرارة تقترب من الطبيعى منذ أمس ( ١١ ابريل ) ولا يزال سيادته يحتاج لبضعة أيام اخرى للراحة والاستجمام حتى يتم شفاؤه باذن الله » . وقال الطبيب العسكرى الصاغ ابراهيم صادق لندوب الاهرام انه لم يتحدد بعد الموعد الذى يغادر فيه الرئيس داره اذ يتوقف تحديد هذا الموعد على بعض اجراءات طبية تتم خلال اليومين القادمين .

وفي ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ صدرت نشرة رابعة من ديوان كبير الامناء تقول « مازالت صحة السيد رئيس الجمهورية في تقدم مطرد ، وقد سمحت حالته الصحية بزيارة المستشفى العسكرى لاستكمال البحوث الطبية وقد طاف سيادته في ١٤ ابريل سنة ١٩٥٤ ببعض أنحاء القاهرة وضواحيها للتريض » . وتوالت اثناء مرضه آلاف من البرقيات والرسائل للأطمئنان على صحته كما كان يستقبل في داره بحلمية الزيتون من وقت لآخر اعدادا كبيرة من الزوار من مختلف الهيئات والفئات من مصر والسودان وبعض الدول العربية الاخرى .

وفي ١٨ ابريل سنة ١٩٥٤ ألف جمال عبد الناصر الوزارة وأصبح من جديد رئيسا للوزراء ، بينما اكتفى اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية



البرلمانية والرئاسة النظرية لمجلس قيادة الثورة ، ومرت الايام ثم الشهور من تاريخ هذا التعديل الوزاري وجمال عبد الناصر ورفاقه يتطلعون الى اليوم السعيد الذي يتخلصون فيه من اللواء محمد نجيب نهائيا . وانتهم الفرصة المرتقبة بعد حادث الاعتداء على جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالاسكندرية في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٤ (١) الذي اتهم فيه نفر من التنظيم السري لجماعة الاخوان المسلمين فأحيلوا مع آخرين من هذا التنظيم الى المحاكمة امام محكمة خاصة سميت بمحكمة الشعب شكلت بأمر من مجلس قيادة الثورة صادر بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ استنادا الى المادة (٧) من الدستور المؤقت ، وتألقت المحكمة برئاسة قائد الجناح جمال سالم وعضوية القائمقام أنور السادات والبكباشي ١ . ح حسين الشافعي وثلاثتهم من اعضاء مجلس قيادة الثورة . وانتهت المحكمة المذكورة جلساتها في اقل من شهر حيث بدأت أعمالها في ٩ نوفمبر وأصدرت أحكامها في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ باعدام سبعة من كبار المتهمين هم محمود عبد اللطيف ، ويوسف طلعت ، وابراهيم الطيب ، وهنداوي دوير ، والشيخ محمد فرغلي ، والاستاذ عبد القادر عودة المحامي ، والمستشار السابق حسن الهضيبي المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين ، الذي خفض حكم الاعدام الصادر ضده الى المؤبد بينما تم اعدام الستة الآخرين ، كما قضت المحكمة المذكورة على آخرين من جماعة الاخوان بعقوبات مقيدة للحرية تتراوح بين الاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة المؤقتة .

وفي اليوم التالي مباشرة ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بدأت ثلاثة دوائر أخرى في محكمة الشعب في محاكمة المئات من الاخوان المسلمين بينهم العديد من الشباب المثقف من طلاب الجامعات والمدارس لانتمائهم الى الجبهاز السري لجماعة الاخوان . وحرص قائد الجناح جمال سالم اثناء ادارته لجلسات الدائرة الرئيسية لمحكمة الشعب التي كان يرأسها وتذاع جلساتها مباشرة على الهواء من محطة اذاعة القاهرة على توجيه اصبع الاتهام الى الرئيس محمد نجيب بدعوى تخايره مع جماعة الاخوان المسلمين (٢) .

(١) في ٢٦ اكتوبر حيث كان عبد الناصر يخطب في الجماهير في ميدان المنشية في الاسكندرية اطلعت عليه ثمانى رصاصات لم تصبه واحدة منها ولكنها احدثت حالة من الذعر والفوضى وظل جمال واقفا امام الميكروفون وبعد لحظات رهيبية من الصمت صرخ في الحاضرين بغضب « الزموا اماكنكم لا تتحركوا فاذا قتلتم تستظل الثورة لان كل فرد منكم هو جمال عبد الناصر » ثم واصل خطابه بصوت متهدج وقد سجلت الاذاعة هذا الحادث المثير واستمع اليه الملايين من المصريين وتأثروا به .

(٢) حرص قائد الجناح جمال سالم في رئاسة محكمة الشعب المذكورة على اثارة الرأي العام على المتهمين امامه من جماعة الاخوان والسخرية منهم ، واشتبك مع بعض الاساتذة المحامين في حوار كلامي فكانت محكمته أشبه بشيء بمحكمة المهداوي الشهيرة في بغداد بعد انقلاب ١٤ تمسوز ( يوليو ) ١٩٥٨ .

ونجاة وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ نشرت الصحف المصرية بالخط العريض والعناوين الكبيرة الحمراء الملفتة للنظر نبأ إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه مع ابقاء منصب رئاسة الجمهورية شاغرا وإبلاغ هذا القرار الى الدول الاجنبية ، وتحديد اقامة نجيب مع عائلته بقصر المرج ذلك القصر الذي كانت السيدة زينب الوكيل حرم الرئيس مصطفى النحاس قد أعدته لنفسها بضواحي القاهرة ثم صادرتة محكمة الثورة !! وفيما يلي هذا القرار الخطير كما نشرته الصحف المحلية صباح يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعد مقدمائه والظروف الملائمة التي استلزمته او صاحبتة قالت : « قرر مجلس قيادة الثورة امس ( ١٤ نوفمبر ) اعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التي كان قد كلفه القيام بها ، وان يظل منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، وقد ابلغ الرئيس جمال عبد الناصر هذا القرار الى مجلس الوزراء في جلسته غير العادية التي عقدت ظهر امس ، كما قام الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية بإبلاغ القرار الى الدول الاجنبية عن طريق السفارات والمفوضيات في الخارج . وقد عقد مجلس الثورة في الساعة الحادية عشرة من صباح امس اجتماعا هاما برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر بدار رئاسة مجلس الوزراء وقد بدأ أعضاء المجلس في التوافد على ديوان الرئاسة منذ الساعة العاشرة والنصف ، واستمر المجلس مجتمعاً الى نحو الساعة الواحدة والنصف الى ان عقد مجلس الوزراء جلسته غير العادية واشترك أعضاء مجلس الثورة مع الوزراء في هذه الجلسة . وكان البكباشي زكريا محيي الدين وزير الداخلية قد توجه الى منزل الرئيس جمال عبد الناصر صباح امس حيث اجتمع بغض الوقت به ثم غادرا المنزل على اثر ذلك سويا في تمام الساعة العاشرة والنصف وقد توجه الرئيس جمال ووزير الداخلية الى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة حيث اجتمعا باللواء عبد الحكيم عامر ثم توجهوا الى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وفي نحو الساعة الحادية عشرة غادر اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجناح حسن ابراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية دار الرئاسة ، وفي نحو الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة وصل وزير الحربية ووزير الدولة الى القصر الجمهوري حيث اجتمعا على اثر وصولهما باللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقد ابلغ اللواء محمد نجيب بقرار مجلس الثورة ، وهذا ويقيم سيادته هو وعائلته الآن بالقصر الذي كان مملوكا للسيدة زينب الوكيل وصادرتة محكمة الثورة » .

ولم يكن لهذه القرارات رد فعل في صفوف الشعب المصري فقد كان الجو مهيباً لها تهاوماً هنا . ولكن كان لاعفاء محمد نجيب للمرة الثانية أسوأ الاثر في السودان فبادرت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي الموالي لمصر الى ارسال وفد كبير الى القاهرة لمقابلة المسؤولين في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ،

وقابل الحسيب النسيب السيد على الميرغنى بالاسكندرية ، ثم اجتمع بالصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان فى القاهرة فى الساعة الواحدة من بعد الظهر ، واستغرق الاجتماع حوالى سبع ساعات صرح على اثره اعضاء الوفد السودانى ومن بينهم محمد بدر الدين وزير الاشغال السودانى وابراهيم المفتى وزير التجارة والطبيب محمد جبر السكرتير المساعد للحزب ، لندوبى الصحف والاذاعة المصرية وولوكالات الانباء بأنهم قدموا رجاء الى الحكومة المصرية بعدم محاكمة اللواء محمد نجيب والمحافظة على حياته ، وقالوا ان الصاغ صلاح سالم قد شرح الموقف لهم بالتفصيل وأوضح ما وجه الى اللواء نجيب طوال الثمانية عشر شهرا الماضية وخاصة فى الظروف الاخيرة من مؤاخذات ، وانهم اى اعضاء الوفد السودانى سوف يستأنفون اجتماعهم بالرئيس جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم .

وفى اليوم التالى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ اذاع الوفد بيانا الى الصحف جاء فيه : « ان الوفد اطلع على دقائق الامور التى قادت الى الظروف الراهنة فى مصر وهو مقتنع تماما بأن اجراء تنحية اللواء محمد نجيب عن منصبه كان اجراء لا يفر منه روعيت فيه مصلحة البلاد العليا اولا واخيرا ، وان وجهات النظر قد تلاحت على قفل هذا الموضوع نهائيا وعدم تقديم اللواء محمد نجيب للمحاكمة حتى لا تعطى الفرصة لاعداء البلاد الذين يتربصون للنيل من وحدة الصف وتدمير اهداف البلاد ، وان الوفد يعتبر المبادئ تسمو على الاشخاص فالافراد زائلون والوطن هو الباقي . » وقد وقع البيان كل من محمد بدر الدين نائب رئيس حزب الوطن الاتحادى وابراهيم المفتى والطبيب محمد جبر ويحيى عثمان اللوزى اعضاء اللجنة التنفيذية . بينما ادلى الصاغ صلاح سالم وزير الدولة لشئون السودان بتصريح رسمى قال فيه : « لقد اتفقت كلمة الجميع على تفويت الفرصة على اعداء البلاد لقفل موضوع محمد نجيب نهائيا بعدم محاكمته » .

وكانت هذه هى نهاية اللواء محمد نجيب السياسية ، وبدأ يطويه النسيان كلما امتدت اقامته الجبرية فى قصر المرج ، وتعرض اثناء هذه الاقامة لسوء المعاملة على يد ضباط صغار لا اخلاق لهم ممن اطلق عبد الناصر لهم العنان ، بل وقد اذيع فى ابريل سنة ١٩٥٦ ان محمد نجيب قضى نحبه فكذبت القاهرة هذا النبأ تكذيبا قاطعا . كما اذاع راديو لندن وبعض الصحف الاجنبية فى عام ١٩٦٠ ، نبأ الافراج عنه فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٠ بمناسبة الذكرى الثامنة لحركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فكذبت السفارة المصرية رسميا هذا النبأ مؤكدة ان نجيب مطلق الحرية للتجول فى القاهرة خلال الثلاث سنوات الماضية .



وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ثكل اللواء نجيب في نجله على نجيب الذي توفي بأحدى مستشفيات هانوفر بالمانيا الغربية بعد مشاجرة بين طلاب هذه الجامعة الالمانية حيث كان يدرس الميكانيكا (١) ، وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ توفيت السيدة حرمه فأوفد الرئيس محمد أنور السادات كبير أمنائه صلاح الشاهد لتمثيله في تشييع الجنازة . وقد اثنى نجيب مرارا على شخص الرئيس السادات الذي أطلق اسره من جميع القيود وأعاد اليه حريته .

وما زالت محاولة اغتيال عبد الناصر مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بهيدان المنشية محاطة بالشكوك ، فذهب خيال البعض الى ان الحادث كان مدبرا من جانب عبد الناصر وفريقه لتحقيق اهداف ثلاثة : ( ١ ) بناء بطولة شعبية سريعة لشخص جمال عبد الناصر فالشعوب تمجد الزعماء الذين ينجون من مؤامرة لاغتيالهم لاسيما اذا ما واجهوها بشجاعة او تظاهروا بذلك . (٢) القضاء على شوكة الإخوان المسلمين واظهارهم امام الشعب المصري كمجموعة من المتآمرين الذين لا يهمهم الا نشر دعوتهم وفرض ارادتهم وافكارهم ولو عن طريق اشاعة الفوضى وتخريب المؤسسات القائمة . (٣) التخلص نهائيا من شخص اللواء محمد نجيب باظهاره بمظهر الضالع مع جماعة الإخوان المسلمين والمتآمر معهم ضد مجلس قيادة الثورة (٢) . ولقد حقق الحادث تلك الاهداف الثلاثة جميعا وكان نقطة تحول لصالح عبد الناصر ، فبعد ان كانت اغلبيه الشعب تنظر اليه نظرة تنم عن عدم الارتياح بعد أزمة محمد نجيب ، انقلب الوضع ونال كل اعجابهم وتقديرهم (٣) ، ولكن من الصعب مع ذلك الاحاطة بالحقيقة كاملة حول ذلك الحادث ، فمثله كمثله بعض حوادث الاغتيالات السياسية الكبرى التي حيرت المؤرخين والباحثين دون ان يماط النقاب عن كل دقائقها (٤) .

- 
- (١) ولم تسبح الرقابة المصرية بنشر أى شيء عن هذا الخبر .
  - (٢) انظر كتاب « الصامتون يتكلمون » ٥٧ - ٨٥ بقلم سامى جوهر الطبعة السادسة .
  - (٣) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الاول .
  - (٤) ومن هذا القبيل حادث اغتيال الرئيس الامريكى جون كينيدي في عام ١٩٦٣ ، وحادث اغتيال الرئيس الامريكى الاسبق ابراهام لنكولن قبل ذلك بحوالى المائة عام ، وما زال النقوض يحيط بهما رغم مسرور سنوات وسنوات على ارتكابهما .

## الفصل الخامس

### الثورة وقضية الجلاء عن وادى النيل

من الخطأ البين والتجنى على التاريخ ان يسند الى ثورة ٢٣ يوليو وحدها فضل جلاء القوات البريطانية عن مصر . فهذا الجلاء قد اسهمت فيه اجيال متعاقبة في عهود متتالية قبل ان يستولى « الضباط الاحرار » على مقاليد الحكم فى مصر . فمنذ ان ادرك المصريون ان بريطانيا رغم وعودها المتكررة تنوى الاستقرار فى مصر متذرة بشتى الاعذار ، صبح عزمهم على مقاومة هذا الاحتلال الاجنبى واستخدام شتى الوسائل المتاحة وقتها وبمراعاة الظروف الدولية المحيطة لانهاء ذلك الاحتلال . فقد ارتفع صوت الزعيم الشاب مصطفى كامل منذ اواخر القرن الماضى وفى مستهل قرننا هذا للمطالبة بالجلاء ، وكانت سنوات حياته وقفا على الجهاد من أجل تحقيق هذه الغاية ، فكان كما قال مؤرخ سيرته الاستاذ عبد الرحمن الرافعى « لايفتا يعمل ويكتب ويخطب ويؤلف ويجوب البلاد متنقلا رافعا صوت مصر فى الداخل والخارج وينادى بحريتها واستقلالها مستحثا مواطنيه على الالتفاف حول راية الجهاد والامل حتى تفتحت الازهان على توالى السنين الى قبول دعوته » .

وتأثرت صحته من هذه الجهود المضنية المتواصلة ، فلقى ربه فى فبراير سنة ١٩٠٨ وهو لم يجاوز الرابعة والثلاثين ، فحمل لواء الحركة الوطنية بعده صديقه وصفيه الزعيم محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، وقاسى فى سبيل مصر ما قاسى ، ومات مشردا فى الغربية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ وهو يطالب فى الصحف والمجلات وفى المتجمعات والمؤتمرات ومن فوق اعواد المنابر بجلاء القوات البريطانية عن ارض الكنانة .

ومهد هذا الجهاد المتواصل لمصطفى كامل ومحمد فريد باعثنى الحركة الوطنية فى البلاد ، السبيل لثورة سنة ١٩١٩ الشعبية التى اندلعت تطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان ، ولزعيمها سعد زغلول باشا ذلك الزعيم الفلاح — كما وصفته جريدة التايمز الانجليزية — الذى تحدى جميع القوى ، وظل يواصل سعيه وجهاده حتى فاز بحمل الدولة التى أسستقرت فى مصر اربعين عاما على ان تعترف لمصر بالاستقلال الذى فقدته منذ الفين وخمسمائة عام . لقد احيا سعد زغلول القضية المصرية رسميا وشعبيا ورسم الطريق

الطويل لسلسلة المفاوضات التي بدأت في عهده واستمرت في عهود من خلفوه في الحكم لكى تختتم في اكتوبر سنة ١٩٥٦ بزوال الاحتلال البريطاني لمصر بعد اثنين وثمانين سنة !

وليس هنا مجال التحدث عن تلك السلسلة من المفاوضات المصرية البريطانية التي كان نصيب معظمها الفشل بسبب تعنت الجانب البريطاني ورفضه قبول مبدا الجلاء عن وادى النيل جلاء تاما منجزا . ولم تكن الظروف الدولية وقتها في صالحنا ، فقد خرجت اكبر دولتين استعمارييتين في التاريخ المعاصر ، بريطانيا وفرنسا ، منتصرتين في الحرب العالمية الاولى مما زاد من جشعهما في اقتسام اشلء الامبراطورية العثمانية في آسيا وافريقيا ، والاستيلاء على المستعمرات الالمانية في شتى انحاء العالم بعد هزيمة الامبراطورية الالمانية في تلك الحرب العالمية ، وهكذا بسطت فرنسا تحت ستار نظام الانتداب سيطرتها على سوريا ولبنان بعد تخلى تركيا عنهما في معاهدتي سيفرولوزان ، بينما انفردت بريطانيا بالسيطرة على كل من العراق والاردن وفلسطين مما عزز وجودها في وادى النيل ووجدت الوزارات الاستعمارية البريطانية المتتالية في تأزم الجو الدولى بين الحربين العالميتين الاولى والثانية لاسيما بعد ظهور الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا الهتلرية ، مبررا جديدا لرفض الجلاء عن مصر والعمل على حشد المزيد من قواتها فيها ، وظلت الروح الاستعمارية متسلطة على الدوائر الحاكمة في بريطانيا وفرنسا بالرغم من خروج هاتين الدولتين منهوكتى القوى مثقلتين بالاعباء والديون من جراء الحرب العالمية الثانية . وبفضل قيام هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ على مبادئ دولية جديدة تدعو الى المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها ، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها ، بدا الاستعمار يتراجع في كل مكان واصبح شغل الامم المتحدة الشاغل والدول المحبة للسلام بزعامة دول الكتلة الشرقية ، هو تصفية الاستعمار والقضاء عليه نهائيا في مختلف صوره وحتى عندما كان الاستعمار في ذروة جبروته امكن لمصر بفضل جهود ابنائها وتضحياتهم تحقيق مكاسب مرحلية لا يستهان بها مهدت السبيل بعد ذلك للاستقلال التام .

وتمثل اول مكسب من هذا النوع في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعلنت بريطانيا فيه رفع الحماية عن مصر والاعتراف باستقلالها ، وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية مع احتفاظها بتأمين مواصلاتها ، والدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل اجنبى ، وحماية مصالح الاجانب ، وبقضية السودان وذلك الى حين ابرام اتفاقية او معاهدة بين مصر وبريطانيا تنظم علاقاتهما . وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وكأحد النتائج المباركة لذلك التصريح اعلن رسميا استقلال مصر وترتب عليه ان اصبح السلطان فؤاد بن اسماعيل ملكا على البلاد مع بقاء التحفظات الاربعة آتفة الذكر قائمة . ورغم ان الرئيس



السابق اسماعيل صدقى فى « مذكراته » قد اسند صدور ذلك التصريح الى جهود اللورد اللبى المندوب السامى البريطانى ومقتذاك ونزوعه الى سياسته المسالمة بالتفاهم مع اسماعيل صدقى باشا نفسه وزميله المرحوم عبد الخالق ثروت باشا من المع الشخصيات المصرية عندئذ فى مجال القانون والسياسة ، الا ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان فى الواقع ثمرة من ثمرات ثورة سنة ١٩١٩ الشعبية ، فلولاها لما فكر اللورد اللبى او غيره فى حمل الحكومة البريطانية على اعلان مثل ذلك التصريح والالتزام به . ومع ذلك قامت فى البلاد دعاية مضللة ضد ذلك التصريح الذى مهد فى الواقع لمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ او معاهدة النحاس — ايدن التى تعتبر بحق المكسب المرحلى الثانى على طريق الاستقلال التام للبلاد .

لقد توصلت حكومة الوفد والحكومة البريطانية الى تلك المعاهدة بعد سنوات عجاف فى العلاقات المصرية البريطانية . واذا كان هناك من ينتقد هذه المعاهدة الآن الى حد وصف من وقعوها بالخيانة او بالتقصير فى حق مصر ، فهم اما جهلة او عمى متعمصون ! لقد كان العالم وقتها يجتاز مرحلة بالغة الدقة والخطورة ويتأهب لخوض حرب عالمية ثانية لا تبقى ولا تذر ، فلم يكن بوسع اى حكومة بريطانية ان تتخلى عن قواعدها العسكرية فى مصر ، وعن التسهيلات العديدة التى يتيحها لها وجودها فى وادى النيل شماله وجنوبه ازاء الخطر النازى الزاحف فى اوروبا والاطماع الايطالية فى افريقيا بعد ان وطدت ايطاليا الفاشية اقدامها على حدود مصر الغربية فى ليبيا . . . وعلى حدود السودان الجنوبية الشرقية باحتلال الحبشة بكاملها سنة ١٩٣٥ وضربها الى ممتلكات التاج الايطالى تنفيذا لما رب « الدوتشى » بنيتو موسولنى الذى كان يحلم بتحويل البحر الابيض المتوسط الى بحيرة ايطالية احياء لامجاد الامبراطورية الرومانية القديمة .

ومع ذلك ، فقد امكن للجانب المصرى فى عام ١٩٣٦ الحصول من الجانب البريطانى على اعتراف رسمى بانتهاء احتلال مصر عسكريا ، واحلال علاقة « صداقة وتحالف » محل علاقة الاحتلال والتبعية السابقة ، وحصر تواجد القوات البريطانية وقت السلم فى مصر فى منطقة محددة بجوار قناة السويس وتحديد الغرض من تواجدها هناك بأنه « لكفالة حرية الملاحة على القنال وسلامتها الى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده هذه المهمة » ، وضرب لذلك اجلا اقصاه عشرون سنة ، يعاد النظر بعدها فى نصوص المعاهدة مع امكان اختصار هذه المدة الى عشر سنوات . وحددت المعاهدة التزامات كل من الطرفين الحليين فى حالة اشتباك احدهما فى حرب وقصرت التزامات مصر « فى حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفساجئة

يخشى خطرهما « على تقديم جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها داخل اقليمها ، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها . وتمهدت بريطانيا بتأييد مصر في الانضمام الى عصبة الأمم واعترفت لأول مرة بأن حماية ارواح الاجانب واموالهم في مصر هي من اختصاصات الحكومة المصرية وحدها وبضرورة انتهاء نظام الامتيازات الاجنبية التي كانت قائمة في البلاد . كما احتفظت المعاهدة للطرفين بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل فيما يتعلق بإدارة السودان وتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، وبأن مباشرة الحاكم العام البريطاني لسلطاته المخولة له في هاتين الاتفاقيتين ستكون بالنيابة عن كلا الطرفين بلا تمييز .

واذا كانت بعض الاقلام المتحيزة قد غالت في ابراز مزايا هذه المعاهدة والتي وصفها بعضهم « بمعاهدة الشرف والاستقلال » ، الا أن الاوساط المتزنة والبعيدة عن حلبة الدجل والنفاق قد اعتبرتها في ضوء الظروف العالمية القائمة وقتذاك ، خطوة مرحلية الى الامام على طريق الجلاء الناجز الكامل ، هذا الجلاء الذي طالب به بعد سنوات الحرب العالمية الثانية كل من وزارتي اسماعيل صدقي باشا في سنة ١٩٤٦ ومحمود فهمي النقراشي باشا سنة ١٩٤٧ ثم وزارة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا في سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ . واذا كان التوفيق قد خانهم بعد أن أوثك بعضهم أن يصيب الهدف مثل اسماعيل صدقي في مشروع صدقي - بيفين ، فان تلك الجهود لم تذهب هباء بل نجحت في بلورة نقاط الخلاف ، وفي تركيز الضوء على العقبات والمعوقات مما اعان على تذليلها بعد ذلك .

كما ساعدت عليه الى حد كبير المقاومة الشعبية المنظمة التي بدأت ضد القوات البريطانية في منطقة القنال في عهد الوزارة الوفدية بعد الغائها لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وانتهاء العمل بها رسميا في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ (١) ، ثم استأنفت نشاطها مجددا بعد حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وكان اسماعيل صدقي باشا هذا السياسي الفذ قد نجح في مفاوضاته عام ١٩٤٦ بعد جهد جهيد الى اقناع الجانب البريطاني بقبول الجلاء التام في خلال ثلاث سنوات عن مصر ، وعلى اية حال قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

---

(١) هناك من ينسى على وزارة الوفد اقدامها على إلغاء المعاهدة دون أن تكون مستعدة تماما لعواقب هذا الإلغاء . . . والواقع أن الإلغاء كان قرارا سياسيا يشرف حكومة الوفد ، وكان الشرارة التي انطلقت في أثرها المقاومة الشعبية في القنال ، ولم يكن بوسع حكومة الوفد أن تدخل في حرب مع بريطانيا ولا كان جيشنا مستعدا كذلك أو قادرا عليه .

تحدد أقصى وعلى أن يبدأ بالجلاء عن القاهرة والاسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ثم يستمر 'جلاء' عن باقى الاراضى المصرية بعد ذلك اثناء ما تبقى من الفترة المذكورة . وذلك فى مقابل اتفاق الطرفين على التعاون الوثيق فيما بينهما فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب نتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر واتخاذ مايلزم من تدابير دفاعية فى هذا الصدد بناء على ماتشير به لجنة دفاعية مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمهم اليها من المندوبين . ولكن هذه النصوص المعقولة المرة قبولت بالرفض من جانب هيئة المفاوضين المصريين رغم محاولات وتوضيحات رئيس الهيئة اسماعيل صدقى باشا نفسه بزعم أن تحديد ثلاث سنوات للجلاء عن الاراضى المصرية هو تقدير مبالغ فيه ! وان الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة للدفاع عند الاعتداء على مصر أو على سلامة البلاد المتاخمة لها قد يؤدى الى تمكيد صنف العلاقات الودية بين مصر ودولة اجنبية اخرى ، أو تسليم مرافقنا أو بعضها الى السلطات العسكرية البريطانية واتخاذ مصر قاعدة لاعداد اعمال حربية (١) .

وقد اتخذ المعارضون لمشروع المعاهدة فى مجلس العموم البريطانى وفى الوزارة البريطانية ذاتها من موقف المعارضين المصريين ذريعة للضغط على وزير الخارجية البريطانية المستر ارنيست بينين لحملة على التصلب والرجوع عما كان قد سلم فيه ، لا فى موضوع الجلاء فحسب ، بل وفى موضوع السودان أيضا ، فسقط المشروع برمته واضطر رئيس الوزراء اسماعيل صدقى الى التخلّى عن الحكم .

وقد اسند اسماعيل صدقى فى مذكراته فشل معاهدة صدقى — بينين فى عام ١٩٤٦ الى عدة عوامل خفية ذكر من بينها « ان مساعى احدى الدول الشيوعية الكبرى ( يقصد الاتحاد السوفيتى ) اتجهت بكل قوتها وبكل وسائلها الى افشال كل محاولة للتقارب بين مصر وإنجلترا وقد نجحت هذه الدولة على الخصوص فى اقناع الكثيرين منا بان قضية مصر ليس لها من حل الا على يد مجلس الامن ومنظمة الامم المتحدة ، وانها كفيلا ( أى هذه الدولة الشيوعية ) بتوجيه هذه الهيئات الى مايحقق اغراض مصر دون تمكين لانجلترا من أن تنفرد بمصر فتطلق لمطامعها العنان وتستأثر بمزايا الحلف الذى سوف يمتد حسب تقديرها الى الشرق الاوسط جميعا » . وأبدى اسماعيل صدقى

---

(١) هذا مثال حى على قصر النظر السياسى لدى هؤلاء المعارضين . فقد فشلت معاهدة صدقى — بينين لثم الجلاء عن مصر قبل اول سبتمبر ١٩٤٩ وليس فقط فى عام



باشا حسرته والمه ازاء هذا البعض الذى عمل على حد قوله : « على تصوير مكاسبنا النادرة الواضحة فى الصورة التى تثير الريب وتبلبل افكار المواطنين ، فينتهى الحال بأن يكون الفائز لاصحاب الحق وقد كلل سـمعينا بالنجاح ولكن المستعمر الذى كانت قد افزعته مساعدتنا الناجحة وما كان ليتصور ان ياتيه الفرج والخلص من ناحيتنا نحن لامن ناحيته » .

وسوف نرى كيف نقل محمود فهمى النقراشى باشا خليفة اسماعيل صدقى على رأس الحكومة المصرية ، القضية المصرية من دائرة المفاوضات الى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، وكيف خذلنا المجلس او على الاقل لم يساعدنا فى الاستجابة الى مطالبنا العادلة .

فلما استأنفت حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا المفاوضات مع بريطانيا فى عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ فوجئت برجوع الاخيرة عما كانت قد سلمت به لاسماعيل صدقى سواء بالنسبة للجلاء عن مصر او لقضية السودان مما حمل حكومة الوفد على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب واحد فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ والدخول فى صدام شعبى مسلح مع بريطانيا فى منطقة القنال (١) ومهد لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ ثم لاستيلاء الضباط الاحرار على مقاليد السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهكذا وجد هؤلاء الضباط الشبان انفسهم وجها لوجه مع قضية وادى النيل ، فحاولوا ايجاد حل لها بطريقتهم الخاصة مبتدئين بقضية السودان ثم بقضية الجلاء عن مصر ، بعد ان اثبتت التجارب من خلال المفاوضات السابقة ان محاولة حل القضيتين معا يزيد الامر تعقيدا ، وانه متى تم التفاهم على قضية السودان وحلها ، انزاحت هذه العقبة من امام المفاوض المصرى ومجاراة هذا الواقع يلزمنا بأن نتطرق الى السودان أولا قبل قضية الجلاء عن مصر .

---

(١) اصبح الصدام بين ما عرف برجال « كتائب التحرير » وبين القوات البريطانية فى منطقة القنال امرا عاديا بعد الغاء المعاهدة المصرية البريطانية فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ . ورد الانجليز على تشيقات كتائب التحرير بالهجوم على القرى والكفور فى منطقة القنال وطرد سكانها وهدم منازلها ، وبتعذيب من يقع فى ايديهم من رجال الكتائب رمز المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاجنبى . واقام الانجليز نقطة لتفتيش المواطنين الذاهبين الى منطقة القنال أو العائدين منها عند الكيلو ٩٩ من طريق القاهرة السويس . وشهدت تلك النقطة حوادث مثيرة استخدم فيها البريطانيون العنف وقتل وجرح فيها عدد من المواطنين .

## الفرع الاول - قضية السودان

اهتمت مصر منذ عهد أسلافنا الفراعنة بارتياح منابع النيل للمحافظة على استمرار جريان مياه هذا النهر العظيم مصدر حياتها . فأومدوا البعثات المتوالية الى النوبة ومجاهل السودان وتوغلوا في الحبشة وجلبوا من خيرات هذه المناطق ومعادنها النفيسة مازينوا به معابدهم وهياكلهم مما لاتزال آثاره واضحة المعالم حتى يومنا هذا . ولما آل ملك مصر الى اسرة محمد على الكبير في بداية القرن الماضي سار هذا الوالى مؤسس مصر الحديثة على نفس السنة وأصبحت الامبراطورية التى انشأها تضم اقاليم مصر والسودان ومابعدهما ، واتخذ الخديوى اسماعيل حفيد محمد على لنفسه لقب « خديوى مصر وصاحب بلاد النوبة ودارفور وكوردفان وسنار » واعترفت الدولة العثمانية بهذا اللقب . وعندما احتلت بريطانيا مصر فى أعقاب الثورة العراقية سنة ١٨٨٢ تطلعت جنوبا الى اقليم السودان . ولما شبت فيه ثورة محمد أحمد المهدي فى نفس الوقت لم يعن الانجليز باخماد تلك الثورة قدر عنايتهم بحمل الحكومة المصرية المغلوبة على امرها ، على اخلاء السودان ، فتم الجلاء عنه فى سنة ١٨٨٥ وذلك رغم بقاء بعض مديرياته على ولائها لمصر وعدم خروجها على سلطات الحكومة المصرية .

واستغلت بريطانيا اعادة فتح السودان باسم خديوى مصر على يد حملة مصرية بريطانية بقيادة لورد كتشنر سردار الجيش المصرى فى سنة ١٨٩٦ (١) ، لادعاء المشاركة فى حقوق السيادة على السودان بموجب هذا الفتح، ورفع العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى والسودانى وطبق نظام الحكم فى السودان منذ البداية لدعم النفوذ البريطانى وحده واقصاء الوجود المصرى او اضعافه . وظهرت آثار ذلك فى اتفاقية السودان فى عام ١٨٩٩ التى وضع مشروعاها فى لندن واجبرت الحكومة المصرية على قبوله بحذا فيه . ومن الغريب ان يطالب الانجليز بعد عقدهذه الاتفاقية التى حصلوا فيها على نصيب الاسد فى حكم السودان ، يطالبون مصر بأن تدفع لهم نفقات القوات البريطانية فى حملة اعادة فتح السودان . وقد دفعتها مصر مرغبة وأصبح السودان مصدر غرم لمصر وغنم لبريطانيا .

وكتب لورد كرومر العميد البريطانى فى مصر والحاكم الفعلى للبلاد فى زمانه من وراء واجهة مصرية ، كتب يقول فى تقريره الى حكومته عام ١٨٩٩ « ان السودان كان على الدوام كالهوه تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلكم

---

(١) هو اللورد كتشنر وزير الحربية البريطانية فيما بعد والذي مات غرقا فى اوائل الحرب العالمية الاولى .

الملايين التى تلقى فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس فى الصحراء واليه يعزى افلاس الخزائنة المصرية » . وقال عن حملة استرجاع السودان ان مصر تحملت نفقاتها الا مبلغ ٧٩٨/٨٠٢ جنيهها فقد تنازلت انجلترا عنه لاعتباره انفق على الخط الحديدى باعتباره فرعاً من سكة حديد الكاب الى القاهرة . ولكن مصر قد جعلت ميزانيتها كلها وكل ما تملكه من المعدات وقفاً على الحملة وباعت البواخر الخديوية والحياض والقصور الاميرية والحدائق والاراضى وكسل ما امكنها بيعه لانفاقه على حملة استرجاع السودان ، كما زادت الضرائب واغترفت من احتياطي صندوق الدين لهذه الحملة . ومع ذلك فقد اتخذ الانجليز من حادث اغتيال سردار الجيش المصرى وحاكم السودان السيرلى استاك فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ذريعة لفصل السودان عن مصر فصلاً تاماً !! اذ تضمن انذارهم فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الى حكومة مصر الوفدية برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء وجوب صدور الامر فى خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى هناك الى قوه مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها اى للحاكم البريطانى فى الخرطوم وتحت قيادته العليا وباسمه تصدر البراءات للضباط (١) ولم يبق لنا من العلاقات مع السودان بعد ذلك الحادث المشؤم الا تلك العلاقة المالة الخاصة بسد العجز فى ميزانية السودان السنوية .

ورغب الانجليز فى قطع هذه العلاقة لى لا يصبح لمصر اية صلة بالسودان لكن الحكومة المصرية انتبهت لذلك واستمرت فى تسديد هذا المبلغ لحكومة السودان للابقاء على تلك العلاقة !

وظلت قضية السودان حجر عثرة فى جميع المفاوضات بين مصر وبريطانيا للجلاء عن وادى النيل ، وقد سجلت معاهدة الصداقة والتحالف المصرية البريطانية الموقعة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة مصطفى النحاس بعض التقدم فيما يتعلق بقضية السودان وازالة بعض آثار المهانة التى حلت بمصر بعد حادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ ، فتقرر بموجب نص فى المعاهدة

---

(١) كما تضمن الانذار البريطانى مطالب اخرى لا علاقة لها اطلاقاً بالحدث كاطلاق يد الشركات البريطانية لى تحسديد المساحات التى تزرع قطناً فى السودان وتروى من مياه النيل من احدى بوزارة محمد محمود باشا لى عام ١٩٢٩ الى عقد اتفاقية النيل مع الحكومة البريطانية للحفاظ على حصص مصر فى مياه هذا النهر وحقوقها المكتسبة فيها .



المذكورة عودة قوات مصرية الى السودان واشترك موظفين مصريين كبيرين بن الجيش والري في مجلس الحاكم العام البريطاني في الخرطوم ، وتعيين خبير اقتصادى مصرى للخدمة هناك ، وأعادة فتح ابواب الهجرة والاقامة في السودان للمصريين ، والزام الحاكم العام البريطانى بإبلاغ مجلس الوزراء المصرى التشريعات والقوانين التى يصدرها فى السودان ورفع تقرير سنوى عن ادارته للسودان وماليته الى الحكومة المصرية ، وكل ذلك مع الاحتفاظ للطرفين المصرى والسودانى بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ومع تقريران الغاية الاولى للطرفين فيما يتعلق بادارتهما للسودان يجب ان تكون رفاهية السودانين .

كما طلب الجانب المصرى النص صراحة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان والتى لم تسلم بها مصر لبريطانيا فى اى وقت من الاوقات ، وكانت مراوغات بريطانيا لانكار هذه السيادة فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ سببا فى قطع هذه المفاوضات وفشلها نهائيا ، كما كانت قضية السودان من اسباب فشل مفاوضات صدقى فى عام ١٩٤٦ وسقوط مشروع المعاهدة الذى كان قد توصل اليه الطرفان فى لندن بعد مباحثات طويلة وشاقة . اذ تضمن ذلك المشروع بروتوكولا خاصا بالسودان جاء فيه : « ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الاساسى رفاهية السودانين وتقديم مصالحهم وتهيتهم تهيئة جيدة للحكم الذاتى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا » . كما ذكر البروتوكول انه انتظارا لتوصل الطرفين بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين تحقيق الهدف الاخير ( اى حق السودانين فى اختيار نظام الحكم الصالح لهم مستقبلا ) ، يحتفظ باتفاقية سنة ١٨٨٩ معدلة بها ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها بخصوص السودان .

وكان قصد اسماعيل صدقى باشا رئيس الجانب المصرى فى المفاوضات من ادراج عبارة « فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر » فى البروتوكول المذكور هو الحفاظ بصورة ما على وحيدة وادى النيل . ويحكى اسماعيل صدقى فى مذكراته التى قامت بطبعها ونشرها دار الهلال فى عام ١٩٥٠ : « وعندما تحدثنا عن السودان ، اظهر مبستر بيغين (وزير الخارجية البريطانية) دهشته للاهتمام البالغ الذى يبديه الجانب المصرى بشأن هذا الاقليم ، فكان ردى عليه ان عدم الاهتمام هو الذى يدعـو الى الدهشة ، ليست مصر . كما كتب هيرودتس منذ أكثر من الفى سنة هى هبة النيل . . . ليست مصر هى التى رأت ان مصالحها الحيوية ومن مقومات كيانها

ان تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة في عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقته الملكة حاتشبسوت قد استولت على السودان الشرقى وغرب بلاد الصومال « لقد ادرك مستر بينفين في آخر الامر ان سيادة مصر لا تحتل الشك ولا الجدل ، وانه قد سبق لعدة من السياسة البريطانيين واخصهم اللورد كرومر الاعتراف بها . »

واستطرد اسماعيل صدقى يقول في مذكراته : « انه اذ لاحظ ان القوم سيستغلون مطالبتنا بالسيادة لاطهار مصر في صورة المستعمر الطامع فقد اوضحت ان مصر لا تقصد منها غير اسبقاء الوضع الذى سمح لها بتقديم جميع صنوف المعاونة التى ينتظرها الشقيق الاصغر من شقيقه الاكبر ذى الحول والخبرة المقتربين بالعطف والحب . وقد تتمثل هذه المعانى وما يلزمها من تبعات في كلمة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذى يسعد السودان ان يعيش في ظله . وطالت مناقشات الطرفين وتبادل المذكرات بينهما في امر السودان وتمحك الجانب البريطانى بالوعود التى قطعتها انجلترا للسودانيين بشأن استقلال السودان وكان رد الجانب المصرى ان مصر التواقة الى الاستقلال ليست هى التى تقوم في وجهه وتضع في سبيله العراقيل ، غير ان هذا الاستقلال لاقليم السودان ليس محل معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا بل نستمحه مصر لشقيقتها الصغرى متى تفاهما على ان وقته قد حان ومتى اتفقا على الاوضاع التى تحقق مصالح الطرفين . وانتهى الامر الى تسليم الجانب البريطانى بوجهة النظر المصرية على الصيغة الخاصة بالسودان بعد نقاش طويل لم ينته الطرفان منه الا قبل امضاء مشروع معاهدة صدقى - بينفين بفترة يسيرة ليلة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ . »

وذكر رئيس الجانب المصرى اسماعيل صدقى انه ما كان يتصور وقد فاز باعتراف الجانب البريطانى لوحدة الوادى شماله وجنوبه تحت التاج المصرى ان تقوم في وجه هذه النتيجة الصعاب من كل فج ، وقال في مذكراته انه اذ يفهم رد الفعل من الجانب البريطانى وفي بعض الاوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعمارى من موظفى حكومة السودان ، فانه لم يفهم كيف كان الحل الذى توصل اليه محل الانتقاد بل والمعارضة من جانب بعض الاوساط المصرية . وروى ان سروره للنتيجة التى توصل اليها دفعه الى الاتصال ليلا من لندن بالقصر الملكى بالاسكندرية لابلاغه « بان تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة ، وان ملك مصر قد عاد الى الحدود التى رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ » (١) .

(١) انظر مذكرات المرحوم اسماعيل صدقى باشا بقلمه ، مطبعة دار الهلال سنة ١٩٥٠ من ١١٨ ، ١١٩ .

وأن الواقع أنه ما أن وقع الطرفان المصري والبريطاني مشروع المعاهدة وملحقاتها بالاحرف الاولى في ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦ حتى بدأ الجانب البريطاني يتراجع عما كان قد قبله وسلم به في مباحثات لندن ، واستكثر على المصريين الاحتفاظ حتى بالسيادة الرمزية على السودان ممثلة في التاج المشترك . وسجل الجانب البريطاني موقفه الجديد في مذكرة سلمت الى الحكومة المصرية في ٦ ديسمبر ١٩٤٦ طالب فيها أن ينص في « بروتوكول » السودان على منح السودانيين منذ الآن حق المطالبة بالاستقلال التام أى حق الانفصال التام عن مصر ، وبأن يظل نظام الادارة القائم في السودان بموجب اتفاقية سنة ١٨٨١ وتعديلاتها في معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذا ومحترما ، والاعتراف لبريطانيا بحق تأمين الدفاع عن السودان بواسطة القوات المسلحة والتسهيلات التي قد تطلبها .

وقد رد على ذلك رئيس الوزراء ورئيس وفد المفاوضات المصرية ( اسماعيل صدقي ) في اليوم التالي بمذكرة جوابية قال فيها : « انه لا يسع الحكومة المصرية الا ان تبدى دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيراً يفقده كل معنى وكل معقول ، وان الحكومة المصرية حريصة على ان توضح مرة اخرى ان سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهي ليست حادثاً جديداً من شأنه تعديل النظام الذي يخضع له السودانيون بل هي تسجيل لحالة قائمة ليس في وسع أية هيئة دولية ان تعترض عليها . وقد يحدث في المستقبل ان يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففي هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها الروابط الاخوية التي تربط مصر بالسودان ، غير ان الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذي يطلب الاستقلال والدولة التي تمنحه او تعترف به وليس من شأن أية دولة حتى ولو كان لها حق الاشتراك في ادارة الشعب الذي يهمه الامر ، ان تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالاً لا يملك الشعب بمسألة قدرة المطالبة به » . وقالت المذكرة المصرية ان استمرار النظام الاداري القائم في السودان لا يعنى مطلقاً ان هذا النظام يجب أن يظل نافذاً في المستقبل بدون أى تعديل بل بالعكس فان البروتوكول نفسه ينص على أن يكون الهدف الجوهري لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ، رفاهية السودانيين وانماء مصالحهم واعدادهم باطراد للحكم الذاتي ، ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان . فمن واجب الحكومة المصرية اذن ان تتأكد من ان الادارة الحالية تسير وفقاً للتوجيهات التي رسمها البروتوكول .

ورفضت المذكرة المصرية ان تكون مهمة الدفاع عن السودان واقعة على بريطانيا وحدها في حين أن مصر حقا على الاقل متساوية مع حق بريطانيا



وحدها . ومن ثم فعلى مصر ان تقول أيضا كلمتها في المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لانه جزء من الدفاع عن مصر ذاتها ، وكذلك في المسائل المتعلقة بالقوات البريطانية التى قد توجد في السودان اذ ان مصر نفسها قد تضطر الى ارسال قوات مصرية اليه .

وقد أدت هذه المفارقات في وجهات النظر لاسيما فيما يتعلق بموضوع السودان الى سقوط مشروع معاهدة صدقى بيفن ، ثم استقالة وزارة اسماعيل صدقى باشا . ولما عاد السعديون والدستوريون ثانية الى الحكم في ديسمبر سنة ١٩٤٦ برئاسة المرحوم محمود نهى النقراشى باشا ، ضاعف الانجليز من جهودهم لفصل السودان نهائيا عن مصر تحت ستار اشتراك السودانين بشكل اوسع في الادارة المركزية المحلية ، وفي الوقت نفسه للفصل بين شمال السودان وجنوبه ، ولم يخف الحاكم العام البريطانى في الخرطوم اعتزامه ، بمساعدة الحكومة البريطانية طبعا ، وضع المقترحات المتعلقة بهذا الشأن موضع التنفيذ سواء وافقت عليها الحكومة المصرية أو رفضتها في نهاية الامر .

وازاء سوء النية الواضح من جانب بريطانيا ، سواء بالنسبة لقضية السودان ، أو لقضية الجلاء عن مصر ، لم تجد وزارة النقراشى بدا من رفع قضية وادى النيل بشقيها الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وجاء في عريضة دعوى مصر الى المجلس المذكور بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ بتوقيع محمود نهى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية الحكومة المصرية « ان احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر في سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل ( اى السودان ) تبعاً لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشراكها معها في ادارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لى تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانين أنفسهم واثارة حركات انفصالية مضطئعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة وما زالت تسعى الى نصم وحدة وادى النيل على الرغم من ان هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانهم المشتركة .

وطالبت الحكومة المصرية في عربضتها :

- ( ١ ) . بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .
  - ( ب ) . وانهاء النظام الادارى الحالى للسودان .
- والواقع أن في تحقيق المطلب الاول لسو تم ما يغنى عن المطلب الثانى فان جلاء القوات البريطانية عن السودان يسقط حتما النظام الادارى القائم ..

وقتها في السودان والذي هو وليد الاحتلال السوداني لشمال وادي النيل وجنوبه .

وجاء في خطاب رئيس مجلس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا أمام مجلس الامن بجلسته ٥ أغسطس ١٩٤٧ شرحا للشكوى المصرية وفي خصوص السودان بالذات « ان البريطانيين قد توسلوا بالدعاية والبطش لاسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة ، فقد انقضوا في السنة الماضية على نائب الوفد السوداني الذي يدين بالوحدة واعتقلوه . . وفي شهر يونيو من السنة الحالية صودرت ثلاث صحف موالية لمصر تعسفا فادى ذلك الى اضراب عام للصحف في الخرطوم ، واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهر شتى ، منها حظر الدعاء التقليدي في المساجد في خطب الجمعة للوالى الشرعى مليكنا ، ومنهيا تصعيب الهجرة على المصريين عملا وان ظلت جائزة حكما ، وابعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف ، وعرقلة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان وحرمان السودانيين من خريجي الجامعات المصرية من التوظيف في حكومة السودان . وكانت الصدمة الاخيرة ان انكرت بريطانيا على المصريين التعيين في منصب قاضى القضاء ، وهو منصب دينى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا في هذا السبيل الى حد اصدار البيانات الرسمية التى تحط من قدر مصر والمصريين وتشيع في السودان رغبة الانفصال ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة » . وأشار النقراشى في احد ردوده على بعض بيانات المندوب البريطانى أمام مجلس الامن السـر اليكساندر كادوجان عند نظر الشكوى بجلسته ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، الى اتجاه مساعى بريطانيا نحو تقسيم السودان واستخدام اللغة الانجليزية بدلا من العربية في مدارس الجنوب بأمل ضمه اذا لزم الامر أو ضم جزء منه الى اوغندا ، بالاضافة الى « دق اسفين بين شقى الوادى ( مصر والسودان ) ومزل احدهما عن الآخر » .

ولقد كشف بحث شكوى مصر أمام مجلس الامن في أغسطس سنة ١٩٤٧ عن عدم رغبة المجلس في اتخاذ قرار حاسم في شأنها وايثاره تركها معلقة حتى يتوصل الطرفان مصر وبريطانيا بقدرة قادر الى ايجاد تسوية يرتضيانها ! وتساعل المندوب الاسترالى في المجلس اين هو التهديد للسلام العالمى الذى استندت اليه مصر للتقدم بشكواها الى المجلس ؟ . ولم يقف الى جانب مصر بجدية في المجلس الا مندوب سوريا الشقيقة المرحوم فارس الخورى . كما كانت مشكلة السودان من أسباب فشل المفاوضات المصرية - البريطانية التى جرت بعد ذلك في عهد آخر حكومة وفدية وتولاها من الجانب المصرى وزير الخارجية محمد ضلال الدين ، وعن الجانب البريطانى

السفير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة في الفترة من مارس سنة ١٩٥٠ الى نوفمبر سنة ١٩٥١ ، واشترك في جزء منها رئيس اركان حرب الامبراطورية البريطانية فيلد مارشال سيروليام سليم ، كما اشترك فيها وزير الخارجية البريطانية مستر ارنست بيفن ، عندما انتقلت هذه المفاوضات الى لندن في ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وفي هذه المفاوضات ، ركز الجانب المصري على ان مصر والسودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصري ، وان هذه الوحدة الطبيعية يقرها التاريخ منذ القدم وتؤديها الجغرافيا ، فضلا عن روابط الاصل واللغة والدين والتقاليد والعادات ، بل واردة السودانين في اغليبيتهم الساحقة تشهد به « نتائج الانتخابات التي تجرى كل عام لمؤتمر الخريجين الذي يضم جميع مثقفي السودان على وجه التقريب » ، ونتائج الانتخابات البلدية رغم انها تجرى باشراف حكومة السودان ، ومقاطعة السودانين لانتخابات الجمعية التشريعية التي انشأها الحاكم العام البريطاني ومجلسه ، وموقف اكبر الطوائف الدينية عددا وهي تكون في الواقع سواد الشعب السوداني (١) .

واستطرد الوزير المصري يقول عن الاقلية الضئيلة التي تطالب بالانفصال عن مصر « انه ليس بمستغرب ان توجد مثل هذه الاقلية في السودان مع قيام ادارة ثنائية اسما انجليزية فعلا وجهة دائما وبخاصة في السنوات الاخيرة كل همها الى تنفير السودانين من مواطنيهم المصريين » . واستطرد يقول « انتم ترددون القول باعطاء السودانين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير ولكننا حين نسالكم هل انتم على استعداد بالموافقة على ان تقوم في الحال حكومة سودانية ديمقراطية تستند حقيقة الى مجلس تمثيلي وتسلم اليها الادارة الحالية مقاليد الحكم تعلتكم بأن السودانين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتي ، فاذا سألناكم متى سيبلغون في تقديركم هذه الدرجة ، قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة ومنكم من يرفع هذه المدة الى عشرين عاما . والواقع ان هذا كله لا يدل على عناية حقيقية برغاهية السودانين أو احترام ارادتهم ، ولكنه يدل على شيء واحد هو ان الحكومة البريطانية التي كانت في البداية تقرر انها تعمل في السودان باسم مصر ولحسابها قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة اعداد السودانين للحكم الذاتي واعطائهم حق تقرير مصيرهم . ولا تنقصنا الشواهد على ايمان حكومة السودان ( البريطانية ) في هذه

(١) من اقوال وزير الخارجية المصرية « محمد صلاح الدين باشا » في اجتماعه

بوزير الخارجية البريطانية هنري ستون بيغن ومساعديه بلندن في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .



السياسة الضارة حتى لقد بلغ الأمر بوزير المعارف السودانية المعين بموجب برنامج السودان الذى تعده بريطانيا والحاكم البريطانى فى السودان بدون موافقة مصر الى حد تهديد مصر بالحرب فى تصريح علنى أدلى به .

ولقد رد المستر بيفن على البيان الطويل الذى أدلى به وزير الخارجية المصرية عن السودان ، بأنه يأسف لان الوزير المصرى قد وجد من الضرورى أن يربط بين مسألة السودان ومسألة الدفاع ، وهما مسألتان مختلفتان فى الجوهر ، ومن رايه أنهما اذا عولجتا متفرقتين أمكن التقدم نحو الاتفاق لاسيما وان تعليمات حكومة لندن تقضى بالتشدد فى مسألة السودان ، ولكنه شخصيا ( أى مستر بيفن ) يود أن يبذل جهده قدر المستطاع لتسوية مسألة الدفاع بما يحقق الجلاء عن شمال الوادى ، أى عن مصر ذاتها . وقد أجاب وزير الخارجية المصرية على ذلك بأن مصر من جهتها لا تستطيع أن تتحول عن نظر المسألتين ، وقد ربطت دائما بينهما وتناولتهما فى جميع المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا ، وقد فشلت بعض المفاوضات الاولى مرتبطة على صخرة السودان كمفاوضات سعد - مكدونال فى سنة ١٩٢٤ ، ومفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وانه فى المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ تناول الطرفان المسألتين معا كما تناولوا الحل الذى توصلا اليه وسجلاه فى تلك المعاهدة وملاحقها ، فليس بدعا ما تهمسك به مصر الآن من ربط المسألتين (١) .

وحرص المستر بيفن قبل أن ينهى هذه المرحلة من مباحثاته فى لندن مع محمد صلاح الدين على الرد على أفعال هذا الأخير عن تأييد أغلبية السودانيين للوحدة مع مصر . فقال « ان لحكوماتنا آراء مختلفة بشأن حقائق الموقف السياسى فى السودان سواء عن الماضى أو الحاضر . وسنتناول هذه النقاط الأربع واحدة بعد الأخرى والأولى متعلقة بمؤتمر الخريجين الذى فهمت انه أعلن تأييده لوحدة مصر والسودان ، ولكن هذا المؤتمر لا يمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة فى السودان ، وقد وقع فى السنوات الأخيرة تحت سلطان عصابة من المتطرفين لا تمثل الا نسبة ضئيلة من الشعب السودانى . أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية فانى فى الواقع لا اعتقد ان الحقائق تؤيد ماتذهبون اليه من أن هناك ما يقرب من الاجماع فى جانب الوحدة ، فالواقع أن انصار الوحدة أقلية فى الخرطوم وليس لهم فى أم درمان الا أغلبية صوت واحد . أما فيما يتعلق بنسبة الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات الجمعية التشريعية فالحقيقة أن هذه الانتخابات أجري بعضها بطريق مباشر ، والبعض الآخر

---

(١) محاضر محادثات صلاح الدين - بيفن جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

بطريقة غير مباشرة . فشغلت عشرة مقاعد بالطريقة الاولى وخمسة وخمسون بالطريقة الثانية ، وقدر الذين اعطوا اصواتهم في الانتخابات المباشرة بـ ١٨ ٪ من الناخبين . وانى في هذه المناسبة اعتقد ان ١٥ ٪ فقط من ناخبى دوائىر القاهرة اعطوا اصواتهم في الانتخابات المصرية العامة التى اجريت اخيرا وأسفرت عن الحكومة الوفدية التى انتم من اعضائها ، أما الانتخابات غير المباشرة فلا يمكن تقدير اية نسبة لها لان انتخابات الدرجة الاولى التى بنيت عليها مرت دون تصويت . واخيرا فيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بأراء الطوائف الدينية فى السودان فانى ارى لزاما على ان أقول ان معلوماتى تدل على ان السودانين الذين يؤيدون الوحدة مع مصر لا يتجاوزون ١/٥ سكان البلاد » (١) .

وامتدت المباحثات حتى شهر أغسطس سنة ١٩٥١ توفى خلالها ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية وحل محله المستر هربرت موريسون ، دون ان يتزحزح أى من الجانبين المصرى والبريطانى عن موقفه سواء فيما يتعلق بقضية السودان أو مسألة الدفاع عن مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها . وحاول ابائها الجانب البريطانى حمل الجانب المصرى على فصل مسألة السودان عن مسألة الدفاع أو تأجيل اية مباحثات عن السودان حتى يتم على الاقل احراز بعض التقدم فى مسألة الدفاع ، كما ظل مصرا على وجوب معاملة السودانين باعتبارهم شعبا متميزا له حق تقرير مصيره وبالتالي السير نحو الانفصال عن مصر ، وحصر التعاون المصرى البريطانى مستقبلا فى هذا الاتجاه ، بينما ظل الجانب المصرى متمسكا بعدم الفصل بين مسألة الدفاع أى الجلاء عن مصر وبين قضية السودان ، وان الحل الامثل لهذه القضية هو تمتع السودان بعد فترة انتقال لاتجاوز سنتين بالحكم الذاتى فى نطاق الوحدة تحت التاج المصرى باعتبار ان هذا هو ما ترغب فيه غالبية السودانين انفسهم اذا تركت لهم الادارة البريطانية حرية التعبير عن الراى . ولقد أدت هذه الخلافات انى اغلاق باب المباحثات حيث اعلن وزير الخارجية المصرية ذلك رسميا فى مجلسى البرلمان المصرى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ثم الى اعلان مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء فى بيانه التاريخى بمجلس الشيوخ والنواب فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ انتهاء العمل من جانب واحد باحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وباحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ، والى تعديل الدستور المصرى القائم الصادر فى ابريل سنة ١٩٢٣ للنص فيه على أن يصبح لقب الملك هو ( ملك مصر )

---

(١) انظر محاضر المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى الفترة من مارس سنة ١٩٥٠ الى نوفمبر سنة ١٩٥١ محضر جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ . ولاحظ التعريض بالانتخابات المصرية التى دعت بالوفد الى كراسى الحكم فى عام ١٩٥٠ .

والسودان ) ، والى استصدار قانون بشأن نظام الحكم فى السودان ودعوة جمعية تأسيسية تمثل السودانين لوضع دستور خاص للسودان ، مع الاحتفاظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والعملة لى يتولاها ملك مصر والسودان باعتبارها من الشئون المشتركة التى تهم شمال الوادى وجنوبه .

وهكذا قدر للزعيم المصرى الكبير الذى وقع معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا وفرضته لندن على الملك فاروق فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مطمئنة الى حسن تطبيقه لتلك المعاهدة فى الحرب العالمية الثانية ، قدر له أن يلقى هذه المعاهدة معلنا عبارته الشهيرة فى الثامن من اكتوبر ١٩٥١ « من أجل مصر وقعت هذه المعاهدة ومن أجل مصر فيها اليوم » !

وكانت هذه التدابير الجريئة التى استحالت تنفيذها عمليا بطبيعة الحال فى داخل اقليم السودان حيث ظلت كلمة الحاكم البريطانى فى الخرطوم هى انفاذة ، فاتحة عهد جديد من الكفاح المرير ضد قوات الاحتلال البريطانية بمنطقة القنال اشترك فيه الشعب المصرى بجميع فئاته ، وكانت نتيجة ذلك الكفاح وخاتمته سقوط عشرات من القتلى والجرحى من قوة الشرطة بمدينة الاسماعيلية فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ثم حرق القاهرة فى اليوم التالى او يوم السبت الاسود كما اسماء البعض . ثم أخذت الاحداث تتوالى تباعا حتى فجر يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عندما استولت جماعة الضباط الاحرار على السلطة فى مصر .

ولما كان على رأس المبادئ الستة التى اعلنتها حركة الجيش القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد أخذ هؤلاء الضباط يمهدون للدخول فى مباحثات جديدة مع الحكومة البريطانية مستفيدين من تجارب من سبقوهم فى هذا المضمار ، وخاصة من تجارب مفاوضات صدقى - بينن فى عام ١٩٤٦ ومن مباحثات محمد صلاح الدين - بينن فى عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وخلافا لوجهة النظر المصرية السابقة وافق الحكام الجدد على الفصل بين قضية السودان وقضية الجلاء عن مصر وبدأوا بالاولى التى طالما كانت حجر عثرة على طريق المفاوضات المصرية البريطانية وتحطمت عليها طويلا جهود الطرفين ، وحرروا انفسهم من قيود الماضى ونظرياته المستمدة من معطيات التاريخ واحكام القانون الدولى كحقوق السيادة والتملك والفتح ، ولم يلزموا انفسهم بالشعار الذى التزم به اسماعيل صدقى ثم محمد صلاح الدين من بعده والقائم على وحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك . فلم يكن يعينهم فى قليل او كثير أن يزدان إنتاج المصرى بدرة جديدة حسب تعبير المرخوم اسماعيل صدقى وهم الذين ثاروا على الملك وارغموه على التخلّى عن عرشه وأخذوا يعدون تدريجيا لاعلان النظام الجمهورى واستقاط حقوق أسرة محمد على فى عرش مصر والسودان ،



وانما الذى كان يعنيههم بالدرجة الاولى هو اجلاء الاستعمار البريطانى بجنوده واجهزته وذهبته ومؤثراته من الجنوب تمهيدا لاقتضاء هذا الاستعمار عن الشمال .

ولقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك ذات مرة فى إحدى خطبه بقوله : « إنه لا يخشى السودان الحر وإنما يخشى السودان المحتل » . وفوجئ المفاوض البريطانى بالتكتيك الجديد من جانب المفاوض المصرى ، ولم يعد بوسع الحكومة البريطانية أن تماطل وتراوغ وهى التى أعلنت مرارا من قبل أن هدفها الاول هو صالح السودانين انفسهم والاعتراف لهم بحق تقرير المصير واعادادهم للاستقلال بعد فترة انتقال محددة ، وانكار كل حق تدعيه مصر أو غيرها على السودان . وما هو ذا المفاوض المصرى لأول مرة يبارك نفس الاهداف ويتحدث بنفس اللغة بعزم وتصميم ونية صادقة واضعا مصالح السودان وشعبه فى المرتبة الاولى ، ضاربا المثل الاعلى فى التضحية بحقوق تاريخية وقانونية لم يجد المفاوض المصرى فيما مضى ان من حقه ان يفرط فيها ، ولا كان شعوره الدفين المرتبط باعماق التاريخ ، والمغلف بالحجج والاسانيد القانونية يطاوعه على مثل هذا التفريط .

واذ تم التفاهم بين قادة حركة ٢٣ يوليه والجانب البريطانى ولأول مرة فى تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ، على ان السيادة على السودان ليست لمصر ولا للتاج المصرى ، بل للسودانيين انفسهم وانهم وحدهم اصحاب الحق فى اختيار المصير الذى يرتضونه لبلادهم بعد فترة انتقال معينة يتمكنون فيها من ممارسة مسئولياتهم ، فقد أصبح من السهل ترجمة هذه الاسس الى صيغة مشروع اتفاق لاسيما بعد ان وافقت الاحزاب السياسية السودانية جميعا فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ على صيغة مذكرة مصرية مؤرخة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، تضمنت تلك المبادئ . وتم توقيع الاتفاق فعلا فى القاهرة صباح الخميس ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ من جانب اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة نيابة عن الحكومة المصرية ، والسير رالف ستيفنسون السفير البريطانى فى مصر من المملكة المتحدة .

وجاء فى ديباجة هذا الاتفاق : « لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة تؤمنان ايمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتنا على ما يأتى » . . تلى ذلك المواد وعددها خمس عشرة مادة وهى تنص على فترة انتقال لا تتعدى ثلاثة أعوام يعلن فى ختامها البرلمان السودانى عن رغبته فى اتخاذ التدابير المقررة للشروع فى تقرير المصير . وعلى انه لما كانت فترة الانتقال تمهد لانتهاء الادارة الثنائية « المصرية / البريطانية » عملا وشرعا ، فيحتفظ ابان تلك الفترة بموضوع السيادة حتى يتم للسودانيين تقرير المصير .

ونصت المادة الثالثة على أن يظل نلحاكم العام البريطانى خلال فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا فى السودان على أن يمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى القائم ولكن بمعاونة لجنة خماسية تشكل من اثنين من السودانيين يتم تعيينهما بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو باكستانى ، ترشح كلا منهم حكومته ، وعلى الاحتفاظ بوحدة السودان شماله وجنوبه بوصفه اقليما واحدا ويحظر على الحاكم العام ممارسة السلطات المخولة له بموجب قانون الحكم الذاتى على اية صورة تتعارض مع هذا المبدأ الاساسى ، وعلى أن يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشرة امام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشئون الخارجية .

كما ينص الاتفاق على تشكيل لجنة اخرى من سبعة اعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته الخماسية ، وعضو مصرى وعضو بريطانى وعضو أمريكى وعضو هندى تكون له الرئاسة ، وذلك للإشراف على الانتخابات للبرلمان السودانى . وعلى تشكيل لجنة ثلاثة للسودنة ولتهيئة الجو الحاد اللازم لتقرير المصير تؤلف من مصرى وبريطانى ترشح كلا منهما حكومته وثلاثة من السودانيين يختارهم الحاكم العام من قائمة تتضمن خمسة اسماء يرشحهم رئيس وزراء السودان ومن عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية دون أن يكون لهم حق فى التصويت .

ونص الاتفاق كذلك على أنه عند البدء فى اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير بعد نهاية فترة الانتقال تقدم الحكومة السودانية القائمة آنذاك الى البرلمان السودانى القائم مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية سودانية . وعلى أن تخضع التدابير الخاصة بتقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيده الانتخابات للجمعية التأسيسية المذكورة لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المصرية والبريطانية مسبقا توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض . كما يقضى بانسحاب القوات البريطانية والمصرية جميعا من السودان فور اصدار البرلمان السودانى قراره بشأن الشروع فى اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير على أن يتم هذا الانسحاب فى مدة لاتجاوز ثلاثة شهور . وحددت المادة ١٢ من الاتفاق مهمة الجمعية التأسيسية وحصرتها فى :

أولا - تقرير مصير السودان بوصفه وحدة لا تتجزأ .

ثانيا - اعداد دستور للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد وقانون لانتخاب برلمان سودانى دائم .

كما حدد الاتفاق الخيار المفتوح امام الجمعية التأسيسية فنص على ان تقرير المصير للسودان يكون بأحد حلين :

( ١ ) اما بان تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على اية صورة ( وهو ما كان يتمناه الجانب المصرى بطبيعة الحال ) .  
( ب ) واما بان تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام ( وهو ما كانت بريطانيا تعمل من أجله فى السر والعلن ) .

وتعهدت الحكومتان المصرية والبريطانية فى المادة (١٣) من الاتفاق بوجوب احترام قرار الجمعية التأسيسية بشأن مستقبل السودان ، وبأن تقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك القرار . وبموجب المادة الاخيرة من الاتفاق أصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ توقيعه ( أى حتى قبل عرضه على السلطة التشريعية فى كل من البلدين ) .

وفى مساء نفس اليوم الذى وقع فيه الاتفاق الخميس ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ أذاع الرئيس اللواء محمد نجيب البيان التالى : « تم اليوم بيمين الله وتوفيقه توقيع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الادارة الثنائية فى السودان واقامة حكم ذاتى كامل توطئة لممارسة السودان حق تقرير المصير فى جو من الحرية التامة والحيدة الكاملة . ويسعدنى أن أذيع هذا النبأ السار الذى يدخل السرور على قلوب السودانيين واخوانهم من المصريين . ان هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة فى علاقات المصريين باخوانهم السودانيين صفحة اخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح صفحة جديدة فى علاقات مصر بالملكة المتحدة تعيد الثقة بينهما سيكون لها اثرها الطيب فى حسم باقى المسائل المعلقة بين البلدين . ولنا الحق أن نتطلع من هذه الدقيقة الى ما يستتوجهه هذا الاتفاق الذى وقعنا عليه اليوم من نية صادقة فى تنفيذه وتصميم اكيد على الاحتفاظ بالروح الودية الخالصة التى املته والتى كان وحيها الاول صالح السودانيين وكرامتهم . فالقضية التى حسمها هذا الاتفاق هى قضية السودان اولا ولذلك فقد توخت مصر فى جميع الخطوات التى خطتها فى هذا الشأن الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعا ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ذلك الاجماع الذى كان له اثر حاسم فى الوصول الى الغرض المنشود ، وان مصر ستظل دائما وفية للسودان محافظة على اتصالها بالسودانيين وعلى استعداد كامل فى كل وقت ان ترفع صوتها وتبذل جهدها من أجل مستقبلهم وتقف صامدة الى جانبهم وحماية حقوقهم . والله ولى التوفيق » .

كما اذاع الرئيس محمد نجيب كلمة من محطة الاذاعة المصرية حيا فيها



شعبي مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاق وتوجه بأطيب التحية وأخلص التهئة القلبية لكل سودانى ولكل مصرى كما اتصل هاتفيا بالخرطوم متحدثا مع الزعيم الدينى الكبير السيد على المرغنى زعيم الطائفة الختمية ، ثم بالسيد صادق المهدي نجل الزعيم الدينى والسياسى الكبير السيد/عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الانصار ، وأبلغهما نبأ توقيع الاتفاق وتبادل معهما التهانى « بهذا الفوز الوطنى الكبير » كما اتصل هاتفيا بالاستاذ اسماعيل الازهرى « رئيس الحزب الوطنى الاتحادى » والسيد زين العابدين صالح عضو الهيئة التنفيذية للحزب الجمهورى ، وبالاميرالاي عبد الله خليل سكرتير حزب الامة وغيرهم من الزعماء السودانيين مهنتا اياهم جميعا بالاتفاق .

وهلت الصحف المصرية بلا استثناء لتوقيع الاتفاق المصرى البريطانى بشأن السودان ، واعتبرت الاهرام ان يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ « كان اليوم المشهود الاكبر فى تاريخ الموقف السياسى بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بمستقبل السودان » وانه سجل نصرا كبيرا لمصر والسودان معا . ونشرت الصحف الصادرة فى يوم الجمعة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ صورا فوتوغرافية جديدة لوفدى المفاوضة فى حفل التوقيع وللرئيس اللواء محمد نجيب والبكاشى جمال عبد الناصر وزملائهما من الضباط الاحرار اعضاء مجلس القيادة، وحولهم اعداد من الصحفيين والمواطنين وهم جميعا يتبادلون التهانى والقبلات والاحضان فى ذلك اليوم المشهود ! وذكرت الصحف انه على اثر التوقيع على الاتفاق وقف السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون وصافح الرئيس اللواء محمد نجيب ثم ضمه الى صدره وهو يقول باللغة العربية « مبروك » ، فرد عليه الرئيس محمد نجيب شاكرا . كما ذكرت ان اعضاء مجلس الثورة اقبلوا بعد توقيع الاتفاق على زميليهما الصاغ صلاح سالم والبكاشى حسين ذو الفقار صبرى مندوبى القيادة فى المباحثات السودانية مهنيين بتوفيقهما ونجاحهما . فصرح الصاغ صلاح سالم بان الامل كبير فى أن ينفذ الاتفاق تنفيذا دقيقا بثقة وحسن النية من الجانب البريطانى . وكان الرئيس اللواء محمد نجيب قد صرح من جانبه للصحفيين الذين تجمعوا حوله وحول السفير البريطانى عقب توقيع الاتفاق « بأن العبرة فى التنفيذ الذى يتم ، فتوفر حسن النية هو الضمان لتحقيق الاتفاق » وابتهل الى الله العلى القدير ان يتم التنفيذ بنقاء الضمير وبنفس الروح الطيبة التى جرت بها المباحثات .

واستقبلت الاوساط السودانية انباء توقيع الاتفاق بين مصر وبريطانيا بهرح وسرور بالغين ، ونوهت الجرائد السودانية جميعا بهذا الحدث بحروف بارزة فى صفحاتها الاولى معتبرة ان توقيع الاتفاق بداية حياة جديدة للسودان سوف يكون لها آثار بالغة الاهمية فى تاريخ البلاد واعتبرت حكومة السودان ١٤ فبراير يوم عطلة رسمية ابتهاجا بتوقيع ذلك الاتفاق ، واقيم فى ذلك اليوم

حفل عام بسرأى الحاكم العام البريطانى دعى اليها عدد كبير من ابرز الشخصيات السودانية والبريطانية والمصرية ورجال الصحافة . واشترك الجيش المصرى وموسيقى قوة دفاع السودان فى احياء ذلك الحفل ، واتصل الاستاذ محمد نور الدين سكرتير لجنة الاحزاب المشتركة ووكيل الحزب الوطنى الاتحادى « المطالب بالوحدة مع مصر » ، اتصل بزعماء الاحزاب السودانية الكبرى الاخرى لاقامة حفل جماهيرى مشترك ابتهاجا بتوقيع اتفاقية السودان هذه .

والقى الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو خطابا سياسيا فى العرض العسكرى الذى اقيم يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٥٣ بالخرطوم ابتهاجا بتوقيع الاتفاق قال فيه « ان هذا الاتفاق يعطى السودان دستورا لحكم ذاتى ويضمن للسودانيين حق تقرير المصير فى مدى ثلاث سنوات ، كما يحتفظ بالسيادة القانونية على السودان للشعب السودانى . . وقد ظلت الحكومة البريطانية طوال سنوات عديدة تقاوم المطالبة من مصر بالاعتراف بوحدة وادى النيل وبقبول التاج المشترك ، وقد فعلت الحكومة البريطانية ذلك لا عن عدم رغبتها فى ان ترى المصريين والسودانيين متحدين ، بل لاقتناعها بانه لايمكن أن يتخذ ، وان العدل يقضى بالألا يتخذ ، أى قرار حول الوضع المقبل للسودان مالم يؤخذ رأى السودانين بالوسائل الدستورية الصحيحة » .

« واستطرد الحاكم العام يقول « هكذا كان الموقف عندما أسست الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨ وهذا كان الموقف عندما ناقشت الجمعية نفسها وافترت فى ربيع العام الماضى (سنة ١٩٥٢) مسودة دستور الحكم الذاتى ، ولقد أبدى اللواء نجيب من حصانة الرأى ومن اللباقة السياسية ما جعله ينتقد سياسة الحكومات المصرية السابقة ويعترف بحق السودانين وحدهم دون سواهم فى تقرير مصيرهم . وهناك ناحية اخرى من نواحي هذه الاتفاقية لابد أن تكون مبعث أعظم ارتياح عند جميع الذين ييغون فى قرارة نفوسهم خير هذه البلاد ومستقبلها ، وهى وحدة الرأى التى تجلت فى الاشهر الاخيرة بين الاحزاب السياسية الشمالية وانى لارجو أن تستمر طويلا وان الامر فيما يختص بالسودانيين وفيما يختص باناس كثيرين غيرهم هو أن أمنها ورفاهيتها فى المستقبل سيكونان معقودين بوحدة الغرض ووحدة العمل (١) » .

ولم ينقطع سيل التهانى بالاتفاقية بشأن الاتفاق المذكور فقدم المستر جفرسون كافرئ السفير الأمريكى فى القاهرة تهانيه للدكتور محمد فهد ،

---

(١) نقلا عن الصحف المصرية فى ١٥ ، ١٦ فبراير ١٩٥٣ .

وزير الخارجية المصرى بهذه المناسبة واصدر بيانا للصحف المحلية جاء فيه :  
« ان توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا العظمى البلدين اللذين تعتر  
الولايات المتحدة بصداقتهما لهما لهما مناسبة سعيدة ويعد فالا حسنا في المستقبل  
القريب . لقد راقبت تطور المباحثات عن كثب وهى تتقدم نحو حادث اليوم ،  
وانه لمن دواعى سرورى الشخصى ان ارى نهاية هذه المشكلة التى ظلت  
مستعصية الحل وقتا طويلا . وانى لادرك الجهود التى بذلها الطرفان بصبر  
واخلاص للوصول الى هذا الاتفاق واهنىء المصريين والبريطانيين والسودانيين  
بتوقيعه . وان حكومتى لترحب بعقد هذا الاتفاق كعلامة على الطريق المؤدى  
الى الرخاء والاستقرار والتقدم فى هذه المنطقة » .

كما اعلن المتحدث الرسمى فى واشنطن ان وزارة الخارجية الامريكية  
رحبت بالاتفاق بين مصر وبريطانيا على مشكلة السودان ، ووصف هذا الاتفاق  
بانه حدث ذو أهمية عظيمة « اذ انهى مشكلة طالما ظلت مصدرا لتعقيد  
العلاقات بين بريطانيا ومصر خلال سنوات طويلة » . واضاف ان الاتفاق  
جاء نتيجة للصبر والتفاهم والاعتدال فى السياسة من جانب الفريقين . كما  
نوه بذلك السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون فى رسالة  
بعث بها الى الصحف المصرية عقب توقيع الاتفاق قال فيها « ان املى الكبير ان  
تفتح هذه الاتفاقية عهدا من الثقة المتبادلة بين بريطانيا العظمى ومصر وقد  
ساعد على الوصول الى هذا الاتفاق التفاهم المتزايد بين الطرفين وعلى  
الاخص ما ابداه اللواء محمد نجيب وحكومته من بعد النظر والسياسة فى  
معالجته لهذا الموضوع اكثر من الحكومات السابقة فى مصر ، فقد دل بوجهة  
نظره على ان تظل السيادة محتفظا بها للسودان ، وبقبوله ان يقرر  
السودانيون مستقبلهم بحرية ، على انه « أى محمد نجيب » والحكومة  
البريطانية يهتمان ابلغ الاهتمام بمصالح الشعب السودانى » .

وفى هذه العبارة من الغمز واللمز للمفاوضين المصريين السابقين  
امثال اسماعيل صدقى ومحمد صلاح الدين وغيرهم مالا يخفى ، فقد ظل  
اولهما متمسكا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك وهو التاج  
المصرى ، ولم يتراجع الثانى عن فكرة السيادة المصرية على السودان ،  
ففشل كلاهما ونجح محمد نجيب ورفاقه من الضباط الأحرار ! ولكن هل كان  
هذا النجاح حقيقيا ومؤكدا ام ظاهريا فقط ؟ ومن هو المستفيد من هذا الاتفاق ؟

يحسن للجابة على ذلك الرجوع الى مذكرات اللواء محمد نجيب نفسه  
وما ورد فيها عن قصة الثورة مع السودان . ولكن قبل ان نتناول ما قاله محمد  
نجيب بهذا الصدد دعونا نلقى أولا نظرة على تعليق الاستاذ سليم اللوزى  
صاحب مجلة الحوادث اللبنانية وناشر تلك المذكرات . قال الناشر « يحكى



محمد نجيب في مذكراته كيف واجهت الثورة الراى العام المصرى بل  
والسودانى بتخليها عن شعار وحدة وادى النيل الذى قام عليه السياسيون  
قبل عهد الثورة ورفضوا أن يجرؤا على حوار حوله ، فكان أن بقيت مشكلة  
السودان معلقة وتحولت الى عقبة فى طريق حل مشكلة  
الجللاء عن مصر . وجاءت الثورة فقلبت خطط الانجليز باعلانها استبعاد  
مصر للاعتراف بحق تقرير المصير للسودان بما فيه الانفصال . . . . . كان  
تكتيكا جديدا وبارعا ، ولكن براعته كانت تكمن فى قناعة الجميع باستحالة  
وقوع هذا الانفصال . وفى ضوء هذا الاتناع كان التكتيك يجرى الانجليز من  
حججهم ، ويسلب الانفصاليين قواعدهم . ولو صارت الاحداث كما كان يتوقع  
كل مصرى ومعظم السودانيين ، فجرى التصويت على اساس الاتحاد مع  
مصر لضرب المثل بخطوة الثورة هذه على براعة التكتيك وسياسة المراحل  
واعتناق الواقعية العملية بدلا من الجمود على الشعارات . . . . . ولكن التكتيك  
لم ينجح وانفصل السودان وتردت العلاقات بين الخرطوم والقاهرة اكثر من  
مرة وبدأ أن تخطط الانجليز هو الذى نجح » .

صحيح أن العلاقات عادت الى وضعها الطبيعى مع السودان ،  
وصحيح أن تجربة الحكم المستقل اثبتت أن الايمان بالوحدة كشعار ، متوافر  
فى السودان بقدر توافره فى كل بلد عربى ، ولكن العقبات التى تحول دون  
الانتقال لمرحلة التنفيذ ليست اقل فى السودان منها فى اى بلد عربى آخر .  
كل هذا صحيح ولكن نتائج تقرير المصير فى السودان كانت صدمة للمصريين  
والسودانيين معا » .

واستطرد الاستاذ سليم اللوزى يقول فى تعليقه « محمد نجيب يعطى  
هذا الفشل بأنه نتيجة الخلاف فى داخل مجلس الثورة لينتقل منها بعد ذلك  
الى أن ابعاده هو شخصيا عن رئاسة مصر ( فى فبراير ١٩٥٤ لبعض الوقت  
ثم فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بصفة نهائية ) لعب الدور الرئيسى فى قرار  
السودانيين بالانفصال . والمعروف ان الشيوعيين والاخوان المسلمين  
اتحدوا فى السودان ضد الاتحاد مع مصر لأن مرحلة تقرير المصير جاءت فى  
الفترة التى اصطدمت فيها السلطة المصرية بالأحزاب المصرية وبالذات مع  
الشيوعيين والاخوان . فكان الشيوعيون فى مصر يحاكمون لأول مرة  
بالاشغال الشاقة المؤبدة وكان الاخوان يعدمون ولم يكن من الطبيعى ولا من  
الممكن فى الوطن العربى أن يصنوت الشيوعيون والاخوان للوحدة مع حكم  
يهددهم بهذا المصير (١) . وانصافا للثورة المصرية نقول انها حاولت الفصل

(١) لايزال الشيوعيون وجماعة الاخوان المسلمين يحاربون كل تقارب بين مصر  
والسودان ، بين نظام الرئيس محمد انور السادات ونظام الرئيس جعفر نميري . .  
وحاول الشيوعيون احداث انقلاب شيوعى فى الخرطوم فى اغسطس ١٩٧١ وحاول غيرهم  
بمساعدة معمر القذافى تخريب العاصمة السودانية . وقلب نظام الحكم فى يوليو

بين معاملتها للشيوعيين والايخوان في مصر وبين صلاتها بنظرائهم في السودان، وجرت محاولات الاتصال والتفاهم عن طريق صلاح سالم وبعض الشيوعيين وعناصر الاخوان التي انضمت للنظام ، ولكن هذه المحاولات لم تنجح .

انتهت اقوال الاستاذ سليم اللوزي . . وكم اود أن يقرأ من تصدوا لكتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ذلك التعليق المحايد النزيه ، لكى يدركو كم غالوا عن جهل أو عن رياء في مدح اتفاقية السودان وفي الثناء لفليظ على من اسهموا من المصريين في تحقيقها ! أجل لقد كان هذا الاتفاق صرا كبيرا ، ولكن للسودان وللسودانيين وعلى حساب مصر ووحدرة وادى النيل !! ولو استحق من توصلوا الى تلك الاتفاقية أن تقام لهم التماثيل خليدا لهم ولجهودهم ، لكان مكانها الطبيعي في الخرطوم وليس في القاهرة ! ولنعد بعد ذلك الى قصة الثورة مع السودان من واقع مذكرات اللواء محمد نجيب كما نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية . قال محمد نجيب « قبل أن تتحرك قواتنا ليلة ٢٣ يوليو كان الموقف في السودان يجتذب اهتمامي ويثير ثلثي بعد اعلان الحاكم العام في اوائل عام سنة ١٩٥٢ مشروع دستور للحكم الذاتي وبعد أن ألغت وزارة مصطفى النحاس ( في اكتوبر ١٩٥١ ) اتفاقية سنة ١٨٩٩ ونصبت التاج المصري على السودان ، كان الحاكم العام البريطاني يستهدف بمشروعه الذي ارسله لكل من الحكومتين البريطانية والمصرية وأمهلهما ستة شهور ليبدى كل منهما ملاحظاتها عليه ان يتم تقرير مصر السودان في ظل سيطرة الحكم البريطاني حتى يكمن توجيهه الوجهة التي يرتضيها الاستعمار البريطاني . ولم اتقدم للجهات المسئولة بتقرير عن خطورة الوضع في السودان لانه لم يكن لي علاقة باحد من المسئولين في الوزارات التي تعاقبت بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . كما أن ظروف المضطربة في مصر والاعداد لحركة ٢٣ يوليو كان يشغل معظم وقتي التي جانب مقدراتي الثقة في قدرة هذه الوزارات ومدى جدتها في مواجهة المسئولية . . كنت موقنا بأن كل مشاكل مصر وتخلصها من الاستعمار وأعوانه في الشراى وفي بعض الاحزاب أو القوى السياسية سوف تحل مشاكل السودان بالتنمية وربط شعبي وادى النيل برياطه المقدس العتيد . ولذا فانه منذ الايام الاولى للحركة والموقف في السودان أصبح من النقاط الرئيسية على جدول اعمالى ، واهتمامى الشديد بالسودان لا يعود الى اسباب سياسية فقط ولكنه يعود الى اسباب عاطفية » .

وشرح محمد نجيب كيف انه ولد في الخرطوم وجده لوالده سقط قتيلا وهو يدافع عن القطاع الحيوى للخرطوم . هو واخواته الثلاث راضيا الانسحاب ابان الثورة المهدية في السودان . وكيف ان والده الضابط بالجيش خدم في السودان ومات ودفن هناك . وتحدث عن سنوات دراسته في كلية

جوردون الخرطوم ثم بالمدرسة الحربية في القاهرة ، وكيف التحق عقب تخرجه بالكتيبة السابعة عشر مشاه في السودان التي كان يعمل بها والده قبل وفاته ، وانه خلال سنوات عمره التي عاشها في السودان لم يشعر قط انه في بلد غريب وان علاقته باهل السودان كانت تماما مثل علاقته باهل مصر . لذلك كله فقد كان موقنا بأن النيل يجمع على ضفتيه من منبعه الى مصبه شعبا واحدا لا تفرقه لغة أو حضارة تاريخية وتربطه أيضا مصالح اقتصادية . ومن ثم كانت نقطة الانطلاق في تفكيره هي أن يحول بين السودان وبين الارتباط ببريطانيا عند تقرير مصيره وحتى لا يكون أمام السودان عند تقرير المصير الا أحد حلين : « أما الارتباط بمصر في صورة وحدة أو اتحاد ، وأما الاستقلال ، وان تقرير المصير لم يكن يزعجه أو يثير قلقا في نفسه لتأكده من العلاقة الخالدة بين شقى وادى النيل » .

وانطلاقا من ذلك ، كانت الخطوة الأساسية الاولى في تحركه هي جمع السودانيين بمختلف احزابهم على موقف موحد تعاونهم فيه مصر . فقرر دعوة جميع زعماء الاحزاب السودانيين الى القاهرة ومنهم الزعيمان الكبيران المهدي والمرغنى ، فجاءت وفود الاحزاب السودانية ، وحضر السيد عبد الرحمن المهدي واعتذر السيد على المرغنى عن الحضور في فصل الشتاء مرحبا بزيارة لمصر في الصيف . وبدأت المفاوضات بين محمد نجيب وصحبه ، وبين وفود الاحزاب السودانية وكان معظمهم من معارف محمد نجيب واصدقائه وزملائه في أيام الدراسة وتربطه بهم علاقات وثيقة متجددة . وترأس محمد نجيب هيئة للمفاوضة مع الوفود المذكورة ضمت الرئيس السابق على ماهر والدكتور عبد الرزاق السنهورى ( رئيس مجلس الدولة ) والصاغ صلاح سالم والبكباشى حسين ذو الفقار يعاونهم عدد من الخبراء المصريين بثئون السودان . ولم تطل هذه المفاوضات وتوصل الجميع الى اتفاق يقضى بأجراء استفتاء في السودان حول تقرير المصير . ووافق الزعيم السودانى السيد/عبد الرحمن المهدي على ذلك . وكانت الخطوة الأساسية الثانية هي جمع شمل الاحزاب السودانية المؤيدة للوحدة والاتحاد مع مصر في تجمع واحد . ونجح اللواء محمد نجيب في ذلك بفضل اتصالاته الشخصية معهم ، وانتهى زعماء تلك الاحزاب الوجدوية الى الاندماج في حزب واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى حيث تم وضع ميثاقه في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ واختير اسماعيل الازهرى رئيسا للحزب ومحمد نور الدين نائبا له . ونص نظام الحزب على ضرورة جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر عند تقرير المصير واتفقت كلمة جميع هذه الاحزاب السودانية على ضرورة ان تكفل للسودان حرية الاختيار بتحديد سلطات الحاكم العام البريطانى في ادارة السودان ، وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل اجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها تقرير المصير مع قصر اختيارها بين الاتحاد مع مصر بصورة من



الصور أو الاستقلال عنها ، دون أى ارتباط بدولة أخرى كبريطانيا . وأضاف محمد نجيب أن كلا من المهدي والميرغنى بآرك هذه الاسس التى انتهت فيها بعد الى الاستقرار فى صلب الاتفاق المصرى البريطانى الموقع فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .

واستطرد محمد نجيب يقول انه بعد ان تمت جميع هذه الترتيبات مع الاخوة السودانين وأصبحت ورقة تقرير المصير بيد مصر بعد ان كانت بيد بريطانيا ارسل للبريطانيين مذكرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يقترح فيها تمكين السودانين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل وتهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد منه فى السودان لتقرير المصير ، ففوجئت الحكومة البريطانية على حد قوله بهذا الاسلوب الجديد ، ولم تملك سوى الموافقة وان كانت قد لجأت الى المراوغة وبإظهار حيدتها على حماية الجنوبيين من الشماليين فى السودان . وفيما عدا ذلك مضت المفاوضات فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ سهلة ميسرة لا سبيل فيها للاستعمار البريطانى لاقامة العراقيل حتى تم توقيع الاتفاق فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وهو واثق من انه قد نجح فى محاصرة الانجليز بأسلوبهم ، وأن الديمقراطية والاستفتاء الحر لشعب السودان سوف يصلان بنا الى النتيجة التى توخاها المفاوضون المصريون وهى ارتباط شعبى وادى النيل .

وتحدث اللواء محمد نجيب فى مذكراته عن الثمرات الاولى للاسلوب الجديد الذى خطط له لحل مشكلة السودان ، فأشاد بالانتخابات التى أجريت فى السودان فى ظل اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وأسفرت عن فوز سناحق لممثلى الحزب الوطنى الاتحادى الذى ينادى باتحاد فيدرالى مع مصر ، وعدم حصول حزب الأمة الذى ينادى باستقلال السودان عن مصر على العدد الكافى من الاصوات فى تلك الانتخابات مما اضطر الحاكم العام البريطانى رغم محاولاته العديدة لتعطيل تنفيذ الاتفاق ، الى تكليف اسماعيل الازهرى بوصفه زعيم الاغلبية بتأليف اول وزارة سودانية فى ظل ذلك الاتفاق وفى تاريخ السودان الحديث ولو سارت الامور فى طريقها الطبيعى المرسوم لانتهى الاستفتاء فى السودان الى تدشين الاتحاد بين مصر والسودان فلم تكن هناك موانع أو مصاعب تعترض الطريق ، ولكن الموقف الداخلى فى مصر فى تقدير الرئيس محمد نجيب هو الذى حال فى النهاية دون ذلك وهو يعنى (بالموقف) الخلافات فى الراى داخل مجلس قيادة الثورة المصرى لا سيما بين اللواء محمد نجيب نفسه من جهة وبين البكباشى جمال عبد الناصر من جهة أخرى والذى تفجر فى أزمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ وادى الى استقالة محمد نجيب فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ثم عودته الى رئاسة الجمهورية بعد ذلك بأيام ! «فأدرك القاصى والدانى من خلال تلك الأزمة المؤسفة مدى انعدام الانسجام داخل القيادة المصرية » .

ويروى محمد نجيب بعد ذلك الاحداث الخطيرة التي جرت في عاصمة السودان عندما سافر اليها في اول مارس سنة ١٩٥٤ للمشاركة في احتفالات السودان بافتتاح اول برلمان هناك ، فقال : « وصلت الطائرة الخرطوم وكان المحتشدون في المطار يقفون بالالوف من ابناء الجنوب في ملابسهم البيضاء . كان قلبي يخفق فرحا وانا في طريقى لزيارة السودان بعد حوالي ثلاثين عاما . ولكن ما ان نزلت حتى فوجئت بمظاهرة حاشدة تهتف : « لا مصرى ولا بريطانى السودان للسودانى » . ولم اجد في الهتاف شسيتها مثيرا او معاديا ، فقد كان هذا هو ما يتعين فعلا ، ولم اجد في المظاهرات روحا عدائية فقد استقبلنى رجال الحزب الوطنى الاتحادى ( المؤيد لمصر ) والسيد هديق المهدي الذى حمل لى تحيات والده . ولكنى فوجئت بالحاكم العام ( البريطانى ) يحاول ايهامى بخطورة هذه المظاهرات ، وكان البوليس قد بدا الاشتباك معها وتساقط عدد من القتلى والجرحى قدر بعد ذلك بحوالى ٣٢ قتيلًا و ١٠٧ جريحًا . . . وصلت الى القصر الجمهورى وطلبت محادثة السيد عبد الرحمن المهدي ( زعيم الانصار والمعارض الاكبر لوحدة مصر والسودان ) وكنت اتصل به هاتفيا ولكن ما ان تبدأ التحية حتى يقطع الخط بأمر واضح التدبير ، تكرر ذلك تسع مرات . وحاول الحاكم العام اقناعى بعدم الوقوف في شرفة القصر الجمهورى ولكنى رفضت وخرجت الى الجماهير حيث خطبت فيها . . . وما ان بدأت تهذا وتستجيب حتى هاجمتها قوات البوليس دون مبرر وتساقط من جديد عدد من القتلى والجرحى !! مجزرة دموية دبرها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الامر كما لو ان عداء قد انفجر ضد مصر في السودان ومستندا في ذلك الى الانصار الذين فاتهم فرصة النجاح في الانتخابات فخرجوا يعلنون عن انفسهم مدبر الامر على أساس اطلاق النار عليهم دون مبرر لكن سلوين لويدي ( الوزير البريطانى المعروف ) كان قد وصل الى الخرطوم أيضا للمشاركة في الاحتفالات ولكنه لم يبرح مكانه ولم يظهر للناس حتى حملته الطائرة الى لندن . وقابلت السفراء العرب في الخرطوم وامضيت وقتا نتحدث فيه عن طبيعة المظاهرات ، وكان اجمعهم على ان استفزازت البوليس قد شوهت الموقف وحولته الى مجزرة وانه كان مفروضا ان تمنع المظاهرات عند اول تجمعها في أم درمان . »

« وكان من نتائج ذلك كله ان الغيت جلسة افتتاح البرلمان ، وقررت العودة الى القاهرة في اليوم التالى مباشرة » ويقول ان الحاكم العام البريطانى حضر لمقابلته عارى الرأس فطلبت منه ان يلبس قبعته ويحضر بعد ذلك في المطار ، فلم يتردد ، وحضر هو واسماعيل الازهرى . وفي المطار احتشد العمال السودانيون الذين اقبلوا على يهتفون ويرحبون . »

« وقد حكمت المحكمة العليا التى كان يرأسها قاضى بريطانى بعد ذلك في

الخرطوم باعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الامة ومدير دائرة عبد الرحمن المهدي ، وبالسجن المؤبد على الصحفي على فرج المحسّرر بالجريدة المذكورة وبأربع سنوات على عبد الله سكرتير عام منظمات الانصار . وقد خفضت محكمة الاستئناف بعد ذلك حكم الاعدام الى المؤبد ، وحكم المؤبد الى عشر سنوات ، واعتبرت ان هذه المظاهرات تعبير عن رفض حزب الامة للتجربة الديمقراطية التي ظهرت نتائجها في الانتخابات، وانها ليست موجهة ضد مصر « واختتم اللواء محمد نجيب ما بينه عن تلك المؤسسة السودانية بقوله : « رجعت الى القاهرة حيث كانت تنتظرني الاحداث » .

وواضح من رواية الرئيس اللواء محمد نجيب ان احداث الخرطوم في اول مارس سنة ١٩٥٤ تكاد تكون منقطعة الصلة بما جرى في مصر في فبراير سنة ١٩٥٤ ، وبالاخلافات بينه وبين مجلس قيادة الثورة المصري ، وان احداث السودان كانت مختلفة تماما تحركها ايدي بريطانية سودانية بعلم وتحريض او على الاقل بتشجيع من الحاكم العام البريطاني الذي رتب تلك المجزرة الدموية لانفصال اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، مستعينا بكافسة العناصر المعادية لمصر وبالاتصالين السودانيين وعلى رأسهم الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الانصار وغيره من زعماء حزب الامة المطالب بالاستقلال عن مصر ، والذي يضم في صفوفه باعتراف اللواء محمد نجيب نفسه جناحا كان ينادى باستقلال الوطن ( السودان ) تحت رئاسة حاكم بريطاني ممثلين في ذلك ببقاء اللورد ماونت باتن ( قريب ملكة بريطانيا ) لبعض الوقت حاكما عاما على الهند بعد اعلان استقلالها .

لقد اقتنعت بريطانيا بعد الانتخابات التي فاز فيها الحزب الوطنى الاتحادى فوزا مبينا على حزب الامة المطالب بالاستقلال ، ان ورقة تقرير المصير اخذت تتحول لصالح مصر وانها ان تركت الامور تمضى على سجيبتها فسوف يؤدي ذلك الى سيطرة انصار الحزب الوطنى الاتحادى على الجمعية التأسيسية ، ومن ثم التصويت لصالح الاتحاد مع مصر فى الاستفتاء العام الخاص بتقرير المصير فكشّر الاسد البريطانى العجوز عن انيابه وكشف عن حقيقة نواياه ومراميه للحيلولة دون تحقيق الوحدة بين مصر والسودان او قيام اتحاد بينهما فى اية صورة ، فاخذ الاستعمار البريطانى القسائم فى السودان والذي اعد لكل امر عدته يحرك انصاره واذنابه واجهزته ويبيثر ذهبه وينفث سمومه . وبدلا من أن تحاصر الاغلبية الاقلية ، اخذت الاقلية النشطة بمساندة الحاكم العام تملى ارادتها على الاكثريّة الصامتة او العاجزة .

فلما تخطى الاتحاديون عن موقفهم بعد ذلك ( وربما كان لازمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤ تأثير على موقف أولئك الاتحاديين ) انهيار التكتيك



الذى تحدث عنه اللواء محمد نجيب سواء اكان حقا وضعه بمفرده كما توحى به مذكراته أو كان وضعه هو وصحبه أعضاء مجلس قيادة الثورة ! وعندما جرت الانتخابات للجمعية التأسيسية السودانية بعد فترة الانتقال ، واعلنت الجمعية المذكورة سنة ١٩٥٦ استقلال السودان ، كان ذلك صدمة لشعب مصر وفوزا كبيرا للسياسة البريطانية . ولم يسع الحكومة المصرية رغم ذلك الا ان تعترف بهذا الاستقلال وتباركه .

ولقد القت مذكرات عبد اللطيف البغدادي مزيدا من الضوء حول هذا الموضوع (١) فذكر انه في الاجتماع المنعقد في ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ لبحث موضوع السودان اعترف صلاح سالم بأن السودان ضايع ضايع وان الكل هناك أصبحوا مجمعين على الاستقلال دون الاتحاد مع مصر بسبب سياسة الثورة والأخطاء في تنفيذها وطالب صلاح بان يقوم جمال عبد الناصر بالسفر فورا ليعلن بنفسه استقلال السودان بمناسبة اجتماع البرلمان السوداني ليصبح جمال بذلك بطل استقلال السودان ! ولكن جمال وسائر أعضاء مجلس الثورة رفضوا هذا الرأي حتى لا يصدم الشعب المصرى الذى ظل يعتقد أن الاتحاد مع السودان سيتم فعلا كما كانت تصوره كذبا وسائل الاعلام المصرية مما اثار حفيظة كل المسؤولين في السودان !

وعلى اية حال ، فان توصل الطرفين المصرى والبريطانى الى تفاهم حول السودان وتوقيعها لاتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ مهد السبيل في حينه للانتقال الى معالجة موضوع الجلاء عن مصر . وصرح بذلك للصحفيين وزير الخارجية المصرية الدكتور محمود فوزى عقب توقيع اتفاق السودان عندما قال : « ان هذا الاتفاق يعد خطوة الى الامام في الاتجاه الصحيح ، وأنا الاملون ومصنمون على أن تتبعها بأذن الله وعونه خطوة مثلها فنخطط الخطوة الثانية المرتقبة » وعندما سئل متى ينتظر أن تبدأ محادثات الجلاء عن منطقة القنال أجاب بطريقته المتميزة « في أسرع وقت ممكن وأنا لا نحسب وقتنا بالسنين ولكن بالدقائق والثواني » !

---

(١) انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي الجزء الاول الفصل السادس بعنوان « استقالة صلاح سالم واسبابها » ص ٢٧٣ ومابعدها .

## الفرع الثانى : مفاوضات الجلاء عن مصر :

ما ان حلت الثورة مشكلة السودان بطريقتها الخاصة حتى بدأت تركيز جهودها لتحقيق الجلاء عن مصر ، فاعلن اللواء محمد نجيب للجماهير في ريارته لاسوان في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٣ : لقد انتهينا من مسألة السودان بفضل اتحاد الامة وبقي امام السودانيين مرحلة خطيرة سوف يخرجون منها احرارا ، اما مسألتنا فاعلموا اننا لا نرضى الا بجلاء الغاصب دون قيد او شرط ، او نموت دون ذلك ونحن على اتم استعداد للتضحية والامة كلها وراعنا » .

وكرر ذلك في اليوم التالى وهو في رحلة الصعيد ، عندما سئل عن الجلاء غير المشروط ، فاجاب بأن مسألة الجلاء هي مسألة حياة او موت ونحن مصممون على ان نحيا احرارا . وقال ان الدفاع المشترك او غيره مما يعرض احيانا هو استعاضة عن الاحتلال البريطانى باحتلال من نوع آخر .

واعلن بعد ذلك في زيارته لدمنهوور في ١٤ ابريل سنة ١٩٥٣ « قلت لاخوانكم بالصعيد انه لا ثالث امامنا فاما الجلاء واما الفداء ، ولكن لا احب ان اعيدها حتى لا تفقدوا رنينها في القلوب ، ولكن اريد ان اقول لكم ان ما طمع الناس فينا هو انهم سمعوا منا في الماضى صراخا عنيقا وصياحا عاليا ثم راوا منا تواكلا معيبا وتفرقا فلنمخ هذه الصفحة ليروا منا تقاربا وتراحما وليروا منا عملا صامتا متحدا ، ولكى نثبت لهم ان المصريين غيروا اسلوبهم وطريقتهم وانهم اصبحوا شعبا جادا صارما » .

ويبدو ان التصميم على اجلاء الانجليز عن مصر لم يفارق الرئيس محمد نجيب حتى وهو يحج الى بيت الله في اغسطس سنة ١٩٥٣ فقد ارسل مندوب الاهرام من الاراضى الحجازية يقول في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٥٣ ان الرئيس محمد نجيب وقف على جبل عرفات بعد صلاة الفجر وسط جموع الحجاج من شتى الاقطار الاسلامية يدعو الله سبحانه وتعالى : « ان ينصرنا على طرد الانجليز من مصر وينصر الاسلام والمسلمين ويمتنع البلاد العربية

والاسلامية بحريتها الكاملة واستقلالها » وأن الجموع الزاخرة كانت تردد خلفه هذا الدعاء في قوة وحماسه بالغين « (١)

وخطب جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في مركز هيئة التحرير بشبين الكوم في مارس سنة ١٩٥٣ ( وكان نجمه قد بدأ في الصعود ) فقال كلمته الشهيرة « على الاستعمار ان يحمل عصاه على كاهله ويرحل ان الشعوب النى تسامح الاستعمار على حريتها توقع في نفس الوقت وثيقة عبوديتها لذلك فان اول اهدافنا الجلاء بدون قيد ولا شرط » . ورد في ١٨ مارس سنة ١٩٥٣ ، على ما خاضت فيه الصحف البريطانية عن شروط بريطانيا للجلاء فقال : « ان مصر لن تسامح على حقها الطبيعي في الجلاء الناجز الكامل ولا تقبل اى نوع من انواع الاحتلال ولن تسمح في حالة نشوب حرب لبريطانيا في استخدام القواعد الجوية المصرية في القتال . والمصريون اقدر على تحمل مسؤولية الدفاع عن القنال من اى قوات اجنبية وستحافظ مصر على استقلالها وحريتها حتى آخر رجل وامرأة » .

وسارع رجال الثورة الى اعادة تنظيم المقاومة المسلحة لمنازلة قوات الاحتلال في منطقة القنال واعداد خطط مدروسة لجميع الاحتمالات مع تجنب الاخطاء التى وقعت فيها حكومة الوفد في عام ١٩٥١ لاضراج الانجليز من منطقة القنال . وكان من اهم التدابير التى اتخذتها حكومة الثورة في هذا الصدد انشاء مراكز لتدريب الحرس الوطنى والفدائيين لخوض حـرب العصابات ضد الانجليز في القنال والاهتمام بالمصانع الحربية وجعلها قادرة على امداد الجيش بما يحتاج اليه من الاسلحة الصغيرة ، وتخزين كميات من

---

(١) وقالت جريدة الامـرام فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٥٣ ان الرئيس محمد نجيب انتهز مناسبة حج بيت الله الحرام لزيارة الملك عبد العزيز آل سعود بالمقصر الملكى فى الطائف ودام اجتماعهما نصف ساعة وكان يرافقه الصاغ صلاح سالم والبكباشى حسين الشافعى والصابغ كمال الدين حسين اعضاء مجلس قيادة الثورة والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف وأمير الحج وان الحديث بين رئيسى الدولتين السعوديه والمصريه تناول علاقات الصداقة والمودة بين القاهرة والرياض تلك العلاقات التى لم ينل منها تغيير نظام الحكم فى مصر بل عكس وطـبـعـها وزادها توثقا . . وان الجانبين تبادلوا الهدايا وكانت هدية العامل السعودى لمحمد نجيب سيفاً عربياً وكسوة عربية كاملة وقطعة كبيرة من كسوة الكعبة الشريفة وفاز جميع مرافقى الرئيس بهدايا ثمينة كذلك . وقد استقبل الرئيس نجيب استقبالا حافلا فى مطار الماطة عند عودته من الخارج وحرصت الجرائد على القول بان المحتشدين فى المطار تعالت هتافاتهم بحياة البكباشى جمال عبد الناصر نائب الرئيس وقائد الجناح عبد اللطيف بـغـمـدادى وزير الحربية واللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والبكباشى أنور السادات عضو مجلس النواب عند وصولهم المطار لاستقبال الرئيس محمد نجيب .



البتروول تكفى مصر لمدة لا تقل عن ستة شهور وتوحيد موارد البلاد واعدادها  
للاشتراك فى معركة التحرير ..

وبدأت المفاوضات المصرية البريطانية بشأن الجلاء فى هذا الجو  
المشحون بالمتفجرات فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣ يتولاها من الجانب المصرى  
انلواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر والصاغ صلاح سالم والصاغ  
عبد الحكيم عامر وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادي وآخرين من المدنيين ،  
ومن الجانب البريطانى سفير بريطانيا فى القاهرة ومعاونوه . ولم تلبث ان  
تعثرت وقطعها الجانب المصرى فى ٨ مايو سنة ١٩٥٣ (١) ، وفى هذه الاثناء  
زار وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس القاهرة لاعادة الثقة بين  
مصر وبريطانيا وايجاد الوسيلة لانقاذ مباحثات الجلاء ، ثم غادر القاهرة  
بعد ان وقف تماما على وجهة النظر المصرية اثر مقابلته للرئيس محمد  
نجيب ووزير الخارجية المصرية الدكتور محمود فوزى ، وجرت اتصالات بين  
واشنطن ولندن والقاهرة لانقاذ المباحثات من مركزها الحرج .

وفى ٢ يوليو سنة ١٩٥٣ وسط هذا الجو المتوتر وفد الى القاهرة كذلك  
ضيف صديق يتمتع بالحظوة والخبرة الطويلة بحكم السن واسهامه فى تحرير  
وطنه ، وهو الزعيم جواهر لال نهرو وجلس نهرو مع الضباط الاحرار  
جمال عبد الناصر وزملائه يحدثهم عن تجربته فى مكافحة الاستعمار وعن  
سياسة العملاقين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية اللذين  
يحاول كل منهما ان يجتذب نحوه البلدان الافريقية والاسيوية التى سقطت فى  
ايدى الاستعمار ، وكيف بدأت هذه البلاد فى التحرك ولكنها وجدت نفسها  
.. كما أخذ نهرو يشرح لجمال وزملائه فكرة عدم الانحياز التى ما لبثت ان  
اعتنقتها مصر الثورة .

وعلى اثر قطع المباحثات فى مايو سنة ١٩٥٣ تقرر تقييد التعامل مع  
المحتل بحظر توريد المواد الغذائية والمشروبات وخامات الصناعة والبناء الى  
قوات الجيش البريطانى فى القنال الا بترخيص من وزارة التموين . وفى  
اغسطس سنة ١٩٥٣ وبعد اعلان الجمهورية بحوالى الشهرين زار

---

(١) وقبل ذلك بيوم فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ القى البكباشى حسين الشافعى عضو  
مجالس قيادة الثورة خطابا وطنيا بمركز هيئة التحرير فى بيلا (محافظة كفرالشيخ حاليا) قال فيه  
« لنتفرحوا بتوقف المفاوضات لأن المستعمريين علينا اذا خرج بلا طرد لأنه بذلك يقضى  
على الحرية التى يجب ان ندفع ثمنها لى نحس بقيمتها فلا تهون علينا ولا على ابنائنا  
من بعدنا »

جمال عبد الناصر بعد ان أصبح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، مدينة بورسعيد ودعا الشعب من جديد الى التضحية والكفاح ، وقال مخاطبا المواطنين : « ان مصر متكاتفه معكم لاجلاء الغاصب حتى يغادر بلادنا آخر جندي اجنبى . لابد من تحرير مصر ولابد من جلاء قوات الاحتلال . . . اننا جميعا نوزع السلاح ، نوزعه على جميع ابناء الجمهورية لانها معركة تخص المصريين جميعا فلنتحد دائما وننظم صفوفنا » .

وظلت المفاوضات تتصل حيناً وتنقطع حيناً آخر شهوراً طويلة والجانب البريطانى يتذرع بكل سائحة لتأجيل التوصل الى حل دائم حاسم ، وكانت الانتخابات البرلمانية فى السودان بعد توقيع اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ذريعة من تلك الذرائع . فصرح اللواء محمد نجيب فى حفل بنادى الضباط فى القاهرة اقيم لتكريم مديري الجامعات المصرية واساتذتها فى ٦ نوفمبر ١٩٥٣ ان الحكومة البريطانية تعتمد تأجيل مفاوضات الجلاء عن مصر حتى تنتهى الانتخابات السودانية خشية ان يؤثر فوز مصر فى مفاوضات الجلاء على تلك الانتخابات فساعد على انجاح مرشح الاحزاب المطالبة بالاتحاد مع مصر رغم تدخل السلطات البريطانية فى تلك الانتخابات ، وقال اللواء محمد نجيب رداً على خطاب المستر انتونى ايدن فى البرلمان البريطانى اتهم فيه مصر بالتدخل فى شئون السودان « ان تحت ايدينا مستندات دامغة تثبت تدخل السلطات البريطانية ذاتها فى هذه الانتخابات » وانه ( اى محمد نجيب ) قد اجل عامداً رحلة الى بلاد النوبة لاكثر من اسبوعين رغم الدعوات التى تلقاها من السودان لزيارته ، وجعل نهاية الرحلة الحدود المصرية حتى لا يقول قائل ان المصريين يتدخلون فى شئون السودان كما يزعم المستر ايدن ! وعندما انجلى الموقف فى السودان فى يناير سنة ١٩٥٤ بفوز مرشحي الاحزاب المطالبة بالاتحاد مع مصر اخذت الاحداث الداخلية فى مصر مثل اتهام الاخوان المسلمين بالتآمر مع السفارة البريطانية لتقويض نظام الحكم القائم ، ثم التنازع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر تشكل عوائق جديدة دون استئناف المباحثات المصرية البريطانية . ففى اواخر مارس سنة ١٩٥٤ أعلن أنطونى ايدن فى مجلس العموم وقد أصبح رئيساً للوزراء أنه لايمكن لحكومته ان تستأنف مباحثاتها مع مصر حول الجلاء عن منطقة القنال بسبب الاحداث الجارية فى مصر وفى منطقة القنال بالذات ، وكان يشير بهذه العبارة الأخيرة الى تصاعد عمليات الكتائب الفدائية بقيادة عضو مجلس قيادة الثورة كمال الدين حسين ضد القوات والمعسكرات البريطانية فى القنال . ففى اواخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقعت عمليات تخريب واسعة النطاق داخل تلك المعسكرات ، واستمرت حوادث الاعتداء على الضباط

والجنود البريطانيين واختطاف بعضهم طول الستة أشهر الاولى من عام ١٩٥٤ . وفي يناير ١٩٥٤ اعلن سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم انه من المستحيل التوصل الى اتفاق مع مصر مادامت تلك الحوادث مستمرة (١) بينما اعلن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكية بدوره في يونيو سنة ١٩٥٤ ان بلاده لا تستطيع انتهاج سياسة مستقلة عن حليفها بريطانيا وفرنسا في الشرق الاوسط .

ومع ذلك اضطرت بريطانيا في يوليو سنة ١٩٥٤ الى طلب استئناف المفاوضات مع مصر بعد ان مهدت لذلك بمباحثات غير رسمية واتصالات شخصية بين بعض اعضاء الجانبين المصري والبريطاني اتفق خلالها على عدد من النقاط ونجحت المفاوضات التي اشترك في مراحلها الاخيرة وزير الحربية البريطانية انتوني هيدر وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد ، ووقعت اسس الاتفاق بالاحرف الاولى في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ . وفي ١٩ اكتوبر من نفس العام وقع النص النهائي التفصيلي لاتفاق الجلاء وزير الدولة البريطاني انتوني ناتنج (٢) رغم معارضة عدد من نواب المحافظين في مجلس العموم ، والضجة المصطنعة التي اثارتها الصحف البريطانية ضد مبدأ الجلاء عن قناة السويس وقام بالتوقيع من الجانب المصري اعضاء وفد المفاوضة . وتنص اتفاقية الجلاء على انتضاء معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ التي كانت مصر قد ألغتها من جانبها وحدها في عام ١٩٥١ ، وعلى جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الاراضي المصرية خلال فترة ٢٠ شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، وعلى حق القوات البريطانية في العودة الى منطقة القتال في حالة تعرض مصر او احدى الدول العربية المنضمة الى معاهدة الضمان الجماعي العربي او تعرض تركيا لهجوم مسلح من الخارج . ومن اجل ذلك نص على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية في منطقة القتال في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا . وعلى انه في حالة عودة القوات البريطانية الى

---

(١) اشار اللواء محمد نجيب في مذكراته الى بعض هذه الحوادث منها حصار القوات البريطانية لمدينة الاسماعيلية وعزلها تماما للتفتيش عن جاويش بريطاني خطسه الفدائيون في منطقة القناة ، وانذار القائد البريطاني في القتال لوكيل محافظة الاسماعيلية ورفض هذا الاخير للانداز بناء على اوامر محمد نجيب ، كما رفض محمد نجيب مقابلة الوزير المفوض البريطاني مستن هانكي لبحث هذا الموضوع . وكما حدث احتجاج السفير البريطاني في مارس سنة ١٩٥٤ على مصر ضابط بريطاني كيدر بمنطقة القتال على يد الفدائيين .

(٢) استقال هذا السياسي البريطاني من وزارة السير انطوني ايدن بعد ذلك احتجاجا على العدوان الثلاثي على مصر في اكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ . وله مؤلفات عن العرب على رأسها كتابه الصغير الجامع الذي تناول تاريخ العرب من الجاهلية الى عهد جمال عبدالناصر .



تلك القاعدة في الظروف المبينة أنفا يتعين عليها الجلاء عنها فوراً بمجرد وقف القتال الذي استوجب تواجدها فيها . وعلى أن يجرى التشاور فوراً بين مصر وبريطانيا في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد عربى طرف في معاهدة الضمان الجماعى العربى او على تركيا . وعلى أن تظل الاتفاقية نافذة المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها على أن تتشاور الدولتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاقية .

ويلاحظ أوجه الشبه الكبيرة بين هذه الاتفاقية ومشروع معاهدة صدق بين عام ١٩٤٦ مع الاستغناء عن انشاء هيئة دفاع مشتركة بين الطرفين اكتفاء بتعهد مصر بالابقاء على القاعدة العسكرية في منطقة القتال في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً بمساعدة فنيين بريطانيين يخضعون للقوانين المصرية لا يزيد عددهم على الف شخص ، وقصر حالة عودة القوات البريطانية لاستخدام تلك القاعدة على حالة وقوع هجوم مسلح من دولة في الخارج على احدى الدول العربية الاعضاء في معاهدة الضمان الجماعى العربى او على تركيا ليس غير .

وقد وقع المعاهدة عن الجانب المصرى البكباشى جمال عبد الناصر بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء وبعض معاونيه ، أما الرئيس محمد نجيب رئيس الجمهورية فرغم اشتراكه في المراحل الاولى للمفاوضات فإنه لم يشترك في التوقيع بل اتخذ منها موقفا معارضا كما سيأتى بعد قليل .

وفي الليلة التى وقع فيها جمال عبد الناصر وثائق المعاهدة النهائية ، في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ اذاع بالراديو كلمة الى الشعب المصرى جاء فيها : « ايها المواطنون ان مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة توشك ان تبدأ هاتوا أيديكم وخذوا ايدينا وتعالوا نبني وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل ، اللهم اعطنا الإمل الذى يجعلنا نحلم بها سوف نحققه في الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه في الأيام واليوم ، اللهم اعطنا الشجاعة لنستطيع ان نتحمل المسئوليات التى لابد ان نقبلها فلا نستهن ولا نهرب منها ، اللهم اعطنا القدرة على ان نواجه انفسنا ونقبل ان يواجهنا الآخرون بالحق والعدل ، اللهم اعطنا القوة بقدرتك فان الخائفين لا يصنعون الحرية والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمترددون لن تقوى أيديهم المرتعشة على البنسساء » .

وتم تنفيذ انسحاب القوات البريطانية من القنال وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه . وفي ١٨ يونيه سنة ١٩٥٦ تم جلاء آخر جندي بريطاني عن الاراضى المصرية بعد احتلال دام أكثر من سبعين عاماً وخرجت الجماهير في العاصمة وغيرها من المدن وفي منطقة القناة تحينى جمال عبد الناصر بطل

الجللاء وتحتفل بهذه المناسبة السعيدة . ومع ذلك ادى توقيع تلك الاتفاقية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ الى شن دعاية جديدة ضد نظام الحكم القائم اتخذت شكل هجوم مضاد من جانب الشيوعيين والاخوان المسلمين بمقولة ان بعض النصوص الواردة جاءت لصالح الاستعمار البريطانى وضد مصالح مصر ، وشيئا فشيئا أصبح جمال عبد الناصر الذى وقع الاتفاقية العدو الاول فى نظر الاخوان المسلمين ونفر من الشيوعيين ! وقد ادى الهوس بجماعة الاخوان الى التخطيط لاغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وبينما عبد الناصر يخاطب الجماهير فى ميدان المنشية بالاسكندرية اطلقت عليه ثمانى رصاصات فلم تصبه اية واحدة منها وظل واقفا امام الميكروفون وكأنه اصيب فجأة بصدمة عصبية فشبهت حركته ، وبعد لحظات رهيبة من الصمت انطلق صوته من جديد مخاطبا الجماهير كما اشرنا اليه فى مكان آخر من هذا الكتاب - ولكن هذه الرصاصات التى اطلقت عليه فى ميدان المنشية كانت ايزانا للاطاحة بجماعة الاخوان المسلمين وتشتيت شملهم واعداد نفر من زعمائهم ممن تردد ان لهم يدا فى حادث محاولة الاغتيال ، ثم لازاحة اللواء محمد نجيب ذاته نهائيا من رئاسة الجمهورية ومن مسرح الاحداث عموما (١) .

لقد كان الرئيس محمد نجيب غير راض هو الآخر عن اتفاقية الجللاء التى اشترك فى المرحلة الاولى من مباحثاتها بوصفه رئيسا لمجلس الوزراء بالاضافة الى رئاسته لمجلس قيادة الثورة . وقد شرح لنا محمد نجيب فى مذكراته بعض ما كان يجرى فى تلك المباحثات ، ثم انطباعاته عن الاتفاقية ذاتها وموقفه منها فذكر فى الحلقة السابعة من مذكراته كما نشرتها مجلة الحوادث اللبنانية « كانت اخبار الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة قد تسربت خارج القاعات المغلقة واصبحت حديث الكثيرين . ولكن كنت حريصا دائما على ان اكنم اخبارها فى صدرى وان ادخل الى قاعة المحادثات مبتسما ومتحدثا مع زملائى وكانت وحدتنا داخل القاعة امرا رئيسيا فى مواجهة ممثلى القوات المحتلة ( الجانب البريطانى ) وكنت ادرك ذلك تماما ولكنى لاحظت ظاهرة تكررت وهى كتابة بعض الاعضاء اوراقا صغيرة وتمريرها الى جمال عبد الناصر الذى كان يقرأها ويشير الى مرسلاها بهزة رأس ضعيفة وبعد الاجتماع مباشرة طلبت جمال عبد الناصر انى مكتبى وثرى فى وجهه ثورة عنيفة قائلا له : « ان تصرفاته أمام

---

(١) انظر من ١٩٥ من هذا الكتاب . ولقد ترتب على التضييق على جماعة الاخوان المسلمين فى مصر هجرة بعضهم الى الدول العربية المجاورة حيث اخذوا يمارسون نشاطهم فيها ويهاجمون نظام عبد الناصر منها وقاموا فى مصر ذاتها بمحاولات فاشلة اخرى لاغتياله كمحاولة عام ١٩٦٥ .

المفاوضين الانجليز لن تضعف بشخصي ولكنها تضعف مصر ، وانه مسئول عن ذلك شخصيا لان مثل هذه التصرفات تعلن في ذاتها عن وجود خلافات ومن مصلحة العدو تعميق هذه الخلافات والاستفادة منها . . . واذا كان هذا مقبولا في حدود مجلس القيادة او حتى خارجه فانه لايمكن ان يكون مقبولا ونحن على مائدة المفاوضات مع العدو . . . كانت ثورتى عنيفة وغضبى شديدا لاني وجدت ان الامر قد تجاوز حدوده الشخصية الى مصلحة مصر . . . » !

واستطرد يقول : « انه لما توقفت المباحثات للمرة الثالثة في يوليو سنة ١٩٥٤ لم يعد رئيسا لوفد مصر في هذه المباحثات نتيجة لاجداث فبراير ومارس التي انتهت الى تنحيته عن منصب رئيس الوزراء وتولى جمال عبد الناصر هذا المنصب فترأس بهذه الصفة الجانب المصرى في تلك المباحثات التي وقعت اتفاقيتها الاولى بسرعة مذهلة ، وبعد ايام فقط من بدايتها اى في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ثم عقد الاتفاق النهائى التفصيلى في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ » . واضاف انه لم يكن قد قابل جمال عبد الناصر بعد اجداث مارس الا مرة واحدة ، وفي هذه المرة الوحيدة طلبت منه الا يبرم اتفاقا مع الانجليز قبل ان يستمع الى ملاحظاتي « . . . ولذا كانت المفاجأة شديدة عندما وقع الاتفاق الاول دون ان يمنح محمد نجيب رئيس الجمهورية فرصة ابداء الراى فابدى ملاحظاته على الاتفاق في كتاب بعث به مع رسول خاص الى جمال عبد الناصر .

وخلاصة هذه الملاحظات : اولا - وجود الفين من الانجليز وعدم خضوعهم لسلطة الحكومة المصرية من شأنه ان يضعف من سيادة مصر وسيطرتها على ارضها . ثانيا - قبول عودة القوات البريطانية في حالة وقوع هجوم على تركيا امر يجر مصر في مشابيع الدفاع الغربية نظرا لارتباط تركيا بحلف شمال الاطلسي وهو ما سبق ان اوضحه محمد نجيب اثناء مفاوضاته مع الانجليز حسب قوله . ثالثا - طالب نجيب بضرورة عرض الاتفاق على الشعب في استفتاء عام بعد الغاء الاحكام العرفية .

واستطرد يقول في مذكراته انه كان قد عقد العزم على رفض التصديق على الاتفاق باعتباره رئيسا للجمهورية رغم انه لم يرد في الدستور المؤقت القائم وقتئذ نص خاص بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وانه من اجل ذلك طلب الى الاستاذ سليمان حافظ الذي كان قد استقال من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية وآثر الابتعاد عن الحياة السياسية بعد حوادث مارس ١٩٥٤ ، والاعتداء على رئيس مجلس الدولة ( الدكتور



عبد الرزاق السنهوري ) ليستفسر منه عما يمكن ان يفعله «لوقف فرض هذه الاتفاقية على شعب مصر » فكانت نصيحة سليمان حافظ لنجيب هي ان يرفض التصديق فان صدرت الاتفاقية رغم هذا الرفض فلن يكون امامه الا الاستقالة من منصب رئيس الجمهورية .

وهنا يروى اللواء محمد نجيب قصة مؤداها انه علم من سسليمان حافظ ان الوزراء الذين اعلن عن موافقتهم على الاتفاقية بالاجماع ، لم تتح لهم هم أيضا الفرصة لبدء الراى ، وان جمال عبد الناصر كان يقرأ بنود الاتفاقية عندما لمح ظواهر المعارضة على الاستاذ فتحن رضوان وزير الدولة فقال جمال « لعل الان فتحن مغرض » فرد عليه بانه كذلك ولكنه ينتظر الفراغ من التلاوة التى استمر فيها جمال عبد الناصر حتى انقطعت بدخول السيد / اسماعيل الازهرى وبعض زملائه من وزراء السودان الى قاعة الاجتماع ، وتبادل الفريقان عبارات الابتهاج وتبادل التهانى بالاتفاقية، ثم انصرف جمال معهم الى مكتبه الخاص لتوديعهم وعاد لينهى الجلسة قبل اتمام تلاوة الاتفاق . ثم صدرت الصحف فى اليوم التالى معلنة ان مجلس الوزراء قد وافق على الاتفاقية باجماع الآراء (١) !

اود ان اضيف الى ما ذكره اللواء محمد نجيب بهذا الصدد حادثه شخصية لعله - مد الله فى عمره - مازال يذكرها - فبعد التوقيع بالاحرف الاولى على اسس مشروع اتفاقية الجلاء فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ طلب اللواء محمد نجيب ان اقبله لآخذ راى فى هذا المشروع من الناحية الدستورية ، وتم الاتفاق على ان يتم اللقاء فى منزل صديق له وهو ضابط كبير متقاعد كانت تربطه بأحد اقاربه (٢) صلة المصاهرة . واصطحبني هذا القريب الى منزل الصديق الذى كان وقتها مريضاً مما سهل اللواء محمد نجيب امر زيارته بدعوى الاطمئنان على صحته . وبعد فترة ما حضر اللواء محمد نجيب ومعه حارسه وهو ضابط شاب والذى كان فى واقع الامر كما علمته بعد ذلك عينا للاخرين على جميع تحركاته ومقابلاته للرئيس محمد نجيب وتلاقينا فى القاعة الداخلية فى الدار ، وافضى الى اللواء محمد نجيب بتخوفه من مشروع الاتفاقية وعزمه على رفض التصديق عليها مهما كلفه الامر . فسمحت لنفسى بأن اسدى اليه النصيح بعدم الاستقالة ، وان حسبه تحديداً لوقفه منها ان يسجل اعتراضاته عليها فى كتاب رسمى ابراء لذمته امام التاريخ . واضفت انه كرئيس جمهورية شبه برلمانية ليس له ان يملى

(١) وهذا يعنى ان مجلس الوزراء كان فى ظل مجلس قيادة الثورة مجمسوعة من

الاصفار وقد ظل كذلك بعد انفراد جمال عبد الناصر بالحكم فى ظل دستور يناير ١٩٥٦

والدساتير الاخرى التالية له حتى تاريخ وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

(٢) المرحوم محمد الالى نجل المرحوم محمود بك الالى من اعيان سنهوا محافظة

الشرقية .

ارادته على مجلس الوزراء او على رئيس هذا المجلس الذى سوف يتحمل  
المسئولية التاريخية عن ابرام هذه الاتفاقية امام الشعب .

وضربت مثلا لذلك ما جرى بين المسيو بوانكاريه رئيس الجمهورية  
الفرنسية ابان الحرب العالمية الاولى وبين جورج كليمنصو رئيس مجلس  
الوزراء الفرنسى ورئيس مؤتمر السلام فى فرساي عام ١٩١٨ والذى تمخض  
فيما تمخض عنه عن معاهدة صلح فرساي الموقعة بين الحلفاء والمائيا  
المهزومة ، فقد كان بوانكاريه شديد المعارضة لتلك المعاهدة لعدم تحقيقها  
ش نظره لما كان يتطلع اليه من ضمانات دولية جديدة لفرنسا ، ولكنه اضطر  
الى التصديق عليها كارها ازاء اصرار رئيس وزرائه المسيو كليمنصو ومن  
خلفه مجلس الوزراء الفرنسى .

ويبدو ان اللواء نجيب اقتنع ظاهريا بهذا الراى فطلب الى اعداد  
صيغة مشروع كتاب يتضمن ما يمكن ان نسميه بالماخذ او التحفظات على  
مشروع اتفاقية الجلاء الموقع فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ بالاحرف الاولى  
للطرفين ، فوعده ان اوافيه بالصيغة المطلوبة خلال  
ايام قليلة ، ونفذت هذا الوعد ، ولم يقدم اللواء نجيب  
استقالته عند التصديق على اتفاقية الجلاء واصدارها فى اكتوبر سنة ١٩٥٤  
كما اشار به الاستاذ سليمان حافظ بل اكتفى بتسجيل ملاحظاته على تلك  
الاتفاقية وبعث بها فى شكل كتاب الى رئيس مجلس الوزراء ( جمال  
عبد الناصر ) مع رسول خاص كما جاء فى مذكراته . ولست اعلم مضمون  
ذلك الكتاب ومدى مطابقته للمشروع الذى كنت قد اعدته له فى حينه تلبية  
لطلبه وعلى اية حال قد يكون من الطريف ان اسجل هنا نص تلك الصيغة  
التي احتفظت بنسخة منها ضمن اوراقى الخاصة ، وكان يساورنى بعض  
القلق احيانا من جراء الاحتفاظ بتلك الصيغة فيما لو ضبطت هذه الورقة  
بمنزلى فى عهد لم يكن للبيوت فيه حرمة ولا للحريات وزن ، لا سيما بعد  
اعفاء اللواء محمد نجيب من جميع مناصبه فى نوفمبر ١٩٥٤ وبعد التوقيع  
على اتفاقية الجلاء باسابيع قليلة !

وفيما يلى نص تلك الصيغة التى كان المفروض ان يوجهها اللواء  
محمد نجيب بوصفه رئيسا للجمهورية ، متى اقراها ، الى البكباشى جمال  
عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء وقتذاك :

الكلمة التي أعددتها للرئيس محمد نجيب  
في عام ١٩٥٤ لاثبات تحفظاته  
على معاهدة « الجلاء »

١ - لقد اطلت النظر في الاتفاق الموقع بالاحرف الاولى في ٢٧ يولية الماضي بيننا وبين الحكومة البريطانية ، وبالرغم من ان تفاصيل ذلك الاتفاق لم يتم تحديدها بعد ولا علم لى بها ، الا ان خطوطه الرئيسية التي تم التمساهم عليها في يوليه كافية لتكوين فكرة واضحة وصحيحة عنه .

٢ - لاشك اننا بتوقيع هذا الاتفاق نربط مصيرنا بمصير دول الكتلة الغربية لمدة اقلها سبع سنوات وبالتالي سنعادي دول الكتلة الشرقية ولن يغفر لنا الاتحاد السوفيتي واعوانه قبولنا مختارين بقاء قاعدة بريطانية في اراضيها . وسواء ظلت ادارة هذه القاعدة وصيانتها بيد القوات العسكرية البريطانية كما هو الحال الآن ام انتقلت الى يد المدنيين البريطانيين ، من الفنيين الخاضعين للاشراف العسكري البريطاني ، فان الكتلة الشرقية تعلم ان هذه القاعدة سوف تستعمل ضدها حتما زمن الحرب .

٣ - فعلى ان نتوقع تدابير انتقامية غاية في الشدة والعنف من جانب تلك الدول الشرقية اذا تازمت الامور . ولن تقتصر آثارها على منطقة قناة السويس وحدها بل ستعم في الغالب شتى انحاء الاراضى المصرية او بالأقل المناطق الشمالية المكونة لدلتا النيل فنعرض مراعقنا ومراكزنا الحيوية ومدننا لأهله بالسكان بها في ذلك عاصمة البلاد نفسها لاشد الاخطار . وحتى زمن السلم لا نستبعد ان ترد الدول الشرقية على الاتفاق بتضييق الخناق علينا اقتصاديا بقفل أسواقها في وجه قطننا ومحاصيلنا الأخرى ومنتجاتنا فيضطرب اقتصادنا القومي الذي تبذلون الآن قصارى الجهد لاتعاشه ويزداد اعتمادنا وتتبعنا للغرب في هذه النواحي ويعسود الانجليز من جديد الى التحكم في اسعار اقطاننا وسائر محاصيلنا والسيطرة على اسواقنا .

٤ - ولا يمكن ان تخفى هذه الاعتبارات على الكثيرين من المواطنين ، وان كانت المسائل الاقتصادية لدقتها لا يتناولها الا الخاصة فان البلاد بأسرها مازالت تذكر ما تعرضت له ابان الحرب العالمية الثانية وما اصابها من خسائر في الأرواح والأموال بسبب الغارات الجوية لدول المحور . والشعب يدرك بفطرته السليمة ان تلك الخسائر لا تعد شيئا الى جانب



ما سوف يتعرض له من احوال لو قدر لمصر ان تشترك بأية كيفية او بأى نصيب في الحرب العالمية القادمة التى تتجمع فى الافق نذرها وبشائرها .

٥ — واتفاق ٢٧ يولية عنى بتنظيم قاعدة السويس فى زمن السلم والحرب لصالح انجلترا اكثر من عنايته بموضوع جلاء الجنود البريطانيين عن الاراضى المصرية وامساكه عن الكلام عن التحالف او الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا لا يكفى لاقتناع الشعب بأنه خال منها ، مع النص فيه على بقاء قاعدة السويس لمدة اقلها سبع سنوات تحت الادارة الفنية البريطانية والاشراف العسكرى البريطانى والترخيص للقوات البريطانية من مختلف الاسلحة بالعودة اليها فى حالة الهجوم على مصر او على احدى دول الجامعة العربية او على تركيا من جانب دولة اجنبية ووضع مطاراتنا وموانينا وطرق مواصلاتنا وغير ذلك من التسهيلات تحت تصرفها ، مما يعيد الى الذاكرة نص المادة الثامنة وملاحظتها من معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

٦ — فليس بغريب ان يثير اتفاق ٢٧ يولية ١٩٥٤ الانتقاد والمعارضة لدى فئات مخلصه من الامة ، ولولا الرقابة الشديدة على الصحف والقيود الموضوعه حاليا على الحريات العامة لقويت هذه المعارضة واودت بهذا الاتفاق كما حصل فى العراق فى عهد حكومة صالح جبر .

واذا كان هدف بعض المعارضين للاتفاق هو مناوئة جركتنا لاغراض شخصية لاتخفى فلاشك ان البعض الآخر يعير بحق عن مخاوف البلاد من ان يلقى بها فى حرب خروس تهلك الحرث والنسل بسبب نصوص الاتفاق آتفة الذكر وتنفيذها .

٧ — وتجنب البلاد ويلات الحرب رغبة طبيعية مشروعة تجتذب الان بلادا عديدة فى آسيا واوروبا ، وتكسب كل يوم انصارا لا فى بلد اثر الحياد كالهند فحسب ، بل حتى فى انجلترا نفسها . ولقد سبق ان قلنا للشعب مرارا منذ جركة ٢٣ يولية ان العهد الجديد لن يفاوض الانجليز ليحالفهم بل فقط لتنظيم الجلاء الناجز الشامل عن آخر جزء من ارض الوطن . ولذلك كانت صدمة للكثيرين وللراى العام ان تسفر المفاوضات بعد الغاء معاهدة الصداقة والتحالف الموقعة فى سنة ١٩٣٦ عن تحالف جديد لمدة سبع سنوات يقرر خبزاء الحرب والسياسة العالميين انها اخطر سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية شائنا .

٨ — وزاد من هذه الصدمة ادخال تركيا بين الدول التى يبنى الهجوم عليها من جانب الاتحاد السوفيتى او غيره تحريك التزاماتنا الخاصة

بالسماح للقوات البريطانية بالعودة الى مصر ووضع قاعدة القنصل وموانينا ومطاراتنا ومواصلاتنا تحت تصرفها .

٩ - هذا فضلا عما جاء في الاتفاق هنا وهناك من احكام قد تفيد الاعتراف لبريطانيا بوضع ممتاز سواء فيما يتعلق بتخليق طائراتها الحربية في جونا او في الدفاع عن قناة السويس .

١٠ - واخشى ما أخشاه ان يتخذ دعاة الانفصال في جنوب الوادي من توقيعنا هذا الاتفاق تكأة لتعزيز نشاطهم الانفصالي بحجة تجنيب الجنوب ويلات الحرب ، خاصة وان ارتباطات تركيا العديدة مع الباكستان ويوغسلافيا واليونان وسائر دول منظمة الاطلسي تجعل اشتراكها في الحرب العالمية القادمة امرا محتوما ، ويجرنا الى هذه الحرب عن طريقها .

١١ - وليست هناك قوة تستطيع اقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء لاعتقاده الراسخ أن سبب ذلك وجود جيش اجنبى او قاعدة اجنبية في بلادنا ، هما اللذان يوجه اليهما العدوان الروسى ، وان هذا الجيش او القاعدة سيكونان السذريعة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر .

١٢ - واذا كان من العسير اليوم تعديل الاسس التى تم التفاهم عليها في ٢٧ يولييه فلا اقل من العمل على حصر الخطر في أضيق حدوده الممكنة وذلك بتحديد الاماكن التى تعود اليها القوات البريطانية والموانى التى يسمح لطائراتها الحربية بالهبوط فيها وقت الحرب او السلم خلال مدة سريان ذلك الاتفاق وان يكون مفهوما ان مغادرة هذه القوات الاجنبية لجميع الاراضى والمياه الاقليمية المصرية يجب ان يتم بمجرد انتهاء العمليات الحربية التى استلزمت وجودها فيها .

١٣ - وان الالتزامات الخطيرة التى وضعت على عاتق مصر وشعبها في اتفاق ٢٧ يولية ١٩٥٤ والتى ستقتضيها الشئ الكثير في الانفس والاموال لتعطينا الحق الكامل في ان نطالب الانجليز بمطالب مقابلة لاغنى عنها كتسليح جيشنا تسليحا كاملا بحيث تكون القسوات المصرية في البر والبحر والجو احسن ما تكون اعدادا ، وان تتحمل الحكومة البريطانية القسط الاكبر ان لم يكن بجميع نفقات تجهيز البلاد بأحدث الوسائل لوقاية المدنيين والمنشآت العامة من اخطار الغارات الجوية حتى لا تتحول مدننا ومنشآتنا العامة الى اطلال في الاسابيع الاولى من اعلان الحرب فضلا عن وجوب تحمل الحكومة البريطانية بجميع نفقات صيانة قاعدة السويس وادارتها .

١٤ - والتسليم بأن تظل إدارة هذه القاعدة بيد الفنيين البريطانيين طوال مدة السبع سنوات يجب أن لا يغنى بحال عن أعداد الفنيين المصريين الذين سوف يحلون محلهم ، ومن الخير أن يتم ذلك تدريجيا ومنذ الآن سنة فسنة بحيث لا تنتهى تلك المدة حتى يكون جميع الفنيين بالقاعدة من المصريين الذين دربوا على ذلك تدريباً عالياً .

١٥ - وفي اعتقادى أننا مهما طالبنا وغالينا في مطالبنا فلن يكون هذا شيئاً يذكر إزاء الترخيص للقوات البريطانية بالعودة ثانية الى الاراضى المصرية في حالة الحرب وما يتبعه ذلك من تعريض البلاد لويلاتها . ولا أخفيكم اننى اشعر بالضيق والحرص بل هو اشد من الحرج كلما جال بخاطرى ان الحرب قد تقع خلال مدة السبع سنوات المتفق عليها واتصور ما قد يصيب مصر خلالها .

١٦ - ولما كنتم تعلمون ان المشروع الذى اعدته لجنة الدستور قد ارتضى لمصر في مستقبلها النظام الجمهورى البرلمانى ويلزمنى ان استلهم ما امكن هذا الوضع وهو يترك مسئولية الحكم بيد الوزارة دون ان يحرم على رئيس الجمهورية ابداء النصيح والتنبيه والتحذير عند الاقتضاء ، فما أنا ابدى لكم نصيح وملاحظاتى قياماً بواجبى الرسمى والوطنى في مثل هذه الظروف ، وان خطورة هذا الاتفاق من حيث التزاماته وآثاره تحدونى الى ان اطلب اليكم عرضه على برلمان يمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً لبحثه واقراره لملا نتحمل وحدنا - ونحن بشر عرضه للخطأ والصواب ولشئى المؤثرات - مسئولية اعتماده امام التاريخ .

« ومقنا الله جل شأنه الى ما فيه الخير » .

وعلى أية حال فقد اصبحت اتفاقية الجلاء في خبر كان ليس فقط لانها كانت معقودة اصلاً لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، ومن ثم كسنت ستنتهى حتماً في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦١ ، بل ولانها لم تعمر في الواقع الا لقراءة السنتين ليس غير فلم يكدر يخرج آخر جندي بريطانى من منطقة القنال في ١٨ يونية سنة ١٩٥٦ ، حتى عادت القوات البريطانية الى تلك المنطقة بهجبة القوات الفرنسية والاسرائيلية في الثانى من نوفمبر سنة ١٩٥٦ انتقاماً من جانب بريطانيا وفرنسا لتأميم مصر لقناة السويس في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ (١) ، وكان هذا الغزو الثلاثى الفاسد الذى بدأ في ليلة ٢٩

---

(١) كما كانت الحكومة الفرنسية ثائرة على مصر وعلى جمال عبد الناصر بالذات لمساعداته للمناضلين الوطنيين في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى الفاشم .



أكتوبر سنة ١٩٥٦ أكبر غلطة ارتكبتها الحكومتان البريطانية والفرنسية في تاريخهما الطويل انبنى عليها أكبر ضرر بمصالحهما ومصالح رعاياهما في مصر ، فوضعت أملاكهم جميعا تحت الحراسة وتمت تأميمها أو تصسفيتها وضاع ما كان لبريطانيا وفرنسا من نفوذ في مصر والشرق الأوسط بل وفي نظر العالم أجمع ، وهبطتا من ذلك التاريخ من مرتبة الدول العظمى الى صف الدول المتوسطة المحدودة النفوذ ، بينما ارتفع نجم الرئيس جمال عبد الناصر الذي استطاع بمهارة فائقة بعد استعادته لجأشه ان يفوت على للغزاة اغراضهم ويؤلب عليهم العالم بأسره مما حملهم في النهاية على الانسحاب من الاراضي المصرية التي غزوها يجرون وراءهم اذيال الخزي والعار . واغتنتت الحكومة المصرية برئاسة جمال عبد الناصر فرصة هذا العدوان الثلاثي على مصر لتعلن في أول يناير سنة ١٩٥٧ الغاء اتفاقية الجلاء الموقعة مع بريطانيا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فانقطع بذلك آخر خيط كان يربط مصر ببريطانيا ، ووقعت قاعدة القنال وما تحتويه من مهمات ومعدات بريطانية تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية غنيمة باردة في يد مصر تعويضا عن بعض الاضرار الجسيمة التي حلت بمدينة بورسعيد ومناطق اخرى في البلاد نتيجة لذلك العدوان الاثيم .

ونختتم هذا الفصل بملاحظة خاطفة للاستاذ سليم اللوزي صاحب مجلة الحوادث اللبنانية تعليقا على مذكرات محمد نجيب وموقفه من كل من اتفاقتي السودان في عام ١٩٥٣ ثم الجلاء في عام ١٩٥٤ .

فقد كتب الاستاذ سليم اللوزي يقول : « يشير محمد نجيب الى اتفاقية الجلاء وينقدها باعتبار جمال عبد الناصر هو الذي انجزها ، بينما نراه يدافع عن اتفاقية السودان التي وقعت في عهده » . ومرة اخرى فان التاريخ حكم لجمال عبد الناصر في هذه القضية ، فاتفاقية السودان لا يمكن القول بأن نتائجها كانت في مستوى التوقعات التي صاحبت توقيعها (١) ولكن اتفاقية الجلاء حققت فعلا الجلاء واثبتت ان كل ما وضعه الانجليز فيها من شروط وتحفظات لاقيمة لها !

---

(١) سبق القول انه كان من المفروض بعد فوز ممثلي الاحزاب السودانية الموالية لمصر في الانتخابات التي جرت في السودان في يناير ١٩٥٤ ان تكون نتيجة الاستفتاء الاتحادي مع مصر . ولكن الذي حصل هو العكس تماما اذ اختار السودانيون الاستقلال، وتآزمت العلاقات المصرية السودانية أكثر من مرة في عهد جمال عبد الناصر ، قبل ان تتحسن الامور بين الدولتين الشقيقتين بعده وتذكر كل منهما انه لا غنى لها عن الاخرى، وان مصيرهما واحد فتشرعان في تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي بينهما لصالحهما المشترك وصالح شعبيهما .



## « خاتمه »

ان الفترة بين نجاح حركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبين وفاة جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ الزعيم الفعلى لهذه الحركة ومفجرها ، لا تجاوز بكثير ثمانية عشر عاما ، ومع ذلك فقد مرت مصر خلالها بمرحلتين متميزتين ، ففي مرحلة اولى كان الحكم جماعيا يمارسه من خلال مجلس قيادة الثورة المشكل من قمة التنظيم السرى لجماعة الضباط الاحرار الذين ظلوا يعملون فى الخفاء منذ عام ١٩٤٨ لقلب نظام الحكم فى مصر والاستيلاء على السلطة . وكما هو الشأن بالنسبة لكل حكم جماعى من هذا القبيل كان لابد ان يكون قصر الاجل للتمارض الحتمى فى وجهات النظر داخل هذه الجماعة تبعا لميول كل من اعضاء هذه الجماعة وطموحه . وهذا ما حدث داخل مجلس قيادة الثورة (١) وتمثل كما راينا فى الصراع المبرير على السلطة بين جمال عبد الناصر ، وبين محمد نجيب وانعكاس هذا الصراع داخل صفوف الجيش وخارجه كما روينا به شئ من التفصيل فى الفصل الرابع من هذا الكتاب .

وفى مرحلة ثانية بدأت بتولى جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦ فى ظل اول دستور دائم لمصر منذ نجاح حركة الجيش ، انفرد عبد الناصر بالحكم خلف واجهة ديمقراطية مثلة فى مجلس امة لاحول له ولا قوة ، وتنظيم سياسى خلقه الحاكم خلقا تحت اسم الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى العربى ، لدعم سلطته المطلقة والدعاية لنظم حكمه فى صفوف الجماهير ، ولكى يكون عوناً له فى اختيار اعضاء مجلس الامة فى انتخابات صورية ، فكان من اخص صلاحيات الاتحاد القومى الترشيح لعضوية المجلس المذكور ، كما كانت عضوية الاتحاد الاشتراكى من بفسده شرطاً ضروريا لبلوغ كراسى النيابة فى مجلس الامة او لشغل المراكز القيادية والنيابية عموما .

وكما يحدث غالبا فى تقييم اولئك الذين يتركون بصماتهم على صفحات التاريخ لما حققوه فى حياتهم طالت أم قصرت من خير أو شر ، اختلفت

---

(١) ذكر السيد / حسن التهامى فى جريدة الاهرام عدد ٢١ يوليو ١٩٧٧ « ولقد كان اعضاء مجلس ثورة يوليو فى الواقع يختلفون فى نزعاتهم الوطنية وبشاريهم القومية وتطلعاتهم للمستقبل كاختلاف اشخاصهم ويعد المرادهم وبحسب تركيبات ماخسيميوم القربوى والكفاحى على ان الذى يجمع الكل مصلحة مصر وان تباين بالنسبة لهم فيما اسلوب تحقيق هذه المصلحة » .



البرية في تقييم السنوات التي مرت بمصر في ظل حكم عبد الناصر أو مايسميه البعض بالناصرية : فكما نتحدث في مصر عن العصر الفاطمي والايوبى والملوكى والعثماني ، وعن عصر محمد على مؤسس الأسرة المالكية السابقة يحلو للبعض التحدث عن الناصرية والعصر الناصري اذ طغت فيه شخصية جمال عبد الناصر بلا جدال على كل ما عداها ، وذاع صيته في مصر وجاوزها الى الدول العربية وشتى انحاء المعمورة ، فلا عجب اذا ما ظل البعض هنا في مصر وفي عدد من الدول العربية الشقيقة (١) يتغنى بمآثر ذلك العصر وحسناته ، ويرى في تقديره انه من أمجد العصور لمصر والامة العربية قاطبة ! بينما يرى آخرون غيرهم مع مرور الزمن ووضوح الرؤية وتكشف الكثير مما كان خافيا ان سليل بنى مر (٢) او « هتلر » النيل كما كان يسميه بعض خصومه الغربيين (٣) ، او فرعون كما اسماه زميل جهاده وزفيق سلاحه السيد / كمال الدين حسين (٤) قد اذاق مصر والامة العربية الامرتين وقادهما باطماعه ومغامراته ومؤامراته الى حافة الهاوية .

وان كان التاريخ المنصف لا يكتب عادة في حياة صاحب السيرة بل بعد غيابه عن المسرح بسنين طويلة ، فلا يعنى هذا حتما ان تجرد الاقلام فلا يخوض احد في الحديث عن شخصية استثنائية مثل شخصية عبد الناصر قبل ان تستقر الأمور وتتضح الصورة كاملة ويتم تسجيل الاحداث كلها بماله

(١) في لبنان وسوريا وحتى في العراق والخليج فضلا عن ليبيا القذافي . والغريب ان بعض من يرتدى قميص عبد الناصر بعد وفاته كان ابلان حبياته من أشد المناهضين له وهو ما ندد به الرئيس محمد أنور السادات في العديد من خطبه وأحاديثه وبياناته . والواقع ان تلك الفئة المستنصرة لا تدافع عن الناصرية حبا لعبد الناصر بل كرها لخليفته محمد أنور السادات ، او كما قالوا في سالف الأزمان لا حبا في على بل كرها في معاوية ! وبعض أفراد تلك الفئة من الناصريين هم من الشيوعيين أو الموترين الحاقدين أو من اعداء الانفتاح السياسى والاقتصادى عن ايمان بعدم جدوى هذا الانفتاح ، أو عن جهل منهم لضرورته ومزاياه لانقاذ البلاد من الافلاس نتيجة للانفلاق سنوات طويلة .

(٢) بنى مر كما هو معلوم قرية في محافظة أسيوط وهى مسقط رأس الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

(٣) كان هذا هو رأى انطونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا في عبد الناصر ممسا افقد ايدن الاتزان فاقدم على أكبر غلطة في حياته وهى المشاركة في العدوان الثلاثى على مصر للقضاء على عبد الناصر .

(٤) يروى أيضا السيد / حسن التهامي في حديثه المتشور بتجريدة الاهرام عدد ٢١ يوليو ١٩٧٧ انه في حوار بينه وبين عبد الناصر ذات يوم قال له حسن التهامي : « انك داهية ولست بشيائى تغلب فيك نوازح الدهاء على كل ما عداها من فكر أو تخطيط أو تصرف » . « ولا أخشيك الا فرعون مصر الجديد » . واستقبلها عبد الناصر بقبول حسن « فقد أشبعت كبرياءه » .

منها وما عليه . فهذا امر لم ولن يحدث لاية شخصية من الشخصيات المرموقة .

ولو فرض وجهدت الكتابة في مصر عن عبد الناصر للابقاء على ذكره محاطة بكل التوقير والاجلال كما ينشده بعض الناصريين المتعصبين ، فان غيرنا سوف يكتب عنه ، ولقد كتب عنه بالفعل الكثير بثتى اللغات في مختلف البلدان وبأقلام عشرات بل مئات من الكتاب المختلفى المشارب والاتجاهات ! وكان لابد ان يحدث الشئ نفسه في مصر مستقط رأس عبد الناصر الذى اراد عبد الناصر في اوائل سنى حكمه وكظم من احلام اليقظة ان يجعل منها مركز اشعاع ثورى على المستوى العربى والافريقى والعالمى (١) . فما ان انتقل صاحب السيرة الى الرفيق الاعلى وبدأت شخصيته الجبارة تغيب عن الازهان ، ولاحت في الافق البعيد عبر الغيوم والضباب شمس الحرية تشرق من جديد ، حتى اخذت القيود المفروضة على الاقلام والالسن تنكسر ، وبدأ المصريون بعد أن شيعوا الزعيم الى مثواه الاخير وواروه التراب وسط الانفعال والنحيب ، يتحدثون علنا ولكن بشئ من التحفظ ، فيما كانوا يتهايمسون فيه بالامس وراء الجدران والابواب والنوافذ الموصدة ، عن اسرار ذلك العصر الناصرى وسلبياته ، تتراوح احاديثهم بعد طول انحباس بين الجد المشوب بالغضب أحيانا وبين التنكيت والسخرية أحيانا أخرى . مائكة الساخرة شيمة من شيم هذا الشعب من قديم يطلقها المواطنون على كل حاكم بأمره يظهر فيهم ، حينما تعوزهم الوسائل الأخرى للتعبير عما يعانونه في صدورهم من كبت وحرمان . فآخذوا يتحدثون بعد ذهاب « الزعيم المعلم » عن المصادرات والحراسات التى كانت تفرض على الناس والاسر لاتغه الاسباب أو بدون سبب وبأوامر شفهوية أحيانا ، وعن السرقات والاختلاسات للمال العام والخاص فلم تسلم منها حتى جواهر الأسرة المالكة السابقة (٢) وعن الثروات التى هبطت على بعض رجال العهد البائد ومراكز القوى عن طريق النهب والسلب أو استغلال النفوذ (٣) وعن التسبيب فى المصالح والمؤسسات وشركات القطاع العام ، وعن الفساد الذى استشرى ، بينما كانت من الأهداف التى خططت لها حركة ٢٣ يوليو فى باكورتها وطهارتها القضاء على الفساد والمفسدين فى

(١) انظر كتاب « فلسفة الثورة » المعزو الى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى أراد أن يعبر فيه عن ايديولوجية ٢٣ يوليو .

(٢) انظر سلسلة مقالات الاستاذ جنيل عارف فى مجلة اكتوبر حول هذا الموضوع ( السنة الاولى للمجلة ) .

(٣) رددت الصحف بعد حادث مقتل على شفيق المدير السابق لمكتب المشير عبد الحكيم عامر ان القتل كان يحتفظ فى شقته بـ بليونين جنيه ! وتساءل الناس من أين له هذا ، هو وغيره من « الضباط الاحرار » السابقين من امثال شمس بدران وزير الحربية فى عهد عبد الناصر والهارب من العدالة .

أو كارههم ، وعن المعتقلات والسجون الحربية وغير الحربية ، وما كان يجري وراء قضبانها وفي زنازينها من تعذيب وجرائم ضد الانسانية ، وعن المحاكمات الصورية التي استهدف بعضها أو معظمها التفتيل برجال عهد ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتعريتهم تشويها لسمعتهم وتسويدا لصفحة ذلك العهد لكي تبدو صفحة الحاضر بالمقارنة أكثر بياضا واشراقا ، أشياء وأشياء شغل المواطنين بالحديث فيها وعنها ، قد يرى البعض من وجهة نظره انها لا تدين ثورة ٢٣ يوليو أو أن الثورة غير ملتزمة بالاعتذار عنها (١) ولكنها مهما تساهلنا وتغاضينا تشكل انحرافا خطيرا في مسارها يسئ اليها اساءة بالغة ولا يمكن مهما حاولنا ، محوها من صفحات تاريخها ، أو من ذاكرة من عاصروا ذلك التاريخ سنة بسنة ويوما بيوم (٢) ولولا الاصرار على أن العهد الحاضر هو استمرار للعهد السابق ، ولولا لمسة الوفاء التي تحرص عليها الزعامة الساداتية للزعامة الناصرية ، لكشفت الايام عن المزيد من المآسي والسلبيات في العهد الناصري ، ولكان الحكم عليه أشد وأقسى .

الم يقل الرئيس محمد أنور السادات مرارا وتكرارا وفاء لذكرى صديقه وزميل نضاله أنه شريك في اتخاذ القرارات أثناء حكم جمال عبد الناصر ، وأنه يتحمل كامل المسؤولية عنها وذلك رغم محاولات أصحاب الرياء والنفاق نفى هذه الشراكة ؟ الم يرد على من يتهمون بالعمل على إلغاء الناصرية أو التحول عن مسيرتها وتعاليمها بأنه لو كان عبد الناصر حيا حتى هذه اللحظة لما فعل غير ما فعله السادات ، وإن ما يجري الآن هو استمرار لما كان قائما بتحفظين اثنين : أولهما - أن ما كان قائما في عهد عبد الناصر تجربة ، ولكل تجربة ايجابيات وسلبيات ، ولا مناص من تصحيح السلبيات . وثاني التحفظين : أن العلاقات والموازن والاستراتيجيات من حولنا في العالم في تغير مستمر من ساعة لأخرى ، ومن ثم فيجب أن تكون لنا نظرة جديدة للأشياء وأن نحاول

---

(١) راجع خطاب الرئيس محمد أنور السادات مساء ٢٢ يوليو ١٩٧٦ في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٢ يوليو .

(٢) لقد ظهرت في السنوات الأولى بعد وفاة عبد الناصر كتب عديدة تروى بعض مآسي عهده وبعض ما كان يجري في سجون ومعتقلات ذلك العهد نذكر منها على سبيل المثال : سنة أولى سجن ، للصحفي الكبير مصطفى أمين ، ورسائل من ثقاته من الوسواس الخناس وأقول للسلطان الدكتور إبراهيم عبده ، وذكريات سياسية للوزير الوفدي السابق عبد الفتاح حسن الحامى ، وسنوات الهوان والروس قادمون للكاتب إبراهيم سعده ، وسنوات عصية للمستشار والنائب العام السابق محمد عبد السلام ، ومذبحة القضاء لعبد الله امام ، وحوار وراء الأسوار للكاتب والصحفي المعروف جلال الدين الحامى . الخ .



تكيف أنفسنا طبقا لهذه النظرة المتجددة وتلك الموازين والاستراتيجيات المتغيرة (١)

وأغلب الظن في تقديرى الشخصى وقد أكون مخطئا انه لو ظل عبد الناصر حيا لمضى على نفس الطريق الذى سلكه منذ انفراده بالحكم فى يونيو عام ١٩٥٦ لفرض ارادته وآرائه وافكاره وتصوره الخاص على كل مصرى ومصرية ، ولتخريب الاقتصاد المصرى باسم الاشتراكية كما كانت مطبقة فى عهده ، وتجريد المصريين من اموالهم برغم تقريب الفوارق بين الطبقات ، وتعميم الظلم والفاقة والعوز باسم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولتوثيق الروابط مع موسكو ودول الكتلة الشيوعية ، ولو انتهت الى التبعية باسم العزة والكرامة ومكافحة الاستعمار الغربى والامبريالية ، ولتعجيل الخطى على الطريق تطويل المؤدى الى الشيوعية (٢) باسم الاشتراكية العلمية او حتمية الحل الاشتراكى او باسم الاشتراكية الاسلامية المزعومة ولو بتحريف تعاليم الدين الاسلامى السمع الذى يفرض الزكاة وينادى بالمساواة ويحض على التكافل ، ويصون فى الوقت نفسه حقوق الارث والملكية الفردية ويقضى بقطع يد السارق ، ولا يمكنه بذات الوسائل التى رفعتها الى الزعامة المطلقة فى مصر والامة العربية . ان يحقق تلك السياسات والاهداف جميعا رضينا ام لم نرض ، مستغلا لاستقطاب الجماهير ولو لبضع سنين اخرى وسائل اعلامه المتمرسه واجهزته القادرة على غسل الادمغة وشل التفكير ومحاربة التعبير الحر عن الراى .

(١) انظر على سبيل المثال حديث الرئيس محمد انور السادات الى مجلة التايم الاسبوعية الامريكية فى مارس سنة ١٩٧٤ وقد ترجم الحديث الى اللغة العربية ونشرته الصحف والمجلات فى مصر ولبنان ومن ضمنها جريدة الانوار البيروتية بعددها الصادر فى يوم الاربعاء ٢٠ مارس ( ازان ) سنة ١٩٧٤ . ونشرت الجريدة اللبنانية المذكورة بنفس العدد تصريحات للزعيم اليسارى اللبناني كمال جنبلاط استنكز فيه ما اسماه بحملة التشكيك الموجهة ضد جمال عبدالناصر . كما نشرت الانوار على نفس الصفحة كلمة للسيد ياسر الجسرتحت عنوان ( وفاء السادات ) جاء فيها ان جمال عبد الناصر سيبقى اسطورة حية فى نفوس الشعوب العربية . لان هذه الاسطورة كانت الجسر الذى عبرت عليه الشعوب العربية من الياس الى الامل ومن الذل الى الثقة بالنفس ، وان كل محاولة لتشويه هذه الاسطورة يرفضها الانسان العربى عقليا ووجدانيا . وانهى الكاتب كلمته منددا بسلوك الذين يريدون ان يصوروا سياسة خليفته الرئيس السادات على انها خروج على الناصرية بينما لا تزال صورة عبد الناصر فى قلوب المصريين والعرب ، ولا يزال الرئيس السادات وفيا للمبادئ التى شارك فى العمل من أجلها الى جانب القائد الخالد .

(٢) ومع ذلك لم يكن المرحوم جمال عبد الناصر شيوعيا على ما يبدو ولا مشجعا على انتشارها فى مصر والعالم العربى رغم التلميحات الواردة فى مقال السيد حسن التهامى عضو خلية الضباط الاحرار الاولى ، عن صلة عبد الناصر بخالد محيى الدين والتنظيمات الشيوعية فى الاربعينات « وتاصلزما لهما على هذا الطريق الفكرى العقائدى ، قبل ثورة ٢٣ يوليو ( انظر « اهرام » ، ٢١ ، ٢٢ يوليو ١٩٧٧ ) .

وتحت تأثير هذه الوسائل التي برع فيها أصحاب مراكز القوى في عهده ، ظلت صحافتنا في السنوات الاولى بعد وفاته ، مترددة بين الاقدام والاحجام في التعرض للماضي بما يستحقه من نقد وتشريح . ولقد عبر عن ذلك المرحوم على امين في مقال له بجريدة الاهرام عدد ٢٢ مارس سنة ١٩٧٤ تحت عنوان : « الف باء السياسية المصرية والعربية » قال فيه : « ان السادات شخصيا لا يطبق توجيه كلمة نقد واحدة لصديقه القديم ، بل ان هذا النقد يخرجه ويؤله لانه يؤمن ان الاخطاء التي حدثت لم تكن اخطاء صديقه عبد الناصر وانما هي اخطاء الذين كانوا حوله ، ويؤمن ان اخبار هذه المظالم لم تصل الى اذن عبد الناصر لان الذين حوله اخفوها عنه ، ويؤمن انه لو كان عبد الناصر على قيد الحياة لرفع الظلم عن كل مظلوم واعاد كل حق لصاحبه ! . . وانور السادات لا يقول هذا للوزراء وحدهم ، بل لقد قاله لى شخصيا ( اى لعلى امين ) عدة مرات ، وحرص على ان يقوله بنفسه لكل رئيس تحرير مصرى اجتمع به وهو يتمنى ان يزيل كل المظالم وينصف المظلومين ويصحح الاخطاء في السر » .

واستطرد كاتبنا على امين يقول : « الاغلبية العظمى من الشعب المصرى التي تحب السادات حبا لم يتمتع به حاكم من قبل بعد ان قادها الى النصر واعاد لها حريتها وبدا يخرجها من فقرها وحرمانها ، هذه الاغلبية التي تؤمن بكل خطوة خطاها لا توافق على رايه بعدم التحدث عن حكم الامس ! . . ورغم سلطان السادات الضخم فان هذا الشعب الذى حرره السادات لا يريد ان يقتنع ويصر على ان التحدث عن ظلم الامس بصراحة هو الذى سيحمى الشعب من ظلم الغد » !

بهذا الاسلوب اللبق مضى الكاتب والصحفى الكبير المرحوم على امين فى كشف سلبيات العصر الناصرى . وما هو جدير بالذكر والتأمل معا ان عددا كبيرا من كتابنا المرموقين ومفكرينا ممن درجوا على تهجيد عبد الناصر والثناء عليه فى حياته وبلا حدود ، انقلبوا بعد ان ولى السحر والساحر واستردوا الوعى حسب تعبير احدهم ، يتخذون فى جراءة واسهاب عن عيوب ذلك العصر الناصرى ومسألوته !! ومن بين هؤلاء الذين كفروا بما كانوا يعبدون ، كاتبنا الكبير الاستاذ توفيق الحكيم فظهرت له فى عام ١٩٧٤ ، او قبل ذلك وفى جريدة الحياة البيروتية فصول من كتابه « عودة الوعى » شرح فيها كيف ظل هو وزملاؤه من المثقفين المصريين طوال عهد جمال عبد الناصر يعيشون فى شبه غيبوبة لا يرون ولا يسمعون الا ماتريد ابواق العهد ووسائل اعلامه ان تريهم او تسمعهم اياه !! وعنف كاتبنا نفسه تعنيفا شديدا على ذلك السلوك المهين . كما حذا حذوه شاعرنا واديبنا الكبير المرحوم صالح جوديت ، احد رئيسى تحرير مجلة المصور ( القاهرة ) سابقا ففاجأ قراءه ذات يوم

بنقده اللاذع لعصر عبد الناصر في مقال نشره بالمجلة المذكورة في الثامن من مارس سنة ١٩٧٤ ، تحت عنوان : « بل هي شرعية جديدة » جاء فيه : « ليس هذا حسابا عن الماضي ولكنه توثيق للحاضر وتأكيد للمستقبل . زعم البعض ان الحكم الحالي يستمد شرعيته من الماضي الذي عبرت عنه عشرون سنة او اكثر قليلا ، ولا يجوز لاحد منا ان ينكر على هذا الماضي بعض انجازاته الكبيرة مثل كسر احتكار السلاح والقضاء على الاقطاع وتأميم قناة السويس وتحقيق المكاسب الدستورية والاجتماعية للعمال والفلاحين ، وكما لا يجوز لاحد منا ان ينكر هذه الانجازات ، فانه لا يجوز لاحد منا أيضا ان ينكر ان هذا الماضي لم يسلم من الانحرافات وانه حفل بالاضطهاد والتعذيب على ايدي زوار الفجر وغير زوار الفجر ، وانه كهم الافواه وكبت الحريات وانه ارتكب اعظم جريمة عرفت في مصر في تاريخ العدالة وهي فصل جميع رجال القضاء بالجملة وانه ارسى في تاريخ السجون سابقة تبعث على الرثاء وهي انشاء « عنبر للبراءة » يزج فيه بمن تبرؤهم ساحة القضاء !! واخيرا انه انبت مراكز القوى التي استشرى فسادها في الارض وكان نتيجتها الحتمية هي الداهية الدهماء التي المت بمصر وبالأمة العربية جميعا في يونيو سنة ١٩٦٧ » .

واسترسل يقول : « ان الشرعية التي قامت منذ عشرين سنة او اكثر قليلا سقطت نهائيا في يونيو سنة ١٩٦٧ ، واننا عشنا فترة غير شرعية من ذلك التاريخ حتى قامت شرعية جديدة مختلفة في نوعيتها واخلاقياتها وتطبيقاتها كل الاختلاف يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، في ذلك اليوم سقط الماضي ، نزلت الستارة عليه . . وبدأت ثورة جديدة في تاريخ مصر كما بدأت صفحة جديدة في التاريخ العربي . في ذلك اليوم قامت شرعية جديدة ، الشرعية التي اسلمت انور السادات مقاليد الحكم في هذا البلد مطهرة من مراكز القوى ، ساند القانون وفتح ابواب السجون والمعتقلات ليخرج منها المظلومون والمضطهدون . . ثم راح يستعد لليوم العظيم ٦ اكتوبر اليوم النقيض ليوم ٥ يونيو الاسود . . وكان يوم ٦ اكتوبر هو التعزيز الرابع للشرعية الجديدة التي قامت في مصر يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » .

وتحت عنوان « على من اطلق الرصاص » واصل كاتبنا الراحل صالح جودت حملته على العهد الناصري في نفس مجلة المصور بعددها التالي الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٧٤ ، فاسترسل يقول : « واحقا للحق ان الماضي كان له جانبان الواجهة والتطبيق . الواجهة رائعة : القضاء على الرأسمالية والاقطاع والاستغلال والحزبية ومكافحة الاستعمار وتقوية الجيش وانصاف الفلاحين والعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية وتصنيع البلاد وتوحيد الأمة العربية من المحيط الى الخليج . واجهة رائعة بهرتنا في البداية كما بهرت الأمة كلها الى حد ان البدوى الساذج في عمق أية صحراء عربية كان لا يشتري الراديو الا اذا تأكد أولا ان هذا الراديو يحمل اليه صوت مصر الذي يبشر



بهذه الواجهة الرائعة .. وهكذا آمن العرب بهذا الماضي ايماناً يقرب من حد العقيدة ، وأصبح صاحب هذا الماضي نصف اله تقام له التماثيل وتقدم له القرابين وتنشأ باسمه الهيئات والمنظمات تهتف باسمه وتعتنق ايدولوجيته . هذه هي الواجهة .. اما التطبيق فكان شيئاً مختلفاً بالمرّة وكان لا يصدر الى الخارج ولا يصل الى اسماع العرب خارج حدود مصر وهكذا لم يتح لهم ان يعرفوا ما عايناه نحن وحدنا المصريين ولم نلق فيه من سمات الواجهة شيئاً . النظام الاجتماعى الذى طبق علينا كان ظاهره العدالة الاجتماعية ولكنه انتهى الى افقار الاغنياء وتجويع الفقراء . لم يكن لاحد منا اعتراض على قانون الاصلاح الزراعى الذى يحدد ملكية الفرد بمائة فدان على الاكثر . هذا عدل . وكان هذا القانون كفيلاً بالقضاء على الاقطاع ولكن هل كان من العدل ان يقع المواطن تحت طائلة الاصلاح الزراعى مرة ، ثم تحت طائلة الحراسة مرة اخرى ليهلك هو واسرته من الجوع لمجرد هوى فى نفوس الحاكمين ودون ان توجه اليه تهمة تمسه كمواطن صالح .. وماذا حل بالرجال ، وماذا حدث للعلماء والناهبين والمأمولين مجد هذا البلد فى العهد الذى كان يقال فيه ان بناء الرجال اصعب من بناء المصانع . ضرب عالم القانون النابه الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله ضرباً مبرحاً ثم شرد من وطنه كما شرد غيره .. والعلماء الثيبان فى كل ميدان هربوا الى الخارج ومالوا جامعات الدنيا ومرافقها علماً وابتكاراً وذكاءً وها نحن اولاء نستجديهم فى هذا العهد ليعودوا الى حظيرة الوطن ، ولذاذات اكبادنا اولادنا فى الجامعة الذين انفقت عليهم مصر ما انفقت ليتعلموا او ليينوا مستقبلها ، لم يعد لهم امل بعد ان يتخرجوا اجمل من ان يغادروا مصر ويهاجروا الى الخارج حيث العيش والرضى والرجل الصالح فى المكان الصالح والجزاء على قدر العمل .. » « وعمالنا المهرة هاجروا من وطنهم وذهبوا الى السعودية والكويت وليبيا وغيرها من فجاج الوطن العربى التماساً ( للقامة طيبة ) ، وابتعاداً عن القهر » « والجيش الذى وعد الماضي ببنائه قويا عزيزا يرد الارض السليبية ويزود عن حياض الوطن ، هذا الجيش المسكين اسلم الى قيادات هزيلة عابثة متسبية وكانت النتيجة ، ان منى بشر هزيمة بغير معركة واستشهد من فلذات اكبادنا عشرون الفا فى محنة سنة ١٩٦٧ ، ومثل هذا العدد تقريبا فيما سمي بحرب الاستنزاف .. ومحاربة الاستعمار !! لقد خرج الانجليز من بلادنا بموجب معاهدة الجلاء سنة ١٩٥٤ ليدخل اليهود بلادنا ويحتلون قناتنا وكل سيناء سنة ١٩٦٧ ، هذا الشطر العزيز من ارضنا سبع سنوات عجاف ، تحت نير اول استعمار فى التاريخ المصرى !! » .

« وتوحيد الامة العربية .. ماذا انجز فيه هذا الماضي ؟ اطلق لسانه على ملوك العرب ورؤسائهم بالسب والطعن يفتف لحينة زيد ويسب أم عمرو ويتهم فلانا بالخيانة وعلانا بالجنون !

« اما العلاقات الدولية لمحدث عنها ولا حرج ، لقد ساءت علاقاتنا بكل الدول وبلغ الكثير منها حد القطيعة حتى الاتحاد السوفيتى الصديق الوحيد الذى احتفظ هذا الماضى بصداقته ، نازله فى اكثر من جولة والقى بالمتعاطفين معه واللائذين به فى مصر سنوات فى غياهب المعتقلات . ولهذا قلت فى الاسبوع الماضى ان شرعية الماضى قد سقطت الى الابد واننا عشنا بلا شرعية منذ ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ الى ١٤ مايو سنة ١٩٧١ ، وان شرعية جديدة تعد نقية طاهرة بناءة قامت فى مصر يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧٣ » .

لقد اطلت فى الاستشهاد بعبارات كاتبنا وشاعرنا المرحوم صالح جودت فليس ثمة ما هو ابلغ من تلك العبارات فى تصوير الماضى من حيث واجهته الرائعة الزائفة وما وراء هذه الواجهة من حقائق ، لا سيما وان تلك العبارات هى بقلم واحد من هؤلاء الذين كانوا يؤمنون بلا حدود بذلك العهد الناصرى (١) . ثم الا تفسر لنا تلك العبارات خير تفسير سر تعلق البعض فى الدول العربية بسيرة عبد الناصر الاسطورية ، بينما اخذ عقلاء المصريين يتحللون من تلك الاسطورة ؟

فالناصريون فى الخارج لا يرون الا « الواجهة الرائعة » لعبد الناصر كما تحدث عنها المرحوم صالح جودت ، بينما نرى نحن التطبيق الداخلى للناصرية وتحملنا وحدنا نتائج ذلك التطبيق المر بسلبياته وسلبياته . وكان طبيعيا مع ذلك ان يثير هذا النقد اللاذع للناصرية ولعصر عبد الناصر عشاق ذلك العصر ومريديه فانبأ نرى نفر منهم يهاجم بشدة من هاجموا سيرة عبد الناصر ، ويحذرون من محاولات تشويه الزعيم ، تلك المحاولات التى لا تخدم فى نظرهم البلاد او ثورة ٢٣ يوليو ، ولا قائد « المرحلة الحالية » وهم يعنون بذلك القائد خليفة عبد الناصر الرئيس محمد انور السادات . (٢)

---

(١) لقد ظهرت بعد اعداد مسودة هذا الكتاب مصنفات جديدة كشفت نواح كثيرة من اخلاق عبد الناصر وخلفياته مثل مذكرات زميله السابق عبد اللطيف البغدادي ، « شهادة » او مقالات حسن التهامي فى جريدة الاهرام ولقد استندت مما ورد فيها عند مراجعة اصول هذا الكتاب .

(٢) انظر على سبيل المثال كتاب بعنوان « عبد الناصر المفترى عليه » ورد الدكتور ابراهيم عبده على هذا الكاتب فى تاريخ بالوثائق ص ١١٧ وما بعدها والمقال المنشور فى جريدة الانوار البيروتية بتاريخ ٢٢ آذار ( مارس ) ١٩٧٤ تحت عنوان « القاهرة تشيد بعبد الناصر وتحذر من محاولات التشويه » . وقد جاء فيه : « حذر تعليق فى القاهرة امس من الانسياق فى محاولات تشويه صورة عبد الناصر ظلما وعدوانا ونسيانا » ، وجاء فيه انه فى فترة حكم عبد الناصر كانت هناك انجازات وطنية جبورة ومكاسب اشتراكية خلال فترة طويلة حافلة ، وان عبد الناصر كان شخصية فذة فى تاريخ مصر والوطن العربى ، وقد كتب التعليق الاستاذ مصطفى بهجت بدوى رئيس تحرير صحيفة الجمهورية

ولقد تصدى الرئيس السادات نفسه عدة مرات لمن يهاجمون جمال عبد الناصر وفاء منه لذكراه ، وثانيا لان تخريح عبد الناصر في تقديره قد يعتبره الناس تجريحا لثورة ٢٣ يوليو ذاتها . لذلك حرص الرئيس السادات في أكثر من مناسبة على ان يعيد للاذهان ما حققته تلك الثورة لمصر وشعبها ففي خطابه في الاجتماع المشترك الذي عقد في القاهرة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٦ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو ، تحدث الرئيس السادات بإفاضة عن ملامح الحياة المصرية خلال السنوات الأخيرة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعن انجازات الثورة ، موجهها حديثه الى المصريين جميعا : فأعلن ان « الثورة لا تعتذر عما تعتبره صفحات مجد خالدة ، والثورة لا تعتذر عن اخراج الانجليز ولا تعتذر عن اقامة السد العالي ولا تعتذر عن تأميم قناة السويس ، ولا عن خوض حرب سنة ١٩٥٦ والثورة لا تعتذر عن دورها العربى ، ولا تعتذر عن اسقاط حلف بغداد ، ولا تعتذر عن ارسال قواتها الى سوريا سنة ١٩٥٧ في معركة الاحلاف ولا تعتذر عن مساعداتها لثورة الجزائر التي كانت أحد أسباب العدوان علينا سنة ١٩٥٦ ، بل ان الثورة لا تعتذر عن ارتفاع صوتها بأن بترول العرب للعرب ، ولا تعتذر عن مطاردتها للاستعمار الانجليزى حتى آخر أطراف اليمن الشمالية والجنوبية ومدخل البحر الاحمر الاستراتيجى . . والامة العربية كلها تعرف سوابق نضالنا » .

وقال : « منذ أيام احتفل الشعب اليمنى بإقامة نصب تذكارى للجندى المصرى الذى قتل هناك وفتح امام اليمن طرق التقدم واللاحاق بركب الحياة (١) والثورة لا تعتذر عن توزيع الملكية الزراعية ، ولا تعتذر عن توسيع قاعدة الملكية بين أفراد الشعب ، ولا تعتذر عن التصنيع بالرغم من كل ما شابته من اخطاء لأنه لا توجد حركة تصنيع تتم على هذا النطاق وفي هذا الزمن القليل بدون اخطاء . . والثورة لا تعتذر عما أعطته من حقوق للعمال »

ردا على مقال كتبه صالح جودت في مجلة الحور في الأسبوع الماضى وتعرض فيه لفترة حكم الرئيس الراحل عبد الناصر وطالب الكتاب والمصحفين بمناقشة المسائل بموضوعية في حوز هادئ بناء وقال الاستاذ بدوى ان ماكتبه صالح جودت تحت عنوان : « على من اطلق الرصاص » لا يخدم البلد ولا الثورة ولا قائد هذه المرحلة . وهذا في الواقع دفاع من جريدة الانوار البيروتية عن عبد الناصر بطريق تبنى اتوال رئيس تحرير جريدة الجمهورية القاهرية وردا على مقال المرحوم الاستاذ صالح جودت .

(١) بينما خسرنا نحن عشرات الالوف من زهرة شبابنا قتلى وجرحى ونحو ألف مليون جنيه استرلينى ولم يمكننا هذا التورط من التفرغ للعدو الاسرائيلى على حدودنا الشرقية فكانت كارثة عام ١٩٦٧ اكبر هزيمة عسكرية عانى بها العرب فى تاريخهم الحديث . وبمازلنا نجتز الى اليوم عواقبها ومرارتها .



والفلاحين ، ولا تعتذر عن تطبيق مجانية التعليم وتكافؤ الفرص فيه ، ولا تعتذر عن سياسة العمالة الكاملة وعدم تعريض البلاد لكوارث البطالة العنيفة ، والثورة أيضا لا تعتذر عن الدور الذي لعبته على المسرح العالمى ، ولا تعتذر عن أنها كانت الاولى بين مؤسسى الوحدة الافريقية وكتلة عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية الاسيوية . . صحيح أننا خلال هذا كله عايننا الاقوياء وانهينا عهد اكبر امبراطوريتين فى ذلك الوقت هما الامبراطورية الانجليزية والامبراطورية الفرنسية ، واننا تحملنا فى سبيل ذلك كله . ولكن لم يذهب هذا كله هباء . . واذا كانت كل هذه القوى من اغلبيية شعوب العالم اليوم قد وقفت ومازالت تقف معنا فى محنتنا فلأننا كنا نحن السباقين الى الاخذ بيدهم » .

واستطرد الرئيس السادات يقول : « ويحق لنا اليوم بكل الصدق والامانة ان نسجل فى تاريخنا ان ثورة ٢٣ يوليو حدث تاريخى قام واثم دوره ، ولا يمكن محو صفحته ولا هدم آثاره . . هذه الثورة التى ساهمت فى تغيير الدنيا من حولنا ، وفى تجديد شباب امتنا العربية ، هذه الثورة التى غيرت فى الداخل الى غير رجعة شكل الهرم الاجتماعى ، وغيرت منابع السلطة واعطت الفئات المحرومة فرصة التعبير عن نفسها والدفاع عن مصالحها ، واقامت قاعدة الصناعة الحديثة . . فكانت بحق عصر المشروعات الكبرى كالسند العالى ومجمعات الحديد والصلب ومجمعات الالومنيوم والصناعات الكيماوية واحواض بناء السفن . . ولا يمكن ان يحجب هذا كله غبار الانحرافات الصغيرة او الاخطاء التى لم يمكن تجنبها مهما نفخوا فى هذا الغبار ، ومهما حاولوا ان يجعلوه قذى فى العيون . . » وعاد السادات لتأكيد هذا المعنى فى الذكرى الخامسة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو . . وأعلن فى خطابه فى قاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهرة فى ٢٣ يوليو ١٩٧٧ . لقد أخطأنا فى حالات كثيرة فظلم ناس ممن سقطوا فى غبار هذا التحول الجبار ولكن أى وجه هناك للمقارنة أو الموازنة بين ما انجز وبين ما وقع من أخطاء أو انحرافات . . ان من يحاول ان يوازن بين الأمرين فانه يكون كمن يضع الهرم الاكبر فى كفة وحفنة من الرمال فى كفة أخرى » (١) .

ولاشك أن من حق الرئيس السادات « ابن ثورة ٢٣ يوليو منذ أن كانت جنينا فى رحم الغيب وأملا ضيئلا كشعة واحدة فى الرياح الهوجاء » (٢) والذى

---

(١) انظر نص ذلك الخطاب فى الجرائد المحلية الصادرة فى ٢٣ يوليو ١٩٧٧ وطبعنا اننا نرفض كليا هذا التهمين من شأن الاخطاء والانحرافات . والرئيس السادات نفسه قد أعلن بعد ذلك بيومين فقط ان ثورة ٢٣ يوليو « عملاقة فى انتصاراتها وانجازاتها وعملاقة فى انحرافات وأخطائها » .

(٢) من خطاب الرئيس السادات مساء ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٦ بالقاهرة فى مناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يولية .

اعلن بصوته اول بيان للثورة ، ثم شارك في قيادتها ومسئولياتها قبل ان يصبح نائبا لمفجرها جمال عبد الناصر ، وامينا على رسالتها ، من حقه ان يفاخر بانجازات وحسنات تلك الثورة ، وان يهون من عيوبها وسلبياتها وان لم يكن شخصا هو المسئول عن تلك العيوب والسلبيات . ولكن هذا الانحياز الطبيعي لجانب الثورة من احد ابنائها وقادتها ووفاء كريما لذكرى مفجرها وموجهها جمال عبد الناصر ، لم يمنع الرئيس السادات مع ذلك من الاعتراف في تصريحاته وبياناته وخطبه العامة بأن التركة التي ورثها حينما تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة زعيمه وصديقه جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ كانت تركته مثقلة بالسيديون ، وان عبد الناصر ترك لخليفته في الحكم شعبا ممزقا يعاني من اليأس والشعور بالضياع بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ ، وبلدا محتلا يتحكم الاحتلال الاسرائيلي فيه من حدود سيناء حتى قناة السويس ، ويسيطر الاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا وعسكريا على الاجزاء الباقية منه ، وديونا آخذه في التضخم تكبل الجيل الحاضر والاجيال المقبلة بسنوات وسنوات ، واقتصادا منهـارا ، وخزانة مفلسة ، ومرافق مستهلكة ومهلهلة ، ومصانع بعضها معطل لحاجاتها الى الصيانة وقطع الغيار والتمويل ، وخرابا في القيم والمثل العليا ، وفسادا متفشيا في ادارة المصالح العليا والمؤسسات والشركات العامة ، وانحطاطا في الاخلاق ، وهبوطا في مستويات العلوم والثقافة والتربية والتعليم ، تضامنا عربيا مفقودا ، وحقدا أسود ينهش القلب ، وأجازة مستمرة غابت خلالها مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون ، وديست حرمة القضاء ، مما مكن « مراكز القوى » من ان تعيش في البلاد فسادا وان يتسلط على المواطنين حكم الارهاب وسيف الدكتاتورية (١) كما قال السادات في ٢٦ يوليو ١٩٧٦ امام اعضاء هيئات التدريس بجامعة الاسكندرية « ان الخمسينيات كانت كلها انتصارات وايجابيات .. والستينيات كانت كلها هزائم وسلبيات .. والسبعينيات بداية انتصارات وايجابيات » .

وهكذا ، رغم انجازات ثورة ٢٣ يوليو غير المجودة ، فتلك مع ذلك

---

(١) انظر على سبيل المثال حوار الرئيس السادات مع اتحاد طلاب مصر في ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ بعد حوادث ١٨ و ١٩ يناير وحديثه التليفزيوني مساء ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٦ المنشور في الصحف المحلية في اليوم التالي . انظر ايضا حديثه الى التليفزيون المصري في ٢٥ يوليو ١٩٧٧ الذي جاء فيه « لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو عملاقة في انتصاراتها وانجازاتها وعملاقة في انحرافاتها واخطائها للأسف » . وان كان قد اضاف بعد ذلك ان الانجازات تفوق ملايين المرات الانحرافات على خطورتها ( الجرائد المصرية الصادرة في ٢٦ يوليو ١٩٧٧ ) ، وذلك هو تقديره الشخصي للامور وليس تقديرنا .

هى صورة مصر عند وفاة الرئيس السابق جمال عبد الناصر ، وهى صورة لم نرسمها نحن من نسج الخيال بل استخلصناها بأمانة على ما نعتقد من خطاب الرئيس السادات نفسه وتصريحاته وبياناته ، وهى صورة قائمة ومحنة بلا جدال وإن دلت على شىء فإننا تدل على أن ثورة ٢٣ يوليو كما قلنا قد انخرمت انحرافا خطيرا عن مسارها حتى كادت سيئاتها وسلبياتها أن تطفى على انجازاتها وحسناتها ، وجعلت تصحيح هذا المسار أمرا حتميا بل واجبا قوميا على من ولى الحكم بعد عبد الناصر مما يفسر لنا سر التفاف القلوب المؤمنة حول خليفته حينما ضرب ضربته في ١٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، للقضاء على مراكز القوى .

لقد كانت حركة التصحيح تلك ، أو ثورة التصحيح كما يصفها البعض « عملا سياسيا رائعا . جاء في وقت من أخرج وأصعب الاوقات التى مرت على مصر في العصر الحديث ، وعلاجا سريعا شافيا أعاد للشعب ثقته بنفسه وبزعيمه وللثورة الاصلية قدسيتها واستمرارها » (١) . كما جاء في كلمة رئيس جامعة الاسكندرية في ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو (٢) . وإذا ما تجاوزنا عن الفاظ القدسية والاستمرارية ( فالقدسية ليست من صفات البشر والاستمرارية — بمعنى الدوام — لله وحده ) فإن ما ذكره رئيس جامعة الاسكندرية عن حركة مايو سنة ١٩٧١ ووصفه لها بأنها كانت عملا سياسيا رائعا وعلاجا سريعا شافيا أعاد للشعب ثقته بنفسه ، هو قول لا مبالغة فيه ولا رياء . أما ثقة الشعب بزعيمته الجديدة فقد أكدتها على مر الايام السياسية التى اتبعتها هذه الزعامة في الشئون الخارجية بوجه عام ، أما في الداخل فما أنجزته الآن رغم أهميته ووزنه ليس مع ذلك إلا بداية الطريق نحو ديمقراطية أشمل وأعمق واقتصاد سليم ومستقر وعدالة اجتماعية أفضل وهو طريق طويل ووعر كن نجتازه بسلام الى نهايته ألا بمزيد من الوعي ومزيد من العمل الجاد ، ليس من جانب من بيدهم مقاليد الحكم وحدهم بل ومن جانب كل فرد من أفراد هذا الشعب . « ولا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

( انتهى )

---

(١) المقصود بطبيعة الحال استمرار مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وليس الثورة ذاتها لماثورات لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية .  
(٢) انظر خطاب رئيس جامعة الاسكندرية في ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ المنشور في جريدة الامرام والصحف المحلية الاخرى في ٢٧ منه .





دار الشروق

رقم الايداع بدار الكتب  
٣٣٧٧ / ٧٨

مؤسسة  
دار الكتب







## هذا الكتاب

- يقدم بعض الفصول عن ثورة ٢٣ يولية .
- وثورة ٢٣ يولية . لم تعد قاصرة على أحد .. بعد أن استجابت لها ، وشاركت فيها ، وتعاملت معها وتأثرت بها - إيجابا وسلبا - جموع الشعب ، وفئاته ، وهيئاته المختلفة .
- فهي منذ قيامها ، تنعكس على أحداث مصر كلها ، وعلى الأوضاع في مصر جميعها .
- ومن ثم .. فن حق كل مفكر مصرى ، ومؤرخ مصرى ، وفقه مصرى .. أن يتناولها - لنا وللأجيال من بعدنا - بالعرض والمناقشة والتحليل والتقويم !
- وأستاذنا الكبير الدكتور وحيد رأفت ، أستاذ أساتذة فقهاءنا الدستوريين ، والذي يعالج قضايا العامة ، منذ نصف قرن ، بعلمه ، وقلمه ، ومواقفه .. يتناول في هذا الكتاب بعض الفصول من ثورة ٢٣ يولية ..
- يتناولها .. بموضوعية العالم ، وبصيرة الفقيه ، وحيذة المؤرخ ، وصدق الوطني الكبير .

محمد المعالم

